

الدكتور ناصر زيدان

دور روسيا

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
من
بطرس الأكبر
حتى
فلاديمير بوتين

دور روسيا

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من

بطرس الأكبر

حتى

فلاديمير بوتين

دور روسيا

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
من
بطرس الأكبر
حتى
فلاديمير بوتين

الدكتور ناصر زيدان



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0671-0



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

الفصل الثاني

الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط

خلاصة الفصلين الأول والثاني

الفصل الثالث

سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط

الفصل الرابع

ركائز سياسة روسيا في الشرق الأوسط

الفصل الخامس

مواقف روسيا من الإنتفاضات العربية

المقدمة

شَخَصَت أنظار الروس بإستمرار نحو الشرق الاوسط، وحَظِيَ عندهم على الدوام بمكانة متقدمة، كما أن روسيا كانت ملاذاً لشعوب ودول الشرق الأوسط، لا سيما في الأوقات الصعبة، وبخاصة أثناء فترة الحروب والأزمات. ورغم تغيُّر أحوال السياسة عند كِلا الجانبين، منذ القرن السابع عشر حتى يومنا هذا بقيَ ثابتاً تأثير روسيا في المنطقة التي تُعتبر جارةً لها من الجنوب الغربي، وخاصرة رخوة للدولة العظمى المترامية الأطراف، والتي تحتاج إلى عناية واهتمام. ومع تبدُّل أنماط الحكم في روسيا منذ القياصرة مروراً بالشيوعيين (البلشيف) وصولاً إلى جمهورية روسيا الإتحادية اليوم، تبدّلت عناوين السياسة و لم تتبدل رؤى الدور والآثار، على رغم التحولات الهائلة التي جرت على مفهوم السياسة الدولية، وفي ضوابط هذه السياسة، سيما في قواعد القانون الدولي العام، وما يتفرع عنه ويرتبط به.

روسيا كانت تتمدد وتتقلص، من حيث المساحة والحجم، وفق معطيات كل زمن. لكنها على الدوام كانت الدولة التي تملك أكبر مساحة جغرافية في العالم (17 مليون كلم^2) اليوم، والدولة الأكثر تنوعاً من حيث تعدد أعراق وقوميات سكانها، وكذلك دياناتهم، حيث المسيحية الغالبة بشقها الأرثوذكسي، وكذلك يوجد الكاثوليك والمسلمون واليهود والبوذيون. وكانت بإستمرار من بين الدول السبع الأوائل في العالم في عدد السكان (141,9 مليون نسمة حسب إحصاء عام 2009)، وهي في مقدمة الدول المهمّة من حيث الجغرافيا السياسية التي تضعها على تواصل مع الشرق والغرب والجنوب الواعد، الذي يعوّض لها افتقارها لحيوية الشمال المتجمد بالجليد. وهي أيضاً من أهم البلدان لناحية امتلاكها مخزوناً هائلاً من المواد الخام الطبيعية، خاصة النفط والغاز والحديد والأخشاب، وتكاد تكون

الوحيدة بين الدول الخمس الكبرى، التي لديها اكتفاء ذاتي من هذه المواد. وحالياً يحكمها نظام برلماني ديمقراطي فيدرالي مكون من 83 وحدة إدارية (21 جمهورية و10 أقاليم و45 مقاطعة و5 مناطق حكم ذاتي، ومدينتان فيدراليتان«موسكو وبطرسبرغ») ويتكون برلمانها من المجلس الأعلى «مجلس الشيوخ» وعدده 178 عضواً، والمجلس الأسفل «الدوما» وعدد أعضائه 450، ورئيس للدولة يتمتع بصلاحيات واسعة، وحكومة فيدرالية تمثّل كل البلاد.

اما الشرق الأوسط فهو منطقة تعايش الجبال والصحارى والبحار عُرف قديماً على أنه الأناضول والهضاب الإيرانية وبلاد ما بين النهرين ومصر، وقيل عنه أيضاً أنه القوس الكبير الذي يمتد من الطرف الأقصى لسهل الدانوب حتى الصحراء الليبية. أما البنك الدولي فيستخدم تعبير «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» (Middle East and North Africa). وفي المفهوم الانكلوساكسوني، فهو يمتد حتى أفغانستان. وروسيا كانت تنظر إليه على أنه جنوبها الغربي؟ بينما التوصيف الواقعي للشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، ووفق تصنيف الأمم المتحدة، فهو يشمل الجزيرة العربية ودول الهلال الخصيب ووادي النيل وبعض دول الجوار الجغرافي للعالم العربي، كإيران وتركيا وقبرص.

عام 2005 كانت هذه المنطقة تضم 7,2 مليون كلم2، وفيها أكثر من 330 مليون نسمة موزعين على (72 مليون أتراك طورانيون و68 مليون إيراني و177 مليون عربي و6,9 مليون من الإسرائيلين والأكراد والأرمن).

ودور روسيا كان يتواضع ويتعاظم وفق كل عصر وحسب كل مرحلة، كذلك الشرق الأوسط فهو كان إهراءات الإمبراطورية الرومانية (خاصة في مصر وبلاد ما بين النهرين) وأصبح اليوم الخزان الذي لا غنى عنه لمواد الطاقة، لما يملكه من مخزون كبير من هذه المواد، جعلت منه مكاناً للمنافسات الدولية الشرسة، بعد أن كان النفوذ الأقوى فيه لمدى عقدين للدول الأوروبية. وروسيا* كانت على الدوام تتطلع إلى هذه المنطقة باهتمام، لما لها من تأثير على مصالحها ومكانتها الدوليتين، في السياسة والإقتصاد والدين. ففي معاهدة «كينشك كاينجاري»

* تسمية روسيا، المقصود منها: الدولة في مراحل متعددة، مرحلة الإمبراطورية القيصرية ومرحلة الإتحاد السوفياتي، ومرحلة روسيا الإتحادية الحالية.

«Kingari» في بلغارية، وهي إتفاقية صلح بين تركيا وروسيا في 1774/7/21، ورد نص يوصي بقرع أجراس كنائس الكورة (منطقة في لبنان ذات أغلبية أرثوذكسية) على نية القيصر. ولعلّ الزيارة التي خصّ بها الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف بطريركية الروم الأرثوذكس في دمشق، دون غيرها من المراكز الدينية، أثناء زيارته في11 أيار2010 وهي الأولى من نوعها، لرئيس روسي إلى سوريا، تقارب ذات الخلفية من الإهتمام بعد مضي أكثر من مئتي عام ونيف وتعيد تأكيد دور المرجعية لأرتوذوكس العالم التي تحرص عليها موسكو.

يتناول هذا الكتاب الفترة الزمنية الممتدة، من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين - وكلاهما لهما بصمات كبيرة على صفحة السياسة الروسية - وهدف الخوض في تفاصيل أحداث تلك الفترة، لمعرفة مدى التشابه والإختلاف بين أدوار روسيا بالشرق الأوسط، عبر المراحل المختلفة. كما هدف أيضاً: معرفة أسباب الإهتمام الروسي بالشرق الأوسط وإشكالياته، وهل يعود إلى خلفية مصالح إقتصادية، أم جيوبوليتيكية، أم لأغراض دينية، أم لهذه الأسباب مجتمعة؟

وكان القصد ايضاً وأيضاً معرفة مدى التأثير الروسي في ملفات وأحداث الشرق الأوسط، وهل لروسيا تأثير فاعل في مجرى الأحداث. وما هي الأسس والقواعد الجديدة التي اعتمدتها موسكو في رسم سياستها الشرق أوسطية، ووفق أيّة اعتبارات؟ لسبر أغوار الإشكاليات، اعتمدت في بحثي على مجموعة من المناهج بهدف التمكّن من الإحاطة بالموضوع من جوانبه المتعددة، والإضاءة على معظم زواياه، وكان لا بدّ لي للوصول إلى ذلك من اعتماد المنهج التاريخي أولاً، ثم الدخول إلى الحقبات المتعددة التي مرَّت بها روسيا، لا سيما لناحية خصائص كل نظام من الأنظمة التي تعاقبت على حكمها، وكيفية انتقال الحكم.

وفي الدرجة الثانية تمّ اعتماد منهج البحث المقارن، لتوضيح الفروقات في أداء الدولة وتأثيرها، فيما بين الحقبة القيصرية والحقبة السوفياتية وحقبة روسيا الإتحادية.

وعلى الضفة الأخرى، تمّ اعتماد المنهج التحليلي لمعرفة مقاصد السياسة الروسية، وتحليل أهداف الإتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها موسكو مع دول المنطقة، او الدول المعنية بالمنطقة، ومدى تأثير هذه المعاهدات في واقع الحال.

وفي هيكلية البحث اعتمدنا تقسيم الموضوع إلى خمسة فصول: الفصل الأول بعنوان

«روسيا القيصرية والشرق الأوسط» وفيه ثلاث فقرات رئيسية ومجموعة عناوين فرعية. والفصل الثاني يُعالج سياسة الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط، ويتضمَّن النقاط الرئيسية لهذه السياسة. أما الفصل الثالث فكان بعنوان «روسيا الإتحادية والشرق الأوسط» فيه عنوانان رئيسيان، الاول: "التحوُّل السياسي والضياع" والثاني بعنوان" اعادة الاعتبار للدولة" والفصل الرابع تمّ تخصيصه للحديث عن ركائز سياسة روسيا في الشرق الاوسط، بما فيه من خصائص جيوبوليتيكية وقانونية، وفي الفصل الخامس تمّت معالجة موضوع مواقف روسيا الاتحادية من الثورات التي حصلت في العالم العربي في السنوات الاخيرة، وخصوصاً في سوريا، وتداعيات هذه المواقف، على الساحة الدولية، وإنعكاساتها على مُستقبل العلاقات الروسية- العربية.

الفصل الأول

روسيا القيصريَّة والشرق الأوسط

حكمَ القياصرة روسيا ما يقارب الثلاثمّاية عام، وكانت الفترة الزمنية الـتي حكموا فيها هي الاهم في تاريخ هذه البلاد الشاسعة، لا سيما في بعض الجوانب ذات البُعد الاستراتيجي، وأهمها، تبلور صورة الدولة بشكل نهائي، والتـداعيات المثيرة التي رافقت ذلك من الناحيتين السياسية والعسكرية.

تأسست في تلك المرحلة الامبراطورية على يد اشخاص من عائلة رومانوف، التي ينتمي إليها القياصرة الروس، الذين تعاقبوا على حكم البلاد، بعد أن كـانوا أمراء تتقاذف نفوذهم رياح الغزوات من الشرق والغرب والجنوب، لا سيما منها البربرية والتتارية. يتمدد نفوذ هؤلاء أو يتقلص وفق نتيجة كل غزوة.

مجموعة من المراجع تؤكّد ان الامبراطورية الروسية تأسست رسمياً على يد القيصر بطرس الاكبر عام 1721، بالرغم من ان امراء آل رومانوف حكموا أجزاء من البلاد، وكان لهم نفوذ قوي، قبل هذا التاريخ، وانتهت الحَقبة القيصرية في العام 1917م، حينما قامت الثورة البلشفية في وجه القياصرة، وقضت على حكمهم المتوارث. إلا أن أهميـة هذه الثورة، وعظمة الدولة السوفياتية التي ولدت من رحمها، لا تلغي أبداً المكانة الـتي حظيت بها روسيا القيصرية، وما كان لها من عظيم دور علـى المسـتوى الإقليمـي والدولي، وتأثيراتها على مجرى التاريخ السياسي للعالم، عبر مئات السنوات، ومن هـذه التأثيرات، انعكاس سياستها على سير الأحداث في الشرق الأوسط، أو منطقـة الميـاه الدافئة في الجنوب (على ما كان يسميها مسؤولي الدولة القيصرية).

وعلى عكس ما يظنّ الكثيرون من المتابعين، كان للقياصرة اهتماماً خاصـاً في الشرق الأوسط، وكان له حيزاً كبيراً من مساحة اهتماماتهم الخارجيـة، وفي

فترات عديدة، كانت مكانتهم الدولية تتحدد من مدى تأثيرهم، وحجم نفوذهم فيه.

سنعرض لسياسة روسيا في تلك الحقبة، في هذا الفصل، الموزع على ثـــلاث فقرات، في كل منهما مجموعة من العناوين المتفرعة.

أولاً: الامبراطورية الروسية في التاريخ

احتلّ المغول بلاد الروس على مدى ثلاثة قرون، قبل أن تتحوّل روسيا إلى مجموعة من الإمارات المحصورة بين فولغا العليا وموسكافا وأدكا، وأهم هذه الإمارات كانت موسكو[1]. هذه الإمارات، كانت سبباً في تفكّك إمبراطوريّة جنكيزخان الممتدة من منغوليا في الشرق إلى الدانوب في الغرب. ثم حارب هؤلاء تيمورلنك (1336–1405م) المغولي وهو من أحفاد جنكيزخان، تحت راية الصليب في مسيرة سلافيّة مقدّسة للوصول إلى البحر المتوسط. لكن الأتراك تصدوا لهم بعد أن كانوا قد احتلوا عدداً من مدن التتار.

حصل هذا قبل إعلان بطرس الأكبر الإمبراطوريّة - الروسية عام 1721م. واستمر في التوسع بضم الأطراف الأوروبيّة إلى جسم روسيا الذي ظلّ إلى حدّ ما آسيوياً قبل ذلك التاريخ. كان للقياصرة باستمرار أحلام وطموح في أن تكون روسيا دولة كبرى على مسرح الأحداث الدولية، واختلطت هذه الأحلام في بعض الأحيان، بعواطف دينية متمثلة في الرغبة بحماية الأرثوذكس في العالم، وإعادة السيطرة على القسطنطينية التي احتلها السلطان العثماني محمد الفاتح عام 1453م، وكذلك الوصول إلى الأماكن المقدسة المسيحية في فلسطين.

ودامت الإمبراطورية الروسية من العام 1721م حتى العام 1917م حيث أطاح بها الشيوعيون من خلال ثورة البلاشفة، التي أسقطت آخر القياصرة نيكولاس الثاني.

---

1 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مصير الإسلام في ظل الأنظمة القيصريّة والسوفياتيّة، المعهد الدولي للبحوث الشرقيّة، باريس، 1962، ص 24.

وبسطت الإمبراطورية نفوذها على مساحة جغرافية واسعة تمتد من بحر البلطيق حتى المحيط الهادي[1].

تنازع زعماء الامارات المتناثرة على السيطرة والنفوذ قبل إعلان بطرس الأكبر الإمبراطورية الروسية عام 1721م*، وكانت هذه المُقاطعات محطّ صراع طويل ومرير لفترة طويلة من الزمن استمرت أكثر من ثلاثمائة عام، فيما بين المغول والتركمان والتتار الذين تقاسموا السيطرة على البلاد. وكانت الإمارات الروسيّة في ذات الوقت، سبباً لانهيار إمبراطورية جنكيزخان المغوليّة ولنفوذ تيمورلانك في آن.

أ- موقع روسيا القيصرية

حقق القيصر الروسي بطرس الأكبر، مؤسّس الإمبراطوريّة، انتصارات عسكريّة كبيرة بين العام 1689م والعام 1725م، فبعد أن أجبر إمبراطور الصين على توقيع اتفاقيّة بينهما عام 1689م مدتها مئتا عام، أدت إلى تقاسم النفوذ في مناطق متداخلة في جنوب شرق سيبيريا، وصل إلى جزر كوريل في أقصى الشرق وعقد صلحاً مع سكان هذه الجزر. ثم استدار إلى الجنوب الشرقي، وحقق انتصارات هامّة على شبه جزيرة القرم، وفي سواحل البحر الأسود التي كان للدولة العثمانيّة سيطرة عليها. وسيطر بشكل كامل على إمارة قازان واسترخان[2]. بعدها زحف الروس نحو المناطق الإسلاميّة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من إمارة الروس في موسكو، وخلال زحفهم على مناطق القفقاس، واجهوا مقاومة عنيفة من قبل شعوب تلك المناطق، ولكن القوات الروسيّة المجهزة بأسلحة جديدة تمكنت من دحر مقاومتهم، فالتحقت بهم شعوب مناطق طابارين دارستين، وكانت غالبيتهم العظمى من المسيحيين. وكان إلى الشرق منهم يعيش شعب الشركس، الذي لم يكن بمقدوره مقاومة الروس طويلاً، بالرغم من تلقي مساعدات من الدولة العثمانية، وبعد الشركس زحف الروس باتجاه الشيشان وداغستان الواقعتين في

---

1 www. ar. wikipedia. org

* بعض المؤرخين يعتبر أن الامبراطورية ولدت حين تولى بطرس الأكبر العرش عام 1682 (راجع www.ar.wikipidia.org)

2 تاريخ شبه جزيرة القرم، www. arraid. org.

المناطق الجبلية العالية شرقي القفقاس. وقاوم هؤلاء زحف الروس مقاومة عنيفة، ولسنوات طويلة قبل أن يسيطر الروس على هذه المناطق، وينطلقوا منها باتجاه جورجيا التي كان شعبها يعتنق المسيحيّة، فتحالفت معهم. وأكمل الروس من هناك إلى أرمينيا بعد أن احتلوا عام 1813 مدينة باكو الإسلاميّة الإستراتيجية، وبذلك شددوا الضغط على الإمبراطورية العثمانيّة.

ثم سقطت مناطق وسط جنوب سيبيريا إلى قازاخستان، وتركمنستان، ومن أهم مدنها سمرقند وبخاري وذلك عام 1860م. وفي العام 1865 سيطر الروس على مدينة طاشقند.

وامتدت الإمبراطوريّة غرباً، مستغلة ضعف الأرستقراطية الأوروبيّة، حيث سحقت المقاومة البولونيّة واحتلت أوروبا الوسطى، ولكن سرعان ما تراجعت فيما بعد، خاصّة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على يد الألمان والنمساويين وبمساعدة بريطانيا. فأُغلقت في وجهها الطريق إلى القسطنطينيّة، وفقدت سيطرتها على الشعوب السلافيّة في البلقان، خاصّة بعد هزيمتها أمام اليابان عام 1905[1].

ب- التركيبة السكانية

تتألف الإمبراطورية الروسيّة من شعوب تنتسب إلى ما يزيد على مئة أمّة وقومية، أبرزها الأمة السلافيّة التي ينتمي إليها الروس. أما المسلمون وحدهم فكانوا يشكلون حوالي 20% من السكان. وهم ثلاثة أقسام: القسم الأول ينتمي إلى القومية التركية، وأبرز هذه الجماعات: الأوزبك، والتتار والكزاك، والتركمان، والباشكير، والقرغيز، والكراكليك، والويغور، والبلكار. والقسم الثاني ينتمي إلى القومية الإيرانيّة وأبرز هذه الجماعات: الطاجيك - الأوسيت - الأكراد - الفرس - البلوخ - الطوط - الأنغوش. أما القسم الثالث من المسلمين فينتمي إلى القومية القفقازيّة وهم: الشيش - والشركس - والكبارديا - والأباظ - والأديجا - والابخاز[2].

---

1 .www. moqatel. com/mokatel/data

2 موسوعة ويكبيديا الحرة www. ar. wikipedia. org في صفحة الاسلام في الاتحاد السوفياتي.

يتحدث سكان الإمبراطورية الروسية عشرات اللغات، أبرزها اللغة الروسية، وكانت السلطات تعترف بست لغات رسمية فقط. أما المسلمون في الإمبراطورية فكانوا يتحدثون بأكثر من 35 لغة: تركية وإيرانية وقفقازية وصينية ومنغولية الخ...

مواطنو الإمبراطورية الروسية يتبعون الديانات السماوية كافة. فمنهم المسيحيون وهم الأغلبية، والمسلمون والبوذيون واليهود. وكان هذا التنوع الديني مصدر تصارع وحروب بين المجموعات التي تشكّلت منها روسيا، مما حدا بالإمبراطورة كاترين الثانية إلى أن تعلن وثيقة التسامح الديني عام 1785م التي ظلت سارية المفعول حتى العام 1917م، تاريخ سقوط الإمبراطورية. كان لهذه الوثيقة الوقع الكبير داخل روسيا، فغيَّرت من أجواء الحقد والبغض والكراهية التي حلّت سابقاً، خاصّة على أثر الحركة الاستيطانية التي اعتمدها القياصرة في نقل المجموعات السكانية من العرق السلافي إلى المناطق الإسلامية، بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية في تلك المناطق التي تحتوي على ثروات طبيعية هائلة.

هذه الوثيقة أدّت إلى ما يشبه المصالحة الوطنية، وخففت من العداء خاصّة ضد مجموعات التتار المسلمين.

والإمبراطورية الروسية تُعتبر مرجعاً للمسيحيين الأرثوذكس في العالم، هذا المذهب المتشدد الذي خرج على الكاثوليكية الجامعة في روما على يد قسطنطين الأول الذي انفرد بحكم الإمبراطورية الرومانية بشقيها، وقرر عام 324م نقل العاصمة من إيطاليا إلى ضفاف البوسفور، وأطلق عليها إسم القسطنطينية، مستنداً إلى إعلان براءة ميلانو الذي منح حرية العبادة للمسيحيين عام 313م[1].

في العام 988م، اعتنق أمير كييف فلاديمير الأرثوذكسية البيزنطية، وأصبحت روسيا بعد هذا التاريخ تتبع كنسية القسطنطينية. وتبنّت روسيا تراث الحضارة البيزنطية بعد أن كانت الكنائس السلافية منافسة للقسطنطينية. وسبق ذلك، الانشقاق الكبير الذي حدث بين الكنيستين اللاتينية الغربية والأرثوذكسية الشرقية عام 1054م[2]. وحافظت الكنيسة الروسية الأرثوذكسية على كيانها حتى خلال الغزو المغولي.

---

1 راجع www. arabe-ency. com

2 الكنيسة البيزنطية. www.arabe.ency.com

كل ذلك استجمع مكونات اعتبار الإمبراطورية الروسية مرجعاً للأرثوذكس في العالم. وحاولت الاستيلاء على مقدسات فلسطين المسيحية، واستعادتها من النفوذ اللاتيني الذي كان يسود فيها بعد أن كان القياصرة الروس يعتبرون أنفسهم خلفاء للأباطرة البيزنطيين، والحماة السياسيين والممولين للأرثوذكس في البلقان والشرق الأوسط. هذا النفوذ الروسي كان عبر القياصرة، وليس من خلال البطريركية، بعد أن انتصر القياصرة على الكنيسة وحولوها إلى دائرة حكومية تحت رقابتهم وفق قانون روحي أصدره بطرس الأكبر عام 1721 واستمر إلى عام 1917م.

وامتدت سلطة القيصر الدينية على مسلمي الإمبراطورية، فكان يعين مفتي أورنبورغ رئيساً لمسلمي روسيا الداخلية، ومفتي القرم على المناطق الغربية. ولم يكن لمسلمي آسيا الوسطى زعيم روحي واحد[1].

ج- ثرواتها

تتشكل روسيا القيصرية من سهول غربية وجنوبية غنية بتربتها الصالحة للزراعة، وسهول سيبيريا الغربية التي تمتد إلى الشمال مفتوحة على المحيط المتجمد الشمالي، وفيها تتعطل الحياة الفلاحية لأكثر من أربعة أشهر صقيع في السنة، نظراً لتوغل الرياح القطبية، وبالتالي ينتشر فيها المناخ القطبي القاري. والقسم الآخر من أراضي روسيا يتكون من هضاب في سيبيريا الوسطى، ومرتفعات جبلية في الجنوب والشرق، وهي غنية بالثروات الطبيعية. وتعرف بعض هذه المرتفعات براكين نشطة أحياناً.

واقتصاد روسيا القيصرية كان يعتمدُ على الزراعة، ولكنّها بدائيّة، فلم يكن الروس يملكون المهارة الكافية لاستثمار أراضيهم الخصبة. وبالرغم من أن بطرس الأكبر وجه بلاده إلى المجال العلمي إلا أنه أجاز استخدام الفلاحين في منازل الإقطاعيين لأنهم كانوا يستولون على معظم الأراضي الخصبة. وبعد المصالحة التي أرستها الإمبراطورة كاترينا الثانية، عاد التتار المسلمون يلعبون دوراً هاماً في نهوض

1 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الصناعة الروسيّة، ومدّها بالمواد الأوليّة، وكان الدور الاقتصادي الذي لعبه تجـــار التتار هاماً جداً.

حلّ النفوذ الروسي محلّ النفوذ المغولي في آسيا الوسطى، وعَمِـــل النافـــذون الجُدُد على تهجير موجات متتالية من الفلاحين الروس والأوكرانيين نحو الأقـــاليم الجنوبيّة حتى منتصف القرن التاسع عشر، حيث انتقلت روسيا للغزو العســكري المباشر، وسقطت آسيا الوسطى في يدها عام 1895 م[1].

وجهدت الأساطيل البحرية الروسيّة في استثمار ثروات البحـــار الداخليّـــة والمحيطات المائيّة التي تقع ضمن أراضيها، وتحيط بها، خاصّة في بحر قزوين الأغنى في العالم بأنواع محددة من الأسماك، غالية الثمن. وكذلك في البحر الأسود، والبلطيق، وعَمِلَ الروس بكُل جديَّة للوصول الى المياه الدافئة في البحر المتوســط والخلــيج العربــي، وازدهرت الصناعة في روسيا، خاصّة منها التي تتعلق بسكك الحديــد، والصناعات الغذائيّة والكحول، حيث كان اليهود يسيطرون علــى معظــم هــذا القطاع. وتبين من دراسة أعدت عام 1886 في مقاطعة مينسك الروسيّة، وجــود 1650 مؤسسة تتعاطى صناعة وتجارة المواد الغذائيّة والكحول، يملك 1548 مؤسسة منها اليهود، الذين كانوا يروجون للمشروبات الكحوليّة[2].

وانتشرت في القرن التاسع عشر، مناجم الفحم الحجري والحديد والنحـــاس والذهب، قبل أن يبدأ اكتشاف النفط والغاز، حيث تختــزن الأراضــي الروســيّة كميات هائلة منها.

د- نظام الحكم والاضطرابات السياسية

كان القيصر رأس الهرم، يُعيّن أمراء المناطق والولايات الـــتي تتشــكّل منــــها الإمبراطوريّة. وغالباً ما كان هؤلاء الأمراء من عائلة رومانوف الحاكمة، إضافة إلى أنّه يعين الوزراء في الحكومة التي يرأسها، وهو حكماً وزير الداخليّة، وهذا عـــرف

---

1 عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى، مجلـــة السياســـة الدوليّـــة، العـــدد170، أكتوبر2007، ص 82.

2 نجم الحجار، الماسونيّة والصهيونيّة ودورهما في سقوط الإتحاد السوفياتي، دار علاء الدين، دمشق، 2007، ص 59.

روسي اعتادت آلية الحكم القيصريّة على اعتماده. وكان هناك أيضاً مجلس الدوما أو ممثلي المقاطعات، فقد تطوّرت طريقة اختيارهم عبر مئتي عام: في البداية كان مجلس الدوما يتشكل من أمراء العائلة، ثم من أمراء المقاطعات، وصولاً إلى انتخاب أعضائه هؤلاء، هذا ما كان عليه الوضع قبل سقوط حكم الأسرة.

اعتمد القياصرة نظام حكم متشدّد، لا يعرف التسامح عندما يتعلق الأمر بتهديد الإمبراطوريّة، أو نظامها، خاصّة تجاه الشعوب التي نكلت بالشعب الروسي عبر التاريخ، وتحديداً المغول والتتار والبولنديين. واعتمدوا في سيطرتهم على مركزية متشددة، كان القيصر فيها الآمر الناهي، أوامره لا ترد ولا تناقش مهما كانت الاعتبارات. وكاد هدف الحفاظ على سلالة الحكم القيصريّ، يسمو على مصالح البلاد. لذلك قمعوا الثورات التي قامت في وجههم بوحشيّة، وعزّزوا سلطة الإقطاعيين، مما أدى إلى تفاقم مشاكل العوز والمجاعة، فنشبت الاضطرابات الاجتماعيّة والسياسيّة، وبرزت الحركات الإصلاحيّة والاشتراكيّة. وتفاقم الوضع خلال الحرب العالمية الأولى، مما أدى أخيراً إلى خروج الجيش الأبيض عن سلطة القيصر نيوكلاي الثاني، وبالتالي التساهل مع متظاهري ثورة البلاشفة التي أدت إلى القضاء نهائياً على الإمبراطوريّة الروسيّة وولادة اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية عام 1917.

قام نظام الحكم عند القياصرة الروس على أسس النظام الملكي، المرتبط بالعائلة، حيث يتوارث فيها الحكم أبناء السلالة، وفق تقليد يكون فيه الابن الأكبر للقيصر ولياً للعهد يتولى الحكم بعده.

ولم يكن هناك مدة زمنية محددة لولاية القيصر، فهو يحكم طيلة حياته، ولا يترك العرش إلا بإرادته، أو بالإنقلاب عليه، أو في حالة وفاته.

ولا يعني تركيز الصلاحيات في يد القيصر تهميشاً لأفراد الأسرة الحاكمة (عائلة رومانوف) إنما كان لأفراد هذه الأسرة نفوذ كبير في أوساط الحكم، ودوائر الدولة، ولهم امتيازات واسعة جداً تخولهم التدخل في شؤون الامبراطورية، وكلمتهم مسموعة عند الوزراء وحكام الأقاليم، وكان لعدد من أفراد هذه الأسرة مناصب مختلفة، يمارسون من خلالها دوراً هاماً في قيادة البلاد، والتأثير في سياستها الداخلية والخارجية.

وكان للقياصرة علاقات متطورة، سياسيّة وعائلية، مع الأسر الحاكمة في أوروبا، وتربطهم بهؤلاء صلاة القربى والمنافع، ويتعاضدون معهم عندما تُنذر أية أحداث بخطر قادم على نمط الحكم الملكي في أي من الدول الأوروبية، حتى ولو كانوا في حالة عدم تفاهم سياسي مع أية أسرة معنية.

انتدب القياصرة السفراء والمبعوثين إلى العديد من الدول في العالم. وحرص هؤلاء أيضاً على أن يكون لهم تأثير دائم في السياسة الدولية، وتوجيه الأحداث الخارجية.

كذلك كان أفراد عائلة رومانوف من أشد المتحمسين للحفاظ على مكانة العائلة بين العائلات الحاكمة في العالم، وعلى مرجعيتها السياسية والقومية والدينية، لا سيما في أرجاء الامبراطورية الواسعة، وعلى مستوى العرق السلافي، وكونهم الحامي للتراث البيزنطي، والمذهب الأرثوذكسي.

هـ- علاقات روسيا القيصرية مع الجوار

مع تولي بطرس الأكبر الحكم، وإعلانه الإمبراطوريّة الروسية، ارتسمت تحولات كبيرة في التفكير السياسي الروسي بشكل عام، تمثل في العلمنة التي أدخلها على نهج الدولة[1]، وبالتالي فقد أحدث هذا التحول تغيراً في أولويّة الاهتمام لدى السياسة الروسيّة، فبينما كانت قبل إعلان الإمبراطوريّة تتركز على استعادة القسطنطينيّة وتثبيت مكانة المرجعيّة الأرثوذكسية على المقدّسات في فلسطين، توسع التفكير الإمبراطوري لبطرس الأكبر باتجاه تحقيق مكانة دولية أكبر لروسيا في إطار العلاقات السياسيّة التي سادت في تلك الحقبة، وبالتالي بدأت سياسة نسج التحالفات السياسيّة والعسكريّة وفق اعتبارات ومفاهيم جديدة، تأخذ مصالح الإمبراطوريّة وطموحاتها التوسعية في المقام الأول، في ظل ظروف تنافس دولي على توسيع بسط النفوذ، واكبت وتيرته الدول الكبرى المؤثرة آنذاك، وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وبروسيا والنمسا.

بالرغم من كل ذلك كان ثابتاً لدى الروس التطلع الدائم إلى المجالات الحيويّة لمناطق نفوذهم، وخاصّة منها البلقان وما يحتويه من امتدادات سلافيّة، وجنوب

---

1 سهيل فرح، صورة القدس في الوعي الديني الروسي، مقالة في كتاب روسيا وارثوذكس الشرق، منشورات جامعة البلمند، 1998، ص 39.

روسيا وموضوع المضايق التركيّة، والمياه الدافئة، ناهيك عن الرغبة الدائمة في التوسع شرقاً.

ككل الإمبراطوريّات القديمة، كانت روسيا لا تستطيع العيش والاستمرار بدون مدى حيوي، ومناطق نفوذ وامتدادات لها خلف الحدود، تكرّس واقعها كدولة عظمى على الساحة الدولية. لم يكن لروسيا القيصريّة نفوذ في مناطق بعيدة عن حدودها، ولم يكن لها مستعمرات كما لغيرها في أفريقيا وجنوب آسيا وأميركا اللاتينيّة، فانحسر تدخلها التوسعي في محيطها الجغرافي، وفي ما كانت تعتبره الامتداد العرقي للأمة السلافية، وفي الشرق الأوسط بدافع الحفاظ على المقدسات الدينيّة، كونها الراعية والحاضنة والحامية للمذهب الأرثوذكسي المسيحي في العالم.

ان الاتساع الجغرافي لروسيا، ومجاورتها للعديد من الإمبراطوريّات والأمم القويّة، كالصين واليابان والفرس والعثمانيين والإمبراطوريتين البروسيّة والنمساويّة، خلق لها العديد من المشكلات السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، وحوّلها في بعض الأحيان إلى محطة لأطماع تلك الدول. وفي الوقت ذاته كان هذا المحيط مصدر غنى وقوة للروس، كونهم كانوا على الدوام منذ بداية القرن الثامن عشر الدولة الأقوى في هذا المحيط المترامي والشاسع من الكرة الأرضية، إلى أن قيل عنهم أنهم أسياد البر، كما البريطانيين أسياد البحر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

في القرن التاسع الميلادي كانت كييف (عاصمة أوكرانيا حالياً) مركز الدولة الروسيّة عند تأسيسها[1]. وفي تلك البلاد التي انطلقت منها الأرثوذكسية باتجاه الشرق، تحالف الأمراء الروس، وانطلقوا ضد المغول لاستعادة مكانتهم. وفيما بعد ومع التوسع الذي قاده بطرس الأكبر انضمت إلى روسيا دول البلطيق وأوكرانيا ومولدافيا وبيساريا. وبذلك أضيفت إليها أطراف أوروبية كانت قبلها جسماً آسيوياً. وفرض هذا التوسّع إلى الغرب تحديثاً وتطويراً في التقاليد الروسية ومفاهيمها، وأدخل الحداثة إليها عن طريق التطور العلمي والثقافي.

إن عداء الحركة الماسونيّة للقياصرة المتشددين دينياً والمُعادين لهذه الحركة الغربية المنشأ شكل تهديداً دائماً لعرش هؤلاء[2]، وكان فريدريك الثاني ملك

---

1 www. moqatel. com

2 و. أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

بروسيا، الملقب بفريدريك العظيم، الأستاذ الأكبر للحركة الماسونيّة، يحلم دائماً بتفتيت روسيا والقضاء على عرش آل رومانوف، خاصّة بين الأعوام 1738 و1744. وكان لهذا الأخير نفوذ كبير على الماسونيين الروس الذين تنامى دورهم في الأوساط التجاريّة الروسيّة. في تلك الحقبة وقعت أوّل معركة عسكريّة ضخمة على الحدود الشرقيّة بين جيش الإمبراطورة أليزابيت والقوات البروسيّة بالقرب من (غروس - إيغرسدوف) وانتصر بنتيجتها الروس عام 1758[1] إلى أن دخلوا برلين عاصمة بروسيا عام 1760 ثم انسحبوا بعد أن تولى بطرس الثالث العرش في روسيا على أثر وفاة الإمبراطورة أليزابيت.

ومع اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789، شعرت عائلة رومانوف، كما معظم العائلات الحاكمة في أوروبا، بالخطر القادم إليها من الغرب. وقد تأكّد لها ذلك مع اندلاع الثورة في بولونيا، مما حدا بالقياصرة إلى التدخل في نهاية القرن الثامن عشر وسحق المقاومة البولونيّة المدعومة من الفرنسيين[2].

لم تقف روسيا مع نابليون في حربه ضد أسبانيا وألمانيا، فاستدار إليها بعد أن هزم بروسيا واحتل برلين وعمل على إعادة بعث بولونيا من جديد، فوقعت الحرب بينهما وهاجم نابليون روسيا واحتل قسماً كبيراً منها ولكنه عاد وتراجع ليتفرغ لحربه مع إسبانيا، فترك للقيصر بعض التنازلات في فنلندا والدانوب، ووقع اتفاقية معه تنص على وقوف القيصر مع نابليون في حال هاجمته النمسا[3]. ولكن الحصار القاري الذي فرضه نابليون على الإمبراطورية البريطانية أضرَّ بالتجارة الروسيّة وأوقع البلاد في أزمة اقتصاديّة عام 1811، فخرجت روسيا على الاتفاق مع نابليون، فهاجمها واحتلّ موسكو في أيلول 1812، إلا أن القيصر رفض التفاوض معه، وأعد مقاومة كبيرة أعادت الكفّة إلى جانبه. وهُزم نابليون شرّ هزيمة، واعتبر حينها القيصر الكسندر الأول قاهر نابليون ومحرّر أوروبا منه. واحتفظ القيصر بعد ذلك ببولونيا، وعين شقيقه قسطنطين حاكماً على دوقية فرصوفيا[4].

---

1 المرجع نفسه، ص 23.

2 .www. moqatel. com

3 أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

4 المرجع السابق، ص 95.

وبقي هاجس الثورات والانتفاضات الشعبيّة مسيطراً على القيصر الروسي، فعمل على تحقيق الحلف المقدس في أيلول 1815، ووقعه مع الإمبراطور النمساوي فرنسوا الثاني والملك البروسي فردريك وليام الثالث، وانضم إليه الملك الفرنسي لويس الثامن عشر إرضاءً للقيصر الذي كان لاجئاً عنده بعد هربه من فرنسا عند قيام الثورة. وكان هدف هذا الحلف حماية العائلات الحاكمة في هذه الدول بعضها للبعض الآخر في حال تعرضت إحداها للخطر، واعتبار أن هذه الأسر، مرسلة من العناية الإلهيّة للحفاظ على الأمة المسيحيّة جمعاء، وإقامة السلام على الأرض، وكل ذلك كان بهدف الحفاظ على عروش هؤلاء ليس إلاّ.

وكانت روسيا لا ترغب عادة في خلق نزاع في الغرب، ولكنها في الوقت ذاته لم تكن تسمح بالتمدد للقوى الكبرى في تلك المنطقة لأنها تعتبرها حيوية لأمنها، وبالتالي كانت ترفض أن تسيطر أي من الدول الأجنبية على منطقة قريبة من القسطنطينيّة والمضايق التركية، حتى لو كانت هذه الدولة سلافيّة أو مقربة منها.

ومع اندلاع الثورة ضد مترنيخ* في الإمبراطوريّة النمساويّة عام 1848 التي أدت إلى إقالته، وتوسع هذه الاضطرابات لتشمل المجر وتشيكيا، خشي القياصرة من تأثيرها في الأراضي الروسية، فتدخل القيصر نقولا الأول لنجدة امبراطور النمسا، وأرسل جيشاً قضى على الثورة في المجر وأعاد التوازن إلى أوروبا، بالرغم من أن سقوط النمسا كان يريح روسيا في منطقة البلقان الهامة بالنسبة إليها. ودفعت روسيا ثمناً لوقوفها مع النمسا في تلك الانتفاضة، عندما أنذرها النمسا بسحب جيوشها من وراء الدانوب عام 1854 واضطرت روسيا إلى الإنصياع لهذا المطلب في الوقت الذي كانت فيه تخوض الحرب مع تركيا التي يساندها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا). هذا الموقف الذي أدّى إلى تفسخ عرى التفاهم بين روسيا والنمسا، كان له بالغ الأثر في الاستقرار في أوروبا حيث تمكنت الشعوب الأوروبية من التحرر. وكان باكورة إعادة خلط الأوراق تحقيق الوحدة الإيطالية والألمانية، وانكفاء روسيا للاهتمام بشؤونها الداخليّة وإهمال القضايا الأوروبيّة.

---

* رئيس وزراء النمسا حينها.

ورغم كل ذلك، بقي الخطر الغربي داهماً على مسار الدولة القيصرية الروسية. فما أن أخمد القيصر ثورة 1905 الشعبيّة ضده حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى قادمة بأخطارها الألمانية باتجاه روسيا. وكانت ثورة أكتوبر البلشفية ثمرة تحالف ألماني - بلشفي، على حد ما ذكره أ. و. بلاتونوف في كتابه إكليل الشوك الروسي[1]. إلا أن هناك مراجع تخالف هذا الاستنتاج.

و- البلقان والامتدادات السلافية

بينما كان القياصرة يعتبرون أنفسهم حماة للمسيحيين الأرثوذكس في العالم، وهؤلاء كانوا منتشرين بشكل أساسي في روسيا والبلقان ودول الإمبراطورية العثمانيّة، كانوا يرون أن العرق السلافي هو أساس الأرثوذكسيين بالرغم من أن هناك دولاً تعتنق الأرثوذكسية، وليست سلافيّة كما في حالة اليونان ورومانيا.

وحدّدت موسوعة «Wikipedia» الدول السلافية بأنها: روسيا، وروسيا البيضاء، وبلغاريا، ومقدونيا، وصربيا، وأوكرانيا. وتستخدم هذه الدول الأبجدية الكيريلية، ولكن تختلف حروف هذه اللغة بين دولة سلافية ودولة أخرى.

عانا السلاف من الاحتلال العثماني في البلقان منذ العام 1389م. وكان النفوذ النمساوي في تلك المنطقة لا يرضي مصالح هذه الشعوب نظراً للسطوة العثمانية على الإمبراطورية النمساوية القائمة منذ زمن بعيد. وعندما بدأت تظهر انتصارات القيصر بطرس الأكبر على الأتراك في قلعة أزوف الواقعة على البحر الأسود، تطلعت روسيا إلى مساعدة شعوب البلقان السلافية. وفي المقابل كان هؤلاء ينظرون بعين الرضى إلى الانتصارات الروسيّة، يحدوهم الأمل في أن يتطور الموقف الروسي إلى إضعاف السطوة العثمانية. ومع توقيع اتفاقية (ياشي-Jasi) في 9 كانون الثاني 1792[2] التي اعترفت فيها تركيا بخسارتها عدداً من الأماكن، وخاصة في بلاد القرم ويسارابيا والأقاليم الواقعة بين نهري يوج وكيليستر، بدأت روسيا بإتصالاتها مع النمسا لتتجنّب اعتراضاتها على توسع النفوذ الروسي في البلقان

---

1 أ. و. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

2 لطفي المعوش، مصالح الدول الكبرى في البلقان، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، مقالة منشورة على موقع الجيش اللبناني الالكتروني، 1998/7/1.

ولتوحيد المسيحيين الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية، وهذا حلم راود القياصرة منذ إيفان الرابع.

وشيئاً فشيئاً تزايدت شعبية الروس عند شعوب تلك المنطقة، لكن الحروب التي خاضها نابليون في أوروبا أنهكت الروس، مما جعلهم يتكفئون عن متابعة هذه المهمة.

ومع إعلان الحلف المقدس بين الروس والبروس والنمساويين على أثر الإنتصار على نابليون، عاد الروس إلى المحاولة مجدداً في بسط نفوذهم في البلقان، بعد تسوية النزاع مع النمسا في بلغاريا عام 1822[1]. وكان لإتفاق الطرفين التأثير الكبير في اندلاع الثورة اليونانية ضد العثمانيين. وبعدها بدأت روسيا حرباً عام 1829 حصلت في نهايتها على مصب نهر الدانوب وتحرير اليونان وصربيا، بموجب صلح «أدرنه» عام 1829.

إن تنامي النفوذ الروسي المتزايد في مناطق البلقان، وما أثاره من تنمية للروح السلافية، وللمشاعر الأرثوذكسية في الدول غير السلافية (كرومانيا واليونان)، أعاد إشعال المنافسة بين إنكلترا والنمسا من جهة وروسيا من جهة أخرى. ومنذ ذلك الحين تنامت روح الخشية عند الأوروبيين من النفوذ الروسي في البلقان، وتحديداً بعد أن تمكنت روسيا من فرض مشروعها على تركيا القاضي بتنظيم الملاحة في البحر الأسود والممرات المائية، بموجب إتفاقية المضايق التي وقع عليها الطرفان عام 1933[2]. وبدأ الأوروبيون بمساعدة السلطنة العثمانية، وتدعيمها في مواجهة التوسع الروسي، مقابل امتيازات حصلت عليها كل من هذه الدول في أراضي السلطنة. فبينما حصلت النمسا على إعادة نفوذها في البلقان، حصلت انكلترا على قبرص وفرنسا على تونس.

وبعد فترة من الإنكفاء تمكن الروس بدبلوماسيتهم المتأنية من انتزاع فرمان سلطاني بواسطة الدبلوماسي الروسي الكونت ايفتانيوف[3]، قضى بتأسيس كنيسة بلغارية مستقلة عام 1870، تبعها استقلال للكنيسة الصربية عام 1879. وهذه

1 المرجع نفسه.
2 المرجع نفسه.
3 المرجع السابق.

الاستقلالية ساهمت بإعادة النفوذ الروسي، وخاصة على بلغاريا بعد الإنتفاضات المتكررة في الأعوام 1875 و1876. وكما في كل مرة أثار هذا النفوذ اعتراض الدول الأوروبية، خاصة عندما شعرت هذه الدول أن الروس يعملون على إقامة دولة سلافية قوية في بلغاريا تعتبر قاعدة متقدمة لهم في أوروبا. ولهذا وقفت أوروبا إلى جانب تركيا، وأعادت تقوية نفوذ النمسا في البلقان.

وتعزز هذا النفوذ فيما بعد بالاتفاق الذي وقّعته كل من إيطاليا والنمسا - المجر والمانيا عام 1882[1]. وبانت ملامح صراع دولي جديد انطلاقاً من تلك المنطقة الهامة، فبدأت حركة الوحدة السلافية تنشط في مملكة الصرب الموالية للحكم النمساوي، حتى وقع الإنقلاب عام 1903 في بلغراد، وجاء ببطرس الأول قره جورج ملكاً على صربيا، وكان هذا الملك صديقاً لروسيا وفرنسا، وراح يشجع العناصر السلافية وخاصة في البوسنة والهرسك على التمرد على السلطة النمساوية، فردّت هذه بحرب اقتصادية على الصرب، مما حدا بروسيا إلى العمل على مد خط سكة حديد يصل بين الدانوب والأدرياتيكي، لفك الحصار الاقتصادي المفروض من السلطات النمساوية.

وحاولت روسيا مساومة النمسا في موضوع البلقان مقابل تعديل وضع المضايق التركية، بموافقة ألمانيا حليفة النمسا. إلا أن النمسا رفضت، وأعلنت ضم البوسنة والهرسك إليها عام 1908، فطلب وزير خارجيّة روسيا أسفولسكي[2] عقد مؤتمر دولي للبحث في القضية، إلا أن النمسا مدعومة من ألمانيا رفضت الدعوة لمثل هذا المؤتمر، فتوترت العلاقات بين البلدين. ولكن روسيا رضخت أمام التهديد، وشجعت الصرب على الاعتراف للنمسا بضم المقاطعتين. وهذا كان في آذار 1909 حيث أصدرت حكومة صربيا اعترافاً بضم البوسنة والهرسك إلى النمسا.

صحيح أن روسيا شجعت دول البلقان على التحرر من الأتراك، وعقد اتفاقات فيما بينها، ولكن عندما وصل الأمر ببلغاريا عام 1913 إلى تهديد القسطنطينية، اعترضت روسيا ووقفت ضد حليفتها، لأنها لا تقبل أن تصبح المضايق تحت سيطرة دولة أخرى حتى ولو كانت هذه الدولة سلافيّة كبلغاريا.

---

1 أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 311.

2 المرجع نفسه، ص 363.

وهذا مؤشر إلى أن روسيا كانت تعطي الأولوية لمصالحها فيما يتعلق بمطامحها السلافية على مصالح الأمة السلافية جمعاء.

ولكن عندما تعقّد الوضع عام 1914، عشية إعلان النمسا الحرب على صربيا، تخلّت روسيا عن مصالحها الضيقة وانحازت إلى الأمة السلافية وأعلنت التعبئة في صفوف جيشها بالرغم من التحذيرات الألمانية، مما أدى إلى إعلان ألمانيا الحرب على روسيا، وهكذا تكون روسيا قد دخلت الحرب العالمية الأولى دفاعاً عن الأمة السلافية.

ز- القياصرة والبحر الأسود وبحر قزوين

المتعارف عليه في القانون الدولي العام المعاصر، أن البحر العام ليس ملكاً لأية دولة، ولا يخضع لسلطة اية دولة. اما في السابق فقد استأثرت بريطانيا على سبيل المثال ببحر الشمال، ووزّع البابا البحار على االدول المتنافسة. لذلك اعتبر البحر ملكاً مشاعاً. والبحر الأسود كان خلال مئات السنين مكاناً للنزاع الدولي، فالقياصرة الروس كانوا يعتبرونه بحيرة روسية عندما ينتصرون، والأتراك يعتبرونه كذلك بحراً عثمانياً خاضعاً لسلطتهم، وذلك قبل أن يصنف نهائياً على أنه بحر عام. والأمر ذاته ينطبق وعلى درجة أكثر غموضاً على بحر قزوين، المغلق، والذي تحيط به مجموعة من الدول، يرفض بعضها حتى اليوم، ومنهم روسيا اعتباره بحراً عاماً.

لم يكن لروسيا أي اتصال بسواحل البحر الأسود وبحر قزوين، فكان التتار يسيطرون بالكامل على محيط بحر قزوين قبل العام 1556 ميلادي حيث بدأ القيصر إيفان الرابع الملقب بالرهيب تركيز هجماته العسكرية على مناطق نهر الفولغا من أجل الوصول إلى سواحل هذا البحر المغلق، كما اتجه نحو جزيرة القرم بهدف الوصول إلى سواحل البحر الأسود. إلا أن تحول التتار إلى حلفاء أقوياء للعثمانيين حال دون تحقيق الروس لأهدافهم[1]. وبقي الأمر كذلك إلى أن جاء عهد القيصر الروسي بطرس الأكبر (1689-1725).

البحر الأسود هو بحر داخلي يقع بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا وآسيا الصغرى، ويتصل بالبحر المتوسط عن طريق مضيق البوسفور وبحر مرمرة، ويتصل

---

1 .www.arraid.org

بحر أزوف عن طريق مضيق كيرتش. ويصب فيه نهر الدانوب أهم أنهار أوروبا، ومساحة سطحه المائي تبلغ 420 ألف كلم مربع[1]. وتطل عليه حالياً دول أوكرانيا وروسيا وجورجيا وتركيا وبلغاريا ورومانيا.

في مطلع القرن السابع عشر كان حوض البحر الأسود ما يزال عثمانياً بكامله، نظراً لسيطرة هؤلاء على الدول والمناطق التي تحيط به[2]، إلا أن بطرس الأكبر، أبو الإمبراطوريّة الروسيّة، استطاع تحقيق انتصارات في جزيرة القرم التي تمكن الروس من السيطرة عليها بالكامل عام 1736 الميلادي في عهد الإمبراطورة أنا أوفانوفا. وشهدت تلك الحرب مجازر كتبت عنها كل الوثائق التاريخيّة، فقد قامت القوات الروسيّة بإبادة التتار في الجزيرة وقتلت منهم 350 ألفاً، وهجرت أكثر من مليون منهم إلى تركيا، والباقي قامت بنقلهم إلى داخل المناطق الخاضعة لها[3].

وهذا الوصول الروسي إلى شواطئ البحر الأسود للمرة الأولى أسس لعداء استمر أكثر من 150 عاماً بين الروس والأتراك وإلى حروب سنتحدث عنها في مبحث خاص لاحقاً.

وبدأت أهمية البحر الأسود بالنسبة لروسيا تتعاظم لما فيه من ثروات بحرية كبيرة، وخاصة سمك البيلوجا الذي ينتج الكافيار، ولأهميّته في النقل، وكونه المعبر الوحيد لروسيا إلى المياه الدافئة عبر المضايق التركية. ومع خسارة روسيا للحرب أمام بريطانيا وفرنسا (بقيادة نابليون الثالث) عام 1855، تمكنت القوات الفرنسية من احتلال مدينة سباستبول الروسية الهامة التي تقع على الشواطئ الشمالية للبحر الأسود. وعمل الحلفاء على توقيع صلح في باريس حضرته كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا والنمسا وسردينيا وتركيا وبروسيا. وأهم ما تمخّض عنه إعلان حياد البحر الأسود ومنع روسيا من إبقاء السفن الحربيّة فيه أو بناء الحصون العسكريّة على ضفافه، إضافة إلى السماح بإعلان حرية الملاحة المدنية فيه وفي مجرى نهر الدانوب الذي يصب على شواطئه[4]، وبذلك حلت بروسيا خسارة بقيت تحاول

---

1 www.wikipedia.org – 2008/2/19

2 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مصير الإسلام في ظل الأنظمة القيصرية والسوفياتية، المعهد الدولي للدراسات الشرقية باريس، 1963، ص 18.

3 www.arraid.org.

4 أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 206.

إعادها مدة خمسة عشر عاماً، إلى أن تمكنت من تعديل هذه الاتفاقية الأهم التي تتعلق بالبحر الأسود، وذلك من طرف واحد على أثر هزيمة فرنسا أمام بروسيا عام 1870، وقد اضطرت أوروبا للإذعان لهذا العمل غير المشروع نتيجة الأوضاع المعقدة التي كانت تسودها في ذلك الحين. وبقي البحر الأسود عنصر صراع لأهميته، عبر كل تاريخ روسيا القيصرية، حتى الحرب العالمية الأولى عندما فشلت بريطانيا في احتلاله لإيصال الإمدادات إلى روسيا المتهالكة أمام الجيش الألماني، واستغلت تركيا خروج روسيا من الحرب، على أثر إعلان الإنسحاب من الحرب من قبل الحكومة السوفياتية الجديدة عام 1918، وأحكمت سيطرها على كامل شواطئ البحر الأسود، إلى أن أُعلنت هزيمة دول المحور أمام الحلفاء عام 1919، فانكفأت تركيا، وأعيد خلط الأوراق من جديد في تلك المنطقة.

اما بحر قزوين (أو بحر الخزر) فهو بحر داخلي مغلق، يُعد الأكبر من نوعه في العالم ليس له مخرج إلى مياه البحار والمحيطات. مساحة سطحه المائي تبلغ 371 ألف كلم مربع، هو موصول ببحر أزوف عن طريق قناة مانيتش[1]، وتحيط به حالياً: روسيا وأذربيجان وإيران وتركمانستان وكازاخستان. وهو اليوم من أهم المناطق الواعدة في العالم لغنى ثرواته الطبيعية والنفطية.

لقد سيطر التتار على كامل محيطه، قبل أن يتمكن الروس من احتلال معظم شواطئه، باستثناء إيران في مطلع القرن التاسع عشر، بعدما أكملوا سيطرهم على المناطق الجافة غرب البحر والتي يقطنها المسلمون[2]. إلا أن الاضطرابات التي حصلت في تلك المنطقة، وخاصّة منها الانتفاضات المتتالية التي أعلنها سكان تلك الدول ضد الروس، جعلت من محيط قزوين مناطق اضطراب غير مستقرة، لم تهدأ إلا بعد أن عقد الروس اتفاقاً مع أصحاب النفوذ من التتار، لتبادل المصالح. غير أن التوسع الروسي في محيط قزوين لم يرق لانكلترا التي تتمتع بنفوذ كبير جنوبي البحر في إيران، فاعتبرت أن التمدد الروسي يهدد مصالحها في آسيا الصغرى وشبه القارة الهندية، فعملت على تقوية النفوذ الفارسي للوقوف في وجهه، وأحدثت إرباكات كبيرة لروسيا في الشرق، وخاصة مع اليابان والصين، لإلهائها هناك،

1 www. wikipedia. org

2 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

خوفاً من إكمال سيطرتها على كامل محيط قزوين، مصدر ثروة الكافيار الإيـراني الوحيد في العالم.

وكان الفرس مدعومين من البريطانيين يقاومون التمدد الروسـي في محـيط قزوين وخاصة في منطقة القفقاس، خاصة بعد أن قام بطـرس الأكـبر بإسـكان مجموعات كبيرة من الروس في باكو عاصمة أذربيجان الإسلامية الشيعية المقربة من الفرس الذين يدينون بنفس المذهب الاسلامي. وبدأ هؤلاء بالضغط على الجورجيين المسيحيين، إلى أن طلب ملك جورجيا حماية القيصر في مواجهة الفرس، فكانـت فرصة ثمينة للقياصرة بإكمال سيطرتهم على محيط قزوين الغربـي والجنوبـي الغربـي. وتنازل الفرس عن داغستان وعن إمارتي شرفان وناخيت شيفان بعـد هزيمتهم أمام الروس. واستطاع هؤلاء إخماد الثورة التي قادها الشيخ شامل ضدهم في شرقي القفقاس.

واستمرّ التنافس الدولي على تلك المنطقة لسنوات طويلة، وخاصّة بين روسيا وبريطانيا، إلى أن فرضت ظروف الصراع الدولي والخوف من المانيا عليهما توقيع اتفاق بتشجيع من فرنسا في 3 آب 1907، أنهى المشاكل بينهما في محيط قـزوين وآسيا الصغرى، تنازلت فيه بريطانيا لروسيا عن المنطقة الشـمالية مـن إيـران[1]. وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة تسيطر بالكامل على محـيط بحـر قـزوين، إلا أن المعادلات بدأت تتغير مع ظهور ملامح الحرب العالمية الأولى، وقيام الثورة البلشيفية عام 1917.

ح- القياصرة وشعوب الجنوب الإسلامية

تنتمي شعوب آسيا الوسطى وجنوب روسيا إلى جماعات وأعـراق متعـددة ومتنوعة، أبرزها القومية التركية، ومنها: الأوزبـك - والتتـار - والكنـراك- والباشكير - والقرغيز - والكراكليك- والويغور - والبلكار، والقومية الإيرانيـة وأبرزها جماعات الطاجيك - والوسيت - والأكراد - والفـرس - والبلـوخ - الطوط - الأنغوش. وهناك أيضاً جماعات قفقاسية أهمها: التشـيش والشـركس والكبارديا والإباط والأبخاز.

1 أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 360.

ويصف أدوار ريثرفورد «Edward Rutherfured»[1] شعوب جنوب غرب روسيا والقوقاز «بأنهم أصحاب أوجه دائرية وشعر أسود وعيون بنية قاسية، بعكس الجمال السلافي للروس».

وقد بدأت روسيا خطة استيلاء توسعية على أراضي المناطق الجنوبية بعد أن ورثت النفوذ المغولي في آسيا الوسطى[2]، منذ عهد بطرس الأكبر، مستغلة التناقضات والخلافات بين المجموعات الإسلامية، والصراع التركي الإيراني في تلك المناطق. فاستولت على قرقيزيا وبلاد القازاخ في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. وأكملت زحفها على أوزباكستان بعد أن استنجد بها الأوزباك لحمايتهم من هجمات أمير بخارى. وكان شعار روسيا في ظل التوسع والتمدد هو أنها إمبراطورية عالمية، ليس لها قومية واحدة وديانة واحدة، تحمي مصالح الجميع. والقياصرة من آل رومانوف كانوا ينادون بالأخوة بين كل أبناء روسيا، إلا أن هذا الشعار كان يصطدم بما يتمسك به هؤلاء من كونهم يمثلون المرجعية الأرثوذكسية في العالم. وكان ذلك يتسبب لهم بمشاكل مع شعوب الجنوب الإسلامية، ومع بولونيا الكاثوليكية[3].

إن أهم مراحل الإستيلاء على القفقاس ومناطق الداغستان كانت بعد هزيمة فارس أمام الروس وتوقيع معاهدة هولستان عام 1813م[4]. وقد انسحبت الأخيرة بموجب هذه المعاهدة من كامل مناطق القفقاس، لكن شعوب هذه المناطق ذات الأغلبية الإسلامية عادت وانتفضت على الروس. واستمر التمرد زمناً طويلاً، وكان أبرز قادته الإمام شامل، الذي اعتقله الروس في عام 1859.

وبعد هذا الإنتصار استدار الروس باتجاه الجنوب الشرقي فاستولوا على طشقند عام 1861، ثم فرغانة عام 1876 التي كانت تشكل إمارة قوقند. وبعدها

---

1 Edward Rutherfurd, Russka, le roman tumultueux de la Russie éternelle, Presses de la Cité, 1992, France, pour la traduction Francaise; p282.

2 راجع مقال عبد الحميد عاطف، روسيا وآسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 82.

3 Edward Rutherfurd، مرجع سبق ذكره، ص 284.

4 مجموعة مؤلفين، كتاب الشعوب الإسلامية في القفقاس وروسيا وآسيا الوسطى، دار علاء، دمشق، سوريا، 2006، ص 52.

سقطت إمارة مرو التركمانية عام 1884. وأخيراً احتلت موسكو سهل بامير الملحق بإمارة قوقند، التي بلغت حدودها فارس وأفغانستان[1].

وشهدت هذه البلاد تحت النفوذ الروسي، حالة من عدم الاستقرار، وقويت الروابط بين شعوبها الإسلامية. وقامت الثورات المتكررة ضد الروس، وخاصة عندما بدأت تتسرب أخبار الأحداث التي ارتكبت بحق شعوب جزيرة القرم. فقد عمل الروس على استقدام مستوطنين إلى تلك المناطق من بولندا وأوكرانيا بهدف تغيير المعادلات الديموغرافية. وحاولت الإمبراطورة كاترين الثانية، ابتداءً من العام 1764، القيام بعملية تنصير المسلمين. ولكن عندما أُعلنت وثيقة التسامح عام 1775 التي نصّت على حرية الأديان، عاد خمسون الفاً من أصل مئة وستين الفاً تمّ تعميدهم، إلى ديانتهم الأصلية الإسلام[2]. ونشطت حركة التوعية الدينية، التي كانت ضمناً تضمر عداءً للقياصرة، وازدادت حركة بناء المساجد ونشر الكتب، ولعبت الدولة العثمانية دوراً أساسياً في تغذية هذه الحركة ودعمها، خاصة أنها كانت على عداء مع روسيا في دول البلقان وفي البحر الاسود. وكذلك كان عدد من التجار الاغنياء في باكو الإسلامية يمولون العناصر المعادية للقياصرة، المنتشرين على امتداد البلاد من فنلندا إلى منشوريا[3].

ورغم الذكاء الباهر للروس في طريقة التعامل مع القوميات المتعددة، واستفادهم من التجارب، واستخدامهم لكل الطرق والوسائل للإستيلاء والتوسع، بما في ذلك تظهير روسيا على أنها أرثوذكسية في البلقان كما هي بوذية في منغوليا ومسلمة في خيفا وطشقند. استمرت أعمال التهجير والتصفية الجسدية في عدد من المدن الإسلامية، مما أدّى إلى تناقص أعدادهم، ونزوح أعداد أخرى إلى أراضي السلطنة العثمانية وبلاد فارس، خاصة بعدما عمل الروس على تبني اللغة الروسية في التعاملات الرسمية، وفرض كتابة اللغات المحلية، خاصة منها اللغة القرميزية واللغة الكازخية والطاجيكية بالأحرف الروسية[4].

---

1 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 20.
2 المرجع السابق، ص 80.
3 المرجع نفسه، ص 75.
4 الشعوب الإسلامية في القفقاز وآسيا الوسطى، مرجع سبق ذكره، ص 212 و224.

واستغلت شعوب تلك البلاد بدء التراجع الروسي، على أثر هزيمته أمام اليابان عام 1905، فصعّدت من تحركاتها الاستقلالية وتوالت الإنتفاضات إلى أن كان أكبرها الهجوم الواسع الذي شنّته شعوب تركستان على الروس على أثر اندلاع الثورة البلشيفية عام 1917[1]. وسُميت ثورة البسماتشي. لكن الشيوعيين تمكنوا من إخمادها، مع أنهم أشاروا في بيان ثورة أكتوبر أن القياصرة اضطهدوا القوميات غير الروسية في البلاد[2].

ورغم العداء والاضطهاد والانتفاضات، بقيت الدول الإسلامية في الجنوب علي تواصل مع السلطات الروسية. وشهدت نهضة إقتصادية وتجارية وتنمية واسعة جداً، ودخلت إليها الحداثة عن طريق الروس، إلا أنها استمرت على تمايز معهم، وهذا ما أكّده الرئيس الكازاخستاني لصحيفة الشرق الأوسط، عندما قال «إن دول وسط آسيا تختلف عن الدول السلافية حتى ولو كانت قد أمضت 150 عاماً تحت السيطرة الروسية، و70 عاماً ضمن الإتحاد السوفياتي»[3].

---

1 مقال عبد الحميد عاطف، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

3 جريدة الشرق الأوسط، لندن، 12-3-2008.

ثانياً: استراتيجية روسيا القيصرية
في الشرق الاوسط

كان للقياصرة سياسة ناشطة تجاه الشرق الاوسط، وطموح استراتيجي في اكثر من ناحية، جيوسياسية ودينية واقتصادية وثقافية، على عكس الإنطباع السائد، أن همّهم الأوحد التوسع في محيط روسيا المباشر، إضافة إلى طموحهم الأساسي بإعادة السيطرة على القسطنطينية، لما تعنيه لهم من مرجعية أرثوذكسية، ورمز للإمبراطورية البيزنطية المتهالكة، التي يعتقد الروس أنهم ورثاؤها الشرعيون.

إن حلم الروس الدائم هو السيطرة على المضايق المائية الهامة التي تصل البحر الأسود بالمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، ولهذا تعاظم دورهم الدولي باقترابهم أكثر من الممرات البحرية والبرية في الشرق، وسبب لهم ذلك تعارض قوي مع المصالح البريطانية. أما الأهداف الأخرى فكانت دينية ترمي إلى الإقتراب من بيت المقدس وتعزيز نفوذهم على المقدسات المسيحية في فلسطين، تحقيقاً لرغبة دفينة عند القياصرة تؤكد كونهم حماة الكنيسة الأرثوذكسية في العالم. وكل ذلك إضافة إلى الهدف غير المعلن وهو إقامة علاقات مباشرة مع العرب وليس عبر القنوات العثمانية. لقد كانوا يعملون لإضعاف الإمبراطورية العثمانية من الداخل عن طريق سياسة التحريض القومي، على غرار ما حصل في منطقة البلقان. وهذا ما سنستعرضه في العناوين التالية:

أ- نزاعات آسيا الوسطى والتعارض مع المصالح البريطانية

شعوب آسيا الوسطى في معظمها تنتمي إلى القوميات التركية، وهناك وجود لقوميات إيرانية في بعض المناطق. وقد امتد سلطان الأتراك على طول ضفاف نهر

الفولغا، بعد أن اعتنق السكان البرابرة هناك الإسلام، إضافة إلى نفوذهم في «أذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وقرقيزيا، كذلك جورجيا وأرمينيا غير الإسلاميتين اللتين خضعتا للعثمانيين فترة طويلة من الزمن. وتعود الحروب والصراعات بين الروس والعثمانيين في تلك البقعة المترامية إلى أسباب ودوافع متعددة، لعلّ أبرزها الحرب الشعواء التي شنّها القيصر الروسي (ايفان) الرابع الملقب «بالرهيب» في القرن الخامس عشر، والتي كانت حرباً شاملة على الهلال الإسلامي*. ومع عهد بطرس الأكبر توسَّعت محاولات الإستيلاء، وكانت حروبه لا تستهدف هزيمة العدو فقط، بل ضم أراضيه للإمبراطورية الروسية وجعلها جزءاً منها، عن طريق الإبادة الجماعية أحياناً، واستقدام السكان ذوي الأصول السلافية إلى أراضي المسلمين في المناطق التي يسيطرون عليها، كما حصل في مدن باكو وبخارى وطشقند وغيرها. كذلك كان الروس يدمرون الإرث الثقافي لتلك الشعوب، كما حدث لتراث ابن سينا في مسقط رأسه بخارى. وقد واجه التتار أصحاب الميول التركية الغزوات الروسية. ودعم الأتراك بكل قواهم ثورات شعوب المنطقة ضد الغزاة، عندما لم يتمكنوا من صدهم بواسطة الجيوش العثمانية، إلا أن هذا التصدي لم يمنع الروس من السيطرة على كازاخستان وتركستان، والإمارات المحلية الخاضعة للنفوذ العثماني، وذلك على يد بطرس الأكبر[1].

إشتدَّ التوتر بين الدولتين في آسيا الوسطى، بعد أن بدأت روسيا تحريك اضطرابات في البلقان الذي تنتمي معظم شعوبه للعرق السلافي، في مواجهة السلطات العثمانية التي تسيطر على معظم أقاليم ودول هذه المنطقة. فقاد الإمام شامل ثورة عارمة في القفقاس مدعوماً من الأتراك ضد الإحتلال الروسي. وتوسعت الثورة لتشمل آسيا الوسطى برمتها، وأوقعت القياصرة في إرباكات واسعة، وكبدهم خسائر كبيرة، وأجبرت القيصرة كاترينا على إعلان وثيقة التسامح التي سبق ذكرها، معترفةً فيها بأن روسيا هي موطن لكل الأديان والمذاهب والكل فيها سواسية، وليست عريناً للأرثوذكس فقط. واستمرت تلك

---

* تؤكد مراجع متعددة أن الحرب لم تكن دينيّة مطلقاً، بل كانت حرباً توسعيّة، هدف المزيد من السيطرة، وأن الروس لم يكن لديهم تعصب ضد المسلمين إطلاقاً.

1 ولد عام 1682 وتوفي عام 1725.

الثورة أربعين عاماً من سنة 1830 حتى 1870، حين أخمدها القيصر الكسندر الثاني مستغلاً انشغال أوروبا بالحرب البروسية – الفرنسية، إلا أن تركستان الإسلامية لم تخضع إلا في العام 1881[1].

وبدأت الدفة تميل لصالح روسيا في نهايات القرن التاسع عشر بعد أن تمكنت من التغلغل في إيران على خلفية مواجهة النفوذ البريطاني هناك[2]، زارعة الشقاق بين الفئات الإسلامية، والتناقضات بين الأعراق التركية والأعراق الفارسية، إضافة لتغذية الحساسية بين أتباع كل من المذهبين الإسلاميين، السنة ومرجعيتهم تركيا، والشيعة ومرجعيتهم إيران. وحاول الروس الضغط على بريطانيا للقبول بتقسيم الإمبراطورية العثمانية، إلا أنها رفضت هذا العرض ووقفت الى جانب الدولة العثمانية، لأن توسع النفوذ الروسي وخاصة في آسيا الوسطى بدأ يهدد مصالحها في الهند وجنوب آسيا، فلا يمكن أن توافق على انهيار «رجل أوروبا المريض» كما كان يطلق على الدولة العثمانية في تلك الحقبة، لأن هذه الدولة تقف سداً منيعاً يحول دون وصول الروس إلى المياه الدافئة وبالتالي تهديد مصالح الدول الأوروبية العظمى.

يقول ف. يوبوف «إن روسيا منذ البداية كانت مشروعاً حضارياً سلافياً- إسلامياً»[3]. إلا أن الوقائع التاريخية لا تؤكد ذلك خاصةً في سياستها في آسيا الوسطى التي اعتمدت على البطش واستخدام القوة. في المقابل، فإن الإمبراطورية العثمانية التي كانت إسلامية، كانت تدّعي أنها حامية الأديان الأخرى وخاصة مرجعية الأرثوذكس بعد فتحها للقسطنطينية عاصمتهم في العالم.

ومع استكمال سيطرة روسيا على آسيا الوسطى عام 1895، بدأت تظهر معالم سياسة جديدة من الضغوط المتبادلة التي يمارسها كل من الطرفين التركي والروسي، أو أحدهما على الآخر، بعد أن شعرت روسيا أنها غير قادرة على تفكيك الإمبراطورية العثمانية لأسباب تتعلق بالتوازنات الدولية القائمة. فكان

---

1 www.ar.wikipedia.org/wiki%D

2 راجع كتاب: سفن روسية في الخليج العربي، (بدون اسم مؤلف)، دار التقدم، موسكو، 1990، ص 6.

3 ف. يوبوف، العلاقات الروسية العربية، الشراكة في زمن الأقوياء، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، شتاء 2008، ص 31.

كلما ازداد الضغط الروسي على الأتراك في تحريك المشاعر العدائيـــة ضـــدهم في البلقان، ترد تركيا بتحريك الاضطرابات الإسلامية ضد الروس في آسيا الوســـطى والقفقاس وشبه جزيرة القرم.

ولعلّ أكبر المآسي التي لحقت بالدولة العثمانية ومهدت لتفكيكها هو تـــولي رجال حزب الاتحاد والترقي السلطة الفعلية في الدولة العثمانية، بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن عرش الخلافة، ودخولهم في حلف إلى جانب المانيا والنمســـا والمجر في مواجهة انجلترا وفرنسا وروسيا عام 1914[1]. كان ذلـــك بـــدافع إعـــادة السيطرة التركية على شبه جزيرة القرم، وبعث نفوذهم من جديد في دول آســـيا الوسطى.

ب- حروب القرم

جزيرة القرم الشهيرة، تقعُ إلى الشمال الشرقي من البحر الأسود، يصلها ممـــر ترابـــي إلى أراضي أوكرانيا. وخضعت إمارة القرم لحكم العثمانيين عـــام 1521، وأهلها من التتار، وفتح حاكم القرم، دولت طيري، موسكو عـــام 1571، إلا أن الأمر انقلب عليهم على يد بطرس الأكبر الذي حاصر الجزيرة حصـــاراً شـــديداً وأحدث فيها مجاعة أدّت إلى وفاة أكثر من ستين ألفاً، إلى أن ســـقطت في أيـــدي الروس في عهد الإمبراطورة أنا أوفانوفا عام1678. فقد احتلتها الجيوش الروســـية، ودخلت عاصمتها بخشراي، وأحرقت الوثائق التي تعد قيمة علمية لا تقدر بـــثمن، وارتكبت المجازر ضد التتار، وقتل في تلك المذابح ما يزيد عن 350 الـــف تتـــري، واضطر أكثر من مليون منهم إلى الفرار نحو تركيا، وصودرت أراضيهم، ودمّـــرت المساجد والمدارس، وتم نقل معظم السكان الذين لم يهربوا إلى الداخل الروسي[2].

كانت هذه الحروب المتعددة بين تتار القرم والروس حرباً غير مباشـــرة بـــين الأتراك والقياصرة، لما للأتراك من نفوذ على التتار الذين يتحدثون اللغـــة التركيـــة ويتلقون دعماً كاملاً من هؤلاء، كما كانت الحرب صراعاً هدفه السيطرة علـــى البحر الأسود والممرات المائية، وهذه وصية بطرس الأكبر خاصة في المادتين الثامنة

---

1 .www. islamonline. net

2 .www.arraid.org 11/8/2007

والتاسعة منها، حيث قال: «لا تنسوا العمل على السيطرة على البحر الأسود والزحف إلى الجنوب للإستيلاء على القسطنطينية لأن من يحكمها يحكم العالم»[1].

أهم حروب القرم هي التي اندلعت في آذار 1853 واستمرت حتى عام 1856، ودخلت فيها بريطانيا وفرنسا ومملكة سردينيا (إيطاليا لاحقاً) إلى جانب الدولة العثمانية عام 1856، عندما أدركت ضعف هذه الدولة أمام الأطماع الروسية في الإستيلاء على أراضٍ عثمانية، وخاصة شبه جزيرة القرم. وانتهت الحرب بهزيمة الروس هزيمة فادحة، وتم على أثر ذلك توقيع اتفاقية باريس في 30 آذار 1856، بعد أن نشر السلطان العثماني عبد الحميد فرماناً عرف بإسم «المرسوم الهمايوني للإصلاحات»، استجابة لرغبة الدول الأوروبية، والذي أعطى حقوقاً للمسيحيين داخل الدولة العثمانية مساوية لحقوق المسلمين.

أما أهم ما نصّت عليه معاهدة باريس فيتجلى في أمرين:

1- حرية الملاحة في نهر الدانوب، وتشكيل لجنة دولية للإشراف على ذلك.

2- إعلان حياد البحر الأسود. وكانت هذه المادة بمثابة كارثة على روسيا، بحيث أجبرتها على سحب سفنها الحربية من هذا البحر ونقلها إلى بحر البلطيق، وبالتالي أصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية من الناحية الفعلية وليس القانونية[2].

كان لهذه المعاهدة أثر كبير في السياسة الدولية، التي أضحت محطة للفصل بين العقائد الدينية والمصالح الخارجية للدول الكبرى. واشتركت الدولة العثمانية لأول مرة في صياغة القانون الدولي الذي كان مجموعة من الأعراف الأوروبية. إلا أن هذه المعاهدة أسست لحرب قرم جديدة وقاسية هذه المرة أيضاً. وبعد 15 عاماً من الإنتظار الروسي، تعطل دور روسيا في البحر الأسود طيلة هذه المدة.

وتمكن القيصر الكسندر الثاني من إنهاء معاهدة باريس عام 1870 أثناء الحرب البروسية - الفرنسية من جانب واحد، واضطرت أوروبا كلها للإذعان لهذا العمل غير المشروع، لعدم قدرتها على منعه، إذ أن هذا العمل المنفرد من جانب روسيا جاء على أثر هزيمة فرنسا أمام بروسيا. وبذلك تكون روسيا قد أعادت نفوذها إلى البحر الأسود.

---

1 عبد الرؤوف سنو، روسيا وأورثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 274.

2 www.ar.wikipedia.org, 11/8/2007.

وفي العام 1877، وعلى أثر رفض السلطان العثماني بروتوكول لندن الـــذي وقعته الدول الأوروبية، والمتعلق بطلب تعهدات من العثمانيين بحسن معاملة الرعايا المسيحيين وتحسين وضعهم، استغل القيصر الروسي هذا الرفض، وأعلن الحـــرب على تركيا بعد الإتفاق مع النمسا والمجر، فاحتل شبه جزيرة القرم، وزحف باتجـــاه الأراضي التركية، مما حدا ببريطانيا إلى تحذيره من دخول القسطنطينية، فتوقفـــت الجيوش الروسية عند مدينة سان استيفانو، وهي على مقربة من العاصمة التركيـــة، وجرت مفاوضات بين الفريقين وُقعت على أثرهـــا معاهـــدة ســـان اســـتيفانو sanstefano في 3 آذار عام 1878، بسطت بموجبها روسيا سيطرتها الكاملة علـــى جزيرة القرم والبحر الأسود بكامله بعدما حصلت على مدينة باطوم على البحـــر الأسود. وفي الحيز الأوروبـــي حصلت على دوبرجيه ومنحت بلغاريـــا حـــدوداً أوسع كما سنرى لاحقاً. إلا أن الإستسلام الأبرز كان في موافقة الأتـــراك علـــى التنازل عن مدينة بايزيد، فخافت الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا مـــن التمـــدد الروسي عبر هذه المدينة إلى أراضي العراق، فدعت إلى مفاوضات لبحث الامـــر. وعقد مؤتمر في برلين لهذه الغاية تعهدت فيه روسيا بإعادة بايزيـــد إلى الســـلطات العثمانية.

وبقيت العلاقات التركية الروسية بين كرّ وفَرّ، والإمتعاض التركي ناراً تحت الرماد جرّاء خسارة حرب 1878، إلى أن بدأت التحضـــيرات للحـــرب العالميـــة الأولى. ودخلتها تركيا انتقاماً من روسيا. وفي 1914/11/29 بدأت مدافع المدمرات التركية تضرب مدناً في شـــبه جزيـــرة القـــرم، منـــها أوديســـا وسيباســـتوبل الاستراتيجيتان. واستعدت لمهاجمة روسيا بعد أن سدّت المنافذ في وجهها[1]. لكـــن خروج روسيا من الحرب على أثر وقوع الثورة البلشفية أوقف الحرب معها، إلا أن حروب القرم لم تنته، فبعد اندلاع الثورة الشيوعية، أعلن تتار القـــرم عـــن قيـــام جمهوريتهم المستقلة برئاسة نعمان حيجي خان. لكن الشيوعيين سرعان ما أسقطوا الحكومة وأعدموا رئيس الجمهورية والقوا جثّته في البحر. وفي عام 1920 أعلنـــت حكومة الإتحاد السوفياتي عن قيام جمهورية القرم ذات الاستقلال، إلا أن محاولات الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين انشاء كيان يهودي في القرم عام 1928 أثار عليه

---

1 موسوعة تاريخ العالم، Edito-Grop، بيروت 2005، ص 164.

التتار بقيادة أئمة المساجد، فأعدم 3500 منهم، ونفي أكثر من 40 ألفاً إلى سيبيريا. واستكملت مآسي القرم بالمجاعة عام 1931 فمات أكثر من ثلاثين الفـاً، وهـبط بالتالي عدد التتار ذوي الميول التركية في القرم من تسعة ملايين عام 1883إلى نحـو 850 الفاً عام 1941م[1].

ج- أهمية المعابر المائية التركية بالنسبة لروسيا

كانت المضائق المائيـة التركيـة خاضـعة لتنظـيم عثمـاني داخلـي، ثم أصبحت خاضعة لتنظيم ثنائي عثمـاني - روسـي، قبـل أن تخضـع للتنظـيم الدولي.

فالمضايق الدولية، أي الممرات البحرية الضيقة، لا تعتبر دولية إلا إذا كانـت تصل بين بحرين عامّين، وأن لا يتجاوز اتّساع المضيق نصف عرض البحر[2]. وقـد وقع خلاف استمرّ مئات السنوات، خاصة بين روسيا وتركيا، حول ما إذا كانت المضايق التركية مياهاً داخلية أم مضايق دولية عامّة.

وتجاور أراضي روسيا المترامية الأطراف البحار والمحيطات مسافة مـن آلاف الكيلومترات، إلا أن معظم هذه المياه متجمدة أو تتجمّد في فصل الشتاء، خاصة في الشمال والشرق. وبسبب قوة الجرمانيين لم يكن باستطاعة الروس الوصـول إلى بحار الغرب عبر البلطيق في معظم الأوقات، لأنهم كانوا على خصام مـع هـؤلاء، ولهذا بحثوا عن بديل في الجنوب عبر البحر الأسود ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط عبر المضايق التركية التي تفصل بين هذين البحرين، أي مضيق البوسفور ومضـيق الدردنيل. فالعدو أضعف، والطريق أقرب. ووصية كبار القياصرة كانـت دائمـاً تقوية نفوذ روسيا في تلك المنطقة. وكان من هؤلاء بطرس الأكبر الـذي طالـب بجعل البحر الأسود بحيرة روسية، واعتبر أن من يسيطر على القسطنطينية يسـيطر على العالم. وكذلك كانت القيصرة القوية كاترينا الثانية التي حققت حلم بطـرس الأكبر في هزيمة العثمانيين وجعل البحر الأسود تحت النفوذ الروسي عـبر اتفاقيـة كانجاري (مدينة بلغارية) عام 1774.

---

1 www.arraid.org, 11/8/2007

2 كمال حمّاد، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 108.

قبل ذلك كان الأسطول الروسي في البلطيق، فعبر بحر الشمال والأطلسي والبحر المتوسط في العام 1770 ووصل إلى بحر إيجه، وخاض معركة غير منتظرة مع الأسطول العثماني قرب أزمير ودمر قطع الأسطول العثماني بالكامل. وأدى ذلك إلى مفاوضات تشبه الاستسلام وقِّعت على أثرها معاهدة كانجاري التي سبق ذكرها. وكانت أسوأ معاهدة عرفتها الدولة العثمانية، ونصّت على حرية الملاحة الروسية في البحر الأسود والمضايق التركية.

لم يرق النفوذ الروسي في تلك المضايق للدول الأوروبية الكبرى التي لم تعترف بالإتفاقية المذكورة. ولكن القيصر الكسندر الأول، وبعد انتصاره على نابليون، حاول أثناء مفاوضات اتفاقية فيينا للعام 1815، أن يحصل على موافقة أوروبية على بنود معاهدة كانجاري، لكن بريطانيا رفضت التطرق إلى هذا الموضوع، على أساس أن مؤتمر فيينا مخصص فقط لحل المشاكل الأوروبية. وبذلك بدأت الإنقسامات الأوروبية مجدداً، على خلفية عدم السماح للدور الروسي المتنامي بأن يتوسع أكثر، عن طريق محاربة هذا الدور في الجنوب، وخاصة عبر إغلاق المنافذ البحرية الجديدة له. وعلى ذلك ساند البريطانيون الإمبراطورية العثمانية شجعوها على التصدي للروس، فوقعت عدة حروب بينهما، كان السبب الأبرز لها الملاحة في البحر الأسود والمضايق. ومن أبرز هذه المعاهدات، بعد كانجاري، معاهدة «أونكيار سكلسي» في 8 تموز 1833[1]، التي قدمت اسطنبول بموجبها بعض التنازلات لصالح روسيا، مثل التعهد بإغلاق المضايق أمام جميع السفن الحربية، بينما سمحت للأسطول الروسي الحربي دخول مضيق البوسفور للدفاع عن الآستانة. وبذلك تكون روسيا قد تحررت من التهديدات الفرنسية والبريطانية.

إلا أن هذا الأمر لم يرق للدول المذكورة فبقيت تتحين الفرص لإلغاء هذه المعاهدة، إلى أن وقعت حرب القرم الرئيسية بين روسيا والعثمانيين في تموز 1853، فدخلتها بريطانيا وفرنسا إلى جانب العثمانيين في آذار 1854، على أثر هزيمة الأسطول العثماني في البحر الأسود، وخوفاً من سيطرة روسيا على هذا البحر والممرات المائية إلى البحر المتوسط. وهُزمت روسيا أمام قوى التحالف وأعلن

1 www.ar.wikipedia.org, 11/8/2007

القيصر الثاني رغبته في التفاوض لعدم قدرته على متابعة الحرب. وكانت معاهـــدة باريس للعام 1856.

وحاولت روسيا مستغلة صراعات البلقان أن يكون لها منفذ بحري آخر على المتوسط غير المضايق التركية، وذلك عبر توسيع حدود بلغاريا بعد حـــرب عـــام 1877. وفي اتفاقيّة سان استيفانو قرب اسطنبول، توسعت حدود بلغاريا لتمتد من البحر الأسود إلى بحر إيجه على المتوسط. إلا أن اعتراض بريطانيا، أدى إلى تعـــديل هذه الاتفاقية في برلين في 13 حزيران 1878، ونص التعديل على عدم امتداد حدود الدولة البلغاريّة إلى بحر إيجه. وهذا يعني إبعاد النفوذ الروسي عن مياه البحر الأبيض المتوسط.

وحاولت روسيا توسيع نفوذها في أقصى الشرق نحو الجنوب، لتصل إلى المياه الدافئة، ولكن اليابان تصدّت لها وخسرت أمامها الحرب عام 1905. وبالتـــالي لم تتمكن من احتلال مرفأ في المياه الدافئة يُمكنها من الملاحة طوال أيام الســـنة، لأن هواءها يجمد مياهها في الشتاء، هذا الأمر الذي أعاد لروسيا اهتمامها في المضـــايق التركية. ودخلت الأحلاف في أوروبا لتؤمن لها نفوذاً في تلك المنطقة، خاصة بعد أن بدأ التعاطف العثماني مع ألمانيا. وبالتالي بدأت روسيا تأخذ الجهة المقابلـــة إلى جانب فرنسا التي لعبت دوراً في توقيع الوفاق البريطاني-الروسي عام 1907، الذي هدف إلى منافسة ألمانيا في بحر الشمال والتعاون فيما يتعلّق بالملاحـــة في المضـــايق والبحر المتوسط. وكانت بريطانيا أشهر المعارضين لإعادة ترتيب الوضع في تلـــك المضايق.

وفي العام 1912 وقفت روسيا ضد حلفائها في العصبة البلقانيّة عندما أعلنـــوا الحرب على الدولة العثمانية وتمكنوا من التقدم باتجاه القسطنطينيّة، وذلك خوفاً من سقوط المضايق بيد بلغاريا، لأن الاستراتيجيّة الروسية كانت لا تقبل بأن تكـــون المضايق تحت سيطرة أية دولة أخرى حتى لو كانت حليفة كبلغاريا.

ولعلّ موضوع المضايق كان واحداً من أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى، لترابطه مع أزمة البلقان، خاصة عندما بدأت ألمانيا تتدخل في تنظيم الجيش التركي، وتعيين الألماني «ليمان مون ساندرز»[1] قائداً للفيلق التركي في القسطنطينيّة، مما أثار

1 أحمد الخنساء، مرجع سبق ذكره، ص 373.

امتعاض الروس الذين احتجوا على وجود الألمان على ضفاف البوسفور. وتفادياً لوقوع الحرب اتفق الطرفان التركي والروسي على إبعاد ليمان عن القسطنطينية إلى مكان آخر. هذه الحادثة زادت من وتيرة التنسيق الروسي البريطاني الفرنسي، ودفعت روسيا لدخول الحرب العالمية الأولى لأنّها لا يمكن أن تسمح لأي دولة كبرى بالسيطرة على المضايق.

وبعد مضي مرحلة الحرب الأولى، والتطورات الدراماتيكيّة التي حصلت في روسيا جراء الثورة البلشفية، تم توقيع معاهدة الصداقة والحياد بين الاتحاد السوفياتي وتركيا عام 1925، مدتها عشر سنوات، تجنباً للإحتكاكات التي يمكن أن تخلقها حركة الملاحة في المضايق، وكي لا تقع ضمن نفوذ أي من المحاور الدوليّة. وجاءت اتفاقيّة مونترو في سويسرا التي وقعها ممثلون عن بلغاريا وفرنسا وبريطانيا واليونان ورومانيا وتركيا والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، بتاريخ 20 تموز 1936[1]، لتحسم جدلاً استمر طويلاً حول حريّة الملاحة في المضايق. وقد نصّت الاتفاقية على حريّة مرور سفن حربيّة، شرط أن لا تكون دول هذه السفن في حالة حرب مع تركيا، وأن تُعلَم هذه الأخيرة بأمر المرور. وما زالت أحكام هذه الاتفاقيّة سارية حتى يومنا هذا.

د- تعارض المصالح في البلقان

تُشكّل منطقة البلقان المدى الحيوي الاستراتيجي لروسيا القيصريّة، وهي تضم رومانيا واليونان «الأرثوذكسيتين»، وصربيا وبلغاريا ومقدونيا والجبل الأسود «الأرثوذكسية السلافيّة في آن»، وهي قريبة من حدودها الجنوبيّة الغربيّة، وتتقاسم معها الروابط الدينيّة الأرثوذكسية والعرقيّة السلافيّة. هذه المنطقة كانت تحت السيطرة العثمانيّة، كما كانت شعوب إسلاميّة من القوميّة التركيّة في جنوب روسيا وخاصّة القوقاز والقرم تحت السيطرة الروسيّة. وكانت كل من الدولتين تستخدم هاتين المنطقتين لإثارة القلاقل في وجه الآخرى، عندما تتأزّم الأوضاع فيما بينهما، لما لكل منهما من نفوذ متقابل في كل من المنطقتين.

---

1 مسعود الخوند، الموسوعة التاريخيّة الجغرافيّة، الجزء السادس، مؤسسة هانيباد، بيروت، 1996، ص 279.

بعد أن أصبحت روسيا تشعر أنها قوة عظمى في القرن الثامن عشر، أدخلت ضمن برنامجها ضرورة تحرير شعوب البلقان والقضاء على الإمبراطوريّة العثمانيّـــة، فخاضت مع هذه الدولة العديد من الحروب، وخاصة منها أربعة حروب كبرى في الأعوام 1806 و1828 و1853 و1877.

وكان البلقان بالنسبة لروسيا القيصرية يتمدّد جغرافياً أحياناً، ويتقلّص أحياناً أخرى، في ضوء المكانة التي تعيشها الإمبراطوريّة، من حيث قوتها ومصالحها. ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر وقبل هزيمتها في العـــام 1855، اســـتخدمت روسيا الجامعة الأرثوذكسية والجامعة السلافية في آن، لبســـط نفوذهـــا المعنـــوي والسياسي على البلقان. ولولا خوفها من العداء مع النمسا ومـــن قـــوة بريطانيـــا لكانت احتلت المنطقة بدولها السلافية الارثوذوكسية(مثل بلغاريا ومقدونيا وصربيا والجبل الاسود) والارثوذوكسية غير السلافية، (مثل اليونان ورومانيا)[1].

كان القياصرة يتحينون الفرص بإستمرار، ويحاولون عقد الصفقات مـــع دول أوروبا الكبرى بهدف تدمير الدولة العثمانية، طمعاً باحتلال القسطنطينية وتحريـــر شعوب البلقان. خاصة أن الكنيسة الروسية التي كانت تخضع للقياصرة، ضـــاقت ذرعاً بالسلطان العثماني الذي كان يُعيِّن البطاركة ويُنشـــئ الكنـــائس ويعتـــرف باستقلالها بموافقة القسطنطينية، بينما كانت روسيا تحاول إخضاع كل الكنـــائس الأرثوذكسية في الشتات لوصايتها.

وكان إنشاء بطريركية في كل من بلغاريا واليونان خاصة، ضـــربة كـــبيرة لم تتحمل روسيا السكوت عنها[2]. واعتبرت الكنيسة اليونانية غطاءً مسيحياً للبـــاب العالي في اسطنبول، فاستعر الخلاف على أشده بين روسيا واليونان، وبالتالي عادت روسيا لتركز أكثر على الجامعة السلافية العرقية (لأن اليونان أرثوذوكسية وليست سلافية) كرابط لها مع شعوب البلقان، خاصة بعد أن فشلت ايضـــاً في اســـتمالة اليونان وفتح معبر لها عبر أراضيها إلى بحر ايجه في المتوسط.

---

1 عبد الرؤوف سنو، مقالة بعنوان «السياسة والايدولوجيا في روســـيا بمواجهـــة الدولـــة العثمانية»، كتاب روسيا وأرثوذكس الشرق، منشورات جامعة البلمند، لبنـــان، 1998، ص 233.

2 www. arabe-ency. com

بعد هزيمة روسيا أمام العثمانيين المدعومين من البريطانيين والفرنسيين في عام 1855، تقلص نفوذها، وقُوضت مكتسباتها السابقة في تلك المنطقة، خاصة لناحية كونها الحامية لمسيحيي الإمبراطورية العثمانية، بعد أن تضمنت اتفاقية باريس التي وقعت بعد نهاية هذه الحرب تقديم مكتسبات لمسيحيي البلقان وامتيازات لم يتمتعوا بها في السابق، وذلك على أيدي البريطانيين والفرنسيين وليست على يد القياصرة كما كانت ترغب روسيا. ولجأت هذه الأخيرة بعد ذلك إلى تكثيف مساعداتها المالية للرعايا السلاف في البلقان، ودفعهم لمواصلة تمرّدهم على السلطات التركية[1] لكونها سلطة استعمارية محتلة لا تربطها بتلك الشعوب أي صلة دينية أو عرقية كما تقول روسيا، بينما يعتبر السلاطين العثمانيون البلقان جزءاً لا يتجزّأ من أراضي السلطنة العثمانية، وهم الأوصياء عليها كونهم الأوصياء على المرجعية الأرثوذكسية في القسطنطينية، وعلى هذا الأساس كان للعثمانيين مساهمات حضارية وعمرانية[2]، وبرنامج واسع لمساعدة السكان المحليين في مختلف المجالات على عكس ما كان يروج له القياصرة.

وخاضت روسيا الحرب الكبرى ضد الدولة العثمانية عامي 1877 و1878، من أجل وضع العالم السلافي تحت زعامتها وتحت شعار حماية أرثوذكس البلقان من القمع والاضطهاد التركيين، فتمكنت من احتلال بلغاريا وتراقيا ووصلت إلى سان ستيفانو بالقرب من القسطنطينية. وجراءالتهديد البريطاني لروسيا بعدم احتلال هذه الأخيرة توقفت القوات الروسية، ووقع الطرفان الروسي والعثماني على اتفاقيّة سان ستيفانو في 3 آذار 1878، التي بموجبها أنشئت «بلغاريا الكبرى» كمحمية روسيّة تمتد إلى بحر إيجه، مما أثار امتعاض النمسا التي اعتبرت هذا العمل نقضاً لتفاهم الأباطرة الثلاثة الروسي والألماني والنمساوي الذي جرى في برلين، وقضى بتغذية الثورة في البلقان في وجه الاحتلال العثماني دون التعرض للمصالح النمساوية، خاصة أن الاتفاق كان يقضي بأن تحصل النمسا على البوسنة والهرسك، وفق وعد القيصر على أثر توقيع معاهدة سرية بينهما في 15 كانون الثاني 1877[3].

1 مسعود الخوند، مرجع سبق ذكره، الجزء الثامن، ص 235.

2 عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2006، ص 380.

3 المرجع نفسه.

وكان لوصول روسيا عبر بلغاريا إلى بحر إيجه على المتوسط ارتدادات لا يمكن لأوروبا، وخاصّة بريطانيا، أن تتحمّلها، فدعا الزعيم الألماني بِسمارك إلى مؤتمر للدول الأوروبيّة عُقد في برلين في 13 حزيران 1878، تم فيه تعديل اتفاقيّة سان ستيفانو، خاصّة لناحية حدود بلغاريا وإعادة قسم منها إلى تركيا، ووضع البوسنة والهرسك تحت حماية النمسا، وأعادت روسيا بايزيد إلى السلطان العثماني.

وأسس هذا المؤتمر لتوتر العلاقات بين روسيا وألمانيا بعد أن اعتبرت هذه الأخيرة أن بِسمارك هو الذي قاد التحالف الأوروبي ضدها في مؤتمر برلين وأجبرها على التراجع عن مكتسباها في البلقان. لكن الأوروبيين بالمقابل أرضوا حلفاء الروس من الرومان والصرب والجبل الأسود، بفرض تنازلات لصالحهم من السلطان العثماني، وشعر هؤلاء بقوّة الغطاء الدولي الذي يحميهم، فحصل الانقلاب في مملكة الصرب عام 1903، وجاء بطرس الأول قره جورج ملكاً، وهو الموالي لروسيا وفرنسا، وبدأ تنامي الشعور السلافي من جديد، فخشيت النمسا من امتداد هذه الحركة إلى البوسنة والهرسك، فأعلنت في 5 تشرين الأول 1908 ضمها إليها[1]. وبدأ الوضع يتفاقم إلى أن كانت الثورة البلقانية الشاملة التي تمكنت من طرد الأتراك بشكل كامل من البلقان عام 1912. هذا الأمر أخاف الروس من تمكن حلفائهم في البلقان من المتابعة باتجاه القسطنطينيّة التي كانوا يعتبرونها «مجالاً محجوزاً للقياصرة»[2]. وفي هذا يقول سازونوف، وزير خارجيّة روسيا، في مذكرة قدمها إلى القيصر في كانون الأول عام 1913[3]: «إن روسيا لا ترغب في الحرب ولا في ضم أيّة حدود جديدة، ولكنها لا تستطيع أن تسمح بسقوط المضايق أو القسطنطينيّة في أيدٍ أخرى، ولو كانت أيدي إحدى الدول الصديقة في البلقان مثل بلغاريا».

وهكذا كان البلقان مصدراً أساسياً للتوترات والحروب التي استمرت عشرات السنوات بين القياصرة الروس وسلاطين بني عثمان، وقد اختصرت هذه الصراعات معظم السياسة الروسيّة تجاه منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجيّة.

---

1 أحمد الخنساء، مرجع سبق ذكره، ص 362.

2 مسعود الخوند، مرجع نفسه، الجزء الثامن، ص 236.

3 راجع أحمد الخنساء، مرجع سبق ذكره، ص 368.

هـ- التأثيرات الدينية والتراث البيزنطي

التأثيرات الدينية في سياسة روسيا القيصرية في الشرق الأوسط لا تقلُّ عن الدوافع الاستراتيجية الأخرى، بل يمكن القول إن هذه التأثيرات تكاد تكون في الطليعة. فالكثير من الروس كانوا يعتقدون أن روسيا ليست أمّة بل جماعة دينيّة لها رسالة سماويّة تقوم بها، بدليل أن روسيا نصبت نفسها وكيلة للمسيح بعد سقوط القسطنطينيّة[1]، وادعت أن موسكو هي روما الثالثة بعد خسارة الأولى وسقوط الثانية (أي القسطنطينيّة).

وكان القياصرة الروس يعتبرون أنفسهم خلفاء للأباطرة البيزنطيين، وحماة الأرثوذكسية في كل أنحاء العالم، خاصّة في البلقان والشرق الأوسط.

ورتب هذا الأمر على الروس أعباء كبيرة، وكلفهم حروباً عديدة. وتمحور دورهم الديني بشكلٍ خاص حول استعادة القسطنطينية، وتعزيز نفوذهم على القدس، لتحقيق حلم يراودهم دائماً بالمحافظة على مفاتيح كنيسة المهد. وهكذا تكون العلاقات الدينيّة والمصالح الاقتصاديّة هي من يحرك السياسة الروسيّة في منطقة الشرق الأوسط[2].

1- التراث البيزنطي: اعتنق أمير كييف الأرثوذكسية عام 988م وأصبحت روسيا منذ هذا التاريخ مقاطعة كنسية أرثوذكسية تتبع القسطنطينيّة. وتبنّت روسيا في تلك الحقبة تراث الحضارة البيزنطية، الديني والفني والاجتماعي. وبقيت الكنيسة الروسية على هذا الوضع، رغم احتلال المغول لروسيا (1237-1448م). وأعطى المحتلون الجدد الحق لمطران كييف الاتصال برئيسه الأعلى البطريرك المسكوني[3].

واستولى العثمانيون على القسطنطينيّة سنة 1453م وتركوا للمسيحيين حريّة العبادة. وسمح السلطان العثماني عام 1454م، بانتخاب بطريرك جديد للقسطنطينيّة سمي «ملة باشي» رئيساً للمسيحيين جميعاً، يحق له الاضطلاع بالإدارة وجباية الرسوم وممارسة السلطة القضائية على المسيحيين. وأخضعوا كل الكنائس

1 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 21.
2 جورج نحاس، روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 300.
3 راجع www.arabe.ency.com

الأرثوذكسية في الشرق الأوسط والبلقان لسلطته. و لم يرق الأمر لروسيا التي بدأت تبسط نفوذها وتستعيد قوتها على يد القيصر إيفون الرابع. ولقبت موسكو «بروما جديدة»، وأعلنت الكنيسة الروسية استقلالها عام 1589، واضطرت القسطنطينيّة للإعتراف بها، كأسقفيّة خامسة بالترتيب بعد أسقفية القسطنطينية والاسكندرية وإنطاكية والقدس.

ومع تزايد قوة ونفوذ القياصرة الروس، نشأ صراع حاد بين الكنيسة الروسية وهؤلاء خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، انتهى بانتصار القياصرة، فقد أطاح بطرس الأكبر عام 1721 بالبطريركية وحولها إلى إدارة حكوميّة عرفت باسم «المجمع الحاكم المقدس». وأصدر قانوناً روحياً حدد النظم الداخلية لكل النشاطات الدينيّة في روسيا. وبذلك استقلت الكنيسة الروسية استقلالاً تاماً عن الكنيسة المسكونية في القسطنطينية التي كانت تعتبر نفسها مرجعاً روحياً لكل الكنائس الأرثوذكسية. وحصلت روسيا في معاهدة كوتشك قينادجة على حق تشييد كنيسة لها في الأستانة، تحت حماية وزير روسي مفوّض في العاصمة العثمانيّة[1].

ومع محاولات القياصرة استعادة القسطنطينية كعاصمة للأرثوذكس في العالم تطور الخلاف مع السلطات العثمانيّة، ووقعت عدة حروب بينهما. وساعدت الظروف الدولية والتوازنات التي كانت قائمة، خاصّة في القرن التاسع عشر، الأتراك في عدم الانهزام أمام الجبروت الروسي. وبالتالي استخدمت السلطات العثمانية الكنيسة اليونانية التي أنشئت عام 1833 واعترفت البطريكيّة المسكونيّة باستقلالها عام 1850م، لمواجهة نفوذ الكنيسة الروسية في منطقة البلقان. وتلا ذلك اعتراف القسطنطينيّة باستقلال الكنيسة البلغارية عام 1870، والصربيّة عام 1879، خوفاً من الهيمنة الروسيّة على هذه الكنائس. إلا أن الكنيسة الروسيّة الموجهة والمدعومة من القياصرة ظلت رغم ذلك الأقوى والأغنى والأكثر اتساعاً بين شقيقاتها في البلقان والمشرق، فأسّست المعاهد والحلقات الدراسيّة ومدت المساعدة إلى آلاف المدارس والبعثات التبشيريّة على مساحة انتشار الديانة الأرثوذكسية.

---

1 عبد الرؤوف سنو، روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 240.

ولأن القياصرة الروس اعتبروا أنفسهم امتداداً للأباطرة البيزنطيين الذين انقرضت امبراطوريتهم، واختلطت صفاتهم السياسية مع كونهم مرجعيّة دينيّة في آن، فقد رتب ذلك أعباء على حكمهم للإمبراطوريّة الروسيّة. ففي الجنوب ذات الأغلبية التاريّة الإسلاميّة، قامت في وجههم الاعتراضات. والحركة الماسونيّة، ذات الميول اللاتينيّة والمرتبطة بالغرب، قويت وتمددت في روسيا برعاية ألمانية وسويدية. وتمكن الماسونيون من قتل القيصر باول الاول عام 1801[1*]، بعد أن تمادى في تعصبه للأرثوذكسية، ونصّبوا مكانه إبنه الأكبر الكسندر بافلوفيتش، الذي تحوّل رهينة بيد هؤلاء في سنوات حكمه الأولى، فخفت حماسته الدينيّة، وتمكن الماسونيون من أن يصبحوا دولة داخل دولته، يعملون على تقويض أسس الأرثوذكسية، بالرغم من أنهم كانوا يتبنونها في العلن. وعلى هذا المنوال كانت الجالية اليهوديّة في روسيا لا يرضيها كون روسيا دولة دينيّة، فعززوا نفوذهم داخل أجهزة الدولة، وتمكن ليونيل روتشيلد الذي أصبح وكيل الحكومة الروسيّة المالي في الخارج، من أن يؤسس الجمعيات اليهوديّة في كل أنحاء روسيا، ويثير من خلالها الدسائس المعادية للقياصرة، وللمشاعر الدينيّة عند الروس. و لم تتمكن الكنيسة الروسيّة، رغم كل جهودها ومحاولاتها وقوة القياصرة وسطوتهم ونفوذهم، من إخضاع الكنائس الأرثوذكسية في إنطاكيا والإسكندرية والقدس والكنيسة المسكونيّة في اسطنبول. هذه الأسقفيات تعتبر بقايا تراث الإمبراطوريّة البيزنطية الغابرة، إلا أنها أقامت اتحاداً يضم كل الكنائس الأرثوذكسية، بما فيها الشرقيّة والغربيّة[2]، لكنه بقي تجمعاً لمجموعة متساوين[3].

2- اهمية القدس في مخيلة الشعب الروسي: كان لتعلق المواطنين الروس بالقدس كمكان ولادة المخلص، تأثير كبير في سياسة روسيا القيصريّة الخارجية،

---

1 و. أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، دار علاء الدين، دمشق، 2006، ص 71.

* لا يعترف بهذه الواقعة بعض الكتاب الروس.

2 مسعود الخوند، الموسوعة التاريخيّة الجغرافية، مرجع سبق ذكره، الجزء الثامن، ص 232.

3 عقد مؤتمر في اسطنبول بين 10 و12 تشرين الأول 2008 وصف بالتاريخي، حضره جميع بطاركة الأرثوذكس في العالم، وكانت المرة الأولى التي يزور فيها بطريرك روسيا اسطنبول منذ عام 1919، وشكل هذا اعترافاً لمصلحة البطريرك المسكوني إيرنيوس، بعد أن حاولت بطريركية روسيا أن ترث الصفة المسكونيّة، كون اسطنبول لا تتمتع بالحرية وهي تقع في بلاد المسلمين. (راجع مقال محمد نور الدين، في السفير، في 2008/10/13).

وخاصّة سياستها في الشرق الأوسط. وفي العام 1097م تعززت مكانة القدس عند الروس، بعد الحادثة الشهيرة، عندما هاجم دب مفترس الأمـــير فلاديميروفيـــتش، وإصابه بجراح خطرة، فنذرت والدته الملكة غيدا أنها ستزور القدس إذا شفّي ابنها. وبالفعل شُفيَ الأمير وذهب مع والدته لإيفاء النذر مع حملة صليبيّة إلى القدس عام 1099م. وتوفيت الملكة هناك[1]. وتناقلت الأجيال الروسيّة هذه الحادثة جيلاً بعـــد جيل، وترسخ إيمان الروس بالقدس أكثر فأكثر. وكان في القدس قبل تحريرها مـــن قبل صلاح الدين الأيوبـــي عام 1187م دير يسمى «دير والدة الإله» عاشت فيـــه القديسة الروسيّة «يفروسينيا»[2].

وكان لوجود هذا الدير دور هام في إنعاش العلاقات بـــين روســـيا القديمـــة والأرض المقدسة، خصوصاً في القرن الثاني عشر. وهكذا احتلت القـــدس مكانـــة مركزية في الوعي الديني الأرثوذكسي الروسي، ومنها انطلقت رؤية السيد المسيح التي أثارت جدلاً لم يتوقف حتى الآن بقوله «أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله»[3].

دفع ولع الروس بالقدس البطريرك الروسي نيكون، في أواسط القرن الســـابع عشر، إلى بناء صرح مشابه لكنيسة السيد في القدس، محاذٍ لنهر إســـترا، لتـــذكير المؤمنين بنهر الأردن المحاذي للقدس. وذلك في ضواحي موسكو. وفي مدينة ســـان بطرسبرغ أقام الروس كنيسة شبيهة من حيث الشكل بكنيسة بيت لحم، أصبحت محجاً قريباً للروس يُعوضهم مشقة زيارة القدس. وكانت صورة القدس عندهم تمثل «مملكة الله على الأرض»[4]، ولها إلهامات على كل النخب الدينيّة والفكريّة والأدبيّة وعلى الفن والعمارة والفلسفة. وقد عمد بعض الرحالة الروس إلى إدخال بعـــض التعابير العربيّة التي تخص الأماكن المقدسة، إلى اللغة الروسيّة، فبيت لحم أصـــبحت تلفظ بالروسيّة «بيت لئيم». وساهم الروس مساهمة كبيرة في تجميل المكان الـــذي ولد فيه السيد المسيح، بأبهى الأيقونات والصور وأحجار المرمر، عليها كلمات ما زالت حتى اليوم باللغة الروسيّة، مثل: «المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام».

---

1 أ. و. نازارتكو، روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2 المرجع السابق، ص 27.

3 سهيل فرح، مقالة في كتاب روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 39.

4 المرجع نفسه، ص 45.

وأضحت صور القدس عند الروس، حاضرة في كل كنيسة روسيّة وفي كل بيت روسي مؤمن. وتزايدت زيارة الحجاج الروس إلى القدس، مما حدا بالقياصرة على العمل بكل الوسائل لتأمين حمايتهم في مسيراتهم المتواصلة، فكانت معاهدة «كونشوك عام 1774» بين روسيا والسلطان العثماني الذي تعهّد فيها بحماية مسيرة الحجاج الروس إلى القدس[1].

ولعلّ المحطة البارزة الأخرى في ذاكرة الروس عن القدس هي زيارة الأمير العظيم قسطنطين وزوجته في العام 1859، الذي قام بشراء أراضي سمّيت «المنطقة الروسيّة»، إلى جانب كنيسة المهد. وكانت هذه الزيارة إعلاناً عن انطلاق أعمال البعثة الروسيّة الدائمة في القدس. ومازالت هذه الأديرة والكنائس قائمة حتى يومنا هذا، وخاصّة كنيسة الكسندرا (اسم القيصرة الشهيرة). وكذلك بنى الروس بين العام 1859م وعام 1868م، «الكنيسة المسكوبية»* في منطقة الخليل في الضفة الغربية، وهي من أهم الأملاك الروسية في فلسطين. وقد سميت المسكوبية نسبة إلى النصارى الروس الذين جاؤوا إلى فلسطين عام 1868م. ويتكون الموقع من قلعة، إضافة للكنيسة وبيوت الرهبان، ومن قبور لمن خدموا الكنيسة وماتوا هناك. وأمام الكنيسة شجرة سنديان يقدر عمرها بـ 4500 عام.

ويعود للإمبراطورة هيلانة، والدة الأمير قسطنطين، الفضل في تنفيذ الحفريات وعلى نفقتها قرب آثار القدس، وهذه أدت إلى اكتشاف الجلجلة ودرب الصليب، وذلك في العام 1882[2]. وهذه الحادثة زادت من اهتمام المواطنين الروس بالأماكن المقدسة، وولدت لديهم الرغبة أكثر فأكثر في زيارة هذه الأماكن. وكانت السلطات القيصرية الروسيّة تسعى بشكل دائم للوصول إلى اتفاقيات وتفاهمات دوليّة، وأحياناً عبر حروب وحملات عسكريّة بحرية، لتأمين سلامة الحجاج الروس الذين تضاعفت أعدادهم وكان العائدون منهم إلى روسيا يتباهون بحمل أشياء ترمز إلى القدس، وخاصة منها سعف النخيل، التي لعبت دوراً رمزياً قبل عيد الفصح[3].

---

1 ليسوفوي نيكولاي، البعثة الكنسية الروسية إلى الأراضي المقدسة: روسيا وأرثوذكس الشرق، جامعة البلمند، لبنان، 1998، ص 154.

2 ليسوفوي نيوكولاي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

3 أ. ف. نازارنكو، روسيا والأرض المقدسة، منشورات جامعة البلمند، 1998، ص 23.

ولغاية خدمة الحجاج تم تأسيس الجمعيّة الأرثوذكسية الإمبراطوريّة الفلسطينيّة عام 1882م التي عملت على تأمين سير هؤلاء وإرشادهم إلى الأماكن التي تستحق الزيارة، وكذلك على بناء البيوت والفنادق لتأمين إيوائهم، إلى أن أصبح بالامكان استقبال ما بين ثلاثين وأربعين ألف حاج أرثوذكسي روسي في العام[1].

3 – **العلاقة مع بطريركية انطاكيا:** كانت روسيا منذ نهاية القرن العاشر مقاطعة كنسية أرثوذكسية، يرأسها مطران تُعينه القسطنطينية. وقد تبنَّت روسيا منذ ذلك التاريخ الحضارة البيزنطية على المستوى الديني والفني والاجتماعي وطورتها[2]. ورغم الغزو المغولي لها (1237-1448م) ظل مطران كييف (أي مطران روسيا) على اتصال مع رئيسه الأعلى (البطريرك المسكوني) إلى أن احتل العثمانيون القسطنطينية في العام 1453م. وبدأت تتعاظم قوة روسيا وحملت لقب «روما الجديدة» أو «روما الثالثة». واعتبر القياصرة الروس أنفسهم خلفاء الأباطرة البيزنطيين وحماة الأرثوذكسية في العالم. وعززوا إشرافهم المباشر على الكنيسة. واختاروا بعض المتنفذين فيها لمناصب وزارية في الحكومة. وأضحت الكنيسة الروسية أكثر غنىً واتساعاً من شقيقاتها في البلقان والمشرق، فأسست المعاهد اللاهوتيّة والحلقات الدراسية، ومدت يد المساعدة إلى آلاف المدارس والبعثات التبشيريّة.

وبدأت الكنيسة الروسية تنزع إلى الاستقلال عن القسطنطينية إلى أن جاءت الزيارة التي قام بها بطريرك إنطاكيا وسائر المشرق يواكيم الخامس ضو إلى موسكو في العام 1585م، فقد استقبله القيصر إيفانوفيتش[3] كأول بطريرك مشرقي يزور روسيا، وكّرمه ومده بمبلغ من المال استطاع أن يفي به ديون الكرسي الإنطاكي المتراكمة.

وكان لهذه الزيارة أثر كبير في تعزيز العلاقة بين روسيا والمشرق العربي. واقترح البطريرك الإنطاكي أثناءها تأسيس بطريركية لروسيا مستقلة إلى جانب

---

1 ليسوفوي نيكولاي، البعثة الكنيسية الروسيّة إلى الأراضي المقدسة، منشورات جامعة البلمند، مؤتمر روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 164.

2 .www. arabe-ency. com

3 راسي جوليت، كتاب روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 64.

بطريركية القسطنطينية. وحفظ له الروس هذا الفضل، وصدر قرار بإنشاء بطريركية لروسيا عام 1589م بموافقة بطريرك القسطنطينية والبطاركة الثلاثة الآخرين (بطاركة الإسكندرية وإنطاكيا والقدس)[1].

كان الروس يؤمنون إيماناً راسخاً بأن بطريرك إنطاكيا يملك سلطة الحل والربط، وانه خليفة القديس بطرس الذي منحه السيد المسيح سلطة واسعة كما في السماء كذلك على الأرض، وإنه الأقدم بين جميع البطاركة[2]. وبرز ذلك جلياً أثناء زيارة البطريرك الإنطاكي مكاريوس ابن الزعيم وابنه الروحي بولس الحلبي عام 1647، فقد تهافت الروس للتبرك منه، وعندما كان يمر في مُدنهم كانوا يتهافتون لرؤيته والترحيب به وتكريم مرافقيه الأربعين، ويقدمون الطعام لخيله[3].

ولعلّ مشاركة البطريرك مكاريوس، في زيارته الثانية إلى موسكو، مع بطريرك الاسكندرية بابيسيوس في المجمع الكبير الذي عقد في العام 1666، كانت محاباة للقيصر بطرس الأكبر، فقد وجهت فيها انتقادات للبطريرك الروسي نيكون الذي أدخل إصلاحات على الكنيسة الروسية أدت إلى انشقاق مجموعات عنها اصّرت على التمسك بطقوسها الخاصة، ومنها التقليد السنوي الذي يلازم موسم الحصاد، حيث تركع النساء أمام رجالهن للشكر على مساعدتهن، والصلاة من أجل موسم حصاد خصب[4].

وتوالت زيارات البطاركة الإنطاكيين إلى روسيا نظراً لما للقياصرة من مكانة سياسة وعسكرية. وكذلك قام هؤلاء بإيفاد مرسلين إلى بلاد المشرق العربي لهم مكانتهم الدينية، بهدف تعزيز العلاقات بين الروس ورعايا إنطاكيا. وكان أبرز هؤلاء، ميخايلوفيتش بازيلي[5] الذي عمل على تهدئة

---

1 كاليريا بيلوفا، العلاقات الروحية بين الكنيستين الإنطاكية والروسية في القرن العشرين، منشورات جامعة البلمند، 1998، ص 139.

2 المرجع السابق، ص 135.

3 راسي جولييت، مرجع سبق ذكره، ص 79.

4 تم تغطية الاحتفال السنوي في جريدة السفير اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ 2008/11/11 مع صورة معبرة. وأشارت إلى أن هذه الصلاة هي سبب الانشقاق.

5 كاليريا بيلوفا، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الخواطر والنفوس أثناء الاضطرابات التي حصلت في جبال لبنان عام 1839، ولكنه في نفس الوقت كان يحّض الناس على النضال ضد طغيان السلطات العثمانية. عمل المطران بورفيري أوسبينسكي (Borveri Ospinsty) الذي أرسلته الكنيسة الروسية في العام 1843 للإطلاع على واقع الحال في فلسطين وسوريا ولبنان، على مساعدة الكنائس والأديرة، ونشر مقتطفات من الأدب المسيحي العربي باللغة الروسية، وإنقاذ مخطوطات قيمة من التلف ما زالت محفوظة بعناية في المكتبة العامة في سان بطرس برغ. ومن جراء هذه التدخلات الدينية، نشأ صراع قوي بين بطريركية عموم روسيا والبطريركية المسكونية في اسطنبول، ودعا الروس إلى تغيير واقع كون بطريركية اسطنبول هي الأولى بين متساويين، وكونها تقع في بلد مسلم لا يجعلها تتحرك بحرية. إلا أن هذا الصراع لم ينته وبقي محل تجاذب وخلاف استمر إلى يومنا هذا[1]. وكانت مواقف بطريركية إنطاكيا غالباً في الوسط بين الكنيستين. وفي بعض الأحيان كانت تنحاز إلى الكنيسة الروسية، كما في أيام البطريرك غريغوريوس حداد[2]. وقد أُنشئ لبطريركيات أورشليم وإنطاكيا والاسكندرية ممثليات دائمة لدى بطريركية روسيا ما زالت قائمة حتى الآن.

4- مفاتيح كنيسة القيامة: بعد أن احتل الصليبيون القدس في العام 1204م، طردوا الأساقفة الشرقيين الأرثوذكس، ونصّبوا مكانهم أساقفة لاتين، حماة للأماكن المقدسة. وبقيت هذه الحادثة تتفاعل. وسعت السياسة الروسية باستمرار لتغيير هذا الواقع. وخاضت العديد من الحروب بسبب هذه الامتيازات، وخاصة مع السلطات العثمانية. ولعل أهم هذه الحروب كانت حرب القرم في العام 1854،

---

1 ذكرت صحيفة السفير اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ 2008/10/13، أن المرشح للرئاسة الأميركية باراك أوباما (أصبح رئيساً) دعا الحلفاء، وخاصّة في تركيا والاتحاد الأوروبي، إلى تأكيد كون الكنيسة الأرثوذكسية في اسطنبول هي الوحيدة التي تتمتع بالصفة المسكونية.

2 بعد انتصار الروس على الألمان في معركة ستالنغراد عام 1943، اعتقد الروس أن دعاء بطريرك إنطاكيا الكسندروس الثالث، وصلاة متروبوليت جبل لبنان إيليا كرم، من أجل انتصار روسيا كان له أثر، فسمى بطريرك روسيا سيماتسكي نفسه عام 1944، الابن الروحي لبطريرك إنطاكيا غريغوريوس.

التي كان من أهم أسبابها الخلاف على ملكية الأراضي المقدسة، بين نابليون الثالث، امبراطور فرنسا، والقيصر الروسي نقولا الثاني[1].

وكان هاجس حماية الأرثوذكس في العالم أجمع أبرز أهداف السياسة الخارجية الروسية وخاصة في الشرق الأوسط، على اعتبار أن القياصرة هم الورثاء الشرعيون للأباطرة البيزنطيين، والقيصر الروسي هو الإمبراطور الأرثوذكسي الوحيد بين أباطرة العالم آنذاك. وقد عمل هؤلاء على إنشاء اتحاد للكنائس الأرثوذكسية في العالم، الشرقية منها والغربية. وتعتبر الكنيسة الأرثوذكسية الروسية خط الدفاع الروحي الأهم عن الهوية الروسية، فهي أعطت الدولة وعيها التاريخي ونواتها الروحية، واكتسبت روسيا مكانتها من خلال هذه الكنيسة[2]. واعتبرها البعض هدية مقدسة من السماء لأهل الشرق جميعاً، مسلمين ومسيحيين[3]. ولم يتضح أنه كان للقياصرة الروس أطماع استعمارية في بلدان المنطقة، كما كان للدول الأوروبية الأخرى، باستثناء الرغبة الدائمة في السيطرة على الممرات البحرية التركية. ولكن أهدافها كانت تقتصر على حماية الرعايا المسيحيين الأرثوذكس داخل أراضي الإمبراطوريّة العثمانية، وقد برهنت على ذلك بالفعل عندما رفضت اقتراح ملك بروسيا، بفرض حماية خمس دول هي بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا، على الأراضي المقدسة مع مرابطة قوة التحرك السريع في القدس عام 1841م[4].

ورداً على هجوم المبشرين الكاثوليك والبروتستانت على الكنيسة الأرثوذكسية، وخاصة عندما تم تعيين مطران انكليزي من لندن وبطريرك لاتيني من روما على القدس عام 1841، أرسل رئيس الدبلوماسية الخارجية الروسية مبعوثاً إلى القدس هو الارشيمندريت بورفيري أوسبينسكي، بصفة شخصية وليس كممثل رسمي، وهو رجل مميز برحابة صدره وروحه الخيرة، ومتخصص بالشؤون

---

1 الخوند مسعود، الموسوعة التاريخيّة الجغرافية، الجزء الثامن، مؤسسة هانياد، بيروت، د.ت، ص 226.

2 سهيل فرح، جريدة النهار، بيروت، 1998/6/30.

3 المطران جورج خضر، جريدة النهار، بيروت، 2007/12/29، ص 1.

4 ليسوفوي نيكولاي، البعثة الكنسية الروسية إلى الأراضي المقدسة، جامعة البلمند، 1998، ص 155.

البيزنطية، ومستشرق مرموق ومؤرخ وعالم آثار وشغوف بالكتب[1]. وقد قضى في القدس قرابة ثمانية أشهر، كانت كافية لاستيعاب القضايا المحلية وتعميق الثقة على طريق التآخي مع القبر المقدس، الذي يشمل بالطبع ليس فقط كنيسة قبر السيد المسيح، بل جميع أبرشيات فلسطين وأديرتها. وقد أرسل تقريراً إلى رئيسه السفير الروسي في القسطنطينية، اقترح فيه إقامة بعثة روسية دائمة في القدس. وهكذا أصدر الإمبراطور نيقولاي الأول قراراً أنشأ بموجبه بعثة دائمة تمثل الكنيسة الروسية في القدس بتاريخ 1847/2/11. وفي العام 1852 قامت السلطات التركية، استرضاء للدبلوماسية الفرنسية وبضغط منها، بتسليم مفاتيح كنيسة مهد المسيح في بيت لحم، والتي كانت تقليدياً في يد الأرثوذكس، إلى الكاثوليك، فانفجرت بسبب مفاتيح بيت لحم حرب في عموم أوروبا.

في العام 1865 أرسلت الحكومة الروسية الأرشمندريت أنطونين، فمكث في القدس ثمانية وعشرين عاماً. واشترى أراضي، وبنى دير صعود المخلص للراهبات بالقرب من المكان الذي صعد منه الرب. وتوسع في شرائه للأراضي في أماكن لها طابع ديني في أكثر من منطقة في فلسطين، وأوصى بها إلى المجمع المقدس، أي الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

وجعل الترنيم باللغة الروسية تقليداً، يمتزج مع الترنيم باللغة اللاتينية والعربية في موسم عيد الفصح. وأصبح الرهبان الروس شركاء في خدمة كنيسة المهد وتنظيفها، بالتناوب مع الرهبان الكاثوليك والأرمن، علماً أن الأرثوذكس يعتبرون أن هذا الأمر حقّ لهم[2].

ومن أجل حماية الأرثوذكس في البلقان خاضت روسيا القيصرية حروباً متعددة، ووقفت إلى جانب شعوب هذه المنطقة في مواجهة ما كان يسمى بالاضطهاد العثماني، وأحياناً التحريض على الإمبراطورية النمساوية ذات الميول الكاثوليكيّة التي كانت تتقاسم النفوذ مع العثمانيين على دول البلقان.

1 المرجع نفسه، ص 156.

2 نقلت صحيفة السياسة الكويتيّة في عددها الصادر بتاريخ 2007/12/28 ان خمسة كهنة وشرطيين أصيبوا بجروح جراء مشادة اندلعت في كنيسة المهد، بين كهنة أرمن وآخرين أرثوذكس، بسبب خلاف على صلاحيّة تتعلّق بتنظيف المكان.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وما تبعها من أحـــداث في العـــام 1917، واستيلاء البلشيف على السلطة، انقطعت اتصالات روسيا مع فلســـطين ومعظـــم الكنائس الأرثوذكسية، وانحلت الجمعية الأرثوذكسية الإمبراطوريّـــة الفلســـطينيّة، وتحوّلت إلى جمعيّة للدراسات الأكاديميّة والتاريخيّة[1].

1 بيعت معظم العقارات الروسية من قبل القيادة السوفياتية إلى إسرائيل بمبلغ 4.5 مليـــون دولار، في أواخر أيام الرئيس خروتشوف عام 1964، على ما ذكر نيكولاي ليسوسوفي في كتاب: روسيا وأرثوذكس الشرق، السابق ذكره، ص 168.

ثالثاً: قياصرة روسيا والعرب

قرَّبت مجموعة من المؤثرات العلاقات ما بين روسيا القيصرية والعرب، كما كانت هناك مجموعة أخرى من المؤثرات تُباعد هذه العلاقات وتحول دونها، فالروح الشرقية عند الشعب الروسي متقاربة مع الروح الشرقية عند العرب، ويتلاقى الشعبان على تقديس المشاعر الإنسانيّة. وفي الروح الرسوليّة الروسيّة، حلم دائم بإنقاذ الإنسان وتغيير العالم[1].

في العهد القيصري لم تتمكن روسيا من تحقيق سياستها كما كانت تريد وخاصة في المنطقة العربية التي تعتبرها قريبة من حدودها، وحيوية لمصالحها الاستراتيجية، وذلك بسبب العراقيل التي وضعتها القوى الاستعمارية المنافسة، في وقت كانت الأمة العربية مسلوبة الإرادة تقبع تحت الاحتلال العثماني أو الغربي[2].

إلا أن هذه العراقيل لم تمنع بالمطلق القياصرة من إقامة علاقات مع العرب، كانت تتصاعد أحياناً، وتتقلص أحياناً أخرى، وفقاً للظروف التي كانت قائمة بين الدول الكبرى المسيطرة، وحسبما كانت تقتضيه المصالح العليا للدولة الروسية. فهي كانت تشجع نمو التيارات الثقافية العربية التي تنزع إلى تحقيق الاستقلال عن السلطات العثمانية، وتحّرض على الثقافة الهيلينية لهؤلاء الذين حكموا العرب زهاء أربعة قرون، وخاصة لدى الرعايا الأرثوذكس، حيث كانت روسيا تعتبر نفسها حامية لهم، بموجب اتفاقيات موقعة مع السلطات العثمانية. خاصّة خلال حقب الصراع الطويل مع هذه الأخيرة. ويمكن اعتبار محاولات استقلال علي الكبير في

---

1 كمال جنبلاط، الجدليات، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، 2003، ص 406.

2 جورج شكري، العلاقات الروسية – العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 9.

مصر سنة 1770، وظاهر العمر في عكا، عن السلطنة العثمانية، نتيجة للحرب بين هؤلاء والقيصرة الروسية الشهيرة كاترينا الثانية، التي أسهمت في إضعاف السلطنة وحرّضت على التمرد عليها، ووصل هذا التمرد إلى الإمارة الشهابيّة في جبل لبنان[1]، وتواصل مع كل حقب التوتر التي مرّت فيها العلاقات الروسية - العثمانية على مدى قرن ونصف القرن.

واتخذت العلاقات الروسية- العربية، أشكالاً متعددة من التواصل، وخاصّة من خلال الزيارات الدينية والمدارس، وإرسال السفن العسكرية في زيارات ودية، وحملات عسكرية بحرية، كان لها أثرها السياسي في محطات عدة. ولم يتبين أنه كان لروسيا مطامع توسعية واستعمارية في المنطقة العربية، إنما كان الهم الأساسي لها يتمحور حول الرغبة في السيطرة على المضايق التركية، ومساومة القوى الدولية في أماكن أخرى من العالم، كما هو الحال في تأييد القيصر نيقولاي الثاني لفرنسا في تثبيت أقدامها في المغرب، مقابل طلب تأييد له في بسط نفوذه في الأناضول، وكما حصل في المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاقيّة سايكس بيكو عام 1917، والتي كانت روسيا جزءاً منها، قبل أن تطيح ثورة أكتوبر البلشفية بالقياصرة[2].

أ- علاقة القياصرة مع الجزيرة والخليج

في العام 921م، أرسل الخليفة العباسي، المؤرخ والأديب والدبلوماسي العربي الشهير أحمد بن فضلان، على رأس بعثة إلى ملك البلغار، بناء لطلبه، ليعلم الدين واللغة العربية[3] ويعود الى ذلك التاريخ قِدمُ العلاقة بين الجانبين.

---

1 عباس ابوصالح، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان، مطبعة سيتي برست، بيروت، 1984، ص 31.

2 اتفاقية سايكس-بيكو، وقعت بين وزير خارجية كل من بريطانيا وفرنسا، ونصت على تقسيم المنطقة العربية إلى مناطق نفوذ لكل من البلدين، بعد سقوط السلطنة العثمانيّة. موسوعة تاريخ العالم، بيروت، 2005، ص 122.

3 عبد الوهاب محمد الروضاني، سفير اليمن في روسيا، محاضرة في مجلس الدوما، 2005/10/3، نشرها موقع www. vukarab. aa

العديد من الكُتاب والاستراتيجيين من الجانبين يعتبرون أن الشرق العربـي هـو امتداد لروسيا العظمى والعكس صحيح. فروسيا كانت بحاجة إلى العرب في مواجهـة التهميش الذي كانت تتعرض له من قبل الغرب، لأنهم جيران مهمون، لهم تـاريخهم المجيد، ويُقيمون على تخومها الجنوبية. وعرب الخليج كانوا بحاجة إلى روسيا للحد من تبعيتهم للغرب وللدولة العثمانية. وهم كانوا ينظرون إلى الروس نظرة إيجابية، تعكـس انطباعاً بأنهم أكثر إنسانية وتسامحاً واحتراماً من شعوب الدول الاستعمارية الأخـرى، وخاصّة البريطانيين والفرنسيين والأتراك. وقد رفضوا المشاركة في حرب القرم الرئيسيّة التي وقعت بين روسيا وتركيا بين الأعوام 1853 و1856، على اعتبار أن الروس حلفاء ضد الاضطهاد التركي والقساوة البريطانية. وكراهية العرب للغطرسة البريطانية جعلت الروس أصدقاء حميمين لهم[1]. وقد فوجئ ضابط الأركان العامة الروسية «دافلاتشـين» عام 1898، أثناء زيارته لمدينة مكة (مدينة مقدسة عند المسلمين يمنع لغـير المسـلمين زيارتها) بالحفاوة والترحيب اللذين لقيهما من قبل المواطنين الحجازيين، لما يمثلـه مـن دولة يعتبرونها صديقة ومحبة ومؤيدة لهم. وقد نقل بدهشة وسرور هذه المشاعر للقيادة الروسية. كذلك كانت مشاعر الضباط الروس الذين زاروا مرفأ مسقط لأول مرة عام 1883 عندما لاقاهم سلطان مسقط بالحفاوة والترحاب، علمـاً أن زيـارتهم كانـت بمحض الصدفة ولأسباب سوء الأحوال الجوية[2].

عينت روسيا قنصلاً لها في الحجاز للمرة الأولى عام 1879م، وكان لديها الرغبـة في تعزيز نفوذها في الجزيرة العربية لأهمية هذه الجزيرة الجغرافية، وموقعهـا[3]. وجاهـد الروس من أجل عدم التسليم بأن المنطقة في عداد مناطق النفوذ البريطاني، وخاصة مياه الخليج العربـي، كونه بحيرة دولية، وليس بحيرة داخلية تخضع لنفوذ هؤلاء. وتضاعف الاهتمام الروسي، بعد الحصول على امتياز يسمح لهم بإنشاء خط حديدي تجاري يعبر إيران ويصل بحر قزوين بالخليج العربـي، وذلك في العام 1896م[4].

---

1 كتاب سفن روسية في الخليج العربـي، ترجمة سليم توما، دار التقدم، موسكو، 1990، ص 13.

2 المرجع نفسه، ص 8.

3 فهد قحطاني، شيوعيون في السـعودية، الصـفا للنشـر والتوزيـع، لنـدن، 1988، ص 302.

4 مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، مرجع سبق ذكره، الجزء الثامن، ص 233.

وبدأ على أثر ذلك تزايد الاهتمام الروسي بالمنطقة، فوقّع القيصر نيقولاي الثاني على قرار إرسال سفينة حربية إلى الخليج العربي، وهي سفينة خفر السواحل «غيلياك»، بقيادة المقدم البحري (أندرينيوس Andrenyos) في شباط 1899[1]. فوصل أولاً إلى ميناء بندر عباس الإيراني، فحاولت القوات البريطانية لما لها من نفوذ عرقلة تزويد السفينة بالفحم الحجري الذي تحتاج إليه لمتابعة الإبحار، إلا أن البعثة تابعت مهمتها مبحرة باتجاه مدينة المحمرة الإيرانية التي يحكمها شيخ عربي، ثم البصرة فالكويت، حيث حظيت بالإعجاب من قبل الزوار العرب الذين توافدوا لرؤيتها، ومشاهدة مدافعها الكبيرة، وأضوائها الكهربائية الساطعة التي يشاهدها السكان للمرة الأولى. وكان البريطانيون مُربكين ومتضايقين من شدة الحفاوة التي لقيها الروس، خاصّة أنهم كانوا يبثّون أخباراً عند شيوخ الخليج بأن ليس للروس أسطول عسكري بحري، إنما أسطول تجاري فقط، فبدت السفينة الروسية الجديدة متطورة أكثر من السفن البريطانية الموجودة في الخليج. وتضاعف اهتمام الشيخ مبارك حاكم الكويت، بالبعثة الروسية، وأصرّ على استقبال السفينة رغم امتعاض السلطات التركية والبريطانية، لأن الشيخ مبارك كان يتفق مع الروس في اعتراضه على مد خط سكة حديد من بغداد إلى البصرة من قبل الألمان، ويعتبره استبعاداً للكويت. وأصر على إبلاغ القائد الروسي تحياته للإمبراطور وولي عهده ووزير البحرية، وان العرب أصدقاء للروس ومخلصون لهم[2]، وكان في ذلك إشارة امتعاض من القساوة البريطانية والعثمانيّة.

وتتالت الزيارات للسفن التجارية الروسية إلى الخليج العربي عبر محطات القسطنطينيّة وبيروت وبور سعيد. وكانت تحمل إلى سكان جدة والبصرة وبغداد، المواد الاستهلاكية والمنسوجات والأواني والمصنوعات الزجاجية والمعدنية والأخشاب اللازمة لصناعة صناديق التمر. واستمرّت الزيارات للسفن العسكرية، لا سيما منها زيارة الطراد الروسي العملاق «بويارين» الذي قام بجولة مشتركة مع الطراد الفرنسي «ايفيرنيه» في مياه الخليج لإثبات أن مياه الخليج هي مياه دولية وليست بحيرة داخلية. وذلك في شباط وآذار 1903[3].

1 سفن روسية في الخليج العربي، مرجع سبق ذكره، ص 35.
2 المرجع السابق، ص 61.
3 المرجع نفسه، ص 24.

لعلّ زيارة العالم الروسي «بوغويا فرنسكي» (Bogoya Vernsky) المرسل من قبل جامعة موسكو للقيام بأبحاث علمية في منطقة الجزيرة والخليج، كانت من أبرز المحطات في سياق العلاقات بين الجانبين حيث حظي باستقبال واحتضان بارزين في كل من اليمن ومسقط والبحرين والكويت والسعودية، خلال شهري آذار ونيسان من العام 1902[1].

وهذه العلاقات المستجدة شجعت القياصرة على توسيع نفوذهم، حتى جعلوا من أهدافهم الأساسية في الحرب العالمية الأولى إخضاع القسطنطينية وكردستان للوصول إلى الجزيرة العربية، إلا أن تسارع الأحداث في روسيا إبّان الحرب أضاع عليهم هذه الأهداف.

ب- الحملة العسكرية الروسية الى شواطئ المتوسط الشرقية

الانتصارات التي حققتها القيصرة كاترينا الثانية، خاصة في مواجهة السلطنة العثمانية في القرم والبحر الأسود، كانت دافع لها لتوسيع نفوذها أكثر فأكثر.

وجاءت فكرة الحملة العسكرية إلى البحر المتوسط، من أقرب المقربين لكاترينا، وهو (غريغوري أورلوف) (Gregory Orlof)[2]. فوافقت على الخطة، وأبحر الأسطول الروسي في السادس من آب 1769 من مرفأ على بحر البلطيق بإتجاه كوبنهاغن، مروراً بالمياه البريطانية والأطلسي، ووصل إلى سواحل منطقة البلقان في البحر المتوسط، ونفذ عمليات عسكرية ناجحة هناك بالتفاهم مع قائد الأسطول الإنكليزي، خلال شهر تموز 1770.

وتألف الأسطول الروسي من سبع سفن حربية وأربع فرقاطات وعدد من سفن الشحن وأكثر من 1500 ضابط وجندي[3]. ووصل إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط في مطلع حزيران العام 1772. وكان الهدف الأساسي من الحملة في شرق المتوسط، تشجيع الحركات العربية المناهضة للعثمانيين في مصر

---

1 المرجع نفسه، ص20.

2 منذر محمود جابر، روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 206 (ويقول جابر إن غريغوري هو خليل كاترينا ووديدها).

3 المرجع نفسه، ص 2007.

وبلاد الشام. وبعد ان أجهضت محاولات علي بك الكبير في مصر بالإنفصال من الداخل. ركّزت الحملة الروسية اهتماماتها أمام سواحل بلاد الشام في فلسطين ولبنان وسوريا، على مواجهة النفوذ الفرنسي المتزايد هناك، وبغرض تشجيع المتمردين المحليين على السلطة العثمانية. وأبرز هؤلاء، كان ظاهر العمر شيخ آل زيدان في صفد، الذي سيطر على عكا[1]، إضافة إلى حلفائه وخاصة الشيخ ناصيف النصار شيخ مشايخ المتاولة في جبل عامل. وكان هذا التحالف المدعوم من علي بك الكبير، قد سيطر على نابلس ودمشق والحولة وحارة صيدا، وواجه الأمير يوسف الشهابي المتحالف مع والي صيدا.

واكبت قوات التحالف المتمرد (ظاهر العمر وناصيف نصار) الأسطول الروسي في البر ابتداءً من جنوب فلسطين شمالاً، حيث حاصروا صيدا، وأكملوا باتجاه بيروت التي حاصرتها القوات الروسية، وأجبرت دروز المير يوسف الشهابي على مغادرتها، بعد أن احتلتها بالكامل وقامت بتهديم حصونها ونهب متاجرها، فدفع الأمير الشهابي فدية مقدارها 15 كيساً من المال. وخرج العسكر الروسي فوراً من بيروت، إلا أن والي الشام أرسل للأمير الشهابي 300 عنصر بقيادة أحمد الجزار الذي تمرد على الأمير يوسف، مما اضطر هذا الأخير إلى الاستعانة بالأميرال الروسي قائد الأسطول، والطلب إليه مساعدته في إعادة تحرير بيروت من الجزار. وهكذا كان، فعاد الأسطول الروسي إلى مياه بيروت في 6 تموز 1773، وكان الشعور العام في المدينة أن الجزار سيستسلم فور رؤية هذا العدد المخيف من السفن الحربية، وهو الحشد الأضخم الذي تشهده المنطقة منذ أعوام عديدة، ومن جراء قوة قصف المدافع الروسية ونقص التموين[2]، اضطر الجزار إلى الإستسلام في 10 تشرين أول 1773. وقد حملته بارجة روسية بناءً لطلبه إلى ظاهر العمر، خوفاً من تسليمه للأمير يوسف الذي قد ينتقم منه. وفي 10 شباط 1774 انسحبت القوات الروسية من داخل مدينة بيروت، وكانت مكونة من ثلاثمائة رجل الباني[3]. تبع ذلك

---

1 المرجع نفسه، ص 2005.

2 طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1970، ص 334.

3 كانت القوات الروسية على الدوام ومنذ زمن بطرس الأكبر تستعين بعمالة أجنبية باستثناء العنصر اليهودي، لأن بطرس الأكبر لم ير فيهم سوى طفليين.

تراجع الأسطول الروسي بأكمله من قبالة شواطئ المدينة باتجاه جزيرة ياروس مقر قيادته الرئيسية.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة بعد هذه الحملة. هو: هل كان هناك خطة لسياسة شرق أوسطية عند القياصرة تتركز على التدخل العسكري المباشر؟ وهل كان القياصرة يفكرون جدياً في جعل منطقة شرقي المتوسط مجالاً حيوياً لهم؟ وما هو الهدف أو الأهداف من هذه الحملة؟

كتحليل موضوعي لما تقدم، نرى أن الهدف الأول من هذه الحملة كان تنفيذ الإتفاق السري الذي كان قائماً بين علي بك الكبير وظاهر العمر في عكا من جهة، والروس من جهة ثانية على التعاون فيما بينهم في مواجهة السلطنة العثمانية. وهذا لم يتحقق بسبب سقوط علي الكبير في مصر أمام مملوكيه محمد أبو الذهب واسماعيل علي بك، وبالتالي عزّزت قوة خصمهما الأمير يوسف الشهابي في جبل لبنان.

أما الهدف الثاني فكان استغلال الخلافات بين الدول الأوروبيّة الذي أدى إلى تعاون روسي بريطاني جدي، سمح للروس بالقيام بهذه التجربة في البحر المتوسط برعاية ودعم من الأسطول البريطاني الذي استفاد من تقوية نفوذ علي الكبير في مصر، وحصل على مكتسبات لا يستطيع الحصول عليها من السلطات العثمانية مباشرة، علماً أن الحضور الروسي الجديد كان على حساب النفوذ الفرنسي وليس البريطاني[1].

أما الهدف الثالث فهو أن تصبح روسيا جزءاً أساسياً من التوازنات الداخلية في المنطقة، وفي مصر بشكل خاص.

أما الهدف الرابع فهو اقتصادي، أي زيادة حصة التجارة الروسية عبر البحر الأسود من 5. 5% من إجمالي التجارة الروسية عام 1802 إلى 12. 9% من إجمالي هذه التجارة عام 1805. وبدأ الحديد الروسي يكتسح الأسواق في بلاد الشام، وبدأت روسيا باستيراد الليمون والموز والسجاد والتبغ الجبلي من موانئ صيدا وطرابلس وحيفا[2]، إلى أن أصبح هناك خط تجاري بحري يربط

---

1 منذر محمود جابر، روسيا وأورتوذوكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 216.

2 مارينا بانتسكوفا، جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سوريا 1860، دار المنارة، بيروت، 1991، ص 281.

ميناء أوديسا الروسي بالموانئ السورية في رحلة منتظمة تصل يوم الأحد كل أسبوعين.

أما الهدف الخامس فكان تقوية نفوذ أبناء الطائفة الأرثوذكسية في بلاد الشام. إلا أن هذا الهدف لم يتحقق، حيث تعرض أبناء هذه الطائفة للإضطهاد من قبل السلطات التركية بعد مغادرة الروس، ناهيك عن نهب ممتلكاتهم في بيروت وبعض أنحاء الجبل. هذا الهدف بقي ملازماً للسياسة الروسية في المنطقة، حيث طرح هؤلاء عام 1840 إقامة قائمقامية أرثوذكسية في جبل لبنان إلى جانب القائمقاميتين المارونية والدرزية على أثر الأحداث التي جرت آنذاك[1]، وكذلك تأسيس جمعية فلسطين الأرثوذكسية الإمبراطوريّة وتأسيس الإرساليات التعليميّة عام 1882.

ج- روسيا ومحاولة الانفصال التي قام بها محمد علي في مصر

محمدعلي الباني الجنسية، أرسله السلطان العثماني إلى مصر عام 1799، على رأس حملة عسكرية لمحاربة نابليون بونابرت. وبعد انسحاب الأخير عينه السلطان والياً على مصر، فحارب المماليك الذين خرجوا على طاعة السلطان، عام 1811. وعلى أثر هذه النجاحات تم تكليفه القضاء على الحركة الوهابية في نجد(المملكة السعودية حاليا) عام 1818. واحتل السودان مع ابنه ابراهيم باشا، مما زاد قوته ونفوذه. وبدأ يفكر في توحيد الولايات العربية الخاضعة للسلطنة العثمانية وإنشاء امبراطوريّة عربية، رغم أنه ليس عربي الأصل[2].

وكان في ذهن محمد علي أن الروس سيكونون في طليعة المؤيدين له في محاولاته هذه، وفي حربه مع السلطان العثماني، وذلك استناداً للعداء التاريخي بين الإمبراطوريتين، حيث أن الروس كانوا دائماً يشجعون النزعة القومية العربية ضد الهيلينية العثمانية داخل السلطنة. وكذلك استناداً إلى تجربة علي الكبير السابقة في مصر، حيث تدخلت عسكرياً القيصرة الروسية كاترينا الثانية عام 1771 لمساعدته في تمرده على السلطات العثمانية ومحاولته الاستقلال عنها.

---

1 أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

2 جورج أنطونيوس، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، 1966، ص 86.

بدأ محمد علي جهوده في توحيد المشرق العربي، مستغلاً ضعف السلطنة العثمانية، والخلافات الكبيرة التي كانت تدور بين القوى الأوروبية الكبرى في أوروبا حول الدخول الفرنسي إلى الجزائر. وشنّ حملة عسكرية كبيرة عام 1832 بقيادة ابنه ابراهيم باشا، واحتل الشام وهزم الصدر الأعظم في معركة قونية «konya»، متابعاً زحفه نحو القسطنطينية. فارتمى حينها السلطان العثماني في أحضان القيصر الروسي نقولاي الأول، الذي أرسل على الفور أسطوله البحري إلى البوسفور وأجبر ابراهيم باشا على وقف زحفه[1]، في قرار يعكس رغبة روسيا في الإبقاء على سيطرة عثمانية ضعيفة على المضايق رغم حالة العداء مع العثمانيين، والحؤول دون سيطرة دولة قوية صاعدة يمثلها محمد علي، رغم حالة الصداقة التي كانت تربط بين هذا الأخير بروسيا. هزَّ التدخل الروسي الدول الأوروبيّة الكبرى، خاصّة بريطانيا وفرنسا[2] اللتين مارستا ضغطاً على محمد علي بهدف القبول بالتفاوض مع مندوب السلطان الذي أرسله إلى مصر والموافقة على حل الأزمة. وكان ذلك للحد من النفوذ الروسي، وليس حباً بالسلطان الذي أدرك التأثير الأوروبي على محمد علي وخاصّة الفرنسي، فطلب السلطان من الأسطول الروسي الابتعاد عن البوسفور. ولكن رفض محمد علي لشروط السلطان التي اعتبرها قاسية، حدا بالعثمانيين مجدداً إلى الطلب من روسيا إعادة المساعدة، فكانت الفرصة التاريخية التي انتظرها الروس طويلاً، فأرسلوا جيشاً برياً نزل في الأستانة، وبعثوا بتهديد لمحمد علي كي ينسحب من الأناضول، فتدخل البريطانيون بقوة خوفاً من السيطرة الروسية، وتم توقيع معاهدة «كوتاهية» في 4 أيار 1833، التي تضمنت الاعتراف بمحمد علي والياً على كامل سوريا، وأن تكون أضنه تحت سيطرته الإدارية، وتم كذلك تثبيت ابنه ابراهيم باشا والياً على الحبشة والحجاز[3].

استغلّ الروس هذه المعاهدة وأقنعوا العثمانيين بأن محمد علي وابنه ابراهيم أصبحا خطراً دائماً على السلطنة التي هي بحاجة دائمة لهم للدفاع عنها، فوقعت

1 جورج كتن، العلاقات الروسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2 فرنسا قدمت احتجاجاً على التدخل الروسي رغم التفاهم الذي كان قائماً بين الدولتين فيما يتعلق بتأييد روسيا لاحتلال فرنسا للجزائر عام 1930.

3 راجع، أحمد الخنساء، تاريخ العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 146.

هذه الأخيرة مع روسيا اتفاقيّة دفاعية في انكيارا اسكلة سي «unkiar skelessi»، تعهدت بموجبها تركيا إغلاق الدردنيل بوجه السفن الأجنبية، وتعهدت روسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية في حال تعرضها لأي اعتداء. وجاء ذلك بعد أن سَلِمت روسيا جانب النمسا، بتوقيعها لمعاهدة معها تتضمن تأييد النمسا لروسيا في المسألة الشرقيّة.

هذا الانتصار الدبلوماسي الروسي الذي كان على حساب الطموحات العربية، اهتزت له السياسة البريطانية واعتبرت أنه يهدد مصالحها في الشرق. وكذلك قدمت فرنسا احتجاجاً على اتفاقية (انكيارا أسكلة سي) إلى روسيا بالرغم من التقارب الذي كان بين الدولتين حينها، وخاصة في موضوع الاحتلال الفرنسي للجزائر.

لم تستطع روسيا رغم كل ذلك التفلت من الضغوط الدولية عليها. فقد تلاقت مصالحها الاستراتيجية مع الدول الأوروبية. وخوفاً من هذه الدول التي اتفقت على عدم تمكين محمد علي من إعلان استقلاله عن السلطنة العثمانية، مجاراة للتهديد الروسي له، وعلى أثر هزيمة محمد علي في محاولاته، وقعت روسيا معاهدة مع الدول الأوروبية والعثمانيين في 13 تموز 1841، سميت «اتفاقية المضايق»، تنازلت مُجبرةً عن الامتيازات التي حصلت عليها في معاهدة «انكيارا اسكلة سي». وبالتالي فرضت اتفاقية المضايق إغلاق المضايق التركية في وجه كل السفن الحربية الأجنبية، بما فيها الروسية.

هذا النفوذ الروسي، الذي رافق محاولات محمد علي الانفصالية نبّه الدول الأوروبية إلى خطورة تعاظمه، والامكانيات الروسية الهائلة التي يمكن أن تستخدمها هذه الأخيرة في رسم دور لها في الشرق العربي. وأدّى ذلك إلى تماسك أوروبي في وجه الروس، برز واضحاً في مساندة العثمانيين في حرب القرم الرئيسية عام 1853، التي خسرت فيها روسيا.

د- المدارس الروسية في بلاد الشام

كان تأسيس المدارس الروسية في منطقة المشرق العربي، وتحديداً في فلسطين وسوريا ولبنان، جزءاً من السياسة الخارجية لروسيا القيصرية في الربع

الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت تهدف إلى تعزيز الحضور الروسي في إطار سياسة التنافس على المنطقة بين الدول الكبرى وتحديداً مع فرنسا وبريطانيا، اللتين عممتا سياسة إنشاء المدارس والجامعات.

ظهرت أول مدرسة روسية عام 1885، وأنشأتها الجمعية الأرثوذكسية الإمبراطورية الفلسطينية، التي كانت مهمتها توجيه الوعي الديني عند الروس نحو القدس وفلسطين والمشرق عامة، والتي كان يرأسها الغراندوق سرجيوس عم القيصر نيقولاي الثاني[1] منذ تأسيسها عام 1881 في سان بطرسبرغ وحتى العام 1904. فوسعت هذه الجمعية وبتوجيه من القيصر الذي يعتبر الرئيس الفخري لها، افتتاح المدارس في فلسطين، لتمتد إلى سوريا ولبنان، إلى أن أصبح عددها يناهز المئة مدرسة في العام 1912. نشرت الكتب، والأبحاث والمؤلفات العديدة، وأصدرت العديد من الدراسات التاريخية عن اللغات القديمة والآثار والحفريات، وخرّجت كوكبة من كبار رجال الأدب والفكر والسياسة[2].

شجعت هذه المدارس المشاعر القومية العربية عند السكان في المشرق العربي، في سياسة موجهة ضد الخصم اللدود، أي الإمبراطوريّة العثمانية، بهدف المساعدة على تفكيكها من الداخل، واعتمدت في تدريسها على اللغة العربية مع قليل من اللغة الروسية، وفق خطة استهدفت في آن اللغات الأوروبية التي كانت منتشرة انتشاراً واسعاً. وكذلك الأمر لتعزيز مكانة اللغة العربية في مواجهة سياسة التتريك، التي كانت تحاول اعتمادها السلطات العثمانية. وكرست هذه المدارس جهودها لتعليم الفئات الفقيرة وفي المناطق النائية، وليس في المدن الكبيرة فقط، ففتحت فروعاً لها في بيت ساحور وبيت جالا والحاكور وصحنايا والحنية ومشغرة وصور ومعلولا وعربين وقطنا والمجيدل وبردلوم والكيمة وأميون والشويفات، وفي الشويفات ما زال مبنى المدرسة والكنيسة المسكوبية قائمين، ويملكهما حالياً وقف الكنيسة الأرثوذكسية، حيث تعمل هذه الكنيسة على إعادة ترميمهما، كما أكّد

1 سعاد سليم، مشكلة اللغة في المدارس الروسية في الشرق، كتاب روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 118.

2 سهيل فرح، صورة القدس في الوعي الديني الروسي، كتاب روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 50.

لنا شخصياً الأب الياس كرم كاهن الرعية، أثناء الاحتفال السنوي الذي يقـــام في 10 شباط من كل عام، ذكرى وفاة آخر قنصل لروسيا القيصرية في القدس. وإبنته تزوجت من داود شقير. وآل شقير من الشويفات، كانوا من كبار تجار القمـــاش بين بيروت والقدس. والقنصل الكسي كروغلوف، الذي بقي في القدس بعد الثورة البلشيفية خوفاً من العودة إلى موسكو، غادر القدس على أثر سيطرة اليهـــودعلى قسم كبير منها عام 1948، وسكن عند ابنته في الشويفات وتوفّى فيها.

وكذلك فإن يمنى مالك التي أسست المدرسة المسكوبية في الشويفات متزوجة من الروسي ليونيد ايفانوف. وهذه المدرسة علّمت مجاناً عدداً كبيراً من الطـــلاب المسيحيين والمسلمين الذين كان عددهم 175 طالباً.

والرسام الروسي الشهير جان ليستيسن J. Listisen المضطهد من الشيوعيين عاش أيضاً في الشويفات عند أسعد نجا وتوفي هناك عام 1974[1].

هذه المدارس وجدت ايضا في قرى صغيرة منتشرة في بلاد الشام، إضـــافة إلى مدارسها الكبيرة في بيروت والناصرة وحمص وطرابلس ودمشق[2]. وقدمت للفقراء الملابس والكتب والدفاتر مجاناً، إضافة إلى أنها كانت مجانية لا تتقاضى أقساطاً، مما جعل أبناء الطبقات الميسورة يبتعدون عنـــها ويلتحقـــون بالمـــدارس الفرنســـيّة والانكليزيّة.

وكانت الدوريّة الصادرة عن الجمعيّة الأرثوذكســـية الإمبراطوريّـــة[3] تنشـــر بالتفصيل نشاط هذه المدارس وأسماء المتبرعين لها، وتدرج تقـــديماتها علـــى أنهـــا مساعدة من بطريركية موسكو الأرثوذكسية لبطريركية إنطاكيا الشقيقة، وتـــبرز دورها، على خلفيّة الرقي الذي تتمتع به الأمّة السلافيّة، وهذا مرض كل القوميّات التي كانت تتصارع في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مســـتخدمة الدين واللغة والثقافة والسياسة من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية[4].

---

1 راجع جريدة النهار، عدد 2010/2/11 و2003/12/9. ومقابلة شخصية أجريت مع الأب الياس كرم والمعمر من أبناء الشويفات السيد الياس جون.

2 سعاد سليم، مشكلة اللغة في المدارس الروســـية في الشـــرق، مرجـــع ســـبق ذكـــره، ص 120.

3 كانت الجمعية تصدر نشرة دورية باللغة الروسية اسمها Palestinkii Sboriak.

4 سعاد سليم، مشكلة اللغة في المدارس الروسية في الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 117.

واجهت المدارس الروسيّة في الشرق مشكلة اللغة، فقد فشلت في نشر اللغة الروسية، كما كانت عليه اللغات الانكليزية والفرنسية، رغم أن هذه المدارس منعت تعليم هاتين اللغتين في مدارسها. وساهم الصراع بين الثقافتين الأرثوذكسيتين الروسية واليونانية، في عدم نجاح تعميم اللغة الروسية، رغم تقبل المواطنين السياسة الروسية في المنطقة. وقد تخلت بعض هذه المدارس، كمدرسة زهرة الإحسان الشهيرة في بيروت، عن تعليم اللغة الروسية، برغم أنها مدرسة روسية، كانت تديرها الأم لبيبة جهشان والسيدة إميلي سرسق اللتان كانتا تُتهمان بأنهما من الحزب اليوناني المناهض للوجود الروسي في الشرق، مما جعل من بعض هذه المدارس عرضة للنقد من المستشرقين الروس، أمثال الرحالة كريمكي كرم خيشروفو، الذي اعتبر أن هذه المدارس التي تمولها تبرعات الفلاحين الروس لا تخدم الهدف منها، بل تشجع الثقافة الغربية[1].

ومع تنامي الصراع الكنسي بين اليونانيين والروس على استمالة الكنيسة الإنطاكية، لجأ الروس إلى سياسة التعريب والترجمة إلى اللغة العربيّة، وبدأ تعليم هذه اللغة في المعاهد الروسيّة. كذلك نشطت الأم ماريا الكسندرو فناتشيركوفا المدعوة الماما[2]، في ابتكار طريقة حديثة لتعلم اللغة العربية، واطّلع عليها الغراندوق سرجيوس[3]، وقرينته عندما زارا مدرسة المصيطبة في شهر تشرين الأول عام 1888[4].

مما لا شك فيه أن تأثير المدارس الروسية في الشرق كان واضحاً وبارزاً، خاصة في مواجهة المد العارم للثقافة الكاثوليكية والبروتستانتية، لكنها لم تتمكن من إيقاف هذا الانتشار للأخيرتين، بل على عكس ما كان متوقعاً، فقد أدى انتشار المدارس الروسيّة إلى توسع رقعة المدارس الغربية، وفي المناطق الأرثوذكسية، مثال ذلك بلدة الشوير في المتن، حيث تم افتتاح تسعة مدارس منها ثلاثة روسية أنشئت لأسباب عائلية والبقية يسوعيّة وبروتستانتية ومارونية.

---

1 المرجع السابق، ص 124.

2 الماما أسست أول المدارس الروسية في بيروت.

3 رئيس الجمعيّة الأرثوذكسية الإمبراطوريّة الفلسطينيّة.

4 عبدو عفيفة دمتري، تاريخ حياة الماما ماريا، بيروت، المطبعة الأدبية، 1912، ص 21.

لم تنجح الخطة الروسية بإغفال تعلم اللغة الفرنسيّة التي اعتبروها تشجع على الكثلكة، واللغة الانكليزية التي تبشّر بالبروتستنتية، بل على العكس بدأت المطالبة بضرورة أن تعلم المدارس الروسيّة اللغات الأوروبيّة، لأن امتناعها عن ذلك أدى إلى تناقص عدد طلابها. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى قرر مجلس الدوما أن تسلم المدارس للكنائس المحلية نظراً لحالة الحرب التي قامت بين روسيا والعثمانيين وانسحاب القناصل الروس[1]. ومع قيام الثورة البلشفية تكرس هذا الواقع و لم تعد الجمعية الإمبراطورية قائمة كما كانت، ولكنها تحولت جمعية تهتم بالأبحاث العلمية والتاريخية[2]. وانقطعت صلاتها فيما بعد مع موسكو، وتبعت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في الخارج.

1 نيكولاي ليسوفوي، مقالة في كتاب روسيا وأرثوذكس الشرف، مرجع سبق ذكره، ص 167.

2 كان من أعضاء هذه الجمعية الشخصية الفلسطينية المعروفة حسيب الصباغ الذي توفي في كانون الثاني 2010 ودفن في بيروت.

الفصل الثاني

الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط

عاشت الثورة البلشفية في روسيا أكثر من سبعين عاماً، وأرست نظاماً شيوعياً في البلدان التي شكلت معها الاتحاد السوفياتي، وفي دول أخرى، خاصة في أوروبا الشرقية.

قضى الاتحاد السوفياتي نصف عمره يُخيف العالم الآخر بالعقيدة الشيوعية وعمليات تصديرها بواسطة ديكتاتورية البروليتاريا (حكم العمال المطلق). ونصف عمره الآخر الذي انتهى عام 1991، بقوته العسكرية العملاقة، بما فيها أسلحته النووية الواسعة الانتشار. خاصةً بعد الانتصار الكبير الذي حققه على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من حرب باردة، انقسم العالم برمته خلالها إلى قسمين، واحد رأسمالي يسير خلف الولايات المتحدة الأميركية، والآخر شيوعي (ومعه تشكيلة من الأنظمة القومية والوطنية والاشتراكية) يسير خلف الاتحاد السوفياتي. و لم تنجح محاولات خلق عالم ثالث مستقل عن الفريقين، عملت له على مدى سنوات حركة عدم الانحياز.

والاتحاد السوفياتي الذي غير خارطة العالم، لم يغفل في سياسته الخارجية، المساعدات الاقتصادية والثقافية، إضافة للعسكرية، لدول العالم الثالث، ونسج شبكة من التحالفات والصداقات، تقاطعت الحاجة إليها بينه وبين هذه الدول، التي كانت تبحث عن ملاذ آمن يساعدها على التخلص من الاستعمار، والتدخلات الامبريالية.

وكان لهذه الدولة العظمى، دوراً هاماً في منطقة هامة من العالم اسمها (الشرق الأوسط) لعبت فيها دوراً تغييرياً في مرحلة، ودوراً توازنياً في مرحلة أخرى،

جمعتها مع بعض دوله صداقات وطيدة، أغدقت عليها المساعدات، والمنح الجامعية لعشرات آلاف الطلاب، وكانت خصماً للبعض الآخر من الأنظمـــة الاســـلامية المحافظة.

أولاً: الثورة البلشفية وتأثيراتها

لا يُختلف المؤرخين والكتاب السياسيين، على أن الثورة البلشفية التي حصلت في روسيا عام 1917 هي من بين أعظم الأحداث التي مرت في تاريخ البشرية، ولا تقل أهمية عن الثورة الفرنسية التي أرست مداميك الحريات وحقوق الإنسان عام 1789. ولقد كانت مغامرة، بل إحدى أروع المغامرات التي سبق للإنسانيّة أن أقدمت عليها[1]. انها فعلاً الإعصار الأول في التاريخ الذي صنعته الجماهير الكادحة. وبين تجربة العام 1905 الفاشلة*، وثورة العام 1917، حصلت عدة من مفارقات سياسيّة، وتحوّلات وأحداث مهّدت لنجاح البلاشفة في إحكام قبضتهم على الحكم في روسيا.

كادت ثورة الروس عام 1917 أن تخمد في مهدها أيضاً، جرّاء الخلافات التي عصفت بين القوى المشترِكة فيها ضد القياصرة، وهي: حزب الكاديت أي (الدستوري الديمقراطي) وجماعة المتنفذين في المجتمع وهم رجال دولة وتجار وأصحاب بنوك وصناعيين (مقربون من الحركة الماسونيّة) وحزب الاشتراكيّين الشعبيّين الذي يضم مثقفين محافظين، وحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي وهو الحزب العمالي الماركسي (وقدانقسم إلى قسمين جراء الخلافات الأيديولوجيّة بين أعضائه) القسم الاول حزب البلاشفة (أي الأكثريّة) والقسم الثاني حزب المناشفة (أي الأقليّة) والحزب الاشتراكي الثوري (وهو حزب فلاحي ثوري ينادي بإلغاء الملكية الخاصة للأرض)[2]. وبعد اندلاع الثورة في شباط 1917

1 جون ريد، عشرة أيام هزّت العالم، دار الفكر الجديد، بيروت، 1985، ص 18.

* وقعت ثورة عام 1905 ضد القياصرة ولكن هؤلاء تمكنوا من إخمادها.

2 جون ريد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

وسقوط القيصر نيكولاي الثاني، ترأس الحكومة الإنتقالية الإشتراكي كيرنسكي[1]. وقد ضمّت خمسة وزراء يمثلون القوى المعادية للقيصرية كافة. وبدأت الاتهامات بالخيانة والتطرف توجه من بعض هذه القوى ضد بعضها الآخر. وكانت روسيا في حالة حرب مع المانيا فبدأت مظاهر التفكك. وبدأت المقاطعات تطالب بالاستقلال، والجنود يفرون من الجبهة،وفرقت الصراعات الحكومة حتى أصبحت عاجزة عن اتخاذ أي تدبير، إلى أن جاءت صرخة فلاديمير لينين: إلى العصيان... لم يعد مسموحاً الإنتظار[2]، السلطة كل السلطة للسوفييت[3] وللعمال والجنود والفلاحين، السلم، الخبز، والأرض». وهكذا أنهت حكومة العمال والفلاحين المنبثقة من ثورة 24-25 أكتوبر 1917 حال الإضطراب والفوضى في البلاد، وأصدرت نداء إلى جميع الحكومات والشعوب المحاربة للقيام بمفاوضات في سبيل صلح ديمقراطي عادل بين الشعوب.

ومنذ الإعتراف الدولي بحكومة الثورة البلشيفية كأمر واقع، وبسط سلطتها على الأراضي الروسية، بدأت التأثيرات السياسية لهذه الثورة في مجرى الأحداث العالمية. وخرجت روسيا من الحرب العالمية الأولى، وبدأت مرحلة جديدة، كان لها الأثر البارز في العلاقات السياسية الدولية بشكل عام، وفي الشرق الأوسط بشكلٍ خاص، وبالتالي، خرجت روسيا من اتفاقية سايكس- بيكو، التي وقعت في 1916/5/16، والتي تم فيها تقسيم دول الشرق الأوسط مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا، على أن تأخذ روسيا نفوذاً في الأماكن المقدسة في فلسطين، بالإضافة إلى أفغانستان وشمال الأناضول[4].

وهكذا تغير تدوين التاريخ في روسيا عام 1917، وتغير النظام القيصري تغييراً أيديولوجياً، فلم يحافظ على أي صلة والعهد الماضي[5]. اذ أحدث هزّة كبيرة وتأثيرات في مجرى العلاقات بين الدول. وسنستعرض أهمها في عناوين ثلاثة.

---

1 المرجع السابق، ص 58.

2 المرجع نفسه، ص 93.

3 سوفييت: كلمة روسية تعني المجلس التمثيلي.

4 روسيا وسايكس بيكو، جريدة القبس، الكويت، 2008/4/4.

5 جورج نحاس، روسيا وأرثوذكس الشرق، مرجع سبق ذكره، ص 297.

أ- تداعيات سقوط عائلة رومانوف

كانت حادثة قتل الراهب والسياسي الشهير راسبوتين ليلة 1916/12/20 الباردة، ورميه على الجليد قرب قصر «يوسوبوف» القيصري، في مدينة بتروغراد، أخطر إنذار يتعرض له القيصر نيقولاي الثاني[1]، كون راسبوتين كان أقرب المقربين إلى القيصر وعائلته والمرشد لسياسته، والمعادي للحركة الماسونيّة التي وسعت نفوذها في روسيا في حينها، رغم عداء نيكولاي الثاني لها، خاصة بعد أن قادت هذه الحركة دعاية قوية تقول ان راسبوتين على علاقة مع زوجة القيصر، الكسندرا. ولكن القيصر تأكّد بعد تحقيق أجراه عدم صحة هذه الرواية[2].

بدأت عائلة رومانوف منذ ذلك الحين تشعر بأن الخطر يقترب منها، فالبلاد تعاني من الجوع وعدم توفر المواد الغذائيّة، وتئِنُ من ضربات الألمان القاسية على الجبهات الغربية، ومن أعباء الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى حالة الامتعاض التي سادت الرأي العام الروسي من ممارسات المقربين من العائلة، وحالة الثراء الفاحش عند هؤلاء، بينما الشعب يعاني من الفقر المدقع.

حكم آل رومانوف روسيا ثلاثمائة عام، وهم من أقدم العائلات المالكة في أوروبا، وكانت لهم علاقات قرابة ومصاهرة مع معظمها. فالقيصرة الروسيّة الأخيرة الكسندرا، حفيدة ملكة انكلترا فيكتوريا، فيما القيصر نيقولاي الثاني، زوجها، هو ابن خالة ملك انجلترا جورج الخامس[3].

في اليوم الثاني من آذار 1917، وبعد محاصرته، وأمام تنامي قوة أحزاب ثورة شباط، أُجبر القيصر نيقولاي الثاني الذي حكم روسيا خلال الأعوام (1894 و1917) على توقيع وثيقة التخلي عن العرش، لصالح أخيه الأمير ميخائيل الكسندرفيتش، ثم أُرغم هذا الأخير على توقيع تنازل عن العرش في اليوم التالي[4]. وبهذا يكون قد انتهى عصر القياصرة في روسيا، وانتهت حقبة من التاريخ لا تشبه أبداً ما تبعها، بل أن الثورة التي اندلعت في شباط 1917 وتوجت في تشرين الاول

---

1 المرجع السابق، ص 169.
2 المرجع نفسه، ص 129.
3 قناة روسيا اليوم الاخبارية، 2008/7/16، www. R. T. asalia.
4 و. أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

1917، بسيطرة الشيوعيين على الحكم نهائياً، كان همها الأساسي التخلص من عبء تاريخ القياصرة، ومحو كل ما يمت إليهم بصلة، بما في ذلك مصادرة أملاكهم الخاصة.

أما الإعدام الشنيع لنيقولاي الثاني وزوجته (البريطانية الأصل الكسندرا) وابنه ألكسي وبناته الثلاث وطبيبه الخاص وعدد من أفراد الحاشية، ليلة 17 تموز 1918*، فقد كان له الأثر المدوي في أنحاء أوروبا والعالم، لا سيّما في أوساط العائلات الحاكمة، وعند الأنظمة الليبرالية كافة، وعلى وجه التحديد عند الفرنسيين والبريطانيين ومن يدور في فلكهما من الدول. وبدأت حسابات جديدة تجري عند هؤلاء، أولاً من تداعيات الثورة الروسية على الأنظمة الملكية، وثانياً من تأثيراتها في مجرى الحرب العالمية المستعرة، خاصّة أن المعلومات عن مساعدة الألمان لفلاديميراوليانوف الملقّب بلينين (Lenine) قائد الثورة الفعلي، تأكّدت، وعاد بمساعدتهم إلى روسيا في 3 نيسان 1917، بعد أن قضى معظم حياته منفياً في لندن وباريس وبلجيكا وسويسرا.

ولعلّ (مرسوم الأرض) الذي أعلنه لينين بوصفه رئيساً لمجلس مفوضي الشعب في 1917/8/26، والقاضي بمصادرة أملاك الكنيسة والأديرة والعائلات واعتبار أن الملك للشعب، أخاف العالم برمته. وزاد في مخاوف الأوساط الغربية والعائلات كلامه أن: «العالم القديم يتداعى، وعالم جديد سيولد لا محالة»[1].

ومع سقوط حكم عائلة رومانوف، بدأت الحسابات تتبدّل في المقاطعات التي كان حكّامها يرتبطون بعلاقات مع العائلة الحاكمة، ولم يرق لهم اتباع التوجهات الاشتراكيّة القاسية والجذريّة من قادة الثورة البلشيفيّة في روسيا المنهكة تحت وطأة الجوع والحرب.

---

* في الذكرى 90 لوفاة آخر القياصرة نيقولاي الثاني وعائلته، تم التعرف إلى رفاتهم، وأقيم قداس عن أرواحهم في كنيسة شيّدت مكان وفاتهم وسميت «كنيسة الدم المراق» وتم إعلانهم قديسين من قبل الكنيسة الأرثوذوكسية الروسيّة، واعتبرت المحكمة العليا في روسيا بتاريخ 2008/10/1، أن كلّ مَن قضى في العهد السوفياتي، على خلفيات دينيّة وطبقيّة واجتماعيّة، لا يستند قتله إلى أي أساس قانوني، لا سيّما القيصر نيقولاي الثاني وعائلته، ويعتبر العمل الذي نفذ بحقهم اضطهاد وتنكيل غير مبرر. راجع صحيفة الحياة، لندن، 2008/10/2، وأرشيف قناة روسيا اليوم العربية، تاريخ 2009/2/6.

1 جون ريد، عشرة أيام هزّت العالم، مرجع سبق ذكره، ص 198.

أعلنت فنلندا استقلالها عن روسيا في 1918/12/6، وكذلك فعلت استونيا في 1918/2/24، ثم ليتوانيا في 1918/3/31، وجورجيا وأرمينيا في 1918/5/26[1]. وجاء كلام وزير خارجية الثورة تروتسكي (L. Trotsky) في المؤتمر الأول للثورة الذي دعا إلى قيام نظام أوروبي جديد يرتكز على إنشاء «الولايات المتحدة الأوروبيّة»[2]. وأثار كلامه دول المحور التي استفادت من قيام الثورة، وبشكل خاص ألمانيا والنمسا، وأنتج كلامه هذا تشدداً ألمانياً خلال المفاوضات التي أجرتها قيادة الثورة معها للخروج من الحرب والتي جاءت بمثابة استسلام للشروط الألمانيّة.

وعلَت شعارات تصدير الثورة، لا سيّما إلى أوروبا، وكذلك الكلام المتواصل من القيادات الشيوعيّة عن ديكتاتوريّة البروليتاريا، وعن حتميّة التغيير القادم وفق فلسفة المادية التاريخيّة وفي ان «الدين أفيون الشعوب». وترافقت هذه الشعارات مع سعي لينين لاحتلال بولندا عام 1920، والعمل على إحداث تغيير ثوري في فرنسا وألمانيا[3]. وأدرك العالم أجمع هول سقوط حكم عائلة رومانوف، ونتائجه، وضهرت مجموعة كبيرة من المعطيات أوقعت روسيا (التي أصبحت اتحاد الجمهوريات الاشتراكيّة السوفياتيّة) في حرب أهلية في الداخل كادت أن تهدد الثورة بالسقوط، وفي عزلة خارجية مُحكمة طال أمدها.

وهكذا، فإن سقوط حكم عائلة رومانوف في روسيا، سجل علامة فارقة لم تمحها السنوات.

ب- الثورة تبدل مجرى الحرب العالمية الأولى

ان الدافع الأساسي وراء دخول روسيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، كان العداء التاريخي المستحكم بينها وبين تركيا، ورغبتها في احتلال مضيقي البوسفور والدردنيل. وقد بيّنت الوثائق التي كشفتها صحيفة أزفستيا السوفياتيّة في 1917/10/24[4]. وأكدت أن روسيا القيصرية كانت شريكة في

---

1 موسوعة تاريخ العالم، Edilor-Greps، بيروت، 2005، ص 34 و93.
2 جون ريد، عشرة أيام هزّت العالم، مرجع سبق ذكره، ص 540.
3 و. أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 175.
4 راجع شكيب أرسلان، مدونة أحداث العالم العربي، إعداد يوسف إيبش ورفاقه، الدار التقدمية، بيروت، 2008، ص 84.

الاتفاقات السرّية التي جرت بين وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا (سايكس-بيكو) (Sayks-Piko) الشهيرة، حول تقسيم الشرق الأدنى، على أن يكون لروسيا شمال الأناضول والنفوذ في الأماكن المقدسة في فلسطين، وكذلك في أفغانستان.

ومع بدء الهجوم الروسي الكبير على الأتراك في القفقاز في 17 كانون الثاني 1916[1]،كانت القوات الروسيّة قد بدأت تتقهقر أمام الآلة العسكرية المتطورة للقوات الألمانية في الغرب، رغم أن جيش القيصر كان الأكبر في العالم من حيث العدد، واستطاع دفع أكثر من خمسة عشر مليون جندي إلى جبهات القتال خلال أربع سنوات. هذه الانتكاسات العسكرية والتي راح ضحيتها ما بين خمسة إلى ثمانية ملايين روسي[2]، أدّت إلى تفاقم الأوضاع الداخليّة في روسيا، وزيادة عدد الرافضين للحرب، والتعجيل بموعد الثورة، وآنذاك بدأ الجنود يفرّون من جبهة القتال ليلتحقوا في صفوف ألوية وفصائل البلاشفة.

وكان شعار معارضة الحرب أساسياً في مطالب الثوار، واعتبر لينين: «ان الحرب هي لكي يحصل الناهب الانكليزي أو الناهب الألماني على جزء أكبر من الغنيمة، ولكي يخنق هؤلاء الجلادون شعوب العالم الضعيفة كلها»[3].

وتعتبر شعارات لينين هي المحرك الرئيسي للمنتفضين، بحيث وصفه وزير الحرب البريطاني حينها ونستون تشرشل - قبل أن يصبح رئيساً للوزراء - «بأنّه(اي لينين) أسوأ أنواع الأسلحة التي استخدمها الألمان، وإعادته الى روسيا كانت كالوباء القاتل»[4]. وبالفعل كان تأثير لينين كبيراً في الثورة، وكان تأثير الثورة البلشيفية كبيراً في مجرى الحرب العالمية الأولى. وخرجت روسيا من هذه الحرب، رغم تهديد الحلفاء لقادة الثورة، واعتبار الأمر خيانة لمصلحة الألمان، ووقع لينين على معاهدة «بريست لينوفسك» مع ألمانيا وحلفائها في 3 آذار 1918[5]، التي

1 موسوعة تاريخ العالم، مرجع سبق ذكره، ص 84.
2 راجع أرشيف قناة المجد الوثائقية، 2009/2/5.
3 فكتور فيلانوف، لينين بصدد الإمبريالية الأميركية، دار وكالة نوفوستي، موسكو، 1985، ص 70.
4 راجع أرشيف قناة المجد الوثائقية، 2009/2/5.
5 راجع، شكيب ارسلان، مدونة أحداث العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

قضت بخروج روسيا من الحرب وبشروط ألمانية قاسية، وبدأت الحرب الأهلية على أثر ذلك في أنحاء روسيا، بتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية والحلفـاء، بـين الجيش الأحمر بقيادة الشيوعي تروتسكي «Trotski» والجيش الأبـيض الروسـي المدعوم من الدول الأوروبية الرأسمالية. واستمرت هذه الحرب حتى العـام 1921. وانتصر في نهايتها البلاشفة بقيادة لينين، الذي اضطرالى التراجع قليلاً عن سياسـة التأميم الكامل. وأسس ذلك لعداء بين السوفيات والولايات المتحـدة الأميركيـة استمرّ لعقود طويلة، على خلفيّة دعم هذه الأخيرة للقوى المضادة للثورة، وكونهـا المثال الأعلى على توحش الرأسمالية الاحتكارية، أو الامبريالية الرأسمالية على حـد تعبيرلينين[1].

كان لثورة أكتوبر في روسيا تداعيات كبيرة على مجرى الحرب العالمية الأولى، وعلى نتائجها وما أعقبها، وبدلت كثيراً في سير الأحـداث، ومسـار العلاقـات الدولية في حينها، وأهم هذه التأثيرات:

1- التعجيل في اقدام الولايات المتحدة الأميركية على مساندة بريطانيا وفرنسـا، خوفاً من انتصار ألمانيا، وكذلك من تعميم تجربة الثـورة الشـيوعيّة، علـى البلدان الرأسمالية.

2- زيادة التضامن بين دول الحلفاء، خوفاً من الهزيمة، وكذلك للوقوف في وجه المحاولات الشيوعيّة في تصدير الثورة إلى أوروبا عبر نداءات علنيّـة أطلقهـا القادة البلشيف، لا سيّما لينين في نداء الصلح، الذي قال فيه: «ان الصلح ربما يؤدي إلى ثورة بروليتاريا في ألمانيا أيضاً»[2]. وكان بذلك يُبعد عنه اتهام العمالة للألمان، كذلك قول تروتسكي (وزير خارجية الثورة) أمـام المـؤتمر الأول لقيادات الثورة: «واحد من اثنين، اما أن تثير الثـورة الحركـة الثوريـة في أوروبا، اما أن الدول الأوروبيّة ستخنق الثورة»[3].

3- أعلنت الحكومة البلشفية إلغاء الدبلوماسيّة السـرية في العلاقـات الدوليّـة، وطالبت بأن تكون المفاوضات علنيّة يطلع عليها الشعب. وبالفعل فقد عملت

1 راجع، لينين بصدد الامبرياليّة الأميركيّة، مرجع سبق ذكره، ص 43.
2 جون ريد، عشرة أيام هزّت العالم، مرجع سبق ذكره، ص 197.
3 المرجع السابق، ص 211.

الخارجية الروسية على نشر الكثير من المحاضر السرية للإتصالات والاتفاقات التي كانت تجري، وأحدثت دوياً هائلاً، ومنها وعد آرثر بلفور (وزير خارجية بريطانيا) للّورد روتشيلد (أحد زعماء اليهود من أصل روسي) بالمساعدة على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكذلك نشر مراسلات سايكس-بيكو (التي سبق ذكرها)[1].

4- أدّت الثورة إلى تغييرات في منطقة الشرق الأوسط، لا سيّما تغيير موقف العرب من مسألة مساندتهم للحلفاء، بعد انكشاف امر الاتفاقات السريّة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم المنطقة، في الوقت الذي كانت بريطانيا قد وعدت فيه الشريف حسين بمساعدته في إنشاء دولة عربية مستقلّة عن الأتراك. فقد بدل هذا الأخير موقفه وعقد معاهدة عربية - تركيّة مع والي سوريا العثماني جمال باشا، موجهة ضد البريطانيين والفرنسيين.

5- في المقابل فإن الحرب ساعدت البلشيف في النجاح بتأسيس أول دولة اشتراكيّة في التاريخ، لم يكن إنشاؤها ممكناً لولا تداعيات الحرب، وانشغالات الدول الرأسماليّة فيها[2].

وهكذا تكون ثورة أكتوبر في روسيا قد أرست نوعاً جديداً من الصراع الدولي، يستند إلى صراع طبقي، وإلى ديمقراطيّة جديدة وُلدت وفق مفهوم «ديكتاتوريّة البروليتاريا»وأدخلت الثورة السوفياتيّة المفهوم العقائدي في العلاقات الدوليّة، حتى خلال مفاوضات الصلح التي جرت في فرساي (قرب باريس) عام 1919، كان مطلب مندوب الثورة من المجتمعين إزالة العقبات أمام انعقاد المؤتمر العالمي للشيوعيّين في استوكهولم، بما في ذلك منح جوازات سفر للمندوبين[3]، مما أثار حفيظة المجتمعين.

---

1 أنظر، شكيب ارسلان، مدونة أحداث العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2 كوثر البشراوي، الثورة الروسيّة وأزمة الديمقراطيّة الليبراليّة، 2009/2/5، www. Travien. ae

3 جون ريد، عشرة أيام هزّت العالم، مرجع سبق ذكره، ص 421.

ج- الدولة الشيوعيّة الأولى والمفاهيم الماركسيّة-اللينينية

بعد كل التداعيات والأحداث الجسام التي رافقت ولادة الثورة، والتي امتدت لمدة سنة كاملة، تخلّلتها خلافات كبيرة بين القوى المتعددة التي اشتركت فيها، (داخل حزب البلشيف ذاته) وبعد إعلان نهاية حكم الحكومة الاشتراكية المؤقتة برئاسة الكسندر كيرينسكي، واعتقال أعضائها من قبل مؤيدي لينين مساء 10/25/ 1917، أعلن هذا الأخير فوز ديكاتورية البروليتاريا، وهو مفهوم جديد أدخله إلى قاموس المصطلحات السياسية الثوريّة، يسمح لطبقة العمال بفرض ما تريده على جميع فئات الشعب الأخرى.

صدّق المؤتمر الخامس للسوفيات على أول دستور للجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في 1918/7/10[1]. وبذلك تكون قد وُلدت رسمياً أول دولة شيوعيّة في التاريخ، تعتمد الاشتراكيّة العلمية في نظامها السياسي الاقتصادي، وفق نظرية ماركس[2] التي تنظر إلى كل شيء بالمنظار المادي الذي يتطوّر مع العلم، وتعتبر الدين (أفيون الشعوب). هذه الفلسفة الماركسيّة التي أوردها الأخير في كتابه «رأس المال» أثارت جدلاً في العالم.

وفي حين اعتبرتها القوى الرأسمالية والليبراليّة مدمرة للبشرية، يُشكّل نجاحها كارثة على الملكيّة الفرديّة، وحريّة التعبير والمعتقد، اعتبرها كُتّاب وقوى وشعوب محاولة لتحرير الانسان من الإرتهان للرأسماليّة وللآلة وللدين وللقوميّة وحتى من قيود الدولة والحزب، لكي يظهر الإنسان على طبيعته الحقيقيّة مطلق الحريّة[3].

وكارل ماركس، الذي تجاهل المجتمع الروسي واقتصاده في كتاباته، تفاجأ قبل أن يموت عام 1883، برواج أفكاره فيها، وقيل أنه ندم لأنّه لم يعط روسيا حقها في دراساته. وكان على حق في ندمه، لأنّه هزّ العالم أجمع في فلسفته انطلاقاً من روسيا فيما بعد[4]. وعندما بدأ لينين يتعمق في دراسة أفكار ماركس، بعد نفيه

1 موسوعة تاريخ العالم، بيروت، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 34.
2 كارل ماركس، هو مفكر وفيلسوف ألماني، يهودي الأصل عاش بين (1818-1883) وكان كتابه «رأس المال» ملهم الشيوعيين في روسيا.
3 كمال جنبلاط، جدليات، الدار التقدمية، المختارة(لبنان) 2007، ص 426.
4 راجع بدر الراشد، جريدة الرياض، الرياض، 2008/3/3.

إلى سيبيريا إثر إعدام شقيقه الأكبر الكسندر، بتهمة محاولة اغتيال القيصر، عمل على نشر العديد من المقالات عن الفكر الماركسي، كان لها الصدى الكبير في التهيئة لظروف الثورة[1].

كان ثمانون بالمئة من الروس يعيشون في فقر مدقع، يعملون في الزراعة ومدينون دائماً لأصحاب الأراضي. مثالاً استخدمه لينين لإعلان مرسوم الأرض، والذي نص على توزيع الأراضي على الفلاحين ومصادرة أملاك الكنائس والأديرة، وختمه بعبارة: ان الملك للشعب[2]، هذا المرسوم الذي جاء بعد البيان الأول للثورة، والذي اعتبر فيه أن عصر العنف الثوري قد بدأ، وان الثورة العالمية قادمة لا محالة، في مواجهة الامبرياليّة، التي تجسدها الرأسمالية الاحتكاريّة. هذا الكلام أخاف العالم برمته، وأسس لنوع جديد من الصراع، ركيزته النزعة العقائدية، وأكثر من ذلك كلام لينين وتركيزه على الولايات المتحدة الأميركية «كونها تعبر عن أعلى درجات الاقتصاد الامبريالي، أو الرأسمالية الاحتكارية على حد تعبيره»[3].

هذا الكلام دفع باتجاه معادلات دوليّة جديدة، أدخلت الولايات المتحدة الأميركية بقوة إلى واجهة الأحداث العالمية، وبدأت تتوضّح ملامح تحالفات تعتمد على العقيدة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من جهة، والعقيدة الاشتراكيّة بقيادة الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، إلا أن الصراع داخل أوروبا وظهور النزعة النازية في ألمانيا والفاشيّة في إيطاليا، كذلك الأزمة الاقتصادية العالمية، أعاد الملامح القديمة للتحالفات، بين دول المحور والدول الحليفة، مجدداً في مواجهة الخطر الألماني، بقيادة أدولف هتلر.

توفّي لينين إثر جلطة دماغيّة عام 1924، بعد أن أرسى ثوابت النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي. وكان محترماً جداً عند الشعب الروسي، حتى عند المعارضين له[4]. وخلفه ستالين[5] بعد صراع مع وزير الحرب تروتسكي، وعمل

---

1 قناة المجد الوثائقية، 2009/2/5.

2 جون ريد، عشرة أيام هزّت العالم، مرجع سبق ذكره، ص 198.

3 لينين بصدد الامبرياليّة الأميركيّة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

4 ديمتري مولكوغونوف، ستالين الواقع والأسطورة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

5 هو فيارتوتوفيتش دجوغاشفيلي، من جورجيا عاش بين (1879–1953) حكم الاتحاد السوفياتي 29 عاماً.

ستالين على تحويل الاتحاد السوفياتي من بلد زراعي إلى بلد صناعي، ورسخ النظام الاشتراكي بالكامل، وأثارت سياسته المتشددة المخاوف في أوروبا، مما أسهم في نشوء أحزاب متطرّفة لا سيّما حزب العمال الألماني (النازي) بقيادة أدولف هتلر، والحزب الفاشي الإيطالي بقيادة موسيليني.وقمع ستالين المعارضين للشيوعية بالقوة لا سيّما في العام 1937 عندما أعدم 20 ألف راهب وفنان، بحجة أنهم من أعداء الشعب، وساهم في زيادة العزلة الدولية على الاتحاد السوفياتي، واهتم بالداخل. وساعدته الأزمة الاقتصاديّة العالميّة في ثلاثينيات القرن الماضي، وفشل الأنظمة الديمقراطيّة الليبرالية في أوروبا في حل هذه المشكلة، بتثبيت النظام الاشتراكي، وتعزيز دعاية الفكرة الاشتراكيّة، ومفهوم ديكتاتوريّة البروليتاريا كأساس لبناء الدولة الديمقراطيّة. ولكن ديكتاتوريّة البروليتاريا التي أطلقها لينين، كي تحكم الأكثريّة بواسطتها عبر مندوبي السوفيات، تحوّلت مع ستالين إلى ديكتاتوريّة فردية مستبدة حققت الكثير من الإنجازات في الاتحاد السوفياتي، لا سيما مساهمتها الواضحة في هزيمة هتلر في الحرب العالمية الثانية، وبناء مجتمعات صناعيّة وعسكريّة ضخمة، إلا أن العالم بمجمله ما زال يتذكر فظاعة الجرائم التي ارتكبت في عهده، والقمع والاستبداد اللذين مورسا ضد مناوئيه خلال تسعة وعشرين عاماً.

ثانياً: دور الإتحاد السوفياتي
في الحرب العالمية الثانية

مع تعاظم القوة العسكرية الألمانية، وإعادة هتلر لتسليح جيشه ابتداءً من العام 1935، وعمله المستمر في سبيل التخلص من قيود معاهدة فرساي للعام 1919، بدأ ستالين في روسيا يُعد العدة للدخول في تحالفات دولية تجنبه الخطر الألماني الجديد، فعمل على توقيع الميثاق مع فرنسا في 2 أيار 1935[1]، في أول خروج له من العزلة الدولية التي أحاط نفسه فيها، بهدف تسوية الأوضاع الداخلية وتثبيت الإشتراكية.

عاش الاتحاد السوفياتي بعد ذلك أوضاعاً داخليّة صعبة، حيث عمل ستالين على تصفية معارضيه والتنكيل بهم[2]، وهم من أتباع الأحزاب اليمينيّة والاشتراكيين الثوريين والقوميين والمهاجرين البيض، وأتباع المعارض الشيوعي المبعد تروتكسي، كذلك داخل الجيش، لا سيّما بعد أن أعلنت ألمانيا حلفها مع اليابان في أول آذار 1936، والذي عرف بالحلف «الانتي كومنترن» الموجه ضد الاتحاد السوفياتي.

هذه التطوّرات جاءت في ظل وضع دولي تسوده الفوضى. فعصبة الأمم التي أنشأتها اتفاقية فرساي عام 1919، مشلولة، بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأميركية الدخول في عضويتها،وألمانيا ليست عضواً مقبولاً فيها بالأساس، والاتحاد السوفياتي الذي كان لاحقاً عضواً من بين أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين

1 رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 1986، ص 10.

2 ذكر ديمتري فولكوغونوف في كتابه ستالين والأسطورة، ص 109، أن الذين تعرضوا للتنكيل بين 1937 و1938 بلغ بين 4. 5 و5. 5 مليون مواطن أعدم منهم حوالي 800 ألف معارض.

الخمس، رفض قبول مبادئ العصبة، باعتبارها تحافظ على مصالح الدول الاستعماريّة[1]، وأوقف عضويته فيها.

هذه الفوضى الدولية ساعدت هتلر في تعزيز قدراته العسكريّة، فكانت خطواته الاستفزازيّة الأولى والثانية، في ضم النمسا إلى «الرايخ» وضم منطقة «السوديت» التشيكوسلوفاكية إلى ألمانيا، موجهة بشكل أساسي ضد الاتحاد السوفياتي[2]، فلجأ هذا الأخير إلى توقيع ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا. فأثار هذا الأمر مخاوف بريطانيا وفرنسا من أن تتحول دول المحور (ألمانيا - اليابان - إيطاليا - النمسا) إلى أنظمة شيوعيّة، خاصّة بعد أن احتلّ الاتحاد السوفياتي نصف بولونيا، وحوّلها إلى مقاطعة ترفرف عليها أعلام الشيوعيين. وتوضّحت ملامح تعاون على اقتسام النفوذ بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي. فامتعضت بريطانيا لذلك، وبدأت تتشدد مع النزوات الهتلريّة التي اعتقدت أنها ستكون في مواجهة الشيوعيين.

وبدأت الحرب العالمية الثانية في تحالف فرنسا وبريطانيا وبولونيا ضد المحور، ثم انضم الاتحاد السوفياتي إلى دول التحالف بعد أن فشلت مفاوضاته مع ألمانيا، وبدأت القوات الألمانية بغزو أراضيه في 22 حزيران 1941[3].

إن دخول الاتحاد السوفياتي الحرب، أعاد خلط الأوراق الدوليّة، وكان العامل الأساسي في هزيمة هتلر، إضافة إلى دخول الولايات المتحدة الأميركية الحرب أيضاً ضد هتلر. مما أدى لانتصار الحلفاء في 9/آب/1945. وإثر إلقاء القنبلتين النوويتين الأميركيتين على هيروشيما وناكازاكي في 2و5/أيلول/1945 استسلمت اليابان بعد المانيا، وبدأت حقبة جديدة تمثلت بخلافات بين المنتصرين ودخول قوي للإتحاد السوفياتي على الساحة الدوليّة، وتأسيس ثنائيّة قطبيّة استمرّت ما يقارب الخمسين عاماً ولم تعد معها أوروبا هي الأساس وموقع الثقل في نسق الحركة الدوليّة.

ولعلّ أبرز ما نتج عن الحرب العالمية الثانية أيضاً، ولادة منظمة الأمم المتحدة عام 1945. ومن أهم أهدافها الحفاظ على السلام العالمي، وحل النزاعات

---

1 ريمون حداد، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 100.

2 رياض الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3 المرجع السابق، ص 36.

بالطرق السلمية، وتحريم استخدام القوة العسكرية إلا في حالات الدفاع عن النفس ومقاومة الإحتلال الأجنبي وتحت مظلة الأمم المتحدة عبر قرار مجلس الأمن. كما فرض ميثاق هذه المنظمة على الدول احترام استقلال الدول الأخرى وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها. كل ذلك سنستعرضه في الفقرات الثلاث التالية:

أ- خلافات المنتصرين

عندما بدأت تتوضح صورة النصر في برلين في أوائل أيار 1945، كان ستالين يطلب بشكل خاص تقارير عن انطباعات الضباط والجنود، ليتلمس شعورهم من الالتقاء مع جيوش الحلفاء، وليتعرف على سلوك هؤلاء، ويدقق في نهجهم ليبني موقفه المستقبلي منهم مع نهاية الحرب[1]. لأنّه ضحّى بالكومنترن (الأممية الشيوعيّة) لصالح التحالف المعادي للفاشيّة، وصرف النظر عن العداء القديم والمتأصل ضد تشرشل والديمقراطيّات الغربيّة، لاعتبارات برغماتيّة، حيث تراجع خلالها التناقض الأيديولوجي بسرعة إلى المقام الأخير، وبرز على السطح تعاون سوفياتي بريطاني- أميركي، منظم في مواجهة غول الفاشيّة الذي يستهدف الجميع. كانت برغماتيّة ستالين ومرونته في التعاون مع الأميركيين وطلب المساعدة منهم في التموين والسلاح، مفاجئة للأوساط الغربية، التي تعرفه قاسياً وصعباً في تعاملاته، لكن خطر الهزيمة الوشيكة أمام الجيوش الألمانية، جعلت منه قائداً آخر، غير الذي يعرفه الغرب واجتمع إلى رجال الكنيسة الأرثوذكسية للمرة الأولى في 1943/9/4 في موسكو[2]. وحضر اللقاء الثلاثي الكبير مع روزفلت وتشرشل في طهران (1943/11/28) وفي القرم (يالطا) في 1945/2/4، كانت هذه اللقاءات، تناغم بين القوة والعقل في العلاقات الدولية على حد تعبير ستالين، الذي تشدد في ملف بولندا (في اللقاء الثاني) معتبراً أنها مسألة شرف، لأن الروس أخطأوا كثيراً بحق بولندا في الماضي، وباعتبار بولندا هي من أهم القضايا الاستراتيجيّة للدولة السوفياتيّة[3]. فَهِمَ روزفلت وتشرشل، أن ستالين يريد السيطرة الدائمة على بولندا،

---

1 ديمتري مولكونوف، ستالين، النهاية، ترجمة حازم حجازي، دار المشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قبرص 1995، ص 176.

2 المرجع نفسه، ص 185.

3 المرجع نفسه، ص 188.

وبدأ التَحسس بين الثلاثة الكبار يؤسس لانقسام دولي جديد، زادت حدّته عندما أصبح يشعر ستالين تحديداً أنه ليس قائداً سوفياتياً وعلى دول الكومنترن فقط، بل قائداً عالمياً كرست ثقته بنفسه عبارات الإطراء والمديح التي كان يكيلها له قـــادة الدول الغربية، والشرقيّة، ودول العالم الثالث، كونه قاهر الفاشيّة، وضحى بابنـــه الأكبر ياكوف في سبيل أن يربح الحرب. في لقاء بوتسدام (قرب برلين) الشـــهير للقادة الثلاثة الأميركي ترومان والبريطاني تشرشل والسوفياتي ستالين، كان الثلاثة يشعرون أن تحالفهم الغريب يعيش أيامه الأخيرة[1]. فستالين استفزّ زملائه بتـــأخيره الاجتماع يوماً كاملاً من 8/16 إلى 8/17 1945، كذلك كان يفعل قبـــل كـــل اجتماع بينهم مما يضطرهم إلى انتظاره ممتعضين.

كان ستالين في برلين، يتذكّر أمام مرافقيه أن الأرض التي يجلس عليها، هي موطن كارل ماركس، وأن التصفية السياسية للحرب، هي حرب لا يحـــق لـــه الخسارة فيها، وهو أقوى من الرؤساء الآخرين، لأن ترومان سيرحل قريباً مـــع الانتخابات، وتشرشل واثق من الفوز في انتخابات 1945/7/25، ولكن النتائج قد تخيب آماله*، أما هو فباقٍ، وسيكون مسؤولاً عن أي تنازل قد يُقـــدم عليـــه، فبقيت الخلافات على ما هي عليه حول إسبانيا ويوغوسلافيا واليونان ورومانيـــا وبولندا، ولم يتم الاتفاق إلا على نـــزع سلاح ألمانيا. وانفض أهـــم اجتمـــاع للمنتصرين ليلة 1-2 آب 1945، بعبارة إلى لقاء قريب قالها ترومان، وعبـــارة ان شاء الله قالها ستالين.

غاب النفوذ الألماني والياباني والإيطالي، عن الساحة الدولية نهائياً، وخرجـــت بريطانيا منهكة من الحرب رغم انتصارها، وفرنسا تصارع للعودة إلى تأسيس مـــا ضاع منها وتوحيد قواها ومؤسساتها، وبدأت تبرز ملامح سياسة دوليّـــة جديـــدة قوامها العملاقان المنتصران، الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

وحلت محل المفاهيم القديمة، مفاهيم جديدة عن أن قـــوة الـــدول، ليســـت بالقدرة العسكرية فقط، بل إضافة إلى القوة العسكرية، قدراتها الاقتصادية، والتقدم

---

1 المرجع السابق، ص 205.

* بالفعل أعلنت نتيجة الانتخابات في بريطانيا في 1945/7/26 خسارة تشرشل وحل مكانه كليمنت أتلي، والتحق في بوتسدام ليكمل المفاوضات.

الصناعي والمواد الأولية، والمساحة، والموقع، والحدود. والعوامل الإضافية كأنظمة الحكم وتماسكها، والوحدة الوطنية ونشاطات القائد والدعاية[1].

وهكذا فإن الدولتين العملاقتين الصاعدتين، اللتين كانتا حتى الحرب العالمية الثانية، تعتمدان على سياسة العزلة وعدم التدخل، أصبحتا تتقاسمان العالم برمته مناطق نفوذ خلفهما، في سياسة تعتمد الكتل الدولية (Bloc)، الكتلة الأولى رأسمالية غربية وتتزعمها الولايات المتحدة الأميركية، والكتلة الثانية اشتراكية وأوروبية شرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي[2].

ب- التوازنات الدولية الجديدة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت مرحلة جديدة من الصراع الدولي، فالاتحاد السوفياتي المنتصر الأول دخل بقوة إلى الساحة الدولية، بعد سنوات عديدة من الانغلاق والعزلة، وازداد أصدقاؤه فجأة على امتداد العالم، في ضوء انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية، لا سيّما (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا)، واشتدّ عصب حركات التحرر الوطني إثر ذلك، فتبنى السوفيات دعمها وتزايد عدد الشيوعيين، وبالأخص في أوروبا الشرقية والصين، وقويت الحركة الثوريّة في العالم[3].

هذه المؤشرات العقائدية الجديدة، دعمت موقع الاتحاد السوفياتي وعززت مكانته، ولكنها أيقظت الخشية منه مجدداً، نظراً للأبعاد الأيديولوجية التي تكمن خلف هذا النشاط، فعملت الولايات المتحدة الأميركية بكل قواها للحد من التدخلات السوفياتية وإخافته، خاصة أنها الوحيدة التي كانت قد استعملت السلاح النووي في العالم، والوحيدة التي كانت تمتلكه حينها. وأعلن رئيس الولايات المتحدة الأميركية قائلاً «لقد خرجنا من هذه الحرب بمثابة أقوى دولة في العالم، بل أقوى دولة على مر التاريخ البشري»[4]. ورد عليه ستالين إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تطمح لقيادة العالم أو أن يكون العالم على شاكلة الولايات

1 رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2 منصور ممدوح، الصراع السوفياتي-الأميركي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 27.

3 ديمتري مولكونوف، ستالين-النهاية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

4 المرجع نفسه، ص 250.

المتحدة، فهذا ما لا نسمح به. وبدأ بإسدال ستار حديدي على منــاطق النفــوذ السوفياتيّة في أوروبا، فاعتبر الغرب أن هذا يشكل تهديــداً بخطــر أحمــر يحيــق بالديمقراطيات الغربية كلها، وبحرب عالمية ثالثة، لا يتحمل أحد إدخال العالم مجدداً فيها. ومع رفض السوفيات لخطة مارشال*[1] على لسان مولوتوف في مؤتمر باريس (1947/6/27) بقوله (نيت*).

لجأت الصحافة الغربية علناً لمهاجمة السوفيات بقولها (مستر نيــت Mr. Net) أو (السيد كلا)، وبدأت من حينها حرب باردة طويلة الأمد*.

كان هم ستالين الأساسي في تلك الحقبة الحصول على القنبلة النووية، كــي يستطيع الصمود أمام جبروت الولايات المتحدة التي تزعمت الدول الغربية، وهكذا كان حيث أجرى الخبراء السوفيات أول تجربة على القنبلــة الذريــة في صــيف 1949[2]. وفجَّروا أول قنبلة تحت الأرض عام 1953، وبهذا استطاع ستالين القضاء على التفرّد الأميركي بامتلاك الأسلحة النووية، ووضع حداً للغطرسة الأميركيــة، التي تحلقت حولها كل الدول الغربية، وتبينت صورة التوازن الدولي الجديد، انطلاقاً من الرعب النووي.

منذ ذلك الحين، بدأ كل واحد من الجبارين ينسحب من الالتزامــات الــتي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية، فعمل الغرب على إحداث القلاقل في الدول التي سيطر عليها الاتحاد السوفياتي بواسطة دعم المعارضين للشيوعيّة، لا ســيّما في أوكرانيا وبولونيا وليتوانيا، ولاحقاً في بلغاريا ويوغوسلافيا*. بينما أسس ســتالين الكومنفورم (مكتب الإعلام الموحد للأحزاب الشيوعيّة) وبدأ الكلام العلني عــن المعسكر الاشتراكي، لمواجهة الامبرياليّة الأميركية والتحالف الرأسمالي الغربــي.

---

* الجنرال مارشال هو رئيس أركان الجيوش الأميركيــة حينــها، وثم وزيــراً للخارجيــة الأميركية.
1 ديمتري مولكونوف، ستالين–النهاية، مرجع سبق ذكره، ص 254.
* (نيت) Niet كلمة روسية تعني (كلا).
* يقول الرئيس ترومان في مذكراته لاحقاً ان مارشال من خلال خطته هدف إلى تحريــر أوروبا من العبوديّة التي كانت الشيوعيّة الروسيّة تهيء لها.
2 راجع: ديمتري مولكونوف، ستالين–النهاية، مرجع سبق ذكره، ص 253.
* تمردت يوغوسلافيا بقيادة جوزف تيتو على هيئة التنسيق للأحزاب الشيوعيّة التي أسسها ستالين عام 1948، واتهم تيتو بالخروج على الحزب.

وسارت المظاهرات في كل من باريس وروما احتجاجاً على الهيمنة الأميركية وانسحب الوزراء الشيوعيين من الحكومتين الفرنسيّة والإيطالية.

وبعد الإعلان عن انتصار الثورة الشيوعيّة في الصين، بقيادة ماوتسي تونغ في 1949/10/1، اشتدّ عود ستالين الذي كان أول من رحب بقيام جمهورية الصين الشعبية، وتعاونا سوياً في الحرب الكوريّة ضد الولايات المتحدة الأميركية التي احتلت القسم الجنوبي من شبه الجزيرة، بينما احتلت القوات الصينية والشماليين القسم الشمالي منها. وعندما بدأ ستالين يشعر أن الوضع سيتطور إلى ما هو أسوأ، اقترح على ماوتسي تونغ عقد تسوية في بداية 1953، وهكذا حصل في تموز 1953، بعد وفاة ستالين[1]. وانفرج العالم من كابوس أول تحدي في الحرب الباردة الجديدة. في مؤتمر الحزب الشيوعي لعموم روسيا عام 1952 (الأخير الذي حضره ستالين قبل وفاته) وأمام هالة لم يسبق أن تمتع بها قائد من قبل، قال: «أمامنا مهمة تختلف عن مهمات ما قبل هذا المؤتمر، إنها مهمة تدعيم الأحزاب الشيوعيّة الشقيقة في بلدان هيمنة الرأسمالية»[2]. بهدف تغيير العالم.

هذا الكلام جعل من النظام الرأسمالي برمته في مواجهة مفاهيم جديدة تهدف لتدميره وإقامة نظام اشتراكي بديلاً عنه. فعملت القوى الرأسمالية إلى تقوية التضامن فيما بينها، ولعبت الولايات المتحدة الأميركية الدور البارز في استنهاض هذه القوى، مستندة إلى تمسك المجتمع الأميركي بالليبرالية الاقتصادية. فوضعت خطة متكاملة مع حلفائها لمكافحة الشيوعية والدفاع عن الأنظمة الرأسمالية في آن[3]. وأدرك الغرب أن حليفه المؤقت في الحرب ضد الفاشية، هو عدوه الدائم، وإن مآسي الحرب وويلاتها لم تغير التوجهات الدولية للإتحاد السوفياتي، التي كانت تعي طبيعة المرحلة التي ستلي الحرب وتخطط لها على ما يبدو من مجموعة من المؤشرات، لأن الدولة الاشتراكية الأولى في العالم، لا يمكن لها أن تستمر وتعيش بتحالف مع الرأسمالية الخصم الطبيعي لها.

---

1 ديمتري مولكونوف، ستالين–النهاية، مرجع سبق ذكره، ص 263.

2 نقلاً عن جريدة البرافدا السوفياتية، 1952/10/15، المرجع نفسه، ص 273.

3 علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998، ص 50.

بدأت الولايات المتحدة الأميركية، بخطة واسعة لتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية للدول المهددة بالخطر الشيوعي. خاصة في أوروبا، وعلى وجه التحديد للحكومتين اليونانية والتركية، اللتين اقترب المد الشيوعي إليهما كثيراً.

وأعقب ذلك تنفيذ خطة الجنرال مارشال المختلف عليها، وتقديم الدعم لكل من بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا واللوكسمبورغ والبرتغال وإيطاليا وأيسلنده وإيرلندا والسويد والنروج وسويسرا والنمسا[1].

لجأ الاتحاد السوفياتي إلى تنفيذ حصار عسكري على برلين، وفرض التعامل بالمارك الشرقي كعملة، بدل المارك الغربي الذي فرضه الغربيون على برلين الغربية، ودعا إلى اجتماع لوزراء خارجيّة الدول الاشتراكيّة في براغ، ندد فيه بتشكيل المكتب العسكري (الذي أنشأته الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا). واستمر الحصار سنة كاملة، ولم يتمكن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي تأسّس بعد نهاية الحرب في فرنسيسكو* بتاريخ 25 نيسان 1945، من اتخاذ أي إجراء نظراً للتهديد السوفياتي باستخدام حق الفيتو ضد اي قرار يُطرح على التصويت في مجلس الامن، فأعلنت الدول الغربية في مؤتمر عُقد في واشنطن استقلال ألمانيا الغربية بتاريخ 8 نيسان 1949، ورد الاتحاد السوفياتي بإعلان قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية في 7 تشرين الأول 1949، وبذلك يكون الاتحاد السوفياتي قد فرض على العالم توازناً دولياً جديداً.

ج- الاصطفافات الدولية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إعترف ألاميركيون، أن السوفيات ساهموا في تضليلهم لجهة تضخيم حجم القوات الألمانية المتحصنة في الألب وفي الجنوب الألماني، فركزوا هجومهم على هذه المناطق ولم يتبين فيها أية مقاومة تذكر، تاركين للسوفيات بقيادة جوكوف الانفراد باحتلال برلين وما تعنيه من حصن

---

1 المرجع السابق، ص 56.

* مدينة في الولايات المتحدة الأميركية.

معنوي، أعطتهم المركز المتقدم بين القوى المنتصرة. وكانت هذه أكبر غلطة ارتكبتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في الحرب العالمية الثانية[1].

كان الروس يفكرون برسم الخارطة الجيوبوليتيكية للعالم ولأوروبا تحديداً قبل نهاية الحرب، وكانت صورة تقسيم العالم عندهم تبدأ من برلين لذلك استخدموا كل الوسائل للوصول إليها قبل غيرهم، ومنها بعد نهاية الحرب انطلقت سياسة الاصطفاف الدولي الجديدة. ومن حائط برلين الذي أشادوه كعازل بين الشرق والغرب، كانت انطلاقة سياسة المحاور الدولية وحروب التجسس المتبادلة التي لعبت فيها برلين أيضاً دوراً هاماً.

ومع توقيع معاهدة حلف شمال الأطلسي في واشنطن بتاريخ 4 نيسان 1949، الذي كان حلفاً عسكرياً بامتياز، يتضامن أعضاؤه في حالة العدوان على أي منهم، أو في حالة التهديد بالعدوان. وأنشئت هيئة أركان مشتركة من الدول الأعضاء في بروكسل ضمت مندوبين عن الولايات المتحدة الأميركية وكندا من خارج القارة الأوروبية ودول ميثاق بروكسل وهم فرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ، وانضمت إليهم إيطاليا والبرتغال وإيسلندا والدانمارك والنروج. ومن ثم انضمت في العام 1952 اليونان وتركيا. وقدمت على أثره الولايات المتحدة للدول الأعضاء مساعدات عسكرية بقيمة 1314 مليون دولار أميركي[2]. وعُهد بإدارة الحلف إلى مكتب (العقلاء الثلاث) الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا وتقرر أن تكون «باريس» المقر السياسي له.

تحرك الإتحاد السوفياتي بسرعة للرد على إنشاء حلف الأطلسي الموجه ضده، من خلال طريقين: الأول دعم الأحزاب الشيوعية في البلدان الأوروبية كافة في السيطرة على الحكم وقد فشل في بعضها وحقق في بعضها الآخر نصف نجاح «كما في يوغوسلافيا وفنلندا». والثانية عن طريق تعزيز الحلف بين الدول التي أمسك القبضة الكاملة عليها وهي رومانيا وبلغاريا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا والمانيا الشرقية، بقوة الحديد والنار، خاصة بعد وفاة ستالين عام 1953

---

1 فيلهلم شرام، الاستخبارات في الحرب العالمية الثانية، ترجمة ميشيل كيلو، مكتبة العبيقات، الرياض، 2004، ص 429.

2 رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 141.

والاضطرابات التي أعقبت وفاته في ألمانيا الشـرقية وتشيكوسـلوفاكيا وبولونيـا وهنغاريا. وفي أيار 1955، تمكن الاتحاد السوفياتي من جمع هذه الدول ووقع معها معاهدة تعاون وتحالف في وارسو، حلت محل الإتفاقات الثنائية، وكانـت الـرد الأساسي على معاهدة الأطلسي، وتمددت الاصطفافات الدوليـة خلـف هـذين الكتلتين، لتشمل لأول مرة دولاً في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينيـة مـن العـالم الثالث، بعد أن أصبح التوازن في أوروبا دقيقاً ولا مجال للتلاعب فيه، على خلفيـة سياسة الردع النووي، وتطور صناعة الصواريخ البالستية العابرة للقارات[1].

واستفاد الإتحاد السوفياتي من النقمة الـتي كانـت قائمـة علـى الـدول الاستعمارية، ليتمدد عبر دعمه لحركات التحرر الوطني في العديد مـن الـدول في آسيا (فييتنام - كوريا ومنغوليا) والتعاون مع الصين في مواجهة السياسة الأميركية، وكذلك الأمر في دول أفريقيا التواقة للتحرر من نـير الاسـتعمار الفرنسـي - البريطاني. وقدم مساعدات كبيرة لحركة التحرر فيها لا سيما في الجزائر وأثيوبيـا والموزنبيق وأنغولا، إلى أن خاض حرباً دبلوماسية في الأمم المتحدة، مستنداً علـى اعتراف ميثاقها للشعوب بحق تقرير المصير. وقد حقق بذلك انتصاراً دبلوماسياً لـه شأنه.

إلا أن سياسة الاصطفاف الدولي لم تكن مستقرة، فمرَّت بمراحلٍ من المـد والجزر، وتعرضت لإضطرابات، استفاد منها كل من الطـرفين. كـلٌ حسـب مصالحه، فاستغلت الكتلة الغربية التباين السوفياتي-اليوغوسلافي، لتعمق الشـرخ بينهما عن طريق تقديم الدعم لبلغراد، التي تعتنق العقيدة الشـيوعية. فتركـت موسكو وتوجهت على أثر ذلك باتجاه إنشاء كتلة ثالثة بالتعاون مع مصر والهند، سميت كتلة دول عدم الإنحياز. عقد مؤتمرها الأول في باندونغ في نيسان 1955[2]. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتداعيات العلاقة السوفياتية-الصينية وفسخ المعاهـدة الموقعة بينهما عام 1950. واتهام بكين لموسكو بالإمبريالية الإشتراكية، والخروج

1 ممدوح منصور، الصراع الأميركي السوفياتي في الشرق الأوسط، مرجع سـبق ذكـره، ص 28.

2 كارل ريمن، التضامن الآسيوي الإفريقي، دراسات في القضايا المعاصرة، بيروت 1958، ص 7.

عن المفاهيم الشيوعية. وزاد التأزم اثر قيام الثورة الثقافية في الصين في منتصف عام 1966[1].

أدى صعود الصين إلى اصطفاف دولي أيضاً في جنوب شرق آسيا في مواجهتها، وتم التوقيع على معاهدة مانيلا في 1954/9/18، التي انبثق منها حلف جنوب شرق آسيا،الذي ضم بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، إضافة لأستراليا ونيوزيلندا والباكستان والفليبين وتايلاند. وكان سبق ذلك انشاء حلف الريو لدول أميركا اللاتينية والولايات المتحدة رداً على التدخل السوفياتي في كوبا ونجاح ثورتها الشيوعية بقيادة فيدل كاسترو عام 1959. وكادت أزمة كوبا عام 1962 تفجر حرب نووية عالمية (فيما يعرف بقضية الصواريخ السوفياتية في كوبا)[2].

ومع بداية نمط جديد من العلاقات الدولية يرتكز على الاصطفافات الكتلوية، برزت ظاهرة جديدة تمثلت، بإنشاء تكتلات إقليمية على شكل منظمات متجانسة لمجموعة من الدول، كجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية*، ومجموعة الدول الافروآسيوية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها.

---

1 علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن، دار المنهل، بيروت، 1998، ص 129.

2 المرجع السابق، ص 160.

* التي أصبحت مؤخراً تحمل إسم الإتحاد الإفريقي.

ثالثاً: الإلحاد فزاعة سياسية في الشرق الاوسط

استبشر الشرق الإسلامي خيراً بنجاح الثورة البلشيفية في روسيا، والتي أعلنت مناهضتها للإستعمار، ومساندتها للشعوب في التحرر منه، ابّان ذلك لم يكن الصدى العقائدي قد أخذ أبعاده بعد. وتصدير الثورة لم تتوضّح ملامحه، وفي ظل النداءات المتكررة الصادرة عن قيادة البلشيف، بمد اليد للتعاون مع كل الشعوب المحبة للسلام. كانت المملكة العربية السعودية، بقيادة مؤسس الدولة عبد العزيز آل سعود وهي دولة قائمة على تطبيق الشريعة الإسلامية، أول دولة عربية تعترف بالإتحاد السوفياتي، وأقامت معه علاقات دبلوماسية عام 1926[1]، سعياً منها لخلق توازن غير موجود مع القوى الأوروبية المهيمنة في المنطقة العربية.

ومع توضح مؤشرات تصدير الفكر الشيوعي وبدء نشوء الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية، مدعومة من الإتحاد السوفياتي، وإصدارها للبيانات المتتالية في العراق واليمن ولبنان وسوريا ومصر، وهي تتسلح بالفكر الماركسي (الذي لم يكن معروفاً أبداً لدى الشعوب العربية) وكلها تتبنى مقولاته لا سيما منها الإشتراكية المطلقة، وتُدين الأنظمة القائمة، وتعتبر أن الدين هو أفيون الشعوب، شعار ماركس الشهير في كتابه (رأس المال)، عادت دول وشعوب المنطقة بمعظمها عن تأييدها للثورة البلشفية، فقطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع موسكو عام 1935، وتولدت الخشية عند معظم العائلات المالكة في إمارات ودول الشرق الأوسط التي كانت بمعظمها تحت سيطرة الاستعمار والانتداب الغربيّين.

---

1 راجع دراسة محمد عز العرب، العلاقات السعودية-الروسية، في مجلة السياسة الدولية، العدد 154، القاهرة، تشرين الأول، 2003، ص 186.

وقد عملت الدول الإستعمارية إلى تغذية هذا الشعور المعادي للشيوعية عند كافة شعوب المنطقة، و لم تُبرز من أفكار الشيوعية وأهدافها، إلا العداء للدين الإسلامي والإلحاد. ونشرت بوسائل إعلامها القانون رقم(3) الصادر في موسكو والذي ألغى كل القوانين التي تنص على حرية الأديان والأحوال الشخصية[1]، في الإتحاد السوفياتي، بما فيه من جمهوريات جنوبية غالبيتها إسلامية. فاستنفر الشرق الأوسط لمواجهة الالحاد:

أ- الصراع العقائدي

مع سقوط السلطنة العثمانية، واستلام كمال أتاتورك (العلماني) الحكم في تركيا،إستفاد السوفيات كثيراً، وتخلصوا بذلك من العدو الأهم على حدودهم الجنوبية ووقعوا مع أتاتورك معاهدة صداقة وعدم اعتداء عام 1925، تم تمديدها في العام 1935 لمدة عشر سنوات[2]. بذلك أزاح الشيوعيّون من أمامهم، أكبر دولة راعية للإسلام، لأن أكبر عائق صادفته السياسة السوفياتية في تحويل الشعوب إلى الماركسية، الاسلام - على عكس المسيحية التي هي ديانة روحية سماوية فقط- فهو دين ودولة وثقافة ومرجع خلقي واجتماعي واقتصادي[3].

أخذ الروس الشيوعيون راحتهم في القضاء على مظاهر التدين عند المسلمين في آسيا الوسطى، فحرقوا الكتب القرآنية، ودمّروا المدارس الدينية، لا سيما منها التي تعلم العربية والتي تُذكر المؤمنين بالقرآن، والغوا المساجد ومطابع اللغات المحلية.

وصلت هذه الأخبار متأخرة إلى الشرق الأوسط، ولكن عندما عرف بها المسلمون، سادهم حالة من الإمتعاض والسخط ضد الثورة البلشفية التي أخفت البرقع نهائياً في جمهوريات الاتحاد السوفياتي عن رؤوس النساء، وأعطت المرأة الحرية في أن تعقد الزواج على مَن تشاء، حتى ولو كان على شاب غير مسلم[4].

---

1 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 131.

2 راجع بحث صدقي عابدين، العلاقات التركية-الروسية، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 132، نيسان 1998، ص 229.

3 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

4 المرجع السابق، ص 151.

وكان ذلك غريباً على المجتمعات الإسلامية والمتدينين، فسارت موجة من التعصب الديني، ونشوء الجمعيات المتطرفة، عملت الأوساط الغربية وتحديداً الأميركية على تشجيعها، وتقديم العون المادي لها. بالمقابل فإن تزايد أعداد الشيوعيين من الأقليات العربية، وتراكض الشباب منهم لتبني الفكر الماركسي المعادي للفئات الحاكمة وللدين في آن معاً، كما حصل عند الشيعة في العراق ولبنان والأكراد والمسيحيين هرباً من حكم الأكثرية السنية القاسية[1]. وهذا جعل من حكام المنطقة يضاعفون جهودهم لمحاربة الشيوعية وتحريمها والقاء الرموز الشيوعية في السجن، كما حصل ليوسف سلمان (كاتب البيان الشيوعي الأول في العراق في مدينة الناصرية) حيث أدخل السجن على يد سلطات الشريف حسين في 1932/12/13[2].

جاءت هذه الموجة المعادية للشيوعية في وقت كان الإتحاد السوفياتي بقيادة ستالين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي منغمساً في ترتيب أوضاعه الداخلية وتثبيت الإشتراكية وترسيخ زعامة القائد الملهم[3]، الذي عمل لها ستالين واعتبرها ضرورية لممارسة الحكم بشكل صحيح. هذه العزلة الدولية للاتحاد السوفياتي ساهمت إلى حد كبير في تقويض الدعاية الشيوعية، والحد من انتشارها. فسارعت موسكو بعد وفاة ستالين إلى التعامل مع الدول القومية، والحركات الوطنية التي لا تعتنق الفكر الإشتراكي، معتبرة ذلك ضرورياً في مسيرة محاربة الرأسمالية، وتحديداً الامبريالية الرأسمالية، ونظرت إلى هذه القوى، ليس من باب المفهوم الضيق للماركسية، بل بما تمثله هذه الدول والقوى بالنسبة إلى حركة القوى العالمية[4].

وبدأ قادة الكرملين، يعيدون النظر في العديد من المواقف العقائدية المتشددة، خصوصاً تجاه الأديان مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، وازدياد الأخطار الفاشية،

---

1 راجع مقال موفق محادين، الشيعة بين موسكو وطهران، في جريدة العرب اليوم، عمان، 26 آذار 2009.

2 www. sumereon. net, 25/3/2009

3 ديمتري مولكونوف، ستالين والنهاية، مرجع سبق ذكره، ص 272.

4 كارل ريمن، التضامن الافريقي الآسيوي، مركز دراسات القضايا المعاصرة، بيروت 1958، ص 18.

فأستقبل ستالين رجال الكنيسة الأرثوذكسية، وأعطى الأولوية لمصالح الإتحاد السوفياتي على الأهداف العقائدية، ومع وفاة ستالين، بدأ التحول ورجعت فكرة لينين تتقدم في ذاكرة القادة السوفيات «إن البداية للحملة الشيوعية العالمية يجب أن تبدأ من الشرق»[1]. وبالتالي سمحت موسكو عام 1955، بشيء من التحرر في المناطق الإسلامية، وحدّت من الدعاية المناهضة للدين الإسلامي، وابتداءً من العام 1956 سمحوا لبعض الحجاج بالذهاب إلى مكة المكرمة. وكلفوا بعض رجال الدين المسلمين بمد علاقات مع مسلمي آسيا. وجنّد خروتشوف رجال الدين المسيحيين مخبرين عند الدولة[2]. ومع نشوء دولة إسرائيل اليهودية على أرض فلسطين، بدأت مرحلة جديدة من العلاقة بين دول الشرق الأوسط وموسكو، لا ترتكز إلى الجانب العقائدي فقط، خاصة أن الإتحاد السوفياتي كان أول دولة اعترفت باستقلال إسرائيل عام 1948، بعد أن كان الكلام يدور على تأسيس هذه الدولة اليهودية على أرض روسية في جزيرة القرم، ربما كان هذا الأمر وراء الإسراع في الإعتراف السوفياتي[*]. وأيضاً وراء الموافقة السريعة لموسكو على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، في 1947/11/30[3]. وهكذا تكون قد بدأت مرحلة جديدة للسياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، تأخذ بالاعتبار الأهداف السياسية كأولوية على البعد العقائدي. وبدأت تجميع قوى قومية وبرجوازية معادية للإمبريالية والغرب، ودمجت الأحزاب الشيوعية في الحركات الوطنية المحلية، وأرست سياسة إبدال البعد السياسي بدل البعد العقائدي على مجمل سياسة موسكو.

---

1 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 200.

2 حبيب فوعاني، الكنيسة الأرثوذكسية على مفترق طرق، جريدة الأخبار، بيروت، 2008/12/24.

* كانت معرفة ستالين بالوثائق الماسونية التي تنص على إنشاء دولة يهودية في القرم، وراء وقوفه ضد الصهيونية. (و. أ. بلاتونوف، اكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 224).

3 شكيب أرسلان، مدونة أحداث العالم العربي، الدار التقدمية، لبنان، 2008، ص 338.

ب- دور الشيوعيين العرب

على وقع «يقظة آسيا»[1]، الشعار الذي كان يستخدمه لينين لـدعوة شـعوبها للتحرر من نير الرأسمالية والإستعمار، حرّكت الأحزاب الشيوعية في الشرق الأوسط نشاطها، فبدأ نشاط الشيوعيين في مصر عام 1917، إبان الثورة البلشفية، وتأسـس الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1924 وكذلك اللبناني، ثم في سوريا عام 1928 وفي العراق عام 1929[2]. وفي المغرب العربـي، كان الدور الأساسي في تأسيس الأحزاب الشيوعية لا سيما في تونس والمغرب والجزائر، للحزب الشيوعي الفرنسي الذي تولّى رئاسة الوزراء، إثر فوزه في الإنتخابات الفرنسية عام 1935، وكان لهذا تأثيراً كـبيراً في استنهاض الشيوعية في المغرب العربـي، التي عادت واختلفت مع هذا الحـزب عندما بدأ النشاط التحرري في تلك المنطقة ضد الاستعمار، ووقفت هذه الأحـزاب مع الحركة التحررية بينما، عارضها الحزب الشيوعي الفرنسي[3].

أسست موسكو معهد لينين لشؤون الشرق الأوسط، وأطلق عليه إسم معهد الشيوعيين الشرقيين، مهمته تدريب الكوادر الشيوعية المشرقية، وكـان أول مـن التحق فيه خالد بكداش قبل أن يصبح أميناً عاماً للحـزب الشـيوعي السـوري. كذلك كان السوفيات يرسلون مبعوثين شيوعيين لمساعدة هذه الأحزاب الناشئة، وكان أبرز هؤلاء وولف اورباخ وهو يهودي روسي، أرسل إلى فلسطين وسوريا ولبنان لمساعدة الشيوعيين فيها[4]. وهذا ما أثار انتباه الأوساط الإسلامية، بعـد أن تأسست في فلسطين حركة عمالية يهودية في مطلع عشرينات القرن الماضي علـى يد «بوعالي تسيون» وهو من الحركة العمالية اليهودية في روسـيا أثنـاء حكـم القياصرة والتحقوا بالشيوعيين بعد ثورة أكتوبر.

بدأت حركة الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية، وفي الشـرق الأوسـط بشكل عام تثير الشكوك عند العـائلات الحاكمـة، والسـلطات الاسـتعمارية

---

1 راجع مجلة الطريق الاشتراكية، الصادرة عن سفارة موسكو في دمشق، العدد 4، 1987، ص 55.

2 نايف سلوم، الحركة الشيوعية في المشرق العربـي، 2005/5/25/ www. ahwar. org

3 وثائقي بثته قناة الجزيرة الفضائية، مسجل، 2006/1/5.

4 ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 17.

والانتداب في آن، فهي خطر ينادي بالتحرر من الرأسمالية والبرجوازية والإحتكار، على ما نظر إليه الحكام، (وغول يدعو للتحرر من الاستعمار) على قوى الانتداب الكبرى، خاصة بريطانيا وفرنسا.

هذه الأحزاب التي قوي عودها مع الأيام، في ظل تـداعيات أسـوأ أزمـة اقتصادية يشهدها العالم منذ عام 1929، كان ستالين يعتبرها فروعاً لمركز واحـد مقره موسكو.

وكان ذلك مثار خلاف مع بعض القيادات الشيوعية المحلية، التي رفضت مع الأيام هذه المقولة. مع تنامي نفوذها. وأحدث ذلك انشقاقاً في الحركة الشـيوعية العربية بين موالٍ تماماً لموسكو (كخالد بكداش) وداعٍ لتمايز عنها (كرياض الترك) في سوريا، وتفاقم هذا الأمر مع الخلاف السوفياتي الصيني الذي بدأ عـام 1955، وأصبحت الأحزاب الشيوعية العربية فريقين؛ واحد يميل كلياً إلى موسـكو وهـو الأقوى، وثاني يميل إلى الفكر التروتسكي، أو الصيني[1].

ومع نشوء الدولة اليهودية (إسرائيل) على أرض فلسطين عـام 1948، عـن طريق الإغتصاب، واعتراف موسكو باستقلالها، برزت إشكالية جديدة أمام هـذه الأحزاب، تمثل بالتحدي القومي، نظراً للعداء الشـامل لإسـرائيل في صـفوف القيادات العربية والشعب على السواء.

واشتد العداء لهذه الأحزاب، وبدأ إصدار قوانين يحظّر عملها في أكثر من بلد عربـي، كما حصل مع القانون رقم 17 للعام 1948، الذي أصدره ملـك الأردن عبدالله ابن الحسين والذي يقضي بمكافحة الشيوعية[2]. وكان سبق ذلـك أحكـام صدرت بحق شيوعيين، اتهموا بالتدرب في موسكو لبث الدعاية الشيوعية، في كل من بيروت، والقاهرة[3].

كان تأثير هذه الأحزاب كبيراً جداً، لا سيما في العراق والسـودان حيـث كانت أقوى الأحزاب المحلية[4]. اذ اعتبرت موسكو أن الإتحاد السـوفياتي يسـتمد قوته في الشرق الأوسط من قوة الأحزاب الشيوعية العربية ومن اشـتداد الحركـة

---

1 أسعد أبو خليل، جريدة الأخبار، بيروت، 2009/3/26.
2 شكيب أرسلان، مدونة أحداث العالم العربـي، مرجع سبق ذكره، ص 447.
3 المرجع نفسه، ص 206.
4 أسعد أبو خليل، جريدة الأخبار، بيروت، 2009/3/26.

القومية والوطنية (التي كان الشيوعيون جـــزءاً منـــها) في مواجهـــة الاســـتعمار والإمبريالية[1]. لقد ساعد الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي نيكيتا خروتشوف الذي حل محل ستالين عام 1953 هذه الأحزاب في التخلص من بعض العقد الـــتي أضعفتها، وتحديداً المشكلة القومية، والموقف من الصراع العـــربي- الإســـرائيلي، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالحركة الاصلاحية، أو المراجعة التي أجراها في الموقـــف من الأديان السماوية، وقد أرسل العديد من الوفود السوفياتية والمبعـــوثين الـــذين جابوا عواصم المنطقة من القاهرة إلى دمشق إلى صنعاء إلى الخرطوم وغيرهم شارحةً الموقف السوفياتي، الذي يحترم الدين الإسلامي، وكيف أن موسكو تؤيد الحقـــوق الفلسطينية والعربية، وأن الولايات المتحدة الأميركية والغرب يتحملان مســـؤولية قيام دولة إسرائيل، وقد لاقى هذا الموقف صدىً إيجابياً في المنطقة[2]، وانعكس إيجاباً على الأحزاب الشيوعية العربية التي كانت تتعرض للضغط والتنكيل، ولكنه كان لا يحرك ساكناً أحياناً عندما تتعرض بعض هذه الأحزاب للمشاكل، فضلاً عن مراعاة المصالح السياسية، وهذا ما حصل في مصر أيام حكم الرئيس جمال عبـــد الناصـــر عندما تم حل الحزب الشيوعي المصري إكراماً له عام 1965.

وكذلك الأمر عندما قررت الحكومة السورية حل الحزب الشيوعي السوري عام 1957[3]. وعندما أعدم الرئيس السوداني جعفر النميري، صديق موسكو، الأمين العام للحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب عام 1971[4]. ولكنها حمـــت الشيوعيين بقيادة اليساري الراديكالي عبد الفتاح اسماعيل في اليمن عـــام 1967 في حربهم ضد قحطان الشعبـــي الموالي لمصر[5]. وخلقت بـــذلك شـــعوراً في العـــالم العربـــي بأنها تريد أن تغير الأنظمة إلى الشيوعية، أعقب ذلك مرحلـــة جديـــدة، اضطرت معها موسكو للفصل بين التأييد للشـــيوعية، وتأييـــد سياســـة الإتحـــاد السوفياتي وغلّبت الصراع السياسي والتحالفات، على سياسة تصدير الثورة.

1 ف-ماتوزوف، حديث مسجل لدى قناة الجديد الفضائية، 2006/1/5.

2 ريمون شارل، الهلال الشهيد، مرجع سبق ذكره، ص 206.

3 كارل ريمن، التضامن الإفريقي الآسيوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

4 أفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط – المعلوم والمخفي، ترجمة عبد الســـلام شـــهباز، دار اسكندرون، دمشق، 2006، ص 92.

5 المرجع نفسه، ص 97.

ج- تأجيج الصراع

لم يرقَ للغرب الرأسمالي تمدد السوفيات في مناطق عدة من العالم، ومحاولاتهم الحثيثة للخروج من العزلة التي فرضتها سياسة الإنغلاق الستالينية قبل الحرب العالمية الثانية. وإعادة بسط النفوذ والتمدد السوفياتي الذي كان قبل الحرب الكونية يقتضي مهادنة القوى الفاشية والنازية. وفي الوقت نفسه تقتضي العودة السوفياتية الى الساحة الدولية مناوءة الدول الغربية الاستعمارية، وتحديداً بريطانيا وفرنسا، لاسيما في الشرق العربي، واصبحت موسكو على عداء معهما.وعندما بدأ الغزو الألماني للأراضي الروسية في حزيران 1941[1] انقلبت الشعارات السوفياتية وأصبحت الدول الغربية الاستعمارية صديقة ودول المحور عدوة.

كانت المخابرات البريطانية الأقدر على تأجيج الصراع بين الإتحاد السوفياتي الشيوعي، ودول منطقة الشرق الأوسط الإسلامية بمعظمها، وكانت منذ عام 1928 سبّاقة في المساعدة على إنشاء منظمة الإخوان المسلمين في مصر في مواجهة تزايد نفوذ الحزب الشيوعي المصري[2]. وحاول الغرب بكل إمكاناته المادية والإعلامية، محاربة النزعة السوفياتية في توسيع النفوذ، مركزاً على الجانب العقائدي، وتصوير الدور السوفياتي بمحمله على أن هدفه تغيير الأنظمة واستبدالها بنُظُم شيوعية، كذلك في تسليط الضوء على الإلحاد، الذي يسيء إلى الدين الإسلامي، وفي أن كارل ماركس هو يهودي وعداءه للأديان جاء كون أقاربه اعدموا في المانيا[3]، مستغلة العداء العربي لليهود جراء أطماعهم في فلسطين، علماً أن الرئيس العراقي نوري السعيد قام بتهجير الشيوعيين اليهود إلى إسرائيل بتشجيع من بريطانيا وأميركا[4].

وبعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، تعاظم الدور الغربي ضد التمدد الشيوعي، ودخلت الولايات المتحدة الأميركية بقوة إلى جانب بريطانيا وفرنسا، لا

---

1 جورج شكري كتن، العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2001، ص 30.

2 وثائقي عرض على قناة الجزيرة الإخبارية العربية، قطر، بتاريخ 2006/1/5.

3 عصام عبد الفتاح، ماركس رجل ضد الأديان، دار الكتاب العربي، الرياض، 2008، ص 18.

4 محطة الجزيرة الإخبارية، قطر، فيلم وثائقي بثّ بتاريخ 2006/1/5.

سيما بعد حرب السويس عام 1956، ونجاح السوفيات في فرض أنفسهم قوة مؤثرة في صراع المنطقة. وقد انشأت الولايات المتحدة الأميركية مركزاً إسلامياً مقره مدينة جنيف السويسرية، دوره الأساسي محاربة المد الشيوعي في الدول العربية[1]. وبدأت بدعم وتمويل حركات إسلامية، لا سيما -الإخوان المسلمين- عندما شعرت أن السياسة المنفتحة على القوميات والأديان التي اعتمدها الرئيس السوفياتي ن. س. خروتشوف بدأت تفعل فعلها، وتأتي بالتعاطف على موسكو، خاصة عند العرب، الذين شعروا أن السوفيات يساندونهم ضد إسرائيل، في الوقت الذي يمتنع الغرب عن تزويدهم بالسلاح، ويغدق على إسرائيل بالمساندة المادية والسياسية العسكريّة.

تغير أسلوب الغرب في محاربة الشيوعيّة بعد هذه التطورات، مركزاً على الخطر الذي يهدد الأنظمة العربية، وتعاونها فيما بينها، مستغلاً كون الاتحاد السوفياتي عارض بقوة إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 معتبراً أنها أداة في يد المستعمرين البريطانيين[2]. وقد أطلقت بريطانيا حملة دعائيّة شاملة على دور موسكو في الإعداد لقلب الأنظمة الحاكمة، وإلغاء الروابط القومية والدينية، بواسطة الأحزاب الشيوعيّة المحليّة. ولجأت الولايات المتحدة الأميركيّة إلى الإعلان عن مبدأ أيزنهاور في كانون الثاني 1957، الذي هدف إلى إنشاء الأحلاف والمعاهدات في وجه المد الشيوعي والنفوذ المتزايد لجمال عبد الناصر الحليف القوي لموسكو، وأعلن الرئيس الأميركي عن تشكيل قوة مهمتها التدخل العسكري في بلدان الشرق الأوسط التي تقع تحت التهديد الشيوعي[3].

وقد وُضِعت الأحداث التي جرت في تلك المرحلة في لبنان والعراق والسودان واليمن، في هذا السياق، ناهيك عن تفاعلات مقاومة الاستعمار في المغرب العربي، حيث سيقت بحق المقاومة اتهامات على أنها أدوات بيد عبد الناصر والسوفيات.

كان رد الاتحاد السوفياتي على تلك الهجمة، هادئاً وموضوعياً، في تمسّكه في دعم حركات التحرر ودعوته لتصفية الاستعمار، ومساندته لحركة عدم الانحياز،

---

1 أ. بريماكوف، الشرق الأوسط - المعلوم والمخفي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

2 جورج شكري كتن، العلاقات الروسيّة-العربية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

3 أ. بريماكوف، الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 103.

وكان للرسالة التي وجهها الرئيس السوفياتي ن. س. خروتشوف إلى رؤساء دول وحكومات العالم بتاريخ 31 كانون الأول 1963، دفعاً كبيراً في توضيح سياسة بلاده القائمة على التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام حق الاختلاف العقائدي والتعدد الثقافي والقومي والعرقي. وان دعم موسكو لحركات التحرر يقتصر على حق تقرير المصير، ورفض التدخلات الاستعمارية التي تؤسس لمشاكل بين الدول المتعددة، خاصة في مسألة النزاعات الحدوديّة.

ولكن مجموعة من الأحداث التي حصلت في كوبا وأنغولا ونيكاراغوا، وانقلاب الشيوعيين الفاشل في إيران، وسيطرة الشيوعيين على الحكم في اليمن الجنوبي، استغلّها الغرب للدعاية ضد محاولة المسؤولين السوفيات الفصل بين دورهم كدولة عظمى محبة للسلام، ودور الأحزاب الشيوعيّة المحلية[1]، التي لها مطالبها الوطنيّة الخاصّة، وطموحاتها المحليّة في الاستيلاء على الحكم. ولم تفلح كل المحاولات السوفياتيّة في تدجين الأحزاب الشيوعيّة العربية، ودفعها إلى المشاركة في الحكم، واستبدال دورها المستقل، بانخراطها في إطار الجبهات المحليّة التي تضم أطياف المعارضات الوطنيّة، والأحزاب القوميّة. كما أنها لم تحد من نزعة الأنظمة القومية والإسلاميّة والعائليّة من ملكية وأميرية في خوفها من الخطر الشيوعي الداهم، كما أن تدخل موسكو لم يَحل دون وقوع الاضطرابات الدموية في بعض البلدان العربية، وزج العديد من الشيوعيين في السجون، على أساس أنهم عملاء للسوفيات. ونجحت الدعاية الغربية في تسليط الضوء على الدور التبشيري للسوفيات، وخطرهم العقائدي، والتعمية على دورهم الآخر، الذي يقوم على المصالح المتبادلة[2].

1 جورج شكري كتن، العلاقات الروسيّة – العربيّة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2 المرجع نفسه، ص 41.

رابعاً: كيف تعامل السوفيات مع الشرق الاوسط إبان مرحلة الحرب الباردة؟

مجموعة كبيرة من الاعتبارات السياسية والاقتصاديّة والعسكريّة، تحكمت بدور الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط إبان مرحلة الحرب الباردة، في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانشطار العالم إلى معسكرين متقابلين، يتنافسان على اقتسام العالم الى مناطق نفوذ. وبالرغم من قرب منطقة الشرق الأوسط جغرافياً من الاتحاد السوفياتي، واعتبارها استراتيجية بالنسبة له، لأهميتها الاقتصادية والجغرافيّة والعسكريّة. كان نفوذ هذا الأخير ضعيفاً فيها، بالمقارنة مع الدور البريطاني والفرنسي ولاحقاً الأميركي.

لكن مجموعة كبيرة من الأحداث، ومقاربات موسكو لها، أثرت إيجاباً على تفعيل دورها في منطقة حساسة وهامّة، وكانت مصنفة رجعية ومتخلّفة، بالنسبة للسوفياتي، من منظار تمسكها بالرأسمالية، وقوة نفوذ الأديان والمتدينين فيها.

فنشوء إسرائيل عام 1948، وما سبقه من تدخلات وتأثيرات للحركة الصهيونية، على الاتحاد السوفياتي، وتداعيات هذا الحدث على القضية الفلسطينية، وما تمثله بالنسبة للعرب والمسلمين من أهمية. كذلك الأمر فيما يتعلق بنضال شعوب المنطقة ضد ما تبقى من استعمار غربي، ولاحقاً في تحويل الشرق الأوسط إلى أهم بؤرة توتر وصراع دوليين في العالم، لما يختزنه من ثروات، خاصّة النفطية منها. وما رافق الأحداث الجسام من حروب وتوترات وتهديدات للأمن والسلام الدوليين، عبر سباق تسلح متسارع، وإنشاء القواعد العسكرية المتقابلة، وما رافق ذلك من مواقف عبر الأمم المتحدة، وسياسة الأحلاف، والمعاهدات. كل ذلك سنستعرضه وفق لما يلي:

أ- الاعتراف بإسرائيل ودور الحركة الماسونية

كان في روسيا، إبان الثورة البلشفيّة وبعدها حزب يدعى «الحزب الشيوعي اليهودي» نشط بشكل كبير في فلسطين، على أساس نشر الفكر الشيوعي في البيئة العربية «المتخلفة» على حد ادعائهم، واستطاع تضليل البلشـيف الـذين كـانوا يتطلّعون الى تسويق الأفكار الماركسيّة في الخارج[1]. وأرسل هذا الحزب ضباطاً من الروس اليهود لتدريب أفراد من الميليشيا في فلسطين بقيـادة الضـابط اليهـودي الروسي «جوزف ترومبلدوز»[2]، قبل أن يعمل ستالين على حل الحزب عام 1927.

ومع ولادة دولة إسرائيل على أرض فلسطين المغتصبة عـام 1948 سـارع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية في أول توافق بينهما منـذ نشـوء الحرب الباردة، على الاعتراف فوراً بقيام إسرائيل في 14 أيـار 1948[3]. وبـدأت التجاذبات والتبدلات في المواقف منذ ذلك الحين، فبعد أن كانـت موسـكو أول مؤيد لقيام إسرائيل، تغير الموقف وأصبحت إلى جانب العرب، وتحديداً إلى جانب الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، يؤيدان معاً حركات التحـرّر الـوطني، وكان للأخير دور هام، في تصويب العلاقة بين حركة عـدم الانحيـاز والاتحـاد السوفياتي، إلى أن أصبحت هذه الحركة على صداقة مع الأخير، على غير ما هـو الأمر بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية.

اعتقد الروس أن وجود دولة يهودية في المنطقة سيسمح لهم بوضع قدمهم في معقل الرأسمالية العربية، ويتخلصون بذلك من الاستعمار البريطـاني[4]. في وقـت كانت المنطقة موحدة في وجههم، وكانت الحركـة الصـهيونية مدعومـة مـن الماسونيين الأقوياء في روسيا، التي عملت في العلن على ترويج الأفكار الشـيوعيّة، وفي السر كان هدفها تقوية الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد أكد شيمون بيريـز

1 نجم سلمان الحجار، الماسونيّة والصهيونيّة...، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2 سرغي سيدوف، الصهيونية ونهج الإرهاب، ترجمة عادل الجبوري، دار نشر نوفوسـتي، موسكو، 1984، ص 25.

3 بطرس غالي وشيمون بيريز، حوار مع أندريه فيرساي، ستون عامـاً مـن الصـراع في الشرق الأوسط، ترجمة ليلى حافظ، دار الشروق، القـاهرة، الطبعـة الثانيـة، 2007، ص 38.

4 المرجع نفسه، ص 39.

(رئيس دولة إسرائيل حالياً) أحد زعماء الحركة الصهيونية، أن روسيا كانت من بين الدول الأولى التي جاء منها عدد كبير من اليهود وكان معظمهم (بمن فيهم بيريز) ذوي ميول اشتراكيّة ثوريّة، وقد أثرت الشيوعيّة بقوة على الصهيونيّة اليساريّة[1]. والإتحاد السوفياتي كان أوّل من اقترح على الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية للفلسطينيين وأخرى إسرائيليّة لليهود[2]، قبل أن تتبنى ذلك الأمم المتحدة عام 1947.

بعد نشوب الحرب العربية الإسرائيليّة عام 1948 قررتِ الأمم المتحدة فرض حظر على تصدير السلاح إلى فلسطين وإسرائيل، وكانت الدولة التي أمدت إسرائيل بالسلاح سراً هي تشيكوسلوفاكية الشيوعيّة، لأن الزعيم «رودولف سلانسكي»، يهودي ماسوني، أقنع السوفيات بالأمر، زاعماً أنه لأسباب مالية فقط، وأنه يمر بضائقة[3].

كان سبق للسوفيات أن وقفوا موقفاً متحفظاً إزاء إنشاء الجامعة العربية عام 1945، وندّدوا بها واعتبروها أداة بيد بريطانيا وأميركا وتهدف لضرب حركة التحرر الوطني[4]. ومع مرور الأيام بدأت تتكشف نوايا السياسة الصهيونية وأهدافها، التي لا تعمل أبداً للترويج للفكر الشيوعي وللحركة الثورية، كما كانت تُقنع بذلك القيادات السوفياتية، بل لديها أهدافها الخاصة في تعزيز الدولة اليهودية، وتقوية الهجرة إليها، علماً أن الاتحاد السوفياتي كان يحتضن أكبر جالية يهودية في العالم، يقارب عددها الأربعة ملايين، وقد جاءت حادثة الأطباء اليهود عام 1951، ليبدأ العد العكسي في تبدل سياسة موسكو تجاه إسرائيل من داعم لها إلى خصم يدعم أعداءها العرب.

ما هي حادثة الأطباء؟

عام 1951 ادعى مقربون من الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين، أن مجموعة من الأطباء اليهود حاولوا قتله بالسم، كذلك اكتشفوا أن هؤلاء الأطباء، أعطوا

---

1 المرجع السابق، ص 17.

2 يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط، ترجمة علي عرب وعبد السلام شمباز، دار اسكندرون، دمشق، 2006، ص 239.

3 بطرس غالي وشيمون بيريز، مرجع سبق ذكره، ص 41.

4 ممدوح منصور، الصراع الأميركي السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، 1995، ص 101.

أدوية وعلاجات لبعض قيادات الدولة، تحد من طول العمر، وتؤدي لاحقاً للوفاة. وقد أحيلوا للمحاكمة[1].

كان لهذه الحادثة وقع كبير في الأوساط السوفياتية، وسلطت الضوء على أعمال كانت تجري وتثير جدالاً، بين بعض القيادات الشيوعيّة، منها حول الهجرة إلى فلسطين، التي اعتبرها القادة السوفيات أعمالاً مضادة للثورة، وتتناقض مع الماركسية الأممية، بينما روّج لها شيوعيون يهود، على أنها عملية دعائية لترويج الأفكار الشيوعيّة في الشرق الأوسط[2].

مع افتضاح نوايا الحركة الصهيونية، واقتراب إسرائيل من الدول الغربية، لا سيما بريطانيا وفرنسا، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات السوفياتية-الإسرائيلية، اتسمت بالتباعد، ومن ثم العداء.

ب- جمال عبد الناصر وموسكو

في الثالث والعشرين من تموز 1952 قامت ثورة الضباط الأحرار في مصر ضد الحكم الملكي، وأوصلت لاحقاً جمال عبد الناصر إلى حكم مصر، وكانت ثورة سلميّة لم يسقط فيها ضحايا على عكس ثورة البلاشفة الدموية في روسيا. وإذا كانت هزيمة العرب عام 1948 أمام الإسرائيليين الدافع لهذه الثورة التي أحدثت تغييرات هائلة على الساحة الشرق أوسطية. فإن تأثيرات العداء العربي لإسرائيل وللاستعمار الغربي، خاصة البريطاني والفرنسي، كان كبيراً على مجرى السياسة في المنطقة وعلى التبدل الهائل الذي حدث على سياسة الاتحاد السوفياتي.

فأيّدت موسكو سقوط الملك فاروق في مصر، وأعلنت بشكل صريح مساندتها لثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي التي انطلقت في (تشرين الثاني 1954)[3]. وحصلت تغييرات إيجابيّة في المشاعر العربية تجاه موسكو، وأصبح الصراع الوجودي بعد قيام دولة إسرائيل يتغلّب على الصراع العقائدي. وشيئاً فشيئاً، تقدمت مصر باتجاه موسكو بعد أن أوصد الغرب الأبواب في وجهها.

---

1 نجم سلمان الحجار، الماسونية والصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2 المرجع نفسه، ص 67.

3 بطرس غالي وشيمون بيريز، ستون عاماً من الصراع، مرجع سبق ذكره، ص 65.

فأزالت التردد والحذر، وكسرت قيوداً كثيرة كانت موضوعة في وجه التواصل العربي الإسلامي بشكل عام مع الدول الشيوعية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي، وتقدمت المصالح المشتركة عند الفريقين على الاعتبارات العقائدية فجاء التوقيع على معاهدة حلف بغداد في 24 شباط 1955 بين تركيا والعراق وبريطانيا وباكستان وإيران[1]، وكان موجهاً بالدرجة الأولى ضد الاتحاد السوفياتي دولياً وجمال عبد الناصر إقليمياً. شعرت موسكو أن سياسة إحياء الجدار القديم في وجهها لفصلها نهائياً عن الشرق الأوسط قد بدأت، فعملت على إغراء تركيا وإيران دون جدوى، فطلب السفير السوفياتي في القاهرة (دانييل سولود) مقابلة عبد الناصر على عجل عارضاً عليه تزويد مصر بالأسلحة. وعُقدت أول صفقة لتوريد السلاح السوفياتي إلى مصر عام 1955 من تشيكوسلوفاكيا[2].

وأعلنت موسكو في 16 نيسان 1955، إنها تتعهد بالدفاع عن دول الشرق الأوسط التي تتعرض لتهديد من الامبريالية[3].

كانت الولايات المتحدة الأميركية حينها منغمسة في أحداث فيتنام، ولم تدخل في ميثاق بغداد، إلا أن تَوضُّح صورة التدخل السوفياتي، استوجب تنسيقاً عالياً بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية لمواجهة الأمر، فشجعوا إسرائيل على فتح خليج العقبة أمام الملاحة البحرية بالقوة، وزادت فرنسا من وتيرة مساعدتها لإسرائيل بعد أن وصل الاشتراكيون الفرنسيون إلى الحكم في بداية 1956، وكان حزب العمل الإسرائيلي مسيطراً في إسرائيل، وهو ذو ميول اشتراكية. وأقدمت فرنسا على تقديم مفاعل نووي لإسرائيل (مفاعل ديمونة)[4]، رداً على دعم عبد الناصر القوي للمقاومة الجزائريّة ضد الفرنسيين، الذين رأوا في الأمر تدخلاً في الشؤون الداخليّة لفرنسا، التي كانت تعتبر الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسيّة.

---

1 ممدوح منصور، الصراع الأميركي السوفياتي، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، 1995، ص 125.

2 بطرس غالي وشيمون بيريز، ستون عاماً من الصراع، مرجع سبق ذكره، ص 56.

3 ممدوح منصور، الصراع الأميركي السوفياتي، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، 1995، ص 127.

4 بطرس غالي وشيمون بيريز، ستون عاماً من الصراع، مرجع سبق ذكره، ص 79.

أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس الاستراتيجية للملاحة الدولية، والتي كانت تملكها شركات غربية خاصة (بريطانية وفرنسيّة) فهّب الغرب بمجمله غاضباً، واصفاً عبد الناصر بالهتلر الجديد، وشن عليه عدواناً ثلاثياً (بريطاني - فرنسي - إسرائيلي) في 5 تشرين الثاني 1956، واحتلوا أجزاء كبيرة من الأراضي المصرية، لا سيما بور سعيد وبور فؤاد. هددت موسكو (لندن وباريس) باستخدام الصواريخ النووية وبتدمير إسرائيل إذا لم يُوقفوا العدوان[1]. فضغطت الولايات المتحدة الأميركية على حلفائها، لإيقاف الحرب وهكذا كان. فأوقف الحلفاء الثلاثة عدوانهم على مصر، وانسحبت القوات الفرنسية والبريطانية، وعادت أدراجها، وتُوج إثر ذلك جمال عبد الناصر، بطلاً عند المصريين، وصاحب مكانة عالية عند العرب بشكل عام، وفي العالم الثالث، بعد أن كان مهدداً بالسقوط أمام قوة آلة الحرب الغربية.

بعد انتهاء العدوان الثلاثي، بدأت الأسلحة السوفياتية تتدفق على مصر[2]، وانتعشت معها قوى حركة التحرر الوطني في فلسطين والجزائر، وغيرهما. كان الجزائريون يتوجسون من تجربة قيام دولة إسرائيل على أرض مغتصبة، وأن يتكرر عندهم الشيء ذاته، فاشتدت مقاومتهم، وكانت مثالاً يحتذى لكل حركات التحرر الوطني، من الفييتنام إلى جنوب أفريقيا وأميركا اللاتينية، إلى أن انتصرت على الفرنسيين عام 1962.

كانت منطقة الشرق الأوسط تعيش أحداثاً كبيرة في تلك المرحلة، على وقع تعاظم تأثير دور السوفيات وجمال عبد الناصر، الذي أعلن دولة الوحدة بين مصر وسوريا «الجمهورية العربية المتحدة» وقامت في لبنان ثورة مسلحة ضد رئيس الجمهورية كميل شمعون الموالي للغرب، فتدخلت القوات الأميركية لإيقافها، وحصل في العراق انقلاب على نوري السعيد الركن الأساس في حلف بغداد. قاده عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. وأعلنوا الإنسحاب من حلف بغداد، وتأييد عبد الناصر وأدخلوا وزراء شيوعيين في حكومتهم، وكادوا أن يدخلوا العراق في دولة الوحدة، لكن الزعيم السوفياتي خروتشوف لم يكن يؤيد ذلك تحت ضغط

---

1 المرجع السابق، ص 67.

2 أ- بريماكوف، الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشيوعيين السوريين والعراقيين والمصريين المعادين للوحدة، وأيدوا انفصالها عام 1961[1].

ومع انتصار ثورة الجزائر، وتطوير عرى العلاقة السوفياتية مع الدول العربية وخاصة مصر والسودان واليمن والعراق وسوريا، والإنفتاح على القوى الوطنية والتحررية في فلسطين ولبنان، هددت موسكو أعضاء حلف بغداد المتبقين (تركيا وإيران وباكستان) الذين كانوا يُعدون لتدخل عسكري مدعوم من الغرب في العراق، من مغبة هذه المحاولة وأخطارها، فتوقّفت المحاولة وبذلك يكون الإتحاد السوفياتي قد وضع أقدامه بقوة، وعلى أرضٍ صلبة، في الشرق الأوسط وأصبح لاعباً أساسياً، لم تتمكن القوى الغربية ودعايتها المتقدمة ولا العداء الإسرائيلي لموسكو واتهامها بالانحياز الكامل للعرب، ولا تأسيس الولايات المتحدة الأميركية لمجلس الكنائس العالمي مع فرع له في الشرق الأوسط عام 1959، ولا دعمها لمحاربة الإلحاد[2]، من تهميش هذا الدور. وكان الحراك الدولي حينها يخدم النفوذ السوفياتي لا سيما العلاقات المتقدمة التي ربطت موسكو بمعظم دول حركة عدم الإنحياز الصاعدة.

ج- حركة عدم الانحياز... تنحاز لموسكو

إن إرساء الأمم المتحدة لأسس السلام العالمي في ميثاقها، وفي القرار رقم 290 تاريخ 1949/12/1 الصادر عن الجمعية العامّة. شجع إلى حدٍ كبير على إنشاء تجمع دولي يضم الدول التي لم تنحاز إلى جانب أي من الفريقين الدوليين المتخاصمين، سُمّيت «حركة عدم الإنحياز» التي تعمل على تحقيق شعار التعايش السلمي بين الدول والشعوب، وفق ما نادت به الأمم المتحدة. كيف حصل ذلك؟ وإلى ما وصلت إليه هذه الحركة؟

في ظل الظروف الدولية المعقدة، وتزايد الضغوط على الإتحاد السوفياتي، والرفض الواسع للدور المحوري الذي بدأ يلعبه، كقطب أساسي يقتسم النفوذ في

---

1 المرجع السابق، ص 61.

2 محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 1983، ص 342.

العالم مع الولايات المتحدة الأميركية، التي وسّعت سياسة التدخل وعملت بقوة على محاصرة التوسع السوفياتي، في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي. رأت موسكو في مؤتمر باندونغ (مدينة أندونيسية) الذي عقدته دول شعوب آسيا وأفريقيا في نيسان 1955، والذين يمثلون نصف سكان العالم. فرصة ثمينة للخروج من العزلة، وأعلنت تأييدها لهذا التحرك[1]. واستخدمت دعمها لحركات التحرر الوطني، وحكومات دول العالم الثالث، وسيلة فعالة، لتعزيز حضورها، خاصة أن موسكو لم تكن على حيرة من أمرها كما كانت الدول الغربية، التي لها الكثير من المستعمرات في آسيا وأفريقيا، وخاصة واشنطن التي تتخبط في حرب فييتنام. أملت موسكو من هذا الدعم تهديد طرق إمداد النفط لدول أوروبا الغربية. مما شكّل ضغطاً على هذه الدول التي قبلت مبدأ التعايش السلمي بعد أن ساعدت موسكو إلى حد كبير في إشعال الحروب والثورات التي قامت بها حركات التحرر الوطني في العديد من البلدان، وكلها كانت موجهة ضد دول التحالف الغربية[2]. ومع تطور حركة شعوب آسيا وأفريقيا، وعقدها لمؤتمرين متتاليين، الاول في القاهرة في (1960/11/26) حضره أكثر من خمسة وخمسين دولة، وتبنى سياسة التعايش السلمي ومناهضة الاستعمار والإمبريالية ونزع السلاح. تلاه المؤتمر الأول لدول عدم الإنحياز في بلغراد (يوغوسلافيا) في أيلول 1961. حضرته ثمانية وعشرون دولة. تزعمه الثلاثي نهرو(الهند)، عبد الناصر (مصر) وتيتو(يوغسلافيا). وأعلن المؤتمر تأسيس حركة عدم الإنحياز، بعيدة عن سياسة الأحلاف والانقسامات الدولية، وتُنشد الحياد في الصراع بين الجبارين. إلا أن الأهداف السياسية للمؤتمر اقتربت أكثر إلى الشعارات التي كانت ترفعها موسكو، ومنها الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي يبحث استقلال البلدان الواقعة تحت الاستعمار، وأقرت هذا الاقتراح الأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة[3].

1 جورج كتن، العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 71.
2 المرجع نفسه، 72.
3 ايتنغر ميليكيان، الحياد والعصر الحاضر، دار التقدم، موسكو، ترجمة الدار المذكورة، بدون تاريخ، ص 144.

ومع انعقاد المؤتمر الثاني للحركة في القاهرة في(1964/10/5) وتزايد الحضور إلى 47 بلداً[1]. بدأت الولايات المتحدة الأميركية تتوجس من هذه الظاهرة وتحاربها، بواسطة التأثير على بعض الدول بعدم الحضور والانسحاب. بعد أن توسع نشاط الحركة باتجاه أميركا اللاتينية. والإعلان عن تأييد سياسة نزع السلاح والتعايش السلمي، والمطالبة بإزالة القواعد العسكرية، وهي قواعد بريطانية وفرنسية وأميركية بمعظمها، فاعتبرت موسكو الأمر انتصاراً لها. وأيدت حركة هذه الدول علناً في اجتماع ممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم، الذي انعقد في موسكو.

بعد هذه التطورات اطمأنت موسكو، إلى حركة عدم الانحياز رغم توجسها من سياسة الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو، وأعلنت وقوفها إلى جانب مصر بقيادة عبد الناصر، وقال نيكيتا خرونشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي: «أننا نؤيد عبد الناصر ولا نحاول إقناعه باعتناق المبادئ الشيوعية، فالتعايش السلمي يفضي باحترام السياسة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»[2]، وكان ذلك موقفاً سوفياتياً جديداً.

واعلن الرئيس الهندي جواهر لال نهرو: «إن حركة عدم الإنحياز لا يمكن أن تكون محايدة بين الحرب والسلام فهي مع السلام والتعايش السلمي بين مختلف الدول، وهو شعار تبناه الإتحاد السوفياتي»[3]. وبالتالي فإن هذا التقارب انعكس اتفاقيات اقتصادية بين الإتحاد السوفياتي وكل من مصر والهند وأفغانستان ومالي وأندونيسيا واليمن والعراق وسوريا وغينيا وغانا وتشاد والنيجر وأثيوبيا وغيرها، وقد نصت هذه الاتفاقيات على قيام موسكو بالمساعدة في إنشاء المعامل الكهربائية، ومعامل النسيج وإنشاء السدود وغيرها. وشيئاً فشيئاً أصبحت حركة عدم الإنحياز أقرب إلى موسكو، وتعادي الغرب الرأسمالي، وتدعم ثورة الجزائر، وحركات التحرر الأخرى في العالم. وكانت الدول الأعضاء فيها غالباً ما تصوّت في الأمم المتحدة إلى جانب ما يتبناه الإتحاد

---

1 المرجع نفسه، ص 157.

2 عدنان نجا، نيكيتا خرونشوف، بيروت 1959، طباعة المؤلف، ص 116.

3 المرجع نفسه، ص 36 (نقلاً عن تصريح لجريدة البرفدا السوفياتية، 1961).

السوفياتي، وضد الإستعمار وإسرائيل، التي رُفِضَ طلبها للدخول عضواً في الحركة[1].

بالمقابل لم تؤمن الولايات المتحدة الأميركية بعدم الانحياز، وشجعت على الانتماء لكل من المعسكرين. وعملت بقوة مع الصحافة الغربية لخلق الإرباكات لهذه الحركة، وإشعال التناقضات بين دولها الأعضاء وبين بعض هذه الدول وموسكو. فحاولت إشعال حرب بين الصين والهند عام 1962، فنوّه نهرو بموقف الاتحاد السوفياتي المحايد، وانعكس ذلك تأييداً من الحزب الشيوعي الهندي لنهرو في رفضه التورط في نزاع مع الشيوعيين في الصين[2]. وازداد التعاون الهندي-السوفياتي.

وفي 5 آب 1965، اندلعت الحرب بين الهند وباكستان وكانت الأولى صديقة لموسكو، بينما الثانية صديقة لواشنطن وعضو في حلف بغداد المعادي للسوفيات.

اتخذ السوفيات موقفاً ضد الحرب، وعملوا على تسوية النزاع، ونجحوا في رعاية اتفاق بين الدولتين لوقف الحرب بينهما، في طشقند (1966/1/10)[3]. ما ادى الى تعزيز مكانة موسكو، وسياستها السلمية، في أوساط دول العالم الثالث، وبدت هذه الدول أكثر ميلاً إليها، لا سيّما في أروقة الأمم المتحدة. تأثراً بموقف الهند وما تشكله من ثقل في إطار حركة عدم الانحياز.

في 1967/6/21 وأثناء زيارة نيقولاي بودغورني، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي للقاهرة، عرض عليه عبد الناصر فكرة الدخول في حلف وارسو مع سوريا والجزائر. وأن يبتعد عن حركة عدم الانحياز، إلا أن الروس رفضوا هذا العرض ونصحوا عبد الناصر، البقاء في عدم الانحياز[4].

وهكذا فقد توطدت علاقات موسكو مع دول عدم الانحياز التي أصبحت في معظمها تدور بشكل أو بآخر في الفلك السوفياتي، مع حركات التحرر التي ترعاها هذه الدول، كذلك الأمر مع منظمات توطيد الصداقة بين الشعوب، (كمنظمة

---

1 بطرس غالي وشيمون بيريز، حوار مع اندريه فيرساي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2 ايتنغر وميليكيان، الحياد والعصر الحالي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

3 المرجع نفسه، ص 83.

4 يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط، المخفي والمعلوم، مرجع سبق ذكره، ص 130.

تضامن شعوب آسيا وافريقيا) التي تكونت من شخصيات معادية للولايات المتحدة الأميركية. كان أبرزهم القائد اليساري اللبناني كمال جنبلاط الذي منحه الاتحاد السوفياتي عام 1972 وسام الصداقة بين الشعوب وهو من أرفع الأوسمة في موسكو[1].

وبعد وفاة عبد الناصر عام 1970، تسلم الحكم في مصر نائبه أنور السادات، وبدأ منحى آخر مختلف عن سلفه في السياسة الدولية. وقال فيما يتعلق بحركة عدم الانحياز: «لم يعد هناك من أتحدث معه في حركة عدم الانحياز. فتيتو انحاز في آخر أيامه وأنديرا غاندي (رئيسة وزراء الهند) واقعة تحت نفوذ السوفيات»[2].

وهكذا تحولت حركة عدم الانحياز، إلى حركة منحازة لموسكو، إلى أن تغيرت الظروف الدولية فتغيّرت التحالفات.

د- السوفيات والقضية الفلسطينية

بدلت قضية الشعب الفلسطيني مجرى السياسة الدوليّة في الشرق الأوسط، وكان لها الأثر الكبير في تغيير مواقف الدول الكبرى. وكان الاتحاد السوفياتي أوّل من وافق على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، ولحقته الأحزاب الشيوعيّة العربية في تأييد التقسيم (باستثناء الحزب الشيوعي اللبناني)[3]. وكان ذلك موقفاً مستغرباً ومتقدماً في حينه. كان أيضاً (أي الاتحاد السوفياتي) أوّل من اعترف بقيام دولة إسرائيل عام 1948.

ولكن الأمور تبدلت تبدلاً واسعاً، وأصبح الاتحاد السوفياتي في مقدمة المؤيدين لقضية الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وكان لهذا التغيير تأثير كبير في السياسة الدوليّة في المنطقة. ولعب هذا الأخير دوراً هاماً، في

---

1 المرجع نفسه، ص 204.

2 محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1983، ص 378.

3 كريم مروة، حلقات عن فرج الله الحلو، جريدة النهار، بيروت، 30 آب 2007.

حركة الاتصالات الدولية، لا سيّما في المحطات الأساسيّة فيها، في أعقاب الأزمات الناتجة عن الحروب التي حصلت وكان لدوره أثر كبير في تحويل الملف الفلسطيني من قضية لاجئين يعتبرهم معظم المجتمع الدولي جزءاً من الشعبين الأردني والمصري[1]، إلى شعب له قضيّته المحقة والعادلة. وذلك من خلال مواقفه المؤيدة لهذه القضية وخاصة في الأمم المتحدة.

ومنذ أن بدأت العصابات الصهيونية تقوم بأعمال حربية ضد الفلسطينيين العرب، وبحماية قوات الانتداب البريطانية عام 1947، ومروراً بالحرب العربية – الإسرائيليّة الأولى التي انتهت عام 1949 بتوقيع اتفاقيات هدنة بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن ولبنان، وكانت خطوط الهدنة بمثابة حدود غير معترف بها لإسرائيل[2]. عملت الدعاية الغربية والصهيونيةعلى تصوير العرب معتدين، ويريدون رمي اليهود في البحر. ومع مطلع الخمسينات من القرن الماضي، بدأ السوفيات يؤيدون الحقوق الفلسطينيّة، وساهموا مساهمة كبيرة في دحض الدعاية الدولية، معتبرين أن فلسطين هي بوابة الدائرة الآسيوية (آسيا الصغرى والجزيرة العربية، والشرق العربي) وهي المكان الأكثر خطورة في العالم، ويمكن أن يهدد السلم العالمي برمته[3]، بعد أن أشهرت إسرائيل عداءها لموسكو إثر موقف الأخيرة من قضية الأطباء.

في البداية ركزت موسكو على أن إسرائيل ترفض تطبيق القرار 194 الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضي بعودة أكثر من 900000 ألف لاجئ فلسطيني اضطروا لمغادرة منازلهم في فلسطين أثناء القتال عام 1948[4].

كان ذلك مدخلاً للتشهير بالسياسة الإسرائيلية، وتطور الأمر مع الأيام، لا سيما بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وبروز حركة التضامن الأفروآسيوي ومنظمة دول عدم الإنحياز، وتبنيهما دعم حركات التحرر الوطني

1 بطرس غالي وشيمون بيريز، ستون عاماً من الصراع، مرجع سبق ذكره، ص 113.
2 أندريه بيليايف، نضال الاتحاد السوفياتي في سبيل تسوية نزاع الشرق الأوسط، دار الفارابي، بيروت، 1984، ص 80.
3 فتحي الشقاقي، رحلة الدم الذي هزم السيف، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 1997، ص 156.
4 اندريه بيلياييف، نضال الاتحاد السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ضد الاستعمار وتشريع دور هذه الحركات وصولاً لإدخالها مراقبة في الأمم المتحدة بدعم من موسكو[1].

وبعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في 13 كانون الثاني 1964، خلال القمة العربية في القاهرة. دعمتها موسكو واعترفت بها مع باقي دول المعسكر الإشتراكي كممثل وحيد للشعب الفلسطيني بعد قمة الجزائر العربية عام 1973، والتي أدخلت منظمة التحرير الفلسطينية في عضويتها بشكل كامل ممثلة للسيادة الفلسطينية، على الاراضي التي تحتلها إسرائيل، دون غيرها من القوى أو الدول، ورأت موسكو في ذلك موقفاً مهماً سيؤثر في مستقبل الشرق الأوسط برمته، معتبرةً أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية شرطاً أساسياً لانعقاد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط[2].

وعملت بكل جهدها لنقل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة من نيويورك المقر الدائم الى جنيف في سويسرا عام 1974، بعد أن رفضت واشنطن إعطاء تأشيرة دخول لياسرعرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للدخول إلى الأراضي الأميركية[3].

وباعتلاء عرفات لمنصة الأمم المتحدة في جنيف، تغير واقع المقاومة الفلسطينية، وأصبحت في طليعة منظمات حركات التحرر الوطني في العالم، لها رمزيتها ومشروعيتها التي يعترف العالم بها كممثل لشعب له الحق بتقرير المصير، بعد أن كان الحديث عنه لا يتعدى مشاريع الحكم الذاتي، الذي عملت له الولايات المتحدة الأميركية ومعظم دول الغرب الرأسمالية، على خلفية تعاطفهم مع اسرائيل، وتأثرا بقوى الضغط الصهيونية داخل هذه الدول.

استفادت المقاومة الفلسطينية من الدعم السوفياتي كثيراً في تثبيت مكانتها وشرعيتها، إلا أنها أصبحت جراء ذلك جزءاً من المنظومة السياسية الموالية للمعسكر الشرقي، رغم المحاولات الحثيثة لقائدها ياسر عرفات تجنيبها الاصطفاف الدولي. وأصبحت بذلك هدفاً ينبغي تدميره عند إسرائيل والمعسكر الغربي،

---

1 ايتنغرميليكيان، الحياة والعصر الحاضر، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص 63.

2 ايغور بيليايف، الشرق الأوسط والعرب، دار الفارابي، بيروت، 1984، ص 58.

3 أ. بريماكوف، الشرق الأوسط، المعلوم والمخفي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

خاصّة بعد أن برزت كقوة عسكرية تقوم بعض تنظيماتها بعمليّات حربية على أهداف إسرائيليّة وغربيّة. فشنّت الأردن بدعم أميركي حرباً عليها العام 1971 رداً على تجاوزات قامت بها هناك، وغَزت إسرائيل لبنان عام 1982 لتدمير البنى العسكرية لمنظمة التحرير وطردها من هذا البلد. بعد أن كانت تل أبيب قد اعلنت عن ضم القدس الشرقية وإعلانها عاصمة أبدية لإسرائيل عام 1980، وأعقبت ذلك أيضاً في العام 1981 بضم الجولان السوري المحتل إلى إسرائيل[1].

إن الشرعية التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينيّة، ألقت عليها أعباء جمّة، بنفس القدر الذي استفادت فيه من هذه المكانة. ولكن الإتحاد السوفياتي وبرغم تفاقم حدة الصراع في المنطقة والتطورات العسكريّة المأساويّة التي حصلت فيها، والنكبات التي توالت على الفلسطينيين، بقي متمسكاً برؤيته لحل النزاع في الشرق الأوسط، والتي ترتكز على الأحكام العامة للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أرض الغير بالقوة، ويدعو دائماً إسرائيل الإنسحاب من الأراضي المحتلة، وإعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وغزة، وضرورة عودة اللاجئين وفق القرار 194.

وكانت موسكو تُحث القيادات الفلسطينية التي تزورها باستمرار، على الاعتراف بالقرارات الدولية ذات الصلة ولا سيما القرارين 242 و338، لأن الحل سيكون على أساس هذه القرارات، التي كانت تعارضها القيادات الفلسطينية، قبل أن تتغير خارطة السياسة الدولية عام 1990.

هـ- الحروب العربية-الاسرائيلية ومسيرة التسوية

تصدر الأمم المتحدة قرارات تعتبر جزءاً من القانون الدولي العام، إلا أن هناك فرقاً كبيراً بين القرار الذي يصدر عن الجمعية العامّة التي تضم مندوبين عن كافة الأعضاء، والقرارات التي تصدر عن مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة والذي يتألّف من 15 عضواً، بينهم خمسة أعضاء دائمي العضوية. فبينما تعتبر القرارات الأولى إعلان مبادئ وتوصيات، تعتبر القرارات الثانية ملزمة وقابلة للتطبيق بالقوة

1 المرجع نفسه، ص 78.

العسكرية، خاصة إذا كانت مُدرجة وفق الفصل السابع من ميثاق هــذه المنظمــة الأممية.

خاضت إسرائيل خمسة حروب ضد العرب منذ العام 1948 حتى العام 1982. قال رئيس وزراء إسرائيل السابق ميناحيم بيغن: أنها قررت توقيت ثلاثة منــها في العام 1956 و1967 و1982 و لم يكن لها قرار في اثنين منها هي الحرب الأولى عام 1948 وحرب أكتوبر 1973[1].

إبان هذه الحروب الكبيرة التي حصلت في الشــرق الأوســط، كــان للإتحــاد السوفياتي دور أساسي في الحد من أخطارها، وتداعياتها. وكان له البــاع الطويــل في القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والتي أدّت إلى إيقافها وأسست لمبادئ قانونية دولية، تناولت الصراع في الشرق الأوسط. ما زالــت الأطراف تستند إلى مضمونها حتى يومنا هذا، كأساس للحل العادل والشامل.

فبعد قرار التقسيم رقم 181 للعام 1947 صدر القرار 194، بعد الحرب العربيــة-الإسرائيلية الأولى عام 1948 والقاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين الذين شُرِّدوا جــراء الأعمال الحربية، في العودة إلى منازلهم وأراضيهم.. وقد أيدت موسكو هذين القرارين داعية لضرورة تطبيقهما، مُحملة إسرائيل مسؤولية عدم السماح بتطبيق القــرار 194، والعرب مسؤولية عدم اعترافهم بالقرار 181. علماً أنها كانت من الذين وافقوا علــى صدور هذه القرارات وحضّت على القبول بهم، كمدخل للحل.

ومع تفاقم الصراع في المنطقة ودخول الولايات المتحدة الأميركية كلاعب مهــم ومؤثر في الشرق الأوسط، خاصة خلال الحرب التي خاضها التحالف الثلاثي البريطاني -الفرنسي- الإسرائيلي، ضد مصر بقيادة جمال عبد الناصر بعد تأميمه لقناة الســويس عام 1956، اقترحت موسكو على الرئيس الأميركي ايزنهاور، إرســال الأســطولين السوفياتي والأميركي إلى البحر الأبيض المتوسط لفرض تطبيق القرارات الدولية الداعية لإيقاف الحرب، وانسحاب القوات المعتدية[2]. ثم هددت الدول المعتدية بدخول الحرب

---

1 إيغور بيليايف، الشرق الأوسط والعرب، مرجع سبق ذكره، ص 59.

2 ممدوح منصور، الصراع الأميركي-السوفياتي في الشرق الأوســط، مكتبــة مــدبولي، الإسكندرية 1995، ص 102.

* نيكيتا خروتشوف هو الرئيس السوفياتي الذي حكم في الاعوام(1953-1964) وكان غريب الاطوار على ما ذكر ي.بريماكوف في كتابه، الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره، ص 51.

إلى جانب مصر وضربها بالصواريخ، وذلك بعد أن فشل مجلس الأمن بإتخاذ أي قرار بنتيجة الفيتو السوفياتي على مشروع القرار البريطاني الفرنسي ضد مصر، فتدخل الرئيس الأميركي ايزنهاور شخصياً، طالباً وقف العمليات الحربية وسحب القوات تلافياً لحرب عالمية قد تقع جراء غرابة أطوار نيكيتا خروتشوف* والطابع النفسي الذي كان يتحلى به، والذي يمكن أن يجره لإتخاذ أي تصرف ليس في الحسبان.

ومع اندلاع حرب 1967 في اعتداءات إسرائيليّة مباغتة حصلت فجر الخامس من حزيران، ودمرت في ساعاتها الأولى حوالي 500 طائرة عسكرية مصرية، والدبابات المرابطة في سيناء، بينما كان عبد الناصر غارقاً في اليمن. هَّبت موسكو لمساعدة حلفائها المصريين والسوريين، واستخدمت الخط الساخن الذي يربط موسكو وواشنطن للمرة الأولى مهددة بالتدخل، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وتقدمت بمشروع قرار لمجلس الأمن لوقف النار، وصدر القرار 234 في 7/ 1976/6، قضى بوقف النار، لم تلتزم فيه إسرائيل، ثم صدر القرار الثاني رقم 236 في 11 حزيران، التزمت فيه إسرائيل بوقف النار بعد التهديد السوفياتي، ثم صدر القرار رقم 242 (الشهير) في 22 حزيران 1967 الذي دعا إلى التسوية على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها. ووقع الخلاف عليه في التفسير. فبين مَّن يعتبره دعوى للإنسحاب من أراضٍ (النص الانكليزي) ومَّن يعتبره من كل الأراضي (التفسير العربي). ما زال هذا الخلاف قائماً حتى اليوم[1]. أيّدت موسكو هذا القرار بقوة، وتمسكت به في كل أدبياتها السياسية التي تناولت فيها قضايا الشرق الأوسط.

حمَّل بعض العرب مسؤولية الهزيمة لموسكو، لأنها لم تدعمهم كفايةً بالسلاح، كذلك اتهمت إسرائيل موسكو بالتحريض على هذه الحرب لكسب ود العرب[2]. لكن القادة السوفيات لم يكترثوا بالاتهامات، وأقدموا على التعويض الفوري عن الخسائر العسكريّة، لكل من مصر وسوريا والعراق، بسلاح أكثر تطوراً، وقاموا بحملة إعلامية مضادة اعتبروا فيها أن العرب يُقتلون بالسلاح الأميركي، ويدافعون عن أنفسهم بالسلاح السوفياتي[3].

---

1 ممدوح منصور، الصراع الأميركي-السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 359.
2 بطرس غالي وشيمون بيريز، ستون عاماً من الصراع، مرجع سبق ذكره، ص 14.
3 أندريه بيليايف، نضال الاتحاد السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

لم يستسلم العرب، وكان ذلك بفضل الدعم السوفياتي الذي حضَّر العدّة لحرب شنها الرئيس المصري أنور السادات في 6 تشرين الاول1973، بالأدوات التي هيأها سلفه جمال عبد الناصر، رغم أنه أقدم في تموز عام 1972 على إنهاء مهمة الخبراء الروس في مصر. ومع دخول سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد الحرب ضد إسرائيل بالتنسيق مع مصر، دخلت الجيوش العربية عمق الجبهة مع إسرائيل، وتوقف الجيش المصري من دون مبرّر على عمق 15 كلم في سيناء رغم ضعف المقاومة الإسرائيليّة[1].

وتقدم الجيش السوري في الجولان مُحرراً مدينة القنيطرة الهامة، وانتفضت الولايات المتحدة الأميركية مساندة إسرائيل بكل الوسائل. واتصل وزير خارجيتها هنري كيسنجر بالسادات، مهدداً بأنهم: لم يسمحوا للسلاح السوفياتي التفوق على السلاح الأميركي الذي تستخدمه إسرائيل مهما كانت العواقب[2].

وهكذا تكون الحرب قد توقفت جراء صدور قرار مجلس الأمن الرقم 338 في 22 تشرين الاول1973، بتوافق دولي أيدته موسكو وواشنطن، حيث دعا القرار إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتطبيق القرارات السابقة ذات الصلة، لا سيما القرار 242 وبدأت أثر ذلك مرحلة جديدة في المنطقة ارتكزت على تشجيع الولايات المتحدة الأميركية للمفاوضات المنفردة، بعد أن سعت بكل قواها من أجل إفشال مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط الذي انعقد في جنيف (سويسرا) نهاية عام 1973. وانطلقت خطة كيسنجر الأميركية (سياسة الخطوة خطوة)، في مفاوضات فصل القوات في سيناء والجولان، أعقبها مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل فيما سمي (مفاوضات الكيلومتر 101)[3]. وبدأت العلاقات السوفياتية – المصرية بالتدهور، بُعيد اعلان الرئيس أنور السادات في 14 آذار 1976 أمام مجلس الشعب المصري، إنهاء العمل بمعاهدة الصداقة مع موسكو من جانب واحد. وانتهت المفاوضات الثنائيّة بتوقيع اتفاقيّة كامب دايفيد بين القاهرة وتل أبيب برعاية

---

1 المرجع السابق، ص 353. (علماً أن تفسيرات صحافية أشارت إلى أن التوقف حصل بضغط وتهديد باستخدام السلاح النووي).

2 أندريه بيلياييف، نضال الاتحاد السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

3 ممدوح منصور، الصراع الأميركي-السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 420.

أميركية في 1978/12/17، بعد أن زار السادات إسرائيل. هذه الاتفاقية خلطت الأوراق، وعزلت مصر عربياً، وأدت إلى مقتل السادات في 1981/10/6 على أيدي أحد الإسلاميين، وساهمت في تأجيج الحرب اللبنانية الداخلية، وتزايد دعم السوفيات لجبهة الصمود والتصدي العربية المؤلفة من (سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية). مَهدت هذه التطورات للحرب العربية – الإسرائيلية الخامسة من خلال العدوان الذي شنته إسرائيل على لبنان والذي بدأ عام 1978 واستمر إلى موعد الاجتياح الكبير في حزيران 1982، مستهدفاً قواعد منظمة التحرير الفلسطينيّة، والقوات السوريّة المتواجدة فيه، والحركة الوطنية اللبنانية، واحتلت بيروت وجزءاً كبيراً من الأراضي اللبنانية، ولعبت الدبلوماسية السوفياتية دوراً كبيراً في مجلس الأمن من أجل إيقاف هذه الحرب، وصدرت عدة قرارات كان أبرزها القرار 425 لعام 1978، إلا أن إسرائيل لم تكترث لهذه الضغوط، و لم تنسحب وتُوقِف العدوان إلا تحت تأثير ضربات المقاومة اللبنانية.

نجحت موسكو في الدخول إلى نادي أصدقاء العرب، ولقيت سياستها الداعمة للقضية الفلسطينية، وقطعها للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، استحساناً لدى مشاعر المواطنين العرب، حتى عند مواطني الدول ذات الأنظمة الملكية المعادية للتوجهات الشيوعيّة. بالمقابل فإن سياسة الولايات المتحدة الأميركية والدول الاستعمارية الداعمة لإسرائيل، دفعت عدداً من الدول العربية إلى التعاون مع الاتحاد السوفياتي[1]. لكن هذا الواقع أثر سلباً على دور موسكو في مسيرة التسوية للنزاع العربي– الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وكانت إسرائيل تأخذ عدم إقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين السوفيات، ذريعة لرفض أية مبادرة تصدر عنهم، لا سيما في الأمم المتحدة. و لم تؤثر العلاقات السرية، التي أُقيمت بين الطرفين، وعلى مدى سنوات في تغيير هذا الواقع. ولتسهيل مسار مؤتمر جنيف للتسوية في الشرق الأوسط الذي عقد في كانون الأول عام 1973 بدعوة من الأمم المتحدة، حيث انعقد أول لقاء بين وزيري خارجية كل من الاتحاد السوفياتي (اندريه غروميكو)

1 يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط المعلوم والخفي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

وإسرائيل (ابااييان) في جنيف[1]. لكنه لم يؤدِ إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، لأن موسكو كانت تشترط لذلك، انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم الشرعية، بما فيها إقامة دولتهم المستقلة، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني[2]، وبدونها لا يمكن إجراء أيّة مفاوضات، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بما سُمّي الوطن البديل (كما لو أن الأردن يمثل الفلسطينيين وفق ما ترغب إسرائيل).

رأى الاتحاد السوفياتي أن حل الأزمة الشرق أوسطية، لا يمكن أن يكون إلاّ على قاعدة تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة. وهي القرار 181 تاريخ 1947/11/29 (صادر عن الجمعية العامة) ويدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة للعرب وأخرى لليهود (رفضه العرب لأنهم يعتبرون فلسطين عربية بالكامل) وعاد مجلس الأمن عن القرار في آذار 1948. والقرار 194 (الصادر عام 1948) وينص على حق العودة للفلسطينيين الذين هجروا من أراضيهم إبان المعارك. والقرار 242 (الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1967/11/22) الذي ينص على إقامة السلام على أساس انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي المحتلة. كذلك القرار رقم 338 (الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1973/10/22) والذي يدعو إلى وقف شامل لإطلاق النار، ويؤكّد على ضرورة تطبيق القرار 242، كأساس لحل النزاع. وقد شجعت موسكو الأطراف العربية إلى الاعتراف بهذه القرارات. التي كان معظم العرب لا يُسلّم بها، لا سيما منظمة التحرير الفلسطينية. واتخذ المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي (وهو أعلى سلطة في البلاد) قراراً في آذار 1975 قضى بإرسال وفد رسمي إلى تل أبيب برئاسة يفغيني بريماكوف*، بهدف حث الإسرائيليين على الموافقة على استئناف مؤتمر جنيف إلا أن الوفد لم يُوفّق في مسعاه.

---

1 المرجع نفسه، ص 294.

2 اندريه بيلياييف، نضال الاتحاد السوفياتي في سبيل تسوية نزاع الشرق الأوسط، دار الفارابي، بيروت، 1984، ص 59.

* يفغيني بريماكوف هو الصحافي والسياسي الروسي المعروف، تقلب في عدة مناصب سياسية ودبلوماسية هامة في الحقبة السوفياتية ومن ثم في أيام روسيا الاتحادية، لا سيّما تسلمه وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء في دولة روسيا الاتحادية، وله عدة مؤلفات، عن الشرق الأوسط.

في 2 تشرين الأول 1977، وقّعت موسكو وواشنطن على بيان مشترك خاص بالشرق الأوسط، أكدا فيه لأوّل مرة على ضرورة تحقيق تسوية عادلة وشاملة في المنطقة، تشمل كل الأطراف، وتؤدي إلى انسحاب إسرائيل، وتؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات طبيعيّة بين كافة دول المنطقة[1]. ولكن التهيئة السرية التي كانت تقودها الولايات المتحدة الأميركية لصفقة المفاوضات المنفردة بين مصر وإسرائيل، أجهضت مقاصد البيان المشترك، وكانت زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات إلى القدس بعد مرور شهر على توقيع البيان، إشارة نقض لكل الاتفاقات السابقة، وعادت الولايات المتحدة الأميركية إلى سياسة الخطوة - خطوة، وإلى مباحثات منفردة تمهد لها، بين كل من إسرائيل من جهة وكل طرف من جيرانها على حدى، ضاربة عرض الحائط كل المساعي لإقامة تسوية شاملة، خاصة بعد أن نجحت في توقيع اتفاقيّة السلام بين مصر وإسرائيل على أراضيها في منتجع كامب دايفيد بتاريخ 1978/12/17. هذه الاتفاقية التي قلبت الأوضاع في المنطقة رأساً على عقب، وفرقت وحدة الصف العربي التي كانت موسكو تشجع عليها وتدعمها، في الوقت التي استفادت إسرائيل من هذه الاتفاقية في فك العزلة العربية والإسلامية والدولية عنها، وأعادت سياسة التصلب والتشدد مع الأطراف الآخرين، معتبرة ان الأردن هو الوطن الفلسطيني الفعلي وأن التسوية يجب أن تكون على إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين المتواجدين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق ما أكده وزير خارجية إسرائيل حينها إسحاق رابين[2].

تعقّدت الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط بعد كامب دايفيد، وشنت إسرائيل عدواناً على جنوب لبنان عام 1978، ثم قامت طائراتها بتدمير المفاعل النووي العراقي قرب بغداد في آب 1981، وغزت لبنان في العام التالي، مستهدفة تدمير منظمة التحرير الفلسطينية. وبدأت الدعاية الأميركية والغربية تحمل مسؤولية تعقيد الأوضاع في المنطقة للإتحاد السوفياتي وحلفائه، بسبب رفضهم للصلح المنفرد. فقدمت موسكو في 1984/7/30 مبادرة تهدف لتحقيق تسوية

1 أندريه بيليايف، نضال الاتحاد السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

2 أوليغ غرينيفسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، ترجمة طه عبد الواحد، دار علاء الدين، دمشق، 2006، ص 40.

شاملة وحل للنـــزاع، تقوم على مبدأ عدم قبول الإستيلاء على الأراضي بالقوة، وتدعو إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة في لبنان والجولان والضـــفة الغربيـــة وغزة، وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة وضمان حدود كافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل[1].

وكان لموضوع التسوية في الشرق الأوسط الحيز الكبير في أهم قمة تعقد بين الرئيس الأميركي رونالد ريغن والسوفياتي ميخائيل غورباتشوف في جنيف بين 19 و21 تشرين الثاني 1985. حيث تم الاتفاق على التشاور الدائم في حل المشـــاكل الإقليمية لا سيّما في الشرق الأوسط، وتشجيع كافّة الأطراف على الانخـــراط في مسيرة التسوية الشاملة. وقبول القرارات الدولية.

في عام 1988 تبنى المجلس الوطني الفلسطيني (وهو بمثابة البرلمـــان الشـــرعي) وبنصيحة سوفياتية، القرارين الدوليين الهامين رقم 242 و338 في دورته التاســـعة عشرة في عمان[2]، وكان لذلك أثر في تواتر الاعتراف بمنظمة التحرير الفلســـطينية. حتى عند الدول الغربية، وقد منحت موسكو بعـــدها ممثليـــة منظمـــة التحريـــر الفلسطينية، وضعاً دبلوماسياً، وحولتها إلى سفارة بعـــد إعـــلان إنشـــاء الدولـــة الفلسطينية عام 1988[3]. وبالرغم من الأوضاع الصعبة التي بدأ يعيشـــها الاتحـــاد السوفياتي في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، لا سيما على المستوى الاقتصادي، وفي التحولات التي كانت قد بدأت تحصل في بلدان أوروبا الشرقية التي تـــدور في فلكه، فقد أعدت الخارجية السوفياتية بكل حماسة لمؤتمر مدريد للسلام في الشـــرق الأوسط، والذي انعقد في تشرين الثاني 1991، وحضرته لأول مرة كافة أطـــراف النـــزاع. وقد رَعته روسيا بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركيـــة[4]. تمّ فيـــه الاتفاق على تحقيق مشروع الأرض مقابل السلام. أي أن تنسحب إسرائيل مـــن الأراضي العربية المحتلة مقابل أن تقيم الدول العربية سلاماً دائماً معها. وكان لهـــذا المؤتمر أيضاً تأثيرات جوهرية على التسوية في المنطقة، توضحت فيما بعد، خاصّـــة

---

1 يحيى الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بـــيروت، 1986، ص 246.

2 يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 259.

3 جورج كتن، العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 50.

4 ميرنا فرعوني، (ملف توثيقي)، مجلة محاور استراتيجيّة، أيار 2008، بيروت، ص 96.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993. وكذلك في التمهيد لاتفاقية وادي عربه برعاية أميركية بين الأردن وإسرائيل والتي تم التوقيع عليها في 1994/12/26[1].

و- سباق التسلح والمعاهدات

بعد تراجع الدورين الفرنسي والبريطاني، تعاظم النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط. وكان تنامي هذا الدور بدافع الحفاظ على المصالح الاستراتيجية المتمثلة بمخزون النفط الموجود في دول الشرق الأوسط والذي يزيد عن 70% من الاحتياط العالمي[2]، وحاجة الولايات المتحدة الأميركية إليه، وكذلك لأن المنطقة تقع جغرافيا بالقرب من الحدود الجنوبية للإتحاد السوفياتي، وفيها أهم الممرات البحرية في العالم. فعملت واشنطن على تقوية الجيش الإسرائيلي بشكل هائل، وأصبحت إسرائيل بالنسبة لها شريكاً أساسياً في اللعبة الدولية، وقاعدة عسكرية متقدمة، وحلقة أساسيّة من قوات الانتشار السريع[3].

أدرك الاتحاد السوفياتي، أن الشرق الأوسط أصبح يشكل خطراً على أمنه الاستراتيجي، جراء تزايد النفوذ الأميركي. وهو لا يحتاج إلى النفط كما باقي الدول الغربية، كونه ثاني أكبر مصدر لهذه المادة في العالم، ولديه مخزون كبير منها. إلا أن التحريض الغربي الدائم ضده في دول المنطقة، وتواجد الأساطيل الأميركية والقواعد العسكرية إثارة خشيته، وبدأ تنفيذ سياسة تستند إلى المصالح السياسية والاقتصادية، أكثر مما تستند إلى الترويج العقائدي.

فدخلت قواته العسكرية إلى أفغانستان في 28 كانون الأول 1979، واحتلتها بالكامل، وبالتالي اقتربت هذه القوات من منطقة الخليج، مما حدا بالرئيس الأميركي (جيمي كارتر Jemy Carter) إلى القول: «أن أي محاولة تقوم بها قوات أجنبية للسيطرة على الخليج ستُعتبر عدواناً موجهاً ضد المصالح الأميركية، وستواجه

---

1 لمزيد من المعلومات عن المفاوضات واتفاقيات السلام، راجع خليل حسين، المفاوضات العربية- الاسرائلية، مكتبة بيسان، بيروت،1993، ص 5 الى 45.

2 Philippe sébille-Lopez, Armad Colin, Géopolitiques du pétrole, Paris, 2006, p. 468.

3 يفغيني بريماكوف، نضال الاتحاد السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

بكل الوسائل بما فيها العسكرية»[1]. وبدأ التحريض الهائل على الخطر السوفياتي على دول المنطقة، واعتبار احتلال أفغانستان حلقة للإطباق على باقي دول الشرق الأوسط، من خلال القواعد العسكرية التي أقامها الأخير في سوريا واليمن الديمقراطي والصومال وأثيوبيا والعراق.

وبالفعل فقد جرى في تلك الفترة تسابق كبير إلى إقامة الأحلاف، وتوقيع معاهدات الصداقة، لا سيّما التي وقّعتها موسكو مع دول عديدة في الشرق الأوسط، بالرغم أن جهودها بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي كانت دائماً تتركز على حل النزاع بالطرق السلمية.

قانون المعاهدات الدولية فرع من القانون الدولي العام، وهو يشكل القواعد التي تنظم علاقات الدول وكذلك غيرها من أشخاص القانون الدولي العام. والمعاهدة نص مكتوب بين شخصين أو أكثر من الأشخاص الدوليين، من شأنه أن يُنشيء حقوقاً والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي[2].

أما سباق التسلح الذي تفاقم إلى حدٍ كبير جراء سياسة الدول الكبرى المتنازعة، فقد أصبح على جدول أعمال كل الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة. بهدف الحدّ من تفاقمه، وضبط الأخطار التي قد يسببها على البشرية جمعاء، جراء تطور أنواعه الفتاكة. وقد تم توقيع العديد من المعاهدات الدولية لهذا الغرض، نجحت في الحد من التوترات بين الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي، ولو كانت لم توفق في تقييد التسابق على امتلاك الأسلحة، وخاصة في الشرق الأوسط، لأن الآلية القانونية الدولية المتبعة فشلت في تسوية معظم النزاعات الدولية. بشكل عام والصراع في الشرق الأوسط بشكل خاص[3].

تحولت منطقة الشرق الأوسط منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، إلى أكثر الأماكن سخونة في العالم، وكان للجبارين، الأميركي والسوفياتي، سياسة

1 يحيى الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 175.

2 كمال حماد، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 128.

3 سميح أبو ضرغم، نزع السلاح والحدّ منه في القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، 2008، ص 6.

متعارضة فيها، وكل منهما يتطلع إليها كمكان استراتيجي، الهزيمة فيه أو التراجع، يعني إخلالاً في سياسة التوازن الدولي.

أبلغت موسكو الشيوعيين العرب، أن قيادة حركة التحرر العربية ليست لهم، إنّما للقوميين والثوريين العرب، ودعمت بقوة حافظ الأسد في سوريا بعد استلامه الحكم عام 1970، وشجعت الجبهة الشعبية اليمنية في إعلانها قيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب عام 1970[1*]. وسعت إلى التقريب بين حلفائها، والتخفيف من حدة خلافاتهم. لا سيما بعد أن ساهمت الحرب العراقيّة- الإيرانيّة، التي اندلعت في 22 أيلول 1980 في التفريق بين هؤلاء الحلفاء. وقام أ. بريماكوف A. Primakov مبعوثاً من القيادة السوفياتيّة بمساعي للحد من الخلاف السوري- العراقي، لكنه لم يُوفق. وكذلك في تشجيع باقي الحلفاء على توقيع معاهدات فيما بينهم، كما حصل بين اليمن الجنوبي وليبيا، وهذه الأخيرة وأثيوبيا. وبين اليمن الجنوبي والصومال. بعد أن أصبحت دول العالم الثالث مركز استقطاب، وحقل للنزاع الدولي بين الشرق والغرب[2].

عند تسلمه لمهامه عام 1980 أعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان Ronald Rigan: «أن الهم الرئيسي للولايات المتحدة هو عدم السماح بوقوع الشرق الأوسط تحت السيطرة السوفياتية»[3]. واعتبر أن الاقتصاد السوفياتي مُنهك ويجب جَر روسيا الى سباق تسلح يُنهك أكثر هذا الاقتصاد. وأعلن عن نية بلاده تركيب رؤوس نيترونية على صواريخها، استعداداً لحرب نووية محدودة قد تقع[4]. ووقع وزير الدفاع الأميركي كاسبر واينبرغ Kasber Wineberg ونظيره الإسرائيلي آريل شارون Arel Sharon مذكرة تفاهم استراتيجي على تصدير الأسلحة في 26 تشرين الثاني 1981.

---

1 يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 114.

* استمرت دولة اليمن الديمقراطي التي أقامها تحالف القوى الشيوعية والناصرية بدعم من موسكو عشرين عاماً (من عام 1970 إلى العام 1990). وتخللها الكثير من الحروب والأحداث الداخليّة.

2 علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن، دار المنهل اللبناني، بيروت، 1998، ص 187.

3 أوليغ غرينيفسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، ترجمة طه عبد الواحد، دار علاء الدين دمشق، 2006، ص 25.

4 المرجع نفسه، ص 9.

أعادت موسكو النظر بسياستها الشرق أوسطية إثر ذلك، وبعد أن كانت تكتفي بالمساندة غير المباشرة لأصدقائها، وتدعم اقتصاديات هذه الدول(حيث بلغت مساعداتها بين 1955 و1970 للدول النامية 7 مليار دولار نصفها كانت لمصر وسوريا والعراق)[1]. وبعد أن كانت تنادي بجعل البحر الأبيض المتوسط، بحيرة سلام خالية من الأسلحة النووية والقواعد العسكرية. تغيّرت جذرياً سياستها نحو منحى متشدد، بعد أن حولت الولايات المتحدة الأميركية المنطقة إلى مراكز للقواعد العسكرية فأقامت تسع قواعد في إيطاليا، وسبع في تركيا، وستة في أسبانيا، وأربعة في اليونان، وقاعدة في البحرين، وقاعدة في رأس بيناس في مصر، وحولت إسرائيل إلى جسر عسكري[2]. واعتبرت موسكو أن سباق التسلح في الشرق الأوسط يُهدد بنشوب حرب عالمية ثالثة، إذا ما استمر على الوتيرة المتصاعدة التي تدفع إليها الولايات المتحدة. فاستغلت الامتعاض العربي الشامل من العدوان الإسرائيلي، المتمادي على الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين وضرب المفاعل النووي العراقي. لتوقّع اتفاقيات اقتصادية مع 13 حكومة عربية[3]. من ضمنها اتفاقيات عسكرية مع كل من سوريا والعراق واليمن الشمالي(الذي تسلم عام 1981 أسلحة سوفياتية بقيمة مليار روبل، بالرغم من عدائه مع جمهورية اليمن الجنوبية الموالية لموسكو)[4].

وكانت سوريا احتلت المرتبة الأولى على قائمة الدول المستوردة للسلاح السوفياتي، خاصّة بعد الجسر الجوي الذي أقامته موسكو مع دمشق في 10 حزيران 1982 إبان الغزو الإسرائيلي للبنان، مما حدا بوزير الدفاع الإسرائيلي إلى القول: «أن إسرائيل لم يعد لها القدرة على مواجهة التسابق العربي على التسلح حيث أصبح عند العرب 17 ألف دبابة و3000 طائرة حربية، إلا بتوجيه ضربة استباقيّة قوية»[5]. معظم هذه الأسلحة من صناعة الاتحاد السوفياتي، والدول الاشتراكية التي تدور في فلكه.

---

1 جورج شكري كتن، العلاقات العربية الروسية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2 أ. بيلايف، نضال الاتحاد السوفياتي في تسوية نزاع الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 24.

3 جورج شكري كتن، العلاقات العربية الروسية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

4 أوليغ غرينيفسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

5 المرجع نفسه، ص 145.

واعتبرت موسكو أن الأسلحة عند العرب كافية لصد أي عدوان إسرائيلي، باستثناء نقطة الضعف في مجال التفوق الإسرائيلي في مجال سلاح الطيران والذي سيعالج عند استكمال التدريبات التي تجري على سلاح الصواريخ المضادة له.

وبعد أن استلم يوري أندروبوف Yuri Andropov الحكم في موسكو في 20 تشرين الثاني 1982، وضع خطة متشددة، وبدأت القوات السوفياتية بموجب اتفاق تصل إلى ميناء اللاذقيّة السوري في 10 كانون الثاني 1983، ومعها صواريخ سام 5 المتطورة المضادة للطائرات والتي تغطي الأجواء اللبنانية والسوريّة. إلى أن أصبح عدد الخبراء الروس في سوريا ثمانية آلاف رجل*. فتغير الوضع جذرياً في الشرق الأوسط، لا سيّما أن هذه التحركات العسكرية ترافقت مع زيادة البناء في قاعدة طرطوس، وتعزيز القاعدة السوفياتيّة في اليمن الجنوبي[1]. وفي قندهار في أفغانستان. مما أثار قلق واشنطن، خاصّة من انتشار صواريخ سام 5 المتطورة.

وقد وصلت معلومات إلى موسكو تفيد بأن واشنطن أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل بضرب قواعد الصواريخ في الأراضي السورية التي يديرها السوفيات، فبدأ هؤلاء بوضع خطط لتدمير مفاعل ديمونة النووي في اسرائيل[2]. مما يؤدي إلى رفع معنويات الجيوش العربية، فتهُب لمساعدة الخبراء الروس، فيما لو تعرضوا لأي عدوان، وهم مطوقون في سوريا ليس لهم خط إمداد إلا عبر الجو.

كان الجو مكفهراً للغاية في الشرق الأوسط وسباق التسلح والتسابق على قيام الأحلاف جارياً على قدم وساق بين الجبارين. إلى أن صرفت تطورات الحرب الإيرانيّة- العراقيّة الأنظار عن الأخطار المحدقة بالصراع العربي- الإسرائيلي، وإعلان الرئيس الأميركي ريغان، إطلاق مشروع حرب النجوم، لإلهاء الاتحاد السوفياتي، وإنهاك قواه في سباق فضائي مكلف مادياً، لا يتحمل الاقتصاد السوفياتي أعباءه، خاصّة أنه بدأ يلوح في الأفق ارتباك سوفياتي في أفغانستان جرّاء تصاعد المقاومة المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، وانشغاله في الاضطرابات التي بدأت تشهدها بعض الدول الاشتراكيّة في أوروبا الشرقيّة لا سيّما في بولونيا.

---

* غادر هؤلاء الخبراء والجنود الروس سوريا نهائياً في حزيران 1984.

1 أوليغ غرينيفسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 262.

2 المرجع نفسه، ص 303.

ومع هذه التطورات شهدت الدول التي ترتبط في حلـف مـع موسـكو في المنطقة صعوبات داخليّة، خفّفت حماستها من التعاون مع السوفيات جراء مجموعة من العوامل، أوّلها الامتعاض من الدور السوفياتي في أفغانستان، وثانيهـا الموقـف المحايد لموسكو من الحرب بين العراق وإيران، (خاصّة أن العراق كان يرتبط بحلف مع موسكو). وكذلك الأمر بدأ تصاعد الحركة الإسلاميّة المعادية للشيوعيّة في كل من الصومال والجزائر والخليج العربـي ومصر. في ظل أجواء تراجعيّة للسوفيات، رسمتها سياسة التنازل التي قادها ميخائيل غورباتشـوف M. Gorbachov أمـام أخصامه الأميركيين، خاصة في قمّة جنيف في تشرين الثاني 1985.

ز- الحروب اللبنانية وحروب الخليج والتراجع السوفياتي

منذ صراعات القرن الثامن عشر الدوليّة القاسية على منطقة الشرق الأوسط، خاصّة التسابق على النفوذ بين الدول الكبرى على الأماكن الدينية المقدسة. مروراً بإدارة قناصل الدول الكبرى لسياسة لبنان في القرن التاسع عشر، ومنـهم قنصـل روسيا. كان لبنان محطة لتجاذبات دولية، وشكل جسراً للوصـول إلى التلاعـب بالأوضاع الداخليّة للإمبراطوريّة العثمانيّة، وحافظ لبنان على هذه الخصوصـيّة في القرن العشرين، لا سيما عندما انطلقت منه موسكو في بث الدعاية الشـيوعيّة في المحيط العربـي، نظراً لوجود حريّة صحافيّة، ودور نشر واسعة الانتشار.

ومع تفاقم الحرب الباردة بين المعسكرين، الذين كانا يقودان العالم، شهدت بيروت أول إنـزال لقوات الأسطول السادس الأميركي عام 1958 أثنـاء الثـورة المسلحة التي نشأت في وجه حكم الرئيس الراحل كميل شمعون، الذي ربط لبنـان بحلف بغداد الموالي للأميركيين. أثار هذا التدخل الأميركي المخاوف السـوفياتية، وعمل هؤلاء على عدم تشريع هذا التواجد في استخدامهم حق النقض «الفيتـو» ضد مشروع قُدم لمجلس الأمن لهذا الغرض[1]. خاصة أن التدخل الأميركي ترافق مع تدخل عسكري بريطاني في الأردن منعاً لامتداد الثورة في العراق إلى هـذا البلـد الموالي للغرب.

1 ممدوح منصور، الصراع الأميركي السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

وتحت تأثير عوامل داخليّة وخارجية، وبعد عودة الفلسطينيين مـــن الأردن، جراء حرب الملك حسين عليهم عام 1971، بدأت مؤشـــرات الحـــرب الأهليّـــة اللبنانية، وكانت بدايتها عام 1975، بين اليمين واليسار*، ثم مسيحيّة- إسلاميّة، ثم فلسطينية- مسيحية، ودخلت القوات السوريّة إلى لبنان صيف 1976، بطلب مـــن رئيس الجمهورية اليَميني سليمان فرنجية، ولم تحل المشكلة. وكان أطراف الصـــراع الداخلي يتهم كل منهم الآخر، بالارتباط بالخارج. فبينما اتّهم اليسار الجبهة اليمينية بالعمل مع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية والرجعيّة العربيّة، للقضـــاء علـــى الثورة الفلسطينيّة والقوى التقدمية، اتّهم هؤلاء (أي اليمين) الفلسطينيين بالعمـــل على إقامة وطن بديل في لبنان، واليسار لإقامة نظام شيوعي موالٍ لموسكو.

وكان الروس حينها حَذرين في تعاملهم مع الرئيس السوريّ حافظ الأســـد، رغم أنه حليفهم الاستراتيجي في الشرق الأوسط، فهو قد استغلّ زيـــارة رئـــيس الوزراء السوفياتي كوسيغين لدمشق صيف 1976، وأدخل قواته إلى لبنان مســـانداً القوى اليمينية، دون أن يَضع موسكو بالصورة مسبقاً[1].

كانت موسكو تتابع المعلومات عن زيارات سرية يقوم بها أرييل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي ورئيس الأركان رفائيل إيتان R. Etan إلى بيروت، ولقاءهم مع بشير الجميل قائد القوات اللبنانية المسيحيّة، خلال أشهر كانون الثاني وشباط وآذار من العام 1982[2]، تمهيداً لغزو لبنان وتدمير منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشـــأت قواعد عسكرية ونفوذاً واسعين على الأراضي اللبنانية، لا سيما في الجنوب.

في منتصف ليل 3 حزيران 1982، قام مجهولون بمحاولـــة اغتيـــال الســـفير الإسرائيلي في لندن «شلومو أرغوف» وكانت هذه العمليّة الحجة لتبدأ القـــوات الإسرائيلية غزوها للبنان في السادس من حزيران، وخلال أيام وصلت إلى بيروت، بعد مواجهات قاسية مع القوات المشتركة اللبنانية والفلســـطينيّة، ومـــع الجـــيش السوري، وتجاوزت عمق الـــ40 كلم. كان الرئيس السوفياتي بريجنيف مريضاً ولا

---

* كان اليسار بقيادة كمال جنبلاط الذي منحه الاتحاد الســـوفياتي عـــام 1970 وســـام لينين للسلام بين الشعوب، وهو أرفع وسام كانت تمنحه موســـكو لقيـــادات خـــارج الحدود.

1 أوليغ غريتيفسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2 المرجع نفسه، ص 141.

يتابع الأحداث، فاعتبر الرجل الثاني في الكرملين يوري أندروبوف، أن هدف الغزو الإسرائيلي للبنان، إضعاف النفوذ السوفياتي ويأتي بتغطية أميركية غير مباشرة، لكي تحافظ هذه الأخيرة على علاقاتها مع أصدقائها العرب[1].

كان عام الغزو (أي عام 1982) عام المرض والموت في موسكو، فمات المفكر الشيوعي سوسلوف، ومرض بريجنيف، وخليفته تشرنينكو، وأصاب مرض كسل الكلى الرجل القوي يوري أندروبوف. رغم ذلك وأثناء العدوان، بعث الكرملن عدة رسائل للولايات المتحدة الأميركية، يدعوها للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها، مذكراً بمعاهدة الصداقة التي تربط موسكو بدمشق[2]. وقد أقامت موسكو جسراً جوياً لنقل المعدات العسكرية إلى دمشق، للتعويض عليها كل ما خسرته في المواجهات، وكذلك قدمت السلاح والعتاد للقوى الفلسطينية واللبنانية المعارضة للغزو. واستمرت في الدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة من الأراضي اللبنانية، والحفاظ على هذا البلد موحداً وذا سيادة كاملة على كامل أراضيه. ودعا وزير خارجية الاتحاد السوفياتي أندريه غروميكو A. Gromeko إلى ضبط الوضع في لبنان، لأن تفاقمه لن يكون في مصلحة الدول المجاورة له، وليس في مصلحة السلام في الشرق الأوسط وفي العالم عموماً.

رغم ذلك لم يكن لموسكو دور مؤثر فيما كان يجري في بيروت حينها، فقد خرج المقاتلون الفلسطينيون منها في 21 آب 1982، كذلك القوات السورية، في عمليّة قادها وأشرف عليها الأميركيون، بقيادة مبعوثهم فيليب حبيب (Philep Habib)، ولكن دخول القوات الإسرائيليّة إلى مبنى السفارة السوفياتيّة في بيروت في أيلول 1982، وحصول مجازر صبرا وشاتيلا ضد الفلسطينيين، أخرج السوفيات عن وتيرة الاعتراض التقليدية. فهددوا باستخدام القوة، فاعتذرت إسرائيل لموسكو، عن هذا الأمر، مُعتبرةً أن دخول السفارة جاء بدافع تهور شخصي من ضابط يهودي روسي، وسيعاقب عليه[3]. رغم ذلك، فلم يكن الرأي العام العربي راضياً عن الدور السوفياتي، وكان ينتظر منه أن يتدخل بقوة لحماية

1 المرجع السابق، ص 181.

2 أندريه بيليايف، نضال الاتحاد السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

3 أوليغ غرينيفسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 220.

حلفائه، خاصّة سوريا التي ترتبط بمعاهدة مع موسكو، ولكن الرد السوفياتي كـــان دائماً، أنه لا يمكن لهم أن يتدخلوا عسكرياً، وأن يتورطوا في حرب، قد تتفـــاقم، وبعض العرب يتفرجون على ما يجري.

وفي 18 أيلول 1983، اعتبرت وكالة تاس الرسمية الســـوفياتية: ان تحركـــات القطع العسكرية الأميركية قبالة الشواطئ اللبنانية، محاولة لتحويل هذا البلد ميـــدان عدوان على سوريا والبلدان العربية الأخرى، وفي 15 أيلول 1983 قالت صـــحيفة الازفستيا السوفياتيّة: ان الرئيس ريغن قد أعلن الحرب على الشعب اللبناني، وتحويل لبنان قاعدة عسكرية[1]. بعد أن تورطت قوات المارينـــز في قصف المواقع التابعـــة للقوى التقدمية اللبنانية في الجبل، وقد اقم وليد جنبلاط – رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني – هذه القوات بمنع سقوط بلدة سوق الغرب بواسطة القصـــف المدفعي، معتبرة أنها خط أحمر، وتعني الأمن الأميركي[2].

وفي صيف 1984، كان الوضع في لبنان متوتراً جـــداً، والخـــبراء والجنـــود السوفيات في سوريا لا يبعدون بضع كيلومترات عن قوات حفظ السلام الأميركية والفرنسية والإيطالية، التي انتشرت في بيروت دون موافقة مجلس الأمـــن، وهـــي تتدخل في قصف الجبل اللبناني. وبعد مقتل 239 عنصراً أميركياً في تفجير مقـــرهم في بيروت، أصبح خطر المواجهة الأميركية السوفياتية يقترب أكثر فأكثر، وأصـــبح سيناريو حرب عالمية ثالثة، انطلاقاً من الشرق الأوسط يرتسم في الأفق، على مـــا ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية[3].

كانت الحرب العراقية – الإيرانيّة التي اندلعت في 22 أيلول 1980 واستمرت حتى 1989، المسألة الأشد إيلاماً للسياسة السوفياتيّة في ثمانينات القرن الماضي. فهي بدأت بعد أن تحولت إيران بقيادة الإمام الخميني، من أهم حليف للولايات المتحدة الأميركية، إلى خصم لدود لها، في حين كان العراق من أهم أصدقاء موســـكو في تلك الحقبة، كما جاءت الحرب أيضاً بعد دخول القوات السوفياتيّة لأفغانستان في 28 كانون الأول 1979.

---

1 حرب الجبل في لبنان، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، 1987، ص 177.

2 المرجع نفسه، ص 182.

3 أوليغ غرينيفسكي، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 309.

أحرجت الحرب العراقيّة-الإيرانيّة (أو حرب الخليج الأولى) السوفيات. فمن جهة هم مرتبطون بمعاهدة صداقة وتعاون مع العراق، ومن جهة ثانية، لا يريدون العداء مع الثورة الإسلامية في إيران التي أسهمت بشكل كبير في تقليص النفوذ الأميركي، والذي يستفيد من الحرب بإنهاك قوة الفريقين. فأعلنوا الحياد في هذه الحرب[1]. ولم تلبِّ موسكو طلبات شراء الأسلحة التي تقدمت بها كل من طهران وبغداد، فاستدار الطرفان إلى أماكن أخرى لتلبية احتياجاتهم من السلاح.

توترت العلاقات كثيراً بين موسكو وطهران في العام 1982 على أثر المضايقات التي تعرض لها حزب تودة (الشيوعي-الإيراني) من قبل السلطات الإيرانية، وانعكس الأمر على أفغانستان حيث شجعت ايران المقاومة ضد السوفيات هناك، فقامت الطائرات السوفياتية بشن غارات على مواقع تدريب للمقاومة الأفغانية في الأراضي الإيرانية، وعادت موسكو تزود العراق بالسلاح، وظهرت الشعارات التي تدعو بالموت للاتحاد السوفياتي في شوارع طهران. جراء ذلك، توقف الطرفان عن سياسة المناكفة، كل منهم تجاه الآخر، فألغت طهران الشعارات المعادية لموسكو، وأعادت موسكو الخبراء الروس إلى طهران في شباط 1982[2].

تقدم الاتحاد السوفياتي باقتراحات عام 1981، تدعوا إلى تحييد منطقة الخليج وعدم إنشاء قواعد عسكرية أو نشر أسلحة دمار شامل فيها، وعدم تهديد الممرات المائية الهامة في تلك المنطقة أمام التجارة الدولية، رغم أنه ليس بحاجة إلى نفط الخليج[3]. وذلك بعد دعوته لتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام، كشرط لوقف دعمه للثورة الشيوعيّة في أفغانستان، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر أن سقوط الشاه في إيران ودخول السوفيات إلى أفغانستان، يهدد مصالحها الحيوية في الخليج نظراً لحاجتها الماسة لنفط تلك الدول[4].

---

1 فلاديمير كوزيكشن، المخابرات السوفياتية من الداخل، ترجمة أورنيتال هاوس، ليماسول قبرص، 1991، ص 260.
2 المرجع نفسه، ص 275.
3 أندريه بيليايف، نضال الاتحاد السوفياتي، مرجع سبق ذكره، ص 49.
4 يحيى الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 261.

أنهك المرض والموت القيادة السوفياتية في النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، فتوفّي ليونيد بريجنيف عام 1982 وخلفه يوري أندوبوف الذي توفّي بدوره عام 1984، ثم توفّي خلفه قسطنطين تشرنينكو عام 1985، ليخلفه القائد الأخير للإتحاد السوفياتي. ميخائيل غورباتشوف[1]. عملت موسكو في تلك المرحلة على تحسين علاقاتها مع دول الخليج العربية، تحت شعار «لا جدوى من قلب الأنظمة الرجعية، المهم محاربة الامبريالية». شعار رفعه القائد السوفياتي المتشدد يوري أندروبوف في 15 تموز 1982[2]، وكان هذا آخر شعاراته.

عقد الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف قمة مع نظيره الأميركي في جنيف عام 1985، محاولاً إيقاف برنامج حرب النجوم التي بدأت تنفيذه واشنطن، والاقتصاد السوفياتي المنهك لا يتحمل تكاليفه الباهظة فلم ينجح، فاكتفى بإطلاعه على برنامج الإصلاحات الذي ينوي غورباتشوف تنفيذه في الاتحاد السوفياتي تحت شعار «البروستريكا»، فشهد العالم منذ ذلك التاريخ أن موسكو بدأت بالتراجع أمام الجبار الأميركي. إلى أن أُعلنت في قمّة مالطا بين الرئيسين الأميركي جورج بوش الأب والسوفياتي غورباتشوف في كانون الأول 1989، نهاية الحرب الباردة، وأنهت هذه القمة مفاعيل قمة يالطا للعام 1945 بين روزفلت وتشرشل وستالين، التي قسّمت العالم[3].

توقفت الحرب الإيرانية - العراقية بقرار من مجلس الأمن عام 1989. وبدأ الرئيس العراقي صدام حسين التحضير لغزو دولة الكويت، تحت تأثير نشوة القوة التي تولدت لديه جراء حربه مع إيران، وقيل يومها أن غزوه لهذه الدولة الهامة نفطياً وجغرافياً في 2 آب 1990، جاء بتشجيع من السفيرة الأميركية في بغداد (أبريل غلاسبي April Glaspy).

أدانت موسكو كما معظم دول العالم ضم دولة الكويت العضو في الأمم المتحدة إلى العراق، ولم تعارض الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن

---

1 علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل، بيروت 1988، ص 197.

2 فلاديمير كوزيكشن، المخابرات السوفياتية من الداخل، مرجع سبق ذكره، ص 139.

3 علي صبح، الصراع الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

لا سيما القرار 660، رفضاً للإحتلال ودعت أكثر من مرة إلى سـحب القـوات العراقية من الكويت.

وبعد بدء التحضيرات العسكرية الأميركية والغربية، لتنفيذ عمليّة عسـكريّة ضد القوات العراقية، لإجبارها على الانسحاب من الكويت، بنـاء للقـرار 660 الصادر عن مجلس الأمن. كانت موسكو النافذة الوحيدة التي يطل منـها صـدام حسين عارضاً التسوية، والانسحاب وفق شروط وجدول زمني بعد بدء الغـارات الجوية على العراق. وقد سعت موسكو جاهدة لترويج مقترحاتـه دون أن تلقـى آذاناً صاغية، نظراً لتراجع مكانتها وقوتها دولياً، وفي اليوم الأخير قبل الهجوم البري الدولي على الكويـت، أي في 23 شـباط 1990، اتصـل الـزعيم السـوفياتي غورباتشوف بعد تلقيه وعداً من العراق للإنسحاب بدون شروط، مطالباً تـدخل الرئيس الأميركي وزعماء الغرب لوقف التهديدات بالحرب البرية، لكن جـواب هؤلاء كان: إن الأوامر قد صدرت لبدء الهجوم البري وبالفعل بدأ الهجـوم في 24 شباط 1990[1].

احتلت القوات الأميركية والغربية بالاشتراك مع قوات عربية، خاصّـة مـن السعودية وسوريا، الكويت وجزءاً من جنوب العراق، ودمرت الجيش العراقـي، وأعلن العراق قبوله بتنفيذ كافّة قرارات مجلس الأمن بدون شروط، وأوقف الهجوم عليه في 28 شباط 1990.

هذه الأحداث جرت في ظل تراجع تأثير الاتحاد السوفياتي وقوته الـدوليين، منذ أن أُنهك في ورشة إصلاح داخلية قادها غورباتشوف ابتداءً من العـام 1985، وأعلن على أثرها إيقاف التجارب النووية من جانب واحد في صيف ذلك العـام. وبدأ الضعف يتفشى في المؤسسات السوفياتية، في ظل خلافـات داخليـة، إلى أن بدأت التظاهرات في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقيّة. فقـرر غورباتشـوف سحب قواته من أفغانستان عام 1989، وتخلى عن حلف وارسو في قمة بوخارست التي عقدت للكتلة الشرقية في تموز 1989[2]. ونجحت ثورات شعوب تلك الـدول

1 يفغـيني بريمـاكوف، يوميـات حـرب الخلـيج، كمبيونشـر، بـيروت، 1991، ص 105.

2 علي صبح، الصراع الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 203.

في قلب الأنظمة الشيوعيّة الحاكمة، إلى أن أعلنت اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعي السوفياتي في آذار 1990، تخليها عن احتكار السلطة في موسكو، فـاعتبر الغـرب الأمر انتصاراً له[1]. وبدأت مرحلة جديدة من الصراع الدولي، تميز من خلال النظام الدولي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأميركي جورج بوش عام 1990.

1 فلاديمير كوزيكشن، المخابرات السوفياتية، مرجع سبق ذكره، ص 290.

أوجه الشبه بين الاستراتيجيتين القيصرية والسوفياتية

كان للأرثوذكسية الروسيّة عدوّان: الأول من غير المسيحيين يَتمثّل بالبرابرة والترك، والثاني في العالم المسيحي الغربي الذي عرف الحقيقة والخلاص ورفضها[1]. كان ذلك منذ الانشقاق النهائي للكنيستين الشرقيّة والغربيّة عام 1054م، فأصبح العالم الأرثوذكسي يمثل روح الشرق، بينما الكاثوليكية ظاهرة غربية صرفة.

هذه الفرضيّة تجيب عن السؤال الذي كان يطرح دائماً في الحروب الكبيرة عبر التاريخ. لماذا يتم مهاجمة روسيا عسكرياً علماً أنها ليست دولة استعمارية، ولا تُنافس الدول الكبرى على اقتسام المستعمرات؟ حصل هذا في حروب نابليون بونابرت في بدايات القرن التاسع عشر، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية. وانتهت هذه الحروب إلى فشل احتلال روسيا لعدة أسباب أهمها الجغرافيا، وهذا ما أكّده الرئيس الأميركي الراحل روزفلت، عندما ألقى خطابه الشهير أثناء الحرب العالمية الثانية في 23 شباط 1942 حيث قال: أنصح من يسمعني بأن يحمل في يديه خارطة العالم، لأننا يجب أن نفهم الجغرافيا لنحدد الموقف مما يجري[2].

أما لناحية الشرق الأوسط، أو الجنوب كما كان يُسمى قبل قيام الاتحاد السوفياتي، فكان هذا الجنوب قُبلة أنظار الروس من الناحية الدينية، لما للقدس من

1 الكسندر دوغين، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحد، بيروت، 2004، ص 447.

2 زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، دار النهار، بيروت، 1977، ص 9.

أهمية، وكذلك القسطنطينيّة التي احتلها الأتراك المسلمون عام 1453، وهي عاصمة الأرثوذكسية في العالم. والجنوب ايضاً مصدر قلق، جراء العداء التركي لروسيا الذي استمر لمئات السنين، وكان هذا العداء يُهدد المصالح الروسية، لا سيما منها خطر إقفال الممرات المائية التركية التي تصلها بالمياه الدافئة، حيث كانت إحدى عقد روسيا الأربعة وهي: جليد الشمال ومضايق الجنوب وبُعد الشرق وتهديد الغرب الدائم[1].

وإذا كانت الخصائص البنيوية والعملانية الأساسية لمفهوم المجال الاستراتيجي تجعل من العالم العربي «مجالاً استراتيجياً بامتياز»[2]. وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط عامةً تنطبق عليها هذه الخصائص أيضاً. وهي: تكامل خصائص المجالات الصغرى والثروة الطبيعيّة ونقاط ارتكاز تسمح بالانتصار ونقطة العبور الاستراتيجية، والقدرة على تمرير المواد والأفكار المؤثرة، وخطوط احتكاك قابلة للتحول إلى نزاع عالمي وكذلك في أنه مجال استراتيجي مجزأ، يُملأ بقوّة غيره[3]. فما هي الركائز الاستراتيجية لسياسة القياصرة الروس والبلشيف السوفيات اتجاه الشرق الأوسط كمجال استراتيجي، وما هي أوجه الشبه بين سياسة كل منهما:

أولاً: في الركائز الخاصة بالقياصرة:

أ- السعي الدائم لإضعاف الإمبراطورية العثمانية وتفكيكها، بهدف استعادة السيطرة على القسطنطينيّة عاصمة الأرثوذكس في العالم، كذلك السيطرة على المضايق المائيّة الاستراتيجيّة في البوسفور والدردنيل، بهدف الوصول الآمن إلى المياه الدافئة، وهو حلم قديم يراود الروس.

ب- أن يكون لروسيا القيصرية، (زعيمة الأرثوذكس في العالم) مكانة متقدمة في إدارة المقدسات الدينيّة المسيحيّة في فلسطين، لا سيّما في القدس.

ج- في أن تكون روسيا دولة مؤثرة، في إطار الدول الكبرى. خاصّة أن شعبها كان باستمرار ذا نزعة إمبراطوريّة.

1 منذر جابر، السياسة الروسية في القرن الثامن عشر، منشورات جامعة البلمند، لبنان، 1998، ص 219.

2 كمال حماد، العولمة والقانون الدولي العام، مكتبة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية – الفرع الأول، بيروت 2006، ص 81.

3 المرجع نفسه، ص 82.

ثانياً: في الركائز التي اعتمدها الاتحاد السوفياتي:

أ- كان السوفيات يتطلعون إلى الشرق الأوسط كمجال ملائم لنشر العقيدة الشيوعيّة، انطلاقاً منه إلى أرجاء العالم الإسلامي.

ب- جاهد السوفيات كثيراً من أجل منع تحويل الشرق الأوسط، إلى منطقة معادية للثورة البلشيفية، وعدم إقامة قواعد عسكريّة غربية فيها، تشكل خطراً عليه، نظراً لقرب المنطقة من حدوده الجنوبية، بما في ذلك جعل المنطقة مكان خالٍ من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ج- تعزيز نفوذه السياسي والعسكري في المناطق التي تحيط بالخليج العربي، ليبقى له كلمة في تحديد أسعار النفط التي تؤثر على اقتصاده، كونه كان ثاني أكبر مصدر لهذه المادة في العالم.

ثالثاً: الركائز الاستراتيجيّة المشتركة بين كل من روسيا القيصرية والاتحاد السوفياتي:

أ- الطموح الدائم في الوصول إلى المياه الدافئة سواء كان عبر البحر الأسود وصولاً للبحر الأبيض المتوسط، أو إلى مياه الخليج العربي عبر إيران.

ب- التسليم المشترك بأهمية الشرق الأوسط في الصراع الجيوبوليتيكي، كونه شكّل منطقة حراك للصراع الدولي عبر كل العصور.

ج- اعتبار المنطقة مجالاً حيوياً جنوب الأراضي الروسية، وتركها للأعداء يشكل مصدر خطر على الأمن الروسي.

د- الشغف المشترك بتعلم اللغة العربية (وربما نكاية بالأتراك)، حيث أسس القياصرة مدارس عديدة لهذه الغاية، واهتم البلاشفة كثيراً في هذه الناحية أيضاً، وأنشأوا معاهد تعلم العربيّة، وقدموا منح دراسيّة لطلاب عرب، لتعلّم الروسيّة في الاتحاد السوفياتي.

وهكذا يتبيّن أنّه لم يكن للروس إبان حكم القياصرة والشيوعيين آيّة أهداف توسعيّة، أو استعماريّة، ولا حتى أطماع بثروات بلدان الشرق الأوسط. وتحديداً في ما يتعلّق بمخزون النفط والغاز، الكبير الموجود في باطن أراضي دول المنطقة، على عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للدول الغربية الكبرى.

سياسة روسيا الاتحادية في الشرق الأوسط

تنشأ الدولة وفق القانون الدولي العام، إما من العدم، والمقصود استقرار جماعة من الناس فوق إقليم غير مأهول (أو مأهول من أناس بدائيين) تطوروا من الناحية السياسية، بحيث استكملوا عناصر إنشاء الدولة، وهي السكان والاقليم والنظام السياسي. أو تنشأ أيضاً نتيجة تفكك وانحلال بعض الدول الكبرى القائمة، وتوزعها على دول صغيرة، أو بانفصال دولة أو أكثر عن نظام تعاهدي أو اتحادي، أو عن طريق استفتاء على إقليم مستعمر أو تابع، وكذلك عن طريق نشوء دولة عن طريق انضمام دولتين أو أكثر إلى بعضهما البعض، لتكوين دولة اتحادية، كما يمكن أن تنشأ عن طريق تنفيذ صك قانوني أو معاهدة دولية أو قرار صادر عن هيئة دولية[1].

إنهار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وسقط المارد الذي كان القطب الثاني في العالم، الذي تتحلق حوله شعوب ودول في مواجهة جَبَرُوت الولايات المتحدة الأميركية.

ولقد شهدت مرحلة ما قبل الانهيار أحداثاً متسارعة، ومشاهد تاريخية لا يستطيع باحث أن يقفز فوقها، ليس على مستوى سياسة روسيا وتاريخها فحسب، بل على مستوى مجرى التاريخ العالمي بشكل عام. ويكاد يكون انهيار الاتحاد السوفياتي أهم حدث في القرن العشرين، بالرغم من أهمية حدث انتصار الثورة البلشيفية والحربين العالميتين الأولى والثانية.

1 محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص141 و142.

كانت موسكو عاصمة الاتحاد السوفياتي، بل وعاصمة المحور الآخر للعالم بعد واشنطن عاصمة المحور الأول. وبقيت موسكو عاصمة الاتحاد الروسي الذي ولـد من رحم الاتحاد السوفياتي، قبل أن يَلفظ هذا الأخير أنفاسه. وبالتالي فإن سياسة موسكو الروسية التي ضعفت ووهنت كثيراً، بقيت في بعض الأوجه تشبه. موسكو عاصمة الشيوعيين، بالرغم من التحولات الجذرية التي حصلت، والصعوبات الـتي عاشتها في مرحلة الانهيار وما تلاها من إعادة التأسيس.

فقد شهدت فترة الرئيس يلتسين* العديـد مـن الاضـطرابات لا سـيما الاقتصادية، من خلال السياسات غير المحسوبة التي أدت إلى تفـاقم العديـد مـن المشاكل، وإلى خسارة روسيا ما تبقى من مكانتها، كوريث لدولـة عظمـى في الخارج، وفي مقدمة هذه السياسات، سياسة الخصخصة المتسرعة وغير المدروسة[1]، وغير المستندة إلى تشريعات وقوانين.

من ثم جاء الرئيس فلاديمير بوتين (V. Potine)*، الذي شهدت مرحلة رئاسته للإتحاد الروسي (2000–2008) نهضة سياسية واقتصادية، وإعادة تأسيس لمرتكـزات الدولة المتداعية، واسترجاع لهيبة موسكو على المستويين الداخلي والخارجي.

وبفضل حنكة ودهاء بوتين، بدأ الاعتبار يعود لروسيا، وتتعزز مكانتها. بين دول العالم، ويتزايد تأثيرها في مجرى السياسة الدولية رويداً رويداً، إلى أن أصبحت مساهماً رئيسياً في الخارطة الجيوسياسية للعالم. خاصة في الشرق الأوسـط، هـذه البقعة الجغرافية التي تشكل بؤرة توتر، وتلاقي مصالح، بين مختلف الدول الكـبرى في آن واحد.

سنتحدث عن موضوعات هذا الفصل في سياق بحثنا، في قسـمين يتضـمن القسم الأول موضوعات إعادة تكوين الدولة، مـن خـلال عنـوانين، فرضـت

---

* الرئيس (Boris Yeltsine) بوريس يلتسن كان رئيساً للحزب الشيوعي في موسكو قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، ورئيساً لروسيا إحدى دول الاتحاد السوفياتي الـ15، ثم رئيسـاً لروسيا الاتحادية.

1 راجع دراسة مغاوري شلبـي علي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، تشرين الثاني 2007، ص 56.

* كان الرئيس فلاديمير بوتين قبل أن يصبح رئيساً لروسيا الاتحادية عام 2000 حتى 2008، مسؤولاً في الحزب الشيوعي السوفياتي، ومديراً للمخابرات الخارجية K. G. B.

تقسيمهما خصوصية كل منهما. العنوان الأول يعالج مرحلة يلتسين (1991-2000) والعنوان الثاني يعالج مرحلة بوتين (2000-2008).

أما القسم الثاني، فيتحدث عن روسيا في الشرق الأوسط. ويعالج الثوابت والمتغيرات، وموضوع إعادة الاعتبار لسياسة روسيا في الشرق الأوسط، ونتحدَّث فيه عن الخارطة الجيوسياسية الجديدة للشرق الأوسط، في ظل تصارع المصالح الدولية.

أولاً: التحول السياسي ومرحلة الضياع

أدت سياسة الانفتاح وإعادة البناء «البروسترويكا» التي اعتمدها غورباتشوف (M. Gorbatchouf)*، إلى تهديم البناء بالكامل وقضت على النظام الشيوعي، وأوصلت إلى زوال الاتحاد السوفياتي عن الخارطة السياسية، ونشأ مكانه خمس عشرة دولة مستقلة، استقلالاً تاماً، بعد أن كانت جمهوريات اتحادية تشكل بمجموعها دولة واحدة.

وكان أبرز هذه الدول وأهمها سياسياً واقتصادياً وعلمياً وعسكرياً وجغرافياً وسكانياً، روسيا الاتحادية. فهي التي ورثت عوامل القوة الاستراتيجية من الاتحاد المتداعي، لا سيما المقعد الدائم في مجلس الأمن، والأسلحة النووية. وعادت إلى مساحتها الأصلية، وتخلت عن جمهورياتها وولاياتها الخمس عشرةَ بعد أن كانت تشكل مجالاً حيوياً لها، حتى إبان الحقبة القيصرية، أكثرمما كانت جزءاً من الدولة الموحدة، نظراً لعوامل التفرقة فيما بينها، خاصة العرقية والقومية والدينية والجغرافية.

ومرت عملية الانهيار ونشوء الاتحاد الروسي بأحداث هائلة، كان لها تفاعلات وتأثيرات جمَّة، في الوضع الداخلي في روسيا، وفي مستوى الخارطة السياسية الدولية، بما في ذلك الشرق الأوسط[1].

واستغرقت مرحلة إعادة تكوين الدولة، وإرساء ملامحها بشكل واضح وجلي، وقتاً طويلاً، تعاقب على الرئاسة خلالها رئيسان، لا يتشابهان بشيء إلا بالقليل القليل،وهما الرئيس بوريس يلتسين والرئيس فلاديمير بوتين.

---

* ميخائيل غورباتشوف كان آخر رئيس للاتحاد السوفياتي، حكم بين الأعوام 1985 و1991.

1 حول هذه المرحلة راجع دراسة خليل حسين، الكومنولث الروسي. مشروع اتحاد ام انحلال، في مجلة دراسات دولية، مركز دراسات السياسة الخارجية، بيروت، 1993، العدد 1، ص 39-55.

يلتسين، او (بوريس نيكولا يفتش يلتسين) ولد في الأول من شباط عام 1931 في قرية (يوتكا) التابعة لمقاطعة (سفيردلوفسك) الروسية، من عائلة فلاحية. درس الهندسة، ثم عمل في مصنع الأنابيب الثقيلة في الأورال[1]. كان قوي البنية ويُحب شرب الفودكا*.

عُيّن عام 1976 في منصب السكرتير الأول للجنة الحزب الشيوعي في المقاطعة التي ولد فيها، ثم استدعاه الرئيس السوفياتي بريجنيف ليعمل سكرتيراً في اللجنة المركزية للحزب مسؤولاً عن الصناعات الحربية. وعين عضواً في اللجنة المركزية للحزب عام 1981، ثم عين سكرتيراً أول للحزب الشيوعي في موسكو، في 24 كانون الأول 1985، أملاً من غورباتشوف في أن يستطيع يلتسين مساعدته للانطلاق في سياسة البروسترويكا، إلا أنه ما لبث أن بدأ بانتقاد غورباتشوف ومعظم قيادات الحزب، مما أكسبه الشهرة، خاصة في المؤتمر العام للحزب الذي عقد عام 1987[2]. وترشح لعضوية مجلس السوفييت الأعلى مندوباً عن العاصمة موسكو (وهو مركز مهم)، فنال نسبة 89.6% من أصوات الناخبين، مما أثار حفيظة القيادات العليا في الحزب الشيوعي السوفياتي. ولكن هذه النتيجة عززت مكانته شعبياً، وشكلت له محطة دفع قوية باتجاه رئاسة الاتحاد الروسي.

زار بصفته هذه الولايات المتحدة الأميركية، بناءً لدعوة في تشرين الثاني 1989، وكان هذا أول دخول مباشر له إلى الساحة الدولية، حيث استقبله الرئيس الأميركي جورج بوش «الأب» لمدة اثنتي عشرة دقيقة فقط بشكل غير رسمي، لعدم إغضاب نظيره السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، الذي كان راضياً عن الزيارة.

أعقب هذه الزيارة تشجيع يلتسين للمظاهرات الاحتجاجية التي كانت تقوم بها مختلف القطاعات الانتاجية في البلاد، والتي أُحصي منها ألف وخمسماية مظاهرة فقط في العام 1990. وتلى ذلك انتخابات تشريعية حصل بموجبها يلتسين على

---

1 ليونيد ميليتشين، تاريخ روسيا الحديثة، ترجمة طه الولي، دار علاء الدين، دمشق، 2001، ص 55.

* (Vodka) مشروب كحولي، مشهور في روسيا.

2 المرجع السابق، ص 68.

90% من الأصوات، وأصبح رئيساً شرعياً لمجلس السوفييت الأعلى لروسيا. وبعد استفتاء جرى في 17 آذار 1991، وافق على مبدأ انتخاب رئيس لروسيا وحدها، جرى في الثاني عشر من حزيران 1991 انتخابه رئيساً بغالبية 57.35% من الأصوات. وبذلك أصبح يلتسين رئيساً شرعياً مثيراً للجدل. وقبل أن يتفكك الاتحاد السوفياتي، عاش يلتسين عدة أشهر واحداً من رئيسين للبلاد إلى أن أُعلن عن انتهاء الاتحاد السوفياتي وقيام روسيا الاتحادية و14 جمهورية مستقلة مكانه في نهاية عام 1991. ورغم قوة شخصية يلتسين وشجاعته، فقد كان عهده الذي استمر تسع سنوات مليئاً بالاضطرابات، وحالات الفوضى والضياع، وانعكس ذلك على سياسته الخارجية، لا سيما في الشرق الأوسط.

أ- الانهيار والولادة

غيّر انهيار الاتحاد السوفياتي وجه العالم، وقاد نسق العلاقات الدولية إلى أحادية قطبية. وكان لسقوط الاتحاد آثار كبيرة في السياسة الدولية والعلاقات بين الدول، وفي إطار منظمة الأمم المتحدة. ومع ولادة الاتحاد الروسي ووراثته لمقعد الاتحاد السوفياتي الدائم في مجلس الأمن، والسيطرة على المفاصل الأساسية للسياسة النووية في الاتحاد السوفياتي، استقر إلى حدٍ ما الاضطراب الذي رافق مرحلة التحول الكبير.

- سقوط الاتحاد السوفياتي يُغير وجه العالم

بعد سنوات على اطلاق عملية البروسترويكا من قبل الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، وتحديداً في العام 1989، تحوّلت هذه البروسترويكا من سوفياتية إلى بروسترويكا دولية، اجتاحت كل الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ومعظم دول العالم الثالث[1].

وبعد أن كان لا يوجد في كل الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية سوى حزب واحد ومنظمات شبابية وعمالية ونسائية تابعة له، أصبح منذ العام 1985 وحتى العام 1991 هناك أحد عشر ألف حزب وجمعية تعمل بشكل رسمي، في

---

1 حسن صبرا، سادات الماركسية، منشورات الشراع، بيروت، 1991، ص 47.

الاتحاد السوفياتي فقط، إضافة إلى حوالِ ثلاثين ألــف جمعيــة ثقافيــة وشــبابية واجتماعية[1]، تعمل بشكل غير مباشر بالسياسة، منها المتطرف والمعتدل، والمطالب بالاصلاح داخل الحزب الشيوعي. وكانت الدعاية الغربية تشجع هذه الحركــات تحت شعار الدفاع عن حقوق الانسان، خاصة أن قوانين الاتحاد الســوفياتي تمنــع السفر إلى الخارج، وبالتالي تمنع اليهود خاصة من الهجرة إلى اسرائيل. فكانت هذه المسألة بالذات مثار اهتمام الغرب. وجُمعت مبالغ طائلة في سبيل زعزعة حكومــة موسكو إلى أن وصل الأمر عند بعض الأوساط الشــيوعية الســوفياتية الى اتهــام غورباتشوف أنه يقدم هدية للغرب وللماسونية بفكفكة الاتحاد، بعد أن تخلى عــن منصبه كأمين عام للحزب.

وكشف د. أ. بلاتونوف (D. E. Platonov) أن رجل الأعمال اليهــودي – الماسوني (سوروس) «Sorous» هو الوسيط بين غورباتشوف والحكومة الماسونية في الغرب، وهوالذي أسس «صندوق سوروس» لدعم «المبادرة الثقافية» في الاتحاد السوفياتي التي كانت معادية بالكامل للشيوعية[2].

وبعد تزايد الاتهامات ضد غورباتشوف، وتَسَرُّب معلومات عن ان الوكالات اليهودية والأوساط الغربية قد جمعت أكثر من تســعين مليــار دولار كاســتثمار يستخدم لتفكيك الاتحاد، رد غورباتشوف علناً على هذه الاتهامات معتبراً إياهــا إشاعات تندرج تحت إطار «الشيزوفرينيا السياسية»[3].

بدأت عملية انهيار الأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، ابتــداءً مــن بولونيا، تحت ضغط نقابات العمال بقيادة لــيش فاليســا «Valisa»* المعــادي للشيوعية، مروراً بتوحيد المانيا، وإلغاء دولة المانيا الديمقراطية في 4 تشــرين الأول 1990، وسقوط النظام الشيوعي في المجر، بعد انتخابات ديمقراطية جرت في 8 آذار 1990، وكذلك الأمر في بلغاريا اثر انتخابات عامة في حزيران 1990. وكان انهيار

1 خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 235.

2 أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

3 م. غورباتشوف، ثلاثة أيام هزت العالم، ترجمة فؤاد حطيط،دار عام الفين،باريس، 1992، ص 95.

* أصبح في 1990/11/9 رئيساً منتخباً لبولندا.

النظام الشيوعي في رومانيا، دموياً أكثر من غيره، حيث أُعدم الرئيس الشيوعي تشاوتشيسكو وعائلته من قبل المنتفضين عليه في 22 كانون الأول 1989[1].

وكرت مسبحة التغيير لتصل إلى ألبانيا وتشيكوسلوفاكيا عام 1990 (وقد انفصلت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين مستقلتين في أيار 1993، دولة تشيكيا ودولة سلوفاكيا). ووصل أمر التغيير إلى الاتحاد اليوغوسلافي الشيوعي المتمرد على موسكو، وأعلنت كرواتيا انفصالها عن هذا الاتحاد في 25 حزيران 1991، تبعتها سلوفينيا في 10 تشرين الأول 1991، ومقدونيا في 5 كانون الثاني 1992، ثم البوسنة والهرسك، (حيث وقعت فيهما أحداث دموية ومجازر أُرتكبت خاصة بحق المسلمين هناك). وبقيت صربيا آخر العنقود في الاتحاد اليوغوسلافي ضعيفة ووحيدة.

رافق هذه الأحداث التي هزت العالم تطورات داخل جمهوريات الاتحاد السوفياتي، حيث أعلنت جمهوريات البلطيق الثلاث، (التي كان الغرب يعتبرها محتلة من قبل الروس)* استقلالها عن الاتحاد، وأصدر برلمان ليتوانيا إعلان الاستقلال في 11 آذار 1990، تبعه برلمانا استونيا ولاتفيا اللذان أعلنا استقلال بلديهما عن الاتحاد السوفياتي في 19 أيار 1990، وأنشأت الدول الثلاث سوقاً اقتصادية مشتركة فيما بينها[2]. واعترف غورباتشوف باستقلالها في 25 آب 1991.

وإبان هذه الأحداث، قامت مجموعة من المسؤولين المتشددين في موسكو، بإنقلاب عسكري على الرئيس ميخائيل غورباتشوف في 19 آب 1991، وأصدرت بياناً يشير الى أن هذا الأخير غير قادر صحياً على متابعة المسؤولية، علماً أنه كان يقضي فترة نقاهة في منتجع في جزيرة القرم. وهدفَ الانقلابيون الذين شكلوا لجنة طوارئ، إلى إعادة الامساك بالوضع في الاتحاد السوفياتي، وتثبيت أقدام النظام الشيوعي بالقوة. ولكن صمود غورباتشوف وعدم توقيعه على التنازل عن صلاحياته، وعناد رئيس جمهورية روسيا بوريس يلتسين،

---

1 خليل حسين، النظام الدولي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 247.

* انضمت ليتوانيا وأستونيا ولاتفيا إلى الاتحاد السوفياتي بالقوة بموجب اتفاق جرى بين هتلر وستالين في 22 آب 1939، وبقي هذا الاتفاق سرياً.

2 خليل حسين، النظام الدولي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 231.

وتنظيمه معركة ضد المتآمرين، ادى الى إفشال الانقلاب الذي كان يهـدف الى إعادة الديكتاتورية[1].

عاد غورباتشوف إلى موسكو في 23 آب 1991، يمارس صلاحياته الدستورية، وتُوِّج بوريس يلتسين في نفس الوقت رئيساً لروسيا، واعتُبِرشخصية أسطورية أنقـذت البلاد، من على ظهر دبابة أمام قصر الحكومة في موسكو، متحـدياً بشـجاعة قـلّ نظيرها، قيادات الانقلاب، فتجاوب معه الجيش، وتجمع الشعب حوله بأعداد كـبيرة أخافت الانقلابيين الذين تراجعوا، دون أن تتم محاكمتهم (باستثناء أربعة فقط). وبدأت مرحلة جديدة من الصراع بين رئيسين على جمهورية واحدة: غورباتشوف رئيس الاتحاد الذي اهتزت هيبته، ويلتسين رئيس روسيا، الذي أعلن نفسه قائداً لكـل أجهزة الحكومة وقواتها العسكرية والأمنية على كامل أراضي روسيا، وألغـى نشـاط الحزب الشيوعي في روسيا بتاريخ 6 تشرين أول 1991[2].

واستمر الخلاف الهادئ على السلطة بـين الـرجلين إلى 21 كـانون الأول 1991، تاريخ توقيع معاهدة حل الاتحاد السوفياتي وتشـكيل «رابطـة الـدول المستقلة» التي وافقت عليها جميع جمهوريات الاتحاد، ما عدا دول البلطيق الثلاثـة، وجورجيا التي عادت وانضمت إليها بعد سنة[3].

وسلم غورباتشوف مفاتيح الكرملين ليلتسين في 1991/12/23، بعد عشـر ساعات من اجتماع بينهما، بقيت مداولاته سـرية. وفي 1991/12/25، اوقـف غورباتشوف نشاطه كرئيس للاتحاد السوفياتي[4]، معلناً في تصريحه الأخير ان الاتحاد السوفياتي نجح كقوة عظمى فقط في الجانب العسكري التخويفي، وبآلته الحربيـة المُفرطة، ولكن هذا زعزع الاقتصاد وأودى بنا إلى الفشل[5].

لم يصدق العالم ما جرى، إلا بعد فترة، بالرغم من أن الغرب بأكمله، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، أعلن انتصار الديمقراطية الغربية واقتصاد السوق

1 م. غورباتشوف، ثلاثة أيام هزت العالم، مرجع سبق ذكره، ص 28.
2 راجع دراسة ايغورتيموفييف، شبح الاتحاد السوفياتي لا يزال يطارد بـوتين، في فصلية معلومات، المركز العربـي للمعلومات، بيروت، 6 تشرين الأول 2008، ص 46.
3 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 272.
4 ليونيد ميلتشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 54.
5 م. غورباتشوف، ثلاثة أيام هزت العالم، مرجع سبق ذكره، ص 104.

على النمط الشيوعي التوتاليتاري، ودعا الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) إلى قيام نظام دولي جديد، تقوده الولايات المتحدة من دون منازع.

وبذلك يكون انهيار الاتحاد السوفياتي قد أنهى سبعين عاماً من الحكم في روسيا، وأنهى أيضاً صراعاً دولياً تميّز بالثنائية القطبية، استمر خمسة وأربعين عاماً، تخلله حرب باردة. كانت مصدر توتر في العلاقات بين الدول أحياناً، ومصدر استقرار وتوازن رعب بينها، أحياناً أخرى.

- آثار نهاية الاتحاد السوفياتي في السياسة الدولية

قبل أن يختفي الاتحاد السوفياتي من الوجود كدولة مستقلة، حدد غورباتشوف ملامح مرحلة ما بعد الاتحاد على مستوى العالم حينما أعلن في 1991/8/23 أمام نواب الشعب في موسكو: ان الديقراطية «الأوروآسيوية»، أي السوفياتية، ستصبح واحدة من دعائم العالم الجديد وأمنه[1].

وكان هذا تقريباً مضمون تصريحات الرئيس بوريس يلتسين المتعددة، حول اقتصاد السوق، وفك حالة العداء مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية. وبالتالي فإن أهم الآثار لنهاية الاتحاد السوفياتي في السياسة الدولية هي سقوط الحرب الباردة، وسقوط القطبية الثنائية، وإعلان فشل الايديولوجية الشيوعيّة في حَل المشكلات الاقتصادية، والتأكيد على صوابية النظرية الرأسمالية والاقتصاد الحر.

كل ذلك، كان انتصاراً لفريق على الساحة الدولية مثّله الغرب، على حساب هزيمة فريق آخر، مثلته الدول الاشتراكية، ونظامها الاقتصادي الموجه.

هذا الانتصار وتلك الهزيمة استحضرا معادلات جديدة، ورسما خارطة سياسية للعلاقات الدولية لم تعد قائمة على أساس الولاءات المحورية. وكذلك استولدت مجموعة كبيرة من العوامل والمعطيات والتحولات، منها:

أولاً: زاد عدد الدول المستقلة في العالم أربع عشرة دولة، وهي إضافة لروسيا (التي ورثت مقعد الاتحاد السوفياتي بموجب اتفاقية الماآتا في 1991/12/21) أوكرانيا، بيلاروسيا، ليتوانيا، لاتفيا، أستونيا، مولدافيا، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان،

1 المرجع نفسه، ص 55.

كازخستان، أوزبكستان، قرقيزستان، تركمانستان وطاجيكستان. ودخل إلى الساحة الدولية تكتل دولي جديد سمي «كومنولث الدول المستقلة» ضم هذه الدول المذكورة ما عدا (لاتفيا وأستونيا وليتوانيا)[1]. وبقي هذا الاتحاد هشاً، كان هدف كل دولة استغلال قوة روسيا لأغراض أمنية، وللاستفادة من الاقتصاد الروسي وثرواته الهائلة. بالمقابل كانت روسيا الاتحادية تهدف من وراء الكومنولث المحافظة على مكانتها الدولية، وهي تحتاج الى دوله كأسواق لمنتجاتها. و لم يتحقق أي من الهدفين، وتداعى هذا الاتحاد تحت تأثيرات النزاعات القومية بين أذربيجان وأرمينيا، والشيشان وتترستان، وابخازيا وجورجيا، وكذلك من جراء الضغوط الاقتصادية الهائلة التي تعرضت لها هذه الدول بعد التضخم الكبير الذي أصاب الاقتصاد الروسي، حيث وصل سنة 1993 إلى 500% في عام واحد[2]، ورغم أن دول هذا الاتحاد وقّعت فيما بينها ثلاثة وعشرين اتفاقية من 1991/12/21 إلى 1992/5/15 كان أهمها: بروتوكول الكومنولث واتفاقية السيطرة على الأسلحة النووية.

ثانياً: أحدث انهيار الاتحاد السوفياتي اضطراباً في المعاملات التجارية الدولية، وفي تسوية المدفوعات بين الدول. وكذلك أثر في حركة تدفق السلع التجارية، نظراً لتفكك النظام الذي كان معتمداً في التعاملات الاقتصادية والتجارية بين دول الوحدة الاقتصادية الاشتراكية (الكوميكون) الذي أُعلن عن حله رسمياً في 5 كانون الثاني 1991. وكان لذلك تأثير في حركة التجارة الدولية، وكذلك في الحركة التجارية بين دول الكومنولث بشكل خاص.

ثالثاً: عاشت دول العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حالة قلق وعدم استقرار. ففي حين أُعلن عن حل حلف وارسو في تموز 1991، لم يتم حل حلف الأطلسي المقابل له، كونهما يشكلان معاً رمزاً للحرب الباردة[3].

بالرغم من الاقتراح الفرنسي في ذلك الحين الداعي إلى الغاء حلف الأطلسي، فأن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا رفضتا الاقتراح، وسَعَتا لضم دول جديدة

1 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 272.
2 المرجع نفسه، ص 288.
3 راجع مقالة نورهان الشيخ، العلاقات الروسية-الأوروأطلنطية، مقالة في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد170، أكتوبر 2007، ص 50.

إلى هذا الحلف من أوروبا الشرقية. وحصل ذلك بالرغم من إعلان روسيا إنها أصبحت واحدة من دول «العالم الحر». و لم يعد هناك ما يهدد أمن الدول الغربية التي استدارت نحو إعلان الارهاب العدو الجديد الذي يُفترض شد الهمم لمحاربته.

رابعاً: أثار الانهيار نزاعات مسلحة وتوترات إقليمية، على خلفية عرقية وقومية، خاصة في الدول السوفياتية السابقة التي أربكت الساحة الدولية، وخلقت تجاذبات كبيرة بين عدد من الدول. فالتوترات داخل دولة تشيكوسلوفاكيا، أدت إلى تقسيمها إلى دولتين في كانون الثاني 1993، وكذلك يوغوسلافيا التي انشطرت إلى عدة دول مستقلة. وفي ناغورني كاراباخ أدى التوتر القومي إلى حرب بين أذربيجان وأرمينيا، وتفاقمت المشاكل على خلفية دينية استقلالية في الشيشان، وفي ابخازيا الجورجية، إضافة إلى مشاكل قانونية بين دول الاتحاد السوفياتي السابق، كالخلاف على الحدود بين روسيا وأوكرانيا في البحر الأسود وعلى ملكية مناجم الحديد والفحم.

خامساً: شكل انهيار الاتحاد السوفياتي أيضاً محطة لتغيرات هامة على المستوى الإقليمي، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث كانت التركة السوفياتية مجالاً خصباً للتنافس الإقليمي، سيما وأن دولاً كثيرة تملك الطموح لتوسيع دورها، بل الى إعادة دغدغة مشاعر تاريخية قديمة، للتوسع وزيادة النفوذ. من أهم هذه الدول إيران وتركيا واسرائيل. فالأولى رأت في الأمر فرصة للعمل على تصدير الثورة الايرانية إلى بلدان اسلامية تُجاورها، كانت سوفياتية في الأمس القريب، اعتبرت أن هناك صلات دينية وروابط جغرافية وتاريخية تربطها مع هذه الدول، ولها الحق والأولوية في تطوير العلاقات معها، خاصة أن الكثير من المسلمين الشيعة يقطنون في تلك الدول في وسط آسيا.

أما تركيا فاعتبرت أن الفرصة سانحة لإعادة بسط نفوذها في منطقة تتواصل معها عرقياً ودينياً ولغوياً، (كما في جنوب القوقاز ووسط آسيا) وحرمها الروس، في مراحل قوتهم القيصرية والسوفياتية، من امتيازاتها هناك فعملت على إعادة بسط نفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى، كأسواق واعدة لمنتجاتها، وللوقوف في وجه التمدد الايراني. وقد حظي هذا الأمر بتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية خوفاً من نجاح التمدد الايراني.

أما اسرائيل، التي كانت تقدم نفسها دولة حضارية وديمقراطية، فقد عمدت بالتوجه مباشرة إلى هذه الدول، وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية معها، أملاً في استغلال طاقاتها وامكاناتها، وإبعادها قدر الامكان عن العرب والمسلمين، واستغلال المواقع الاستراتيجية لتلك الدول لمواجهة إيران، التي يرى الاسرائيليون أنها تشكل تهديداً وجودياً لهم. وهدفت اسرائيل أيضاً، وربما بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية، إلى تأمين موقع متقدم لها على الحدود الروسية. لقد أثارت هذه الأطماع الإقليمية وخاصة التمدد الايراني حفيظة دول كبرى، فاتجهت هذه الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، لإقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة الواعدة في مجال الثروات النفطية. وكذلك الأمر بالنسبة الى روسيا المنهكة بالأوضاع الاقتصادية المتفاقمة التي كادت توصلها للانهيار، والتسابق الدولي والاقليمي هناك ازعجها، فأعادت ترميم ما خسرته، عبر اتفاقيات ثنائية مع دول آسيا الوسطى، حدَّت قليلاً من الأطماع الدولية، وعلى وجه التحديد حول بحر قزوين الغني جداً بالثروات الطبيعية.

- ولادة الاتحاد الروسي

حدد القانون الدولي العام حقوق الدولة، بحق البقاء والحق في الحرية والاستقلال، وحق الاحترام المتبادل، وحق المساواة مع الدول الأخرى، وحق الدفاع المشروع عن النفس (أي عن أراضيها ومواطنيها)، وحق منع التوسع العدواني في أراضيها. كما وضّح الواجبات القانونية للدولة التي تتلخص باحترام حقوق الدول الأخرى، ومراعاة قواعد القانون الدولي العام والسير عليه، واحترام العهود التي ترتبط بها، واحترام مبدأ تسوية الخلافات الدولية سلمياً، والامتناع عن مساعدة أية دولة تلجأ للحرب، والامتناع عن تشجيع الثورات والحركات التي تخل بالسلام، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام التعاون مع الأمم المتحدة، وواجب احترام حقوق الإنسان. ويعتبر القانون الدولي العام ان انفصال جزء من الدولة لا يؤثر في مركزها الدولي، وبالتالي في التزاماتها الدولية. فالدولة تبقى مرتبطة بالمعاهدات[1].

---

1 محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص270 و271.

في 17 آذار 1990، وفي ظل سيادة الاتحاد السوفياتي، جرى استفتاء في روسيا الاتحادية السوفياتية حول ما إذا كانت روسيا بحاجة لرئيس ينتخب مباشـــرة مـــن الشعب. فأجاب 70% من المقترعين الروس بنعم[1].

ارتاح بوريس يلتسين للنتيجة، وبدأت مرحلة مختلفة عمـــا ســـبقها، حيـــث نشطت النـــزعة الاستقلالية، ومطالبة الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تكـــاثرت بسرعة، بأن روسيا لا تستطيع أن تتحمـــل إلى الأبـــد أعبـــاء معيشـــة مـــواطني الجمهوريات السوفياتية الأخرى التي تستند إلى الاقتصاد الروسي وثرواته، في ظـــل أزمة خانقة يعيشها هذا الاقتصاد، وفقر مدقع بدأ يظهر عند العائلات الروسية.

هذه النـــزعة الاستقلالية التي تنامت، رغم الرغبة العارمة عنـــد الـــروس في ضرورة المحافظة على الاتحاد السوفياتي، كإطار للهيبة الخارجية، شجعت جمهوريات الاتحاد الأخرى (خاصة الغنية منها) على التحضير للاستقلال، وعجّلت في الوقت ذاته في التهيئة للإنقلاب الفاشل الذي حصل في 1991/8/19، والذي كان هدفـــه الأساسي وقف هذه النـــزعة الاستقلالية بالقوة. ولكن النتيجة كانت عكس ذلك تماماً. فقد سرّعت نهاية الاتحاد، وكرّست يلتسين بطـــلاً. وكـــان الهـــدف الأول ليلتسين وغير المعلن هو كيفية التخلص من غورباتشوف، الموجود وفقاً للقـــانون. فسافر برحلة أُعلنت على أنها رحلة صيد في احدى المحميات في بيلاروسيا. لكنه في هذه الرحلة التقى مع زعماء الجمهوريات السلافية، مثل رئيس جمهورية أوكرانيـــا ورئيس جمهورية بيلاروسيا في 1991/12/8. واتفق مع هؤلاء على قرار حل الاتحاد السوفياتي وإعلان استقلال جمهورياته[2].

بعد عودة غورباتشوف من جزيرة القرم إلى موسكو اعترف مرغماً بإجراءات يلتسين، ودعا إلى جلسة لمجلس السوفيات الأعلى في 2 أيلول 1991، فوافق المجلس بعد ثلاثة أيام من المناقشات على اتفاقية إنشاء «اتحاد الدول المســـتقلة». وألغـــى المجلس نفسه رسمياً. واستمرت مرحلة المخاض لولادة هذه الجمهوريات المســـتقلة أكثر من شهرين، في اضطراب سياسي وقانوني واقتصادي، إلى أن عقـــد رؤســـاء

---

1 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2 بافل خليبنيكوف، ثعالب الكرملن، ترجمة منتجب يوسف، دار علاء الـــدين، دمشـــق 2005، ص 85.

الجمهوريات المنضوية تحت لواء الاتحاد السوفياتي قمة في 21 كانون أول 1991 في مدينة المآآتا عاصمة كازاخستان، ألغت رسمياً الاتحاد، ووافقت هذه الجمهوريات بالاجماع على أن ترث روسيا الاتحادية السلاح النووي السوفياتي في معظمه، وكذلك مقعده الدائم في مجلس الأمن، وتصبح سفاراته في الخارج، سفارات لروسيا، دون أي تغيير في الملكية[1]. كما تعهدت بدفع كل الديون التي كانت متوجبة على الاتحاد السوفياتي وتحصيل ديونه الخارجية.

ومع نهاية كانون الأول 1991 دخلت روسيا الاتحادية عهد الاستقلال الكامل، معترفة بالاخلال الذي حصل على المستوى الدولي، لصالح الغرب تحت ضغط تردي الوضع الاقتصادي، على أمل أن تساعدها الولايات المتحدة الأميركية في إنقاذ اقتصادها، بعد أن قدمت مجموعة من التنازلات، منها إعلان الالتزام بالديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر، وخفض الترسانة النووية ووقف التجارب النووية من جانب واحد. ولكن الغرب لم يوقف التجارب النووية، و لم يخفض ترسانته، و لم يقدم المساعدات الاقتصادية كما وعد. فازدادت الصعوبات الاقتصادية، وتفاقمت المشكلات أمام الاتحاد الجديد من كل حدبٍ وصوب، في وقتٍ كان لانهيار الاتحاد السوفياتي أثر عاطفي كبير عند الروس، لما له من ذكريات تتعلق بكرامتهم ومكانتهم الدوليتين بين الأمم.

استأثرت روسيا بالحصة الأكبر من تركة الاتحاد السوفياتي، رغم بقاء أكثر من خمسين مليوناً يتحدثون اللغة الروسية خارج أراضيها. وهي حصلت على 90% من القوى الاستراتيجية النووية و85% من القوى العسكرية الجوية و58% من القوة النووية التكتيكية و55% من إجمالي القوى البرية، و85% من الامكانيات العسكرية البحرية، واستمرت في إشرافها على عملية نشر 12000 رأس نووي في أراضيها وأراضي أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان[2] ثم نقلت جميع الأسلحة النووية إلى أراضيها بحلول تموز 1992 بموجب اتفاق[3].

1 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

2 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 291.

3 راجع مقال وليم نصار، روسيا كقوة كبرى،في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، خريف 2008، ص 24.

ورافق ولادة الاتحاد الروسي مشكلات كبيرة، كان أهم أسبابها عدم وجود تشريعات تُنظم الحياة الجديدة. فاقتصر أمر التنظيم على أوامر وتعاميم وقرارات يصدرها رئيس الاتحاد بوريس يلتسين، مستنداً أحياناً الى قوانين وأنظمة الاتحاد السوفياتي. و لم يتمكن من إيجاد حلول لمجموعة كبيرة من المعضلات، وأهمها الوضع الاقتصادي الذي أصبح يهدد بمجاعة فعلية العديد من العائلات الروسية، بعد أن تم تحرير الأسعار، دون أن يكون للمواطن القدرة على شراء السلع الضرورية والمستوردة منها، نظراً لتدني دخله، والتضخم الكبير الذي رافق تلك المرحلة. و لم تمض السنة الأولى من ولادة الاتحاد الروسي أي عام 1992، إلا وكان الدولار الأميركي الواحد يساوي 415 روبلاً (العملة الوطنية) بعد أن كان يساوي روبلاً واحداً أيام الاتحاد السوفياتي (وأصبح في نهاية عهد يلتسين عام 1999 يساوي 2800 روبلاً)[1].

و لم تفلح عملية إدخال روسيا عضواً في مجموعة الدول الغنية الثماني في العالم (الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وكندا، وألمانيا وإيطاليا) وحضورها اجتماعات هذه المجموعة ابتداءً من عام 1992، في الحد من تدهور الاقتصاد الروسي. فقد هبط مستوى التصدير عام 1993 إلى 40% بسبب انخفاض أسعار النفط والمعادن. ونشطت المافيات المالية الروسية وحققت أرباحاً خيالية، مُستغلة تحديد الحكومة لأسعار النفط في الداخل، فكانت شركة «لوغوفاز» لصاحبها «بيريزوفسكي» تشتري النفط بأسعار مخفضة للسوق المحلي، وتبيعه للخارج بأسعار مرتفعة، فحقق هذا الأخير أرباحاً خيالية تفوق كل تصور[2].

ب- رئاسة بوريس يلتسين

كانت التطورات في الاتحاد السوفياتي تسير بتسارع لم يتوقعه أحد، منذ أن بدأ ميخائيل غورباتشوف يعمل على اتفاقية تُنظم العلاقة بين دول الاتحاد على أُسس جديدة في بدايةعام 1991. وكان بوريس يلتسين ينظر إلى هذه الأحداث المتسارعة بترقب شديد، للإستفادة منها والوصول إلى الكرملين، والتخلص نهائياً

1 بافل خليبنيكوف، ثعالب الكرملن، مرجع سبق ذكره، ص 88.

2 المرجع نفسه، ص 103.

من العدو غير المعلن، «اي غورباتشوف». وغدا التململ كبيراً، وخاصة عند بعض القيادات الشيوعية والعسكرية المتشددة، إضافة إلى رؤساء بعض الجمهوريات.

وجاءت محاولة الانقلاب في آب 1991، والانتصار الذي حققه يلتسين شخصياً على الانقلابيين، لتفتح صفحة جديدة كرسته رئيساً فعلياً، ولكنه عاش مرحلة رئاسية صعبة، قاد سفينة تتقاذفها الأمواج من كل حدب وصوب، في ظل ضياع قانوني، وفراغ هائل في النُظم التي يُفترض أن يستند إليها في أحكامه، وتدابيره المرتجاة.

واجه يلتسين الارباك القانوني في عملية محاكمة قادة الانقلاب (أعضاء لجنة الطوارئ). فلم تطاوعه القوانين الوضعية، والازدواجية بين سلطة الاتحاد السوفياتي وسلطة روسيا الاتحادية، في محاكمتهم، باستثناء ثلاثة منهم فقط، بينما تم تعيين الآخرين في مناصب هامة في إدارته[1].

كان يلتسين، وكما أشرنا سابقاً، في بداية حياته يعمل في معمل لصناعة الأنابيب الثقيلة في الأورال، فتعوَّد على قساوة الحياة وتجاوز القوانين والأنظمة في سبيل الوصول للهدف. ولكن العمل في الصناعة وفي الحزب شيء ورئاسة دولة عظمى شيء آخر. و لم يَعد ممكناً أن تسير الأمور في الدولة، ولا العلاقات بينها وبين الدول الأخرى في الخارج، وفق قرارات وتعاميم لا تستند إلى دستور محدد. فكان أول ما واجهه، جراء الفوضى القانونية التي اعتمدها في بداية حكمه، البرلمان الروسي، واستمرت الأزمة معه فترة طويلة إلى أن وُلد من رحم هذا الخلاف، دستور عام 1993. و لم يكن الأمر أقل شأناً، فيما يتعلق بالمعاهدات الخارجية والتجارة مع دول الجوار والعالم، التي كانت تحكمها اتفاقيات ومعاهدات من الزمن الشيوعي، والتي لا تنطبق أبداً على ما تسير عليه الأمور اليوم.

- يلتسين رئيساً وسط تحديات جديدة

في الانتخابات التي جرت في 12 حزيران 1991، لاختيار رئيس لروسيا، اثر استفتاء جرى على ذلك، وضمن قوانين الاتحاد السوفياتي، حصل يلتسين على

1 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

57,35% من الأصوات، متقدماً على ستة منافسين. ومن هـذا الموقـع الجديـد استطاع أن يُفشل بشجاعته الانقلاب الذي حصل في 19 آب 1991، وأعلن كما ذكرنا من قبل، ان عمل لجنة الطوارئ (التي نفذت الانقلاب) غير قانوني، وغـير شرعي، ودعا الجيش إلى عدم التجاوب مع هذه اللجنة، فأيده الجيش، ووقفت معه الجماهير. وأعلن كذلك عن وضع كل القوات العسكرية داخل أراضـي روسـيا تحت قيادته، لأنه منتخب بالرغم من أن القائد الشرعي للقوات المسلحة كان مـا زال ميخائيل غورباتشوف. وتجاوبت معه جميع أجهزة الدولة وقواها، من دون ان تستند قراراته إلى الدستور، أو الى القوانين المعمول بها في تلك الفترة. وتوج هـذه الاجراءات السلطوية بقرار أوقف بموجبه نشاط الحـزب الشـيوعي في روسـيا الاتحادية، مستغلاً غياب غورباتشوف في جزيرة القرم، ومستفيداً مـن التعـاطف الجماهيري معه، ودعم المتعطشين للتغيير[1].

ثم اختفى يلتسين عن المسرح السياسي وقصد منتجع سوتشي السياحي في جزيرة القرم في 23 آب 1991، في اليوم الذي عاد من هذه الجزيرة الرئيس غورباتشوف اثـر فشل الانقلاب، وفقدانه السلطة فعلياً، واعترافه بشرعية أعمال يلتسين، في هذا الوقت كان الاتحاد السوفياتي ينهار، ويعاني من ازدواجية واقعية في السلطة.

عاد يلتسين من سوتشي، وبدأ بإجراءات خصخصة القطـاع العـام، دون الاكتراث بالحكومة المركزية[2]. كانت الدول الغربية تنظر إلى يلتسين بعين الرضى، وبعد أن دخل الكرملين في نهاية العام 1991، تهافت إليه زعماء المعسكر الغربـي بالزيارات والدعوات، فزار واشنطن في شباط 1992، كرئيس فعلي لدولة عظمـى هذه المرة، ووقع هناك على وثيقة للتعاون مع واشنطن تنص على خفض الأسـلحة النووية، وتشير إلى تحالف بين البلدين لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والالتـزام بتطور النظام الاقتصادي الحر، والدفاع عنه[3]. وعاد من الولايات المتحدة الأميركية حاملاً وعوداً سخية بالمساعدة الاقتصادية لتجاوز الأزمة الخانقة التي كـان يعـاني منها الاقتصاد الروسي..

---

1 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

2 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 296..

وأثناء زيارة الرئيس جورج بوش لموسكو في أيـــار 1992، وتوقيعـــه علـــى معـــاهدة ستارت-2، التي تقضي بخفض الرؤوس النووية لكل طرف، مـــا بـــين 3000 إلى 3500 رأس بحلول العام 2003، كان أفراد الجيش لا يقبضون رواتبـــهم، كذلك الموظفون الحكوميون وكانت البطالة قد زادت على 70% وتفاقم التضخم ليصبح أكثر من 500%[1]. وبدأ الوضع يهدد بمجاعة فعلية واضطرابات. حينها قرّر يلتسين، نكاية بالغرب الذي نكث وعوده، ولم تصل منه المساعدات الاقتصـــادية كما كان مُفترضاً، ان يستدير نحو الشرق قائلاً: «ان روسيا ليست الدولـــة الـــتي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار، وان احتقار روسيا واهانتها سياســـياً غـــير مقبول، وان الغرب قد نسيَ أن روسيا دولة كبرى، وصعوباتها مؤقتة». وزار اثـــر ذلك كوريا الجنوبية في تشرين الثاني 1992، والصـــين في كـــانون الأول 1992، والهند في كانون الثاني 1993، وصرح فيها «ان زمن المشاركة مـــع الغـــرب قـــد ولّى»[2]. ووسّع علاقاته مع دول الكومنولث المحيطة. ووقع معها معاهـــدة اتحـــاد اقتصادي في أيلول 1993، تقضي بإقامة منطقة للتجارة الحرة، كخطوة أولى علـــى طريق إنشاء اتحاد جمركي، فيما بدا أن روسيا أخذت قراراً *بالخروج مـــن* أزمتـــها الاقتصادية، بالتعاون مع دول الكومنولث، وليست عن طريق الدول الغربية. وعاد يلتسين لسياسة المشاغبة الدولية على الغرب، لا سيما في تأيـــد قضـــية العـــرب، ورفض العقوبات المفروضة على يوغوسلافيا[3].

في تلك الفترة، كان وضع يلتسين يزداد صعوبة جراء تفاقم الأزمة الداخلية، وخلافاته مع البرلمان، مما اضطره لاستخدام القـــوة العســـكرية في تشـــرين الأول 1993،وخرج منتصراً بعد سقوط 132 قتيلاً، وتم انتخاب برلمـــان جديـــد في 12 /1993/12. وكانت هذه المعركة أقسى تجربة مرَّ بها يلتسين[4]. إلا أن ظهور التمرد في الشيشان، وانسحاب الرئيس جواهر دواديف* من الاتفاقيـــات الموقعـــة مـــع موسكو، فرض على يلتسين التدخل العسكري مجدداً، فاجتاحت الدبابات الروسية

---

1 المرجع السابق، ص 289.
2 وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، مرجع سبق ذكره، ص 30.
3 المرجع نفسه، ص 31.
4 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 129.
* هو أول رئيس منتخب لجمهورية الشيشان، تم انتخابه في 27 تشرين أول 1991.

غروزني (عاصمة الشيشان) في شباط 1994، وبدأت على اثـــر ذلـــك، مقاومـــة شيشانية إسلامية قوية في وجه هذه القوات، مما أدى إلى تدمير أرتـــال الـــدبابات الروسية، واستمرت حرب الاستنـــزاف هناك حتى العام 1997، عندما وقّع يلتسين اتفاقية مع الرئيس الشيشاني أصلان مسخادوف في أيار 1997[1]. ولكن القتال مـــا لبث أن استؤنف عام 1998.

قبل ذلك جرت عملية التجديد ليلتسين في رئاســـة روســـيا، في انتخابـــات حصلت على جولتين، فاز في الجولة الثانية في 3 تموز 1996، بـــ53.83% مـــن الأصوات في مقابل حصول منافسة الشيوعي زوغانوف على40.30%، بعد معركة خاضها رجال أعمال، معظمهم من اليهود إلى جانب يلتســـين، للحفـــاظ علـــى امتيازاقم وخوفاً من عودة النظـــام الشـــيوعي، وفي مقدمـــة هـــؤلاء بـــوريس بيريزوفسكي*.

في العام 1998، ونتيجة للفوضى والاضطراب والضياع والمرض الذي مر به الرئيس بوريس يلتسين، عاشت روسيا أسوأ أزمة اقتصادية ومالية، فهبطت قيمة الروبل إلى رقم قياسي، وتوقفت موسكو عن تســـديد أقســـاط ديونهـــا لصندوق النقد الدولي. وعُيّن يفغيني بريماكوف، الأكاديمي ووزير الخارجيـــة، رئيساً للوزراء، فأعاد الأمل للاقتصاد الروسي، ولكن المافيا الروسية والمقـــربين من يلتسين حاربوه، فأقاله يلتسين، وعين على وقع أزمة الشيشان خلفـــاً لـــه، فلاديمير بوتين الذي كان أصغر رئيس حكومة سناً في تاريخ روسيا، ورأى فيه الرئيس القادم للبلاد، كما صرح بذلك شخصياً، بعد أن تخلى له عن المركـــز واستقال في كانون الأول 1999، ليكون بوتين رئيساً بالوكالة وفق ما يـــنص عليه الدستور[2].

تعود يلتسين على اعتماد الإقالة، في مسيرته الرئاسية، فقد أقال (في عهده من العام 1991 إلى العام 1999) سبعة رؤساء حكومات، وخمسة وأربعين نائب رئيس

---

1 المرجع السابق، ص 151.

* كان من أقوى رجال الأعمال اليهود وأغناهم في عهد يلتسين، يحمل جواز سفر إسرائيلي باعتراف السلطات الاسرائيلية، وأصبح نائباً لسكرتير مجلس الأمن القومي الروسي عـــام 1996.

2 وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، مرجع سبق ذكره، ص 34.

حكومة، ومئة وستين وزيراً، ناهيك عن عدد من المستشارين وكبار القادة العسكريين والقضاة[1].

- دستور 1993

في 30 تموز 1991، وقبل انهيار الاتحاد السوفياتي، قام الرئيس الأميركي جورج بوش بزيارة إلى موسكو وقّع خلالها اتفاقية مع غورباتشوف لخفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. وخلال العشاء في السفارة الأميركية الذي حضره المسؤولون السوفيات، تصرف بوريس يلتسين على أنه الرئيس الفعلي في البلاد[2]. وبدأت منذ ذلك التاريخ التجاذبات السياسية بين القيادات وتحديداً بين غورباتشوف ويلتسين، الأول يستند إلى القوانين السوفياتية، لا سيما دستور 12 نيسان 1978. أما الثاني فيعتمد على قوة نفوذه وشعبيته، وكونه رئيس روسيا، القوة الأساسية في الاتحاد.

وجاءت أحداث الانقلاب الفاشل في 1991/8/19، لتكرس واقعة الازدواجية في السلطة، حيث لجأ يلتسين إلى إصدار تعاميم وقرارات، لا تستند إلى القوانين، وتخالف دستور الاتحاد السوفياتي، خاصة عندما وضع كل القوات على الأراضي الروسية بإمرته، وهي يجب أن تكون قانونياً، بإمرة الرئيس السوفياتي. وفي عمليات خصخصة الاقتصاد، برزت المشكلات القانونية أكثر فأكثر، فهذه العملية لم تستند إلى قوانين و لم تخضع لضوابط إدارية، مما أدى إلى نهب ثروات البلاد من قبل مجموعات من المتنفذين، اشتروا القطاع العام، بأرخص الأسعار من الدولة، ومن المواطنين الذين وُزّعت عليهم «بونات» بقيمة عشرة آلاف روبل كحصص من القطاع العام، وباع هؤلاء هذا القطاع الواسع إلى مستثمرين أجانب ومتمولين روس بأسعار مرتفعة[3]. وكذلك الأمر بالنسبة للشيكات التي وزعتها الحكومة التي كان يرأسها سيلاييف "Silayef" على الفلاحين، وتبيّن أنها من دون رصيد، ولا تستند إلى قانون الموازنة[4].

---

1 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

2 المرجع السابق، ص 72.

3 راجع دراسة مغاوري شلبي علي، الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 56.

4 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

وقد وقعت عدة مشكلات تتعلق بتبديل العملات الأجنبية، لم تكن بعد قد أقرّتها القوانين، وذلك لغاية العام 1996. حتى قرار تحرير الأسعار في 1992/1/2، كان عشوائياً، فارتفعت في شهر واحد بنسبة 352%، وألغيت القيود على الاستيراد. وعندما حاول يلتسين طباعة عملة جديدة، وقع الخلاف على أشده مع رئيس البرلمان «حزب اللاتوف»، لأن مسؤولية البنك المركزي تقع على عاتق رئيس البرلمان. وبدأت مرحلة قاسية من الصراع، حاول البرلمان عزل الرئيس يلتسين[1] لكنه لم ينجح، فدخل الأخير في معركة عسكرية ضده اشتركت فيها الدبابات حول البرلمان في 4 تشرين الأول 1993، أعقبها انتخاب للبرلمان الجديد وإقرار الدستور في استفتاء جرى في 12 كانون الأول 1993[2]، وعزز صلاحيات الرئاسة[3]، وغير جذرياً مسار العملية السياسية في روسيا، وحل محل دستور الاتحاد السوفياتي المعمول به منذ 12 نيسان 1978.

فماذا جاء في دستور العام 1993؟

يتكون الدستور الجديد من مقدمة وجزأين أساسيين:

الجزء الأول يتضمن أحكام الدستور في تسعة فصول أساسية، يتناول الفصل الأول أسس النظام باعتباره نظاماً رئاسياً برلمانياً، «ينتخب فيه الرئيس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، من الشعب مباشرة». والفصل الثاني يتحدث عن حقوق الانسان وحريات المواطنين. والثالث يتناول الدولة. والفصل الرابع مخصص لرئيس الدولة وصلاحياته الواسعة، بينما يتناول الفصل الخامس البرلمان بمجلسيه «الدوما» المكوَّن من 450 عضواً، والمجلس الفيدرالي الذي يضم 178 عضواً «ممثلين عن المناطق الادارية». والفصل السادس يُحدد دور الحكومة. والسابع يتناول السلطة القضائية. أما الفصل الثامن فيتحدث عن الحكومات المحلية. وأخيراً خُصص الفصل التاسع للأحكام الخاصة بتعديل الدستور. أما الجزء الثاني فهو عبارة عن تسعة فقرات ختامية وانتقالية.

---

1 المرجع السابق، ص 113.

2 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 52.

3 صحيفة الحياة، بيروت، 2008/3/3.

ووفقاً لأحكام مواد الدستور، فإن روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات نظام جمهوري، لها عملة واحدة هي «الروبل» وعاصمة واحدة هي موسكو، ولغة رسمية واحدة هي اللغة الروسية، وان كان من حق الجمهوريات المكونة للدولة أن تستخدم لغتها المحلية إلى جانب الروسية. وهي أيضاً دولة علمانية حيث لا يوجد دين رسمي للدولة. وتتكون من 89 وحدة إدارية موزعة كالآتي: 21 جمهورية، و6 مقاطعات، و49 إقليماً، ومدينتان فيدراليتان هما موسكو وسان بطرسبرغ، وإقليم واحد ذو حكم ذاتي هو (الإقليم اليهودي)، وعشر مناطق ذات حكم ذاتي. وتتولى الحكومة الفدرالية (المركزية) رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية وتوقيع المعاهدات الخارجية وأمور الحرب والسلام والدفاع، وأمور الطاقة النووية والفضاء وشبكة المواصلات والاتصالات والسكك الحديد، ووضع نظام الضرائب والتجارة الخارجية، ووضع موازنة الدولة. أما القضايا التي تتعلق بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والرياضة والتأمينات الاجتماعية فهي من اختصاص الحكومة الفدرالية والحكومات المحلية والوحدات الادارية في آن واحد.

لقد حقق الرئيس بوريس يلتسين انتصاراً في إقرار الدستور. وحظيت صلاحيات رئيس الدولة بحصة الأسد، في سلم توزيع المهام، فهو يعين رئيس الوزراء الذي توافق على تعيينه هيئة مجلس «الدوما»، وينفرد بتعيين الوزراء وعزلهم، ويقترح تعيين كبار القضاة، ويُرقي كبار الضباط ويسميهم في مراكزهم، ويرأس مجلس الأمن القومي. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، له صلاحية حل الدوما فقط دون المجلس الفدرالي، كما أنه شريك فعلي في التشريع. ويوقع المعاهدات الخارجية، ويُعيّن السفراء ويقيلهم، ويتقبل اعتماد السفراء الأجانب. ويعلن حالة الطوارئ والأحكام العرفية، (وعليه إعلام البرلمان فوراً عندما يقدم على ذلك، حيث للأخير سلطة نقض القرار).

ورغم استمرار الضياع والفوضى خاصة في المجال الاقتصادي، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن دستور 1993 خلق استقراراً سياسياً في البلاد[1].

1 ليونيد ميليشين، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 130.

- مصير المعاهدات والاتفاقيات السوفياتية

معاهدة المآآتا، التي سبق ذكرها، والموقعة من الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي، أنهت الوجود القانوني للاتحاد السوفياتي وبالتالي ورثته روسيا الاتحادية بفعل التوارث الدولي بما فيه مركزه القانوني وحقوقه وواجباته المقررة في القانون الدولي العام.

ووفق الاتفاق الذي وقعه وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جيمس بيكر (Beker) مع نظيره الروسي غوزاريف (Kosariv) في موسكو، بتاريخ 16 كانون أول 1991، حلت روسيا محل الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن، وطرفاً مكانه في كل الاتفاقيات الموقعة مع واشنطن، لا سيما فيما يخص الأسلحة النووية[1]. ومثل الولايات المتحدة الأميركية حذت معظم الدول في الاعتراف بروسيا شريكاً يمثل الاتحاد السوفياتي في الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة.

في بداية الأمر، ارتاح المسؤولون الروس لهذا التدبير كونهم يرغبون في الابقاء على مستوى العظمة التي كان يمثلها الاتحاد السوفياتي بين دول العالم، إلا أن أعباء هذه المعاهدات الخارجية بدأت تظهر، لا سيما منها الاقتصادية التي غالباً ما كانت تتضمن أسعاراً تشجيعية منحتها موسكو لدول العالم الثالث على سلع ومواد أولية، خاصة النفط والغاز والحديد. وبعض هذه المعاهدات استخدمت للتهرب من الضرائب (كما كان الأمر مع قبرص التي كانت تربطها والاتحاد السوفياتي اتفاقية تمنح الشركات التجارية المسجلة في قبرص، حق تحويل أرباحها من دون أن تدفع ضرائب عليها). فأقدم أفراد العصابات المالية الروسية على تأسيس شركات في قبرص، استخدموها لتهريب الأموال والتهرب من الضرائب. ولم تسمح الظروف في البداية بإلغاء هذه المعاهدة، نظراً للخلاف الذي كان قائماً بين الرئيس يلتسين والبرلمان[2]. وهذه الاتفاقية كان لها مثيلات كثيرة مع دول مختلفة في أنحاء العالم، وولّدت العديد من الارباكات لسلطات موسكو، ولشركائها في الخارج، لأنها أنشئت في ظل نظام شيوعي كلي، يعتمد الاقتصاد الاشتراكي الموجه، ولا يتلاءم أبداً مع واقع الحال، في عهد يلتسين الذي أعلن

---

1 راجع جريدة السفير، بيروت، عدد 1991/12/17.

2 ليونيد مليتشيف، تاريخ روسيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 107.

للملأ التزام روسيا سياسة حرية السوق، والنظام الديموقراطي الليبرالي الذي كرسه الدستور.

ولحل المعضلات القانونية للمعاهدات والاتفاقيات الموقعة قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، لجأت موسكو إلى مجموعة كبيرة من التدابير، استهلكت وقتاً، لإرساء سياق واقعي وموضوعي لهذه الاشكاليات، وكانت على نوعين:

النوع الاول يتعلق بالتداخلات القانونية مع دول الكومنولث (رابطة الدول المستقلة) التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي، فبينما كانت العلاقة بين موسكو وهؤلاء يحكمها القانون الداخلي، أو الوطني، أصبحت بعد قمة المآتا محكومة بالقانون الدولي العام، والعلاقات الدولية، بين دولة مستقلة هي الاتحاد الروسي، ودول أخرى مستقلة أيضاً. ولتنظيم هذا التحول عقدت موسكو مع دول الرابطة (ما عدا جورجيا ودول البلطيق) 23 اتفاقية، تناولت مختلف النواحي التي كانت محكومة بموجب قوانين الاتحاد السوفياتي، ورسمت لمواطنيها خارطة طريق جديدة تنطبق عليها أحكام القانون الدولي.

وبهذه الاتفاقيات تكون موسكو قد تجاوزت الاشكاليات الكبيرة التي خلقها الفراغ القانوني الناتج من انهيار الاتحاد السوفياتي، ما خلا بعض المشكلات التي ما زالت قائمة حتى اليوم، لا سيما مع أوكرانيا، ومع دول البلطيق التي لم تشترك بتوقيع معاهدة الرابطة.

أما النوع الثاني، فهو الاتفاقات والمعاهدات التي كان الاتحاد السوفياتي قد ابرمها مع دول خارجية، بقي معظمها قائماً وتلتزم موسكو بتبعاته، في وقتٍ تنصلت فيه دول عديدة من الالتزام بموجبات هذه المعاهدات بحجة التغييرات التي حصلت، وتحديداً الدول المَدنية لموسكو بثمن أسلحة.

عملت موسكو على تعديل هذه الاتفاقيات والمعاهدات والتوقيع على أخرى تلغي مفاعيلها حكماً. كان أولها التوقيع على وثيقة التعاون الأميركي-الروسي في شباط 1992[1]، حيث تم الاتفاق على تجديد الالتزام بمفاعيل المعاهدات السابقة، فيما يتعلق بخفض الأسلحة النووية والصاروخية، وإزالة آثار التوتر ومفاعيله الناتجة

1 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 296.

من مرحلة الحرب الباردة، بما فيها العمل على منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتحرير التجارة وزيادة التعاون الاقتصادي. وثاني هذه الخطـوات كان توقيع موسكو على معاهدة الأمن والتعاون في أوروبـا، في 5 كـانون أول 1994، حيث أزالت هذه المعاهدة كل ما بقي من آثار قانونية وموضوعية لـنمط العلاقات السابقة بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، وأرست نمطاً جديداً مـن العلاقات مبنياً على قاعدة التعاون، ولو الحَذِر، فقد حاربت الولايـات المتحـدة الأميركية وفرنسا وألمانيا موسكو في إطلالتها الجديدة كمفاوض عن دول رابطـة الدول المستقلة (الكومنولث)، وأصرت على أن تكون دولة عاديـة[1]، في الوقـت الذي شجعت هذه الرابطة بكل دولها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وهذا ما حصل، وسنعرض له لاحقاً.

أما مع دول العالم الثالث، وتلك التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، فحرصت موسكو على إبقاء الصلات معها من خلال الإبقاء على بعض المعاهدات معها، وإلغاء البعض الآخر. لكن التغيُّرات التي حصلت في معظـم هـذه الـدول فرضت معادلات جديدة، وترتيبات لا تتلاءم أبداً مع النمط القديم من التحالفات السياسية التي كانت وراء توقيع العديد من المعاهدات.

ج- يلتسين والشرق الأوسط

باستثناء استمرار التحفيز والمتابعة بالحد الأدنى من قبـل الادارة الجديـدة في موسكو، لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والذي انعقد عام 1991، برعاية أميركية-روسية مشتركة، لم تسجل السنوات الأولى من حكم بـوريس يلتسـين لروسيا اهتماماً بشؤون المنطقة، فقد تراجعت سياستها بشكل كبير، جراء تخبطهـا في المشاكل الداخلية، والصعوبات الاقتصادية، وتطلعها نحو الغرب، طامحـة في أن تصبح جزءاً منه.

ففي الخطاب الأول ليلتسين أمام الجمعية العامة للأمم المتحـدة، في كـانون الثاني 1992، قال: «ان روسيا ستلاقي المجتمع الغربـي، وقواه الديمقراطية، في حل

---

1 المرجع السابق، ص 281.

المشاكل الاقليمية والتعاون، لا سيما حول أزمة الشرق الأوسط»[1]. ولكن عدم وقوف الغرب إلى جانب روسيا في حل مشاكلها الاقتصادية الخانقة، جعله يُعيد النظر في مجمل سياسة روسيا الخارجية، خاصة تجاه الشرق الأوسط، وإعادة الظهور أمام دوله بمظهر القوى العظمى. وعمل في القسم الثاني من ولايته على إعادة ترميم العلاقات التي كانت تربط بلاده مع دول المنطقة، خاصة العربية منها. وكانت المحطة الأبرز في هذا الإطار تعيينه المستشرق ورجل الاقتصاد والمخابرات والاعلام، يفغيني بريماكوف، وزيراً للخارجية الروسية في بداية عام 1996، ثم تعيينه رئيساً للوزراء عام 1998[2]، وهو مُلم جداً بملفات الشرق الأوسط، ويعرف اللغة العربية، ورافق تداعيات المحطات الساخنة، من الصراع العربي الاسرائيلي إلى حربي الخليج الأولى والثانية، وكذلك الملف النووي الإيراني، وأزمة لوكوربي بين الغرب والجماهيرية العربية الليبية.

لقد أحدث التحول الروسي زلزالاً سياسياً كبيراً في الشرق الأوسط، لأن دولاً متعددة كانت تعتمد على دعمه ومساندته لها. كما أنه كان المصدر الأساسي لهذه الدول في التزوّد بالسلاح. ولكن في المقابل ارتاحت الدول التي كانت تعتبر موسكو خصماً سياسياً وعقائدياً وسنداً لأعدائها.

- التحولات السياسية في روسيا وآثارها في دول الشرق الأوسط

كانت موسكو الحليف الأول والمصدر الأساسي للمساعدات الاقتصادية والعسكرية لعدد من دول المنطقة، على رأسها سوريا التي ترتبط معها بمعاهدة صداقة منذ أيام الاتحاد السوفياتي عام 1980. وكذلك العراق من خلال معاهدة صداقة يرتبط بها البلدان منذ عام 1972، إضافة للعلاقات الاستراتيجية مع روسيا لكل من اليمن وليبيا والجزائر. وهذه الدول، تحكمها أنظمة قريبة من النظم الاشتراكية، وكانت تتعاطف مع المنظومة الشرقية، أكثر من المنظومة الغربية.

---

1 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 77.

2 جورج كتن، العلاقات الروسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

في عهد الرئيس بوريس يلتسين، انقلب الأمر تماماً، فأصبح اهتمام روسيا بهذه الدول قليلاً جداً، وعملت على الضغط عليها لإيفاء ديونها المترتبة لموسكو جراء شراء الأسلحة. وسحبت الخبراء العسكريين والفنيين من هذه الدول، الذين كان يقدر عددهم بـ2500 خبيراً[1] وتركتهم دون غطاء دولي. واستدارت للتعاون مع دول أخرى، كانت توجهاتها غربية، وليست على ود مع موسكو السوفياتية، خاصة دول الخليج وإيران ومصر. وعُقد مؤتمر «روسيا والعالم العربي» في أيار 1993 في المملكة العربية السعوية، حضره رئيس البرلمان الروسي[2]. وانعقد المؤتمر الثاني في القاهرة في أيار 1994، في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات الروسية الايرانية تتطور، وصولاً إلى المعاهدة التي حصلت بموجبها طهران على بناء مفاعل نووي سلمي من روسيا بقيمة مليار دولار عام 1995[3].

كانت البلدان العربية أيام الاتحاد السوفياتي تستأثر بـ25% من الاستثمارات الخارجية لهذه الدولة. والعراق وحده اشترى من موسكو عام 1989 بقيمة 7.8 مليار دولار أميركي أسلحة حربية[4]. وعندما تسلم يلتسين السلطة انخفض الاهتمام الروسي بشكل كبير بالدول العربية، وقلّ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول إلى مستوى متدنٍ جداً، لم يشهد له تاريخ العلاقات بين هذه الدول وروسيا مثيلاً. فمن أصل 125 مليار دولار صادرات روسيا الخارجية عام 1995، لم تتجاوز حصة الدول العربية من هذه الصادرات 1.3%، اي ما يعادل مليار وستماية وخمسون مليون دولار أميركي[5]. واستمر عدم اهتمام الطرفين بتطوير هذه العلاقات لا سيما الاقتصادية منها فترة طويلة، إلى أن بدأت العلاقات تتحسن عام 1996، مع إقامة المعرض التجاري المصري في موسكو، واشتراك موسكو في عدد من المعارض التجارية والعسكرية في البلدان العربية، وخاصة معرض الصناعات العسكرية في أبو ظبي. وبدأت الاستثمارات العربية تعود إلى روسيا، بعد أن كانت تخاف من نفوذ المافيات هناك.

1 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 107.
2 جورج كتن، العلاقات الروسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 56.
3 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 81.
4 جورج كتن، العلاقات الروسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 97.
5 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 123.

كان العرب يحتاجون باستمرار الى الدور الروسي لمواجهة النفوذ الأميركي، إلا أن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لم يعد لديها رؤية واضحة للسياسة الخارجية الواجب اتباعها[1]، خاصة مع دول الشرق الأوسط. فهي ضاعت لسنوات عديدة بين مراعاة الغرب، أحياناً، والضغط عليه أحياناً أخرى، طلباً للمساعدة. ولكن الوقت لم يخدم أبداً التطلعات الروسية، فبدأت روسيا تفقد صداقاتها وتأثيرها في الشرق الأوسط، بالرغم من حرص مجموعة كبيرة من الدول، والقوى العربية تحديداً، على استمرار التعاون مع موسكو وتطويره. وبالمقابل فإن المعارضة الروسية بشكلٍ خاص، والقواعد الشعبية في روسيا، كانت ترغب في استمرار التعاون مع العرب، وتعارض الهجرة اليهودية إلى اسرائيل. ومن هنا كانت زيارة غينادي زيغانوف «Ziganov»، رئيس الحزب الشيوعي الروسي، إلى العاصمة السورية دمشق في أيار 1997، للتأكيد على عمق العلاقة الروسية- العربية[2].

وهكذا رسمت مرحلة رئاسة بوريس يلتسين تحولاً كبيراً في صورة روسيا وتأثيرها في الشرق الأوسط، فتبدلت أولوياتها، وتبدل أصدقاؤها، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والتعاون معها في مختلف المجالات، وأرست صداقات مع الدول العربية الموالية للغرب، وقلّصت تعاونها مع أصدقائها القدامى، وأصبح عامل التأثير في العلاقات الروسية-العربية تجاري واقتصادي فقط، و لم يَعدْ بسبب التحالفات والتعاون الدوليين.

- يلتسين والصراع العربي - الاسرائيلي

مع بدء التحولات السياسية التي كانت تُنذر بالتغيير في موسكو، كانت الدول العربية (الصديقة وغير الصديقة للسوفيات)، تتوجس خيفةً من تداعيات الأحداث هناك، بعد أن اعاد الروس علاقاتهم الدبلوماسية مع اسرائيل، وبدأت موجة من الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إليها، أخافت الأوساط الفلسطينية والعربية بشكل عام، ووصل عدد المهاجرين

---

1 وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 119.

اليهود الروس إلى اسرائيل بين العام 1989 والعام 1993، إلى 450 ألف يهودي[1].

وبعد أن أصبح يلتسين صاحب القول والفعل في موسكو، أرسل وزير خارجيته برفقة وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية في جولة مكوكية، إلى الشرق الأوسط، في شهر تشرين الأول 1991. ولم يعودا إلى بلادهم، بل ذهبا من المنطقة مباشرة إلى مدريد (عاصمة إسبانيا) حيث انعقد مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط برعايتهما، في 31 تشرين الثاني 1991[2]. وقد حضر المؤتمر الأول من نوعه على هذا المستوى جميع الدول العربية المعنية بالصراع واسرائيل. وتم اعتباره ناجحاً في الشكل لجهة الحضور، وفي المضمون لجهة المقررات التي صدرت عنه، لأنه أقرَّ مبدأ إعادة الأرض المحتلة مقابل السلام، بمعنى أن تعيد اسرائيل للدول العربية الاراضي التي احتلتها، لا سيما الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزّة، والاراضي السورية في الجولان، والاراضي اللبنانية في الجنوب، وترسيم الحدود مع الأردن، مقابل أن تُقيم هذه الدول والدول العربية الأخرى والمتضامنة معها، علاقات طبيعية مع اسرائيل، وتُنهي حالة الحرب معها. ومهَّد هذا المؤتمر الهام لمفاوضات ثنائية على المسار الاسرائيلي-الفلسطيني، في أوسلو (عاصمة النروج) وعلى المسار الأردني الاسرائيلي. وتعثّرت المفاوضات على المسار الاسرائيلي مع كل من سوريا ولبنان اللّذين تمسكا بما سمي «وحدة المسار»، وتغيبا عن حضور المفاوضات المتعددة الأطراف حول الشرق الأوسط التي جرت في موسكو في كانون الثاني 1992، وتألفت خلالها خمس مجموعات لمتابعة المفاوضات المتخصصة على المسارات المتعددة[3].

ان الاعتقاد الذي ساد في تلك الفترة عن حماسة موسكو ومشاركتها الفاعلة في رعاية مؤتمر مدريد ومتابعة نتائجه، رغم ظروفها الداخلية الصعبة التي أجبرتها على الانكفاء والتراجع عن الكثير من الاهتمامات الخارجية، هو محاولاتها إرضاء

1 المرجع السابق، ص 113.

2 راجع دراسة أ. باكلانوف، موسكو وعملية السلام في الشرق الأوسط،في مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، ربيع 2008، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ص 47.

3 المرجع السابق، ص 50.

الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية عامة، والقيام بدور في حل مثل هذا المواضيع الشائكة، فقد كان دور موسكو السوفياتية دائماً على نقيض الدور الأميركي، وكانت تدعم بقوة الدول العربية المعادية لإسرائيل، وتناهض الاستيطان اليهودي، وتقف مع حل عادل يفضي إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وكانت واشنطن باستمرار تحاول إبعاد موسكو عن لعب دور في المنطقة[1].

وما يؤكد تأثر موقف يلتسين بالدور الأميركي ومراعاته، على أمل وقوف واشنطن سنداً له في حل معضلاته الاقتصادية الداخلية، هو تراجعه عن الاهتمام بالعلاقات الثنائية مع الدول العربية، خاصة الصديقة منها كسوريا والعراق واليمن وليبيا والجزائر، وتوجهه لإقامة علاقات مع مناوئيهم. وعلى الأخص في دول الخليج العربي الغنية بالنفط، طمعاً بمساعداتهم، فحوال 59% من الاجتماعات واللقاءات التي جرت بين مسؤولين روس وآخرين من منطقة الشرق الأوسط، (ويشمل ذلك الوطن العربي وتركيا وإيران وإسرائيل) في الفترة بين 1992 حتى نيسان 1994، كانت مع مسؤولين من بلدان الخليج[2]. وقد وقعت مع دول عديدة منهم اتفاقيات لتوريد الأسلحة، كان أبرزها مع الكويت بقيمة 760 مليون دولار، في تشرين الثاني 1993.

وعلى شاكلة ما حصل مع روسيا في العديد من الملفات الساخنة في العالم، من تغيير في موقفها نحو التشدد، بعد اخفاق رهانها على المساعدات الغربية، وتهميشها على المستوى الدولي، لا سيما بعد أن تبنت واشنطن منفردة رعاية اتفاق أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1994، ودخول المجموعة الأوروبية في رعاية العملية السلمية بعد ضعف دور موسكو، فقد رفعت هذه الأخيرة صوتها عالياً، معترضة على نهج التفرد الأميركي، مستعيدة مواقف تشبه إلى حد بعيد مواقف الاتحاد السوفياتي من مشروع التسوية في الشرق الأوسط، مؤكدة على ثوابت القرارات الدولية ووقف الاستيطان، ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني مؤيدة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، داعية إلى انسحاب

1 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 112.

2 المرجع نفسه، ص 109.

اسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة في الجنوب، ومن الأراضي السورية في الجولان.

وقد تدخل الرئيس يلتسين شخصياً في أكثر من مناسبة للتأكيد على الحقوق العربية، والدفاع عن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات وعدم تحميله مسؤولية (الأعمال الارهابية) التي كانت تحدث بين الحين والآخر، محملاً اسرائيل مسؤولية تعثر عملية التسوية، وعدم تطبيق ما جاء في اتفاقية أوسلو[1].

وتابع وزير خارجية روسيا، المُلِم بملفات المنطقة، يفغيني بريماكوف، منذ العام 1996، نهج التشدد ذاته، في خطوات إعادة الاعتبار لسياسة روسيا، داعياً إلى تلازم المسارات في المفاوضات، لا سيما المسارين السوري واللبناني. وقد كان لموقف موسكو هذا تأثير كبير في تقييد التفرد الأميركي، وأدى إلى إيقاف الانعطافة القوية التي كانت لمصلحة إسرائيل، التي استفادت كثيراً من الضعف الذي أصاب موقع موسكو.

- روسيا وملفات المنطقة الساخنة

رافق فترة تولي بوريس يلتسين مقاليد الحكم في روسيا، مجموعة من الأحداث البارزة، والملفات الساخنة ذات الأبعاد الدولية، أُضيفت للملف الأهم، وهو الصراع العربي-الاسرائيلي.

من هذه الملفات، بل من أبرزها، مشكلة العراق مع المجتمع الدولي، أو بالأصح مع الدول الغربية. وملف إعادة تأسيس المفاعلات النووية الإيرانية، والحصار الدولي الذي فرض على الجماهيرية الليبية، جراء تفجير الطائرة المدنية الأميركية «Pan Amircan» فوق مدينة لوكربي السكوتلاندية.

ولا يعني هذا أبداً أن هذه الملفات هي الوحيدة، بل هناك العديد من المسائل الأخرى التي كانت تظهر على سطح الأحداث أحياناً، وتغيب أحياناً أخرى، ليست أقلها مواضيع أسعار النفط وأحداث السودان والصومال وتداعيات الأحداث التي وقعت في الشيشان، وانعكاساتها على العلاقات الروسية مع بعض الدول العربية والاسلامية، خاصة المملكة العربية السعودية، حيث اتهمتها موسكو

1 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 114.

علناً بدعم الانفصاليين الشيشان[1]. كما ساد توتر في علاقات موسكو مع العديد من الدول العربية جراء هذا الأمر، إلا أن تأييد موسكو لإعادة انتخاب بطرس غالي (العربي) كأمين عام للأمم المتحدة خفف من التوتر.

ونظراً لأهمية ما كان يُعرف بالملف العراقي، والعداء الأميركي لايران، ودور موسكو في إعادة تأهيل مفاعلاتها النووية وتسلُحها، وحيث أن الحصار الذي فُرض على ليبيا وأخذ أبعاداً دولية واسعة، فاننا سنعرض لموقف يلتسين، من هذه الملفات ولدور موسكو في تفاعلاتها.

1- القضية العراقية

على اثر احتلال العراق لدولة الكويت عام 1990 (كما سبق وأشرنا) قامت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، بمهاجمة القوات العراقية وأجبرتها على التقهقر والانسحاب من هذه الدولة، ومن جزء من أراضي جنوب العراق. وفرض مجلس الأمن حصاراً على العراق، وحظراً جوياً في جنوبه ومناطق من الشمال تسكنها أغلبية كردية. وصدر القرار 986 عن مجلس الأمن الذي ينص على الحصار الكامل، ومنع الصادرات والواردات من والى العراق، باستثناء ما تضمنه من خطة لتبادل «النفط مقابل الغذاء».

كانت أغلبية أعضاء البرلمان الروسي «الدوما» ضد تطبيق قرار الحظر المفروض على العراق. وقام وفد من الدوما بزيارة بغداد عام 1992، وعاد داعياً الرئيس يلتسين الى رفع الحظر، وإعلان التحالف الاستراتيجي مع العراق[2]، فرفض الرئيس رغبة أغلبية البرلمان، محتجاً بأن الأمر يُعتبر خرقاً للقانون الدولي الذي تحترمه روسيا وتلتزم بموجباته.

وفي العام 1997، أقرَّ البرلمان الروسي قانوناً، يقضي بانسحاب روسيا من نظام الحصار الاقتصادي على العراق، لكن الرئيس يلتسين رفض مجدداً التوقيع عليه، وألغاه. إلا أنه عمل بالتعاون مع فرنسا والصين في مجلس الأمن على الغاء قرار العقوبات المفروضة، لكن جهوده لم تنجح. في المقابل كانت موسكو

1 جورج كتن، العلاقات الروسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 93.
2 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 115.

باستمرار تدفع الرئيس العراقي صدام حسين للتعاون مع لجنة التفتيش الدولية، بما في ذلك السماح لها بالدخول إلى القصور الرئاسية، بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل، كي لا يقع في شرك ينصب له، جراء رفضه التعاون، فيتمكن التحالف الدولي، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، من ضربه عسكرياً[1]. وهذا ما حصل في شباط 1998. إلا أن موسكو عارضت علناً استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وحذّرت من قصف مخزونه من المواد الكيمائية والجرثومية، لأنه يهدد آسيا الوسطى وروسيا القريبة منه بالتلوث، وطالبت بوقف القصف الجوي البريطاني - الأميركي، وبإلغاء مناطق الحظر الجوي ورفع القيود عن تصدير النفط فيه. وطرحت موسكو مشروعاً لنظام أمني في منطقة الخليج، يضم كل دوله، بما فيها العراق وإيران[2].

2- الملف الإيراني

في العام 1976 اصدر الرئيس الاميركي جيرالد فورد امراً قضى بتزويد ايران ادوات تمكنها من استخراج البلوتونيوم من اليورانيوم، فيما بدأت شركة سيمنس الألمانية ببناء محطة بوشهرالنووية لانتاج الكهرباء. وعند اندلاع الثورة الاسلامية عام 1979، توقف البرنامج النووي الأميركي والغربي بما فيه الالماني نهائياً في إيران، ليحل مكانه بعد عشر سنوات أي في العام 1989، برنامج روسي في مفاعل بوشهر على الخليج، بموجب عقد بلغت قيمته 800 مليون دولار أميركي، تجدد في العام 2005 ولمدة عشرين عاماً وبمبلغ اكبر. تزود روسيا بموجبه المفاعلات الايرانية بالوقود[3]. وقد تطورت العلاقات بين البلدين بشكل سريع على خلفية الحاجة الروسية للأموال، والحاجة الايرانية للسلاح والتكنولوجيا. وبلغت قيمة التعاون بينهما خلال الأعوام 1991 و1994، أربعة مليارات دولار، فقط في مجال التكنولوجيا العسكرية[4].

---

1 أ. باكلانوف، موسكو وعملية السلام في الشرق الأوسط ن مرجع سبق ذكره، ص 332.

2 جورج كتن، العلاقات الروسية- العربية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

3 راجع دراسة فيض اللايف، إيران بين مصالح روسيا وهواجس العرب،في مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، 2008، بيروت، ص 58.

4 المرجع السابق، ص 63.

أثار هذا التعاون حفيظة الولايات المتحدة الأميركية، فاستخدمت كامل نفوذها ووعودها بالمساعدات لموسكو، وتمكنت من إيقاف هذا التعاون عام 1995، واتفق الجانبان الأميركي والروسي على أن لا تُبرم موسكو أية عقود جديدة مع طهران، عندما تنتهي مُهل العقود السابقة عام 1999، مقابل تعويض مالي واقتصادي تقدمه واشنطن. وفرضت أميركا عقوبات اقتصادية على الشركات الروسية التي تعمل في قطاع النفط والغاز في إيران، بموجب قانون، ولكنه لا يُلزم بطبيعة الحال هذه الشركات الخاصة والتي لا تتقيد بأوامر الحكومة الروسية أيضاً[1].

واوجدت واشنطن مشكلة بواسطة حلفائها، لزرع الشقاق بين موسكو وطهران، في بحر قزوين، فقد أُثيرت مسألة توزيع النفط في البحر المغلق على الدول الخمس المحيطة به، بهدف تخفيض الاستفادة الايرانية، كونها تملك أقصر شاطئ عليه. وايران كانت قد اقترحت توزيعاً متساوياً لثرواته بواقع 20% من الثروة لكل من الدول المحيطة. وعارضت روسيا ذلك بطبيعة الحال[2]. لكن التعاون استمر لاحقاً، خاصة في المجال النووي، ليؤسس لأكبر مشكلة دولية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

3- ملف ليبيا

في شهر كانون الأول 1988، سقطت فوق أراضي اسكوتلندا طائرة تابعة لشركة «بان أميريكان» جراء انفجار قنبلة كانت على متنها، فقتل ركابها. وبدأت القضية تتفاعل بعد اتهام سلطات الولايات المتحدة الأميركية اشخاصاً مرتبطين بالنظام الليبي بتدبير التفجير.

وفرض مجلس الأمن حصاراً اقتصادياً كاملاً على ليبيا، بما في ذلك وقف رحلات الطيران منها وإليها، في العام 1992، ومن المعروف أن ليبيا كانت شريكاً أساسياً من شركاء روسيا في المنطقة، خاصة في مجال التبادل التجاري وتوريد السلاح. وقد اضرَّ القرار الدولي بالمصالح الروسية، مما حدا بالبرلمان الروسي الى

---

1 المرجع نفسه، ص 64.

2 المرجع نفسه، ص 57.

إقرار قانون يسمح بتصدير كل أنواع البضائع إلى ليبيا باستثناء السـلاح، ويجيز للّيبيين فتح حسابات في المصارف الروسية[1].

وردّت الادارة الأميركية بفرض عقوبات على الشركات الروسية التي تعمل في ليبيا، وخاصة في قطاع النفط. وحاولت روسيا بكل جهدها، وأكثر من مرة، إلغاء الحظر المفروض من الأمم المتحدة على ليبيا فلم تتمكن من ذلك[2].

الا ان المشكلة مع ليبيا قد حُلت لاحقاً بطريقة التعويضات المالية التي دفعتها ليبيا لاهالي الضحايا وبلغت مليارات الدولارات، مقابل الافراج عن المتهم الليبي في قضية التفجير، عبد الباسط المقراحي.

---

1 نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2 جورج كتن، العلاقات الروسية- العربية، مرجع سبق ذكره، ص 99.

ثانياً:إعادة الاعتبار للدولة

إن تخلّي الرئيس بوريس يلتسين للرئيس فلاديمير بوتين عن مهامه الرئاسية، قبل حوالِ أربعة أشهر من نهاية ولايته، بعد أن عينه رئيساً للوزراء، كانت أبلغ تعبير عن أن مرحلة رئاسة يلتسين التي امتدت حوالِ ثماني سنوات، استهلكت ذاتها، ولا بد من مُنقذ، بالرغم من الأوضاع الصحية الصعبة التي كان يعاني منها هذا الأخير.

لم يَكن بوتين معروفاً لدى فئات المجتمع الروسي. وقيل عن عملية تنصيبه الكثير. ولحقها كمٌّ هائل من التشويش، أقلُّهُ أنه قادم لحماية طبقة الفساد التي أحاطت بيلتسين، وهذه الفئة هي التي أوصلته ليحافظ على مصالحها، ويجنبها الملاحقات القضائية.

دخل بوتين قوياً إلى الكرملين كرئيس منتخب، بعد أن كان رئيساً بالوكالة، في 7 أيار 2000. (وأعيد انتخابه لولاية ثانية في 14 آذار 2004). قبل انتخابه للمرة الأولى، تجنب أن يكون له برنامج واضح، كي لا يُرضي فئة من الشعب ويُغضب الأخرى. وقبل انتخابه للمرة الثانية قال: "ليس لائقاً بالرئيس ان يقوم بدعاية ويتحدث عن نفسه"، في إشارة إلى هربه من إعلان البرنامج الواحد المُلزِم.

تصرف بوتين في معظم فترة رئاسته لروسيا، وحتى بعد أن تسلم رئاسة الوزراء في 8 أيار 2008، على طريقة «أم الصبي القيصرية» التي تعنى بكل شيء يتعلق بالأمة السلافية.

تدخل في الأمن لمواجهة عصابات المافيا والتمرد الشيشاني، كما سبح في حوض الاقتصاد الروسي العَكِر، وعمل على ترسيخ زعامته الأحادية للبلاد، في الوقت الذي جاهد فيه على إعادة الاحترام لمؤسسات الدولة وجيشها، ومكانتها

الدولية، وحضورها في الساحات الاقليمية المتنوعة، وفي الميادين المتعـددة، سـواء كان ذلك على مستوى سوق السلاح وتشعباته التقليدية والاستراتيجية، أم علـى مستوى هموم الطاقة ومشاكلها، أم في الملفات الاقليمية الساخنة في العالم، لا سيما منها ملف الشرق الأوسط.

وسنستعرض أهمية هذا الدور الذي لعبه بوتين في مباحث ثلاثة، ونلقي الضوء على المُعلن والمخفي، ما أمكن، في مسيرة إعادة تأسيس الدولة، واسترداد مكانتها.

أ- كيف تسلَّم بوتين السلطة؟

تخرج فلاديمير بوتين المولود في 7 تشرين الاول1952 في لينينغراد، من الدائرة الدولية لكلية الحقوق في جامعة لينينغراد (بطرسبرغ حالياً) سنة 1975، ثم التحـق بجهاز المخابرات السوفياتية (KGB). عاش في برلين الشرقية من العـام 1985 إلى العام 1990. وكان من مؤيدي الرئيس السوفياتي الأخير ميخائيل غورباتشـوف، خاصة لناحية التخلص من عبء جمهوريات الاتحاد السوفياتي على روسـيا مـن الوجهة الاقتصادية[1]. وعمل في مدينة بطرسبرغ نائباً لرئيس البلدية منذ عام 1994 إلى حين استدعاؤه إلى موسكو عام 1996، للعمل في الادارة المركزيـة، وعينـه الرئيس بوريس يلتسين عام 1998 أول رئيس لجهاز الأمن الفيدرالي الجديد (FSB) الذي حل محل (KGB). ثم عُين إضافة إلى ذلك سكرتيراً لمجلس الأمـن القـومي الذي يتولى أمور الحرب في الشيشان. ثم أصبح أصغر رئيس وزراء سناً في تـاريخ روسيا، وذلك في آب 1999. وتخلى له يلتسين عن رئاسة الدولة في نهاية كـانون الأول 1999، وفق لما يقتضيه الدستور (حلول رئيس الوزراء رئيساً للدولة بالوكالة في حالة الفراغ)، فدعا إلى انتخابات رئاسية مبكرة في آذار 2000، ونجح في الجولة الأولى بحصوله على 53% من الأصوات. وأُعيد انتخابه رئيساً لفترة رئاسية ثانية في آذار 2004، وفاز بغالبية 71.3% من الأصوات.

مما لا شك فيه أن وصول بوتين لرئاسة الحكومة، ومن ثم إلى رئاسة الدولـة عام 2000، كان نتيجة توافقات حصلت بين يلتسين ومن كان يحيط به من رجال

---

1 وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المال والاعلام والنفط، بهدف ضمان مستقبل هؤلاء بعد انتهاء ولاية يلتسين، وقد شهدت ولاية بوتين الأولى تحولات هائلة في شخصيته، فبدأ شخصاً غير معروف، عليه صبغة أمنية وتحول إلى خبير أنقذ الاقتصاد، إلى أن وصل إلى زعيم بلا منازع يشبه القياصرة.

- البداية

يقول الرئيس الروسي الاسبق بوريس يلتسين ان عينيه وقعت على فلاديمير بوتين بُعيد قدومه إلى موسكو عام 1997، لما يملك من حيوية وإخلاص لعمله[1]. وأفلح في عمله على رأس جهاز الأمن الفيدرالي، وهو مؤسسة أمنية هامة في الحياة السياسية الروسية. ودخل من خلالها إلى صلب المشكلة الشيشانية التي كانت تقضّ مضاجع المسؤولين الروس، وعلى رأسهم الرئيس يلتسين. حصل على ثقة الأشخاص المحيطين بالكرملين لأنهم رأوا فيه الشخص الذي يبحثون عنه لخلافة الرئيس، متوقعين منه الولاء والعرفان بالجميل. بُعيد تسلمه رئاسة الحكومة في9ايلول 1999، وقع انفجار كبير في موسكو أسفر عن مقتل 94 شخصاً، تلاه انفجار في اليوم التالي في بناء سكني، قتل فيه 118 مدنياً. أعلن بوتين الحرب على «الإرهاب في الشيشان»، وقاد الأعمال العسكرية هناك، فارتفعت أسهمه عند الروس[2] لأن الأمن كان هاجسهم الأساسي مع الاقتصاد المتردي.

في 19 كانون الأول 1999، اتّضح التعاطف الذي بدأ يشعر به الروس مع رئيس وزرائهم، وذلك في صناديق الاقتراع للانتخابات التشريعية، حيث نجح عدد كبير من المحسوبين عليه والمقربين منه في حزب الوحدة، الذي كان يرأسه يلتسين، فقام هذا الأخير بتسليمه السلطة رئيساً بالوكالة، وغادر الكرملين في 1999/12/29.

في اليوم الأول من العام 2000، وبعد انتهاء الاحتفالات بالسنة الجديدة، أصدر بوتين بصفته رئيساً بالوكالة، أول مرسوم منح بموجبه الحصانة ليلتسين.

---

1 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2006، ص 45.

2 بافل خليبنيكوف، ثعالب الكرملن، مرجع سبق ذكره، ص 330.

عمل بوتين بقوة، ولكن بصمت، في التحضير للانتخابات الرئاسية المقررة في 26 آذار 2000. و لم يعلن برنامجاً محدداً، كي لا يُحرج امام فئة من الشعب، أو يثير مخاوف فئة أخرى. لقد نافس عشرة مرشحين للرئاسة، مستفيداً من المخاوف التي خلفتها حرب الشيشان عند المواطنين، وطريقة تعامله الحازمة معها. وكان مدعوماً بشكلٍ واضح من أوساط الجيش، ورجال الكنيسة، ومؤسسات الدولة المختلفة. وأُعلن فوزه في 27 آذار 2000 من الدورة الأولى، وحصل على 53% من أصوات المقترعين، فيما حصل منافسه الرئيسي مرشح الحزب الشيوعي زيوغانوف (Zioganov) على29.2% والمرشح الآخر يافلينسكي (Yavlyniski)على 5.8%. وجاء هذا التصويت بمثابة اقتراع من أجل الاستقرار في البلاد. بذلك نجح بوتين في جعل حرب الشيشان حرباً داخلية بين موالين ومعارضين. وحارب الجريمة المنظمة وأعاد الهيبة لأجهزة الأمن، وأشعر المواطن بالأمن والعزة القومية، وخلال فترة قصيرة من توليه الحكم، ساعدته الظروف وأسعار النفط في إيقاف التدهور الاقتصادي وزيادة معدل النمو. وبدأ بضبط فوضى الاستثمار في المواد الخام، لا سيما النفط والغاز والفحم والحديد والأخشاب[1].

واستفاد بوتين من مواد الدستور الروسي للعام 1993، والصلاحيات الواسعة التي توفرها للرئيس في إدارة شؤون الدولة، وتمكن رغم التحديات التي واجهته خلال ثلاثة أشهر من توليه الرئاسة بالوكالة، وقبل انتخابه، من استخدام هذه الصلاحيات للفصل بين المنتفعين والسلطة، محذّراً رؤساء الشركات الكبرى من مستقبل غامض، ومن مخاطر الشيوعية فيما لو تخلوا عنه في الانتخابات.

ان سر نجاح بوتين في هذه الفترة القصيرة، وبالتالي فوزه في 26 آذار، هو التزامه سياسة الوسط، فهو أوحى لرجال حكم يلتسين بأنه ضمانة لهم، فيما طمأن الأحزاب والمجتمع المدني الذي رعى حركاته المتعددة الى إنه الضامن للديمقراطية والحريات، واستخدم اللغة الشعبية المحببة للمواطنين الروس، لمشاطرتهم هواجسهم في لقمة العيش والأمن. وقال في احدى تصريحاته انه سيمسح رؤوس الإرهابيين الشيشانيين في «المرحاض» وهذه تعابير شعبية جذابة لدى الروس.

---

1 وليم نصار، روسيا كدولة كبرى، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أضافة إلى ذلك، فقد عمل بوتين على دغدغة مشاعر الـــروس في الأحـــلام الامبراطورية، والتعصب القومي، وتحدي الولايـــات المتحـــدة الأميركيـــة جـــراء استخفافها بالدور الروسي، خاصة إبان قصفها لكوسوفو عام 1999، فكوَّن بذلك صورة الرئيس القوي الذي يتطلع إليه المواطنون، وأشارت استطلاعات الرأي قبل الانتخابات الى أن 71% من الناخبين يريدون رئيساً قوياً[1].

واستخدم بوتين مظاهر التعظيم في حفل تسلم الرئاسة من يلتسين في 7 أيـــار 2000، وذلك في الاستعراض الكبير، حيث دمجت فيه الطقوس القيصرية والمشاهد السوفياتية العسكرية. وأدى القسمَ على الدستور، بحضور شخصيات متعددة مـــن عهد يلتسين إلى جانبه، إضافة إلى ميخائيل غورباتشوف، آخـــر رئـــيس للإتحـــاد السوفياتي، الذي دُعيَ بمبادرة شخصية من الرئيس فلاديمير بوتين وصرّح بأنه يؤيد سياسة بوتين الذي أخرج البلاد من الفوضى[2].

وبقي بوتين رئيساً لدورتين، كما يسمح الدســـتور. وغـــادر في 7 أيـــار 2008 الكرملن إلى رئاسة الوزراء، برتبة «قيصر» كما يحلو للبعض تســـميته في موسكو[3].

- سياسة بوتين الأمنية والاقتصادية

في روسيا تقليد معتمد ومتوارث منذ أيام القياصرة وبعدهم السوفيات، وهو حالة المزج أو التزاوج بين السلطة ورأس المال، وبين الأمن والاقتصاد والسياسة[4].

في 2 آب 1999، دخلت مجموعة شيشانية مسلحة إلى جمهوريـــة داغســـتان المجاورة، اعتبرت موسكو أن الأمر تحدٍ لهيبتها ولا يمكن السكوت عنه، تولى رئيس جهاز الأمن الفدرالي فلاديمير بوتين، المتمرس في الأعمال الاســـتخباراتية، معالجـــة الأمر بنفسه لأن الطبقة السياسية الروسية، وعلى رأسها الرئيس يلتسين، كانـــت منهمكة في لملمة فضيحة تبييض أموال بقيمة 4.2 مليار دولار أميركي، في بنـــك نيويورك، متهم فيها مسؤولون في الحكومة الروسية. وكان أول قرار اتخذه بـــوتين

---

1 ليليا شيفانوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 100.

2 ستيبيان أورلوف، مقالة منشورة على موقع: www. ru4arab. ra

3 جريدة الحياة،لندن، 2008/4/10.

4 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 106.

بمفرده (بعد أن كان ينفّذ قرارات غيره) هو عملية مكافحة الارهاب في الشيشان[1].

وعُين بعد ذلك مباشرة، أي في 9 آب 1999 رئيساً للوزراء، في إشارة الى موافقة الكرملن على إجراءاته. وهذه الحرب التي قادها شخصياً ضد المسلمين المتمردين في الشيشان، وتحويلها بسرعة قياسية إلى صراع داخلي بين مجموعات شيشانية محلية متنازعة، رفعته خلال أربعة أشهر إلى القمة في السياسة الروسية. وبدأ سطوته على نواحي الحياة الروسية المختلفة، فتشدد مع الإعلام وقيد بعضه بحجة الحرب على الإرهاب، وأوقف في السجن بعض الاعلاميين البارزين من امثال بابيتسكي* (Papytski) الذي اقمه بالعمالة. وبدأ يضع حداً لاستغلال البعض للسلطة، بهدف تحقيق منفعة شخصية، ووصلت سطوته إلى حد السيطرة على موازنات حكومات الأقاليم وترهيب قياداتها عن طريق تهديدهم بالإحالة إلى القضاء[2].

واستخدم بوتين (الحائز درجة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد) الأمن في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية، وبعد أن حصل مؤيّدوه على أغلبية في الانتخابات التشريعيّة التي جرت في 19 كانون الأول 1999، استعان بالبرلمان (الدوما) وطرح عدة تعديلات تشريعية على قوانين تتعلق بتقييد حرية التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي. وضبط تجارة الذهب والمعادن. وأقر قانون حماية الملكية الفكرية، وضمان الاستثمارات الخارجية وتملك الأجانب. ولعلّ أهم القوانين التي كان وراءها بوتين هي في عام 2000 «مدونة التشريعات الضريبية» والتي طبقت بموجبها الضريبة الثابتة (Flat Tax)، وبلغت 13%[3].

اعتمد بوتين الليبرالية الاقتصادية، وحرية السوق، ودفع باتجاه الإسراع في دخول روسيا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO). وقاد ثورة مناصرة للغرب في سياسته الاقتصادية الخارجية، خاصة في السنة الأولى من حكمه. وانعكست هذه السياسة إيجاباً على الاقتصاد، ساعده في ذلك تحسن أسعار النفط،

---

1 المرجع نفسه، ص 110.

* كان بابيتسكي صحافي مراسل لراديو ليبرتي في الشيشان،وارسل عدة تقارير تنتقد سيارسة بوتين من ارض المعركة، كان لها اثر كبير في العامين1999 و2000.

2 راجع بحث خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 20، خريف 2008، ص 52.

3 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 134.

فشهد العام 2000 نمواً في الاقتصاد الروسي بلغ 8.3%، وفائضاً في الميزان التجاري، وبذلك يكون العام الأول من حكم بوتين قد حقق نتائج اقتصادية هي الأفضل في روسيا منذ ربع قرن[1]. وعادت روسيا إلى كونها دولة عظمى، ودخلت في نادي الدول الصناعية السبع الكبرى (التي أصبحت تسمى مجموعة الثمانية).

رغم كل ذلك عاد التحدي الأمني يقضّ مضاجع بوتين، وينقلب عليه، من جراء استمرار التفجيرات والأعمال الإرهابية على خلفية حرب الشيشان. وكان لطريقة تعامله مع غرق الغواصة العسكرية النووية (كورسك) التي قُتل على متنها 118 بحاراً، ارتدادات سلبية على سمعته، لأنه لم يتمكن من إنقاذ طاقمها، واستغرقت عملية انتشالها سنة كاملة. ونتج من هذا الأمر تشويش على شخصية بوتين، وحديث عن ضعفه أمام المقربين من يلتسين، خاصة عبر المحطة التلفزيونية الشهيرة والواسعة الانتشار (NTV)، مما حدا ببوتين إلى سجن صاحب المحطة غوزينسكي (Kozenski)، الذي يتمتع بنفوذ إعلامي واسع، بحجة تهديده للدولة والتشهير بسمعتها.

ولكن انتصار بوتين على بعض المتنفذين، ونجاحه في استثمار تطويع امبراطورية غوزينسكي الإعلامية، أعاد اليه السمعة الحسنة والتأييد الواسع من فئات الشعب الروسي. وساعده في ذلك استمرار تحسن الوضع الاقتصادي، ووقف التضخم، والحد من تفشي البطالة ووصولها إلى ما دون 7.6%، وهي نسبة متدنية قياساً بالأرقام الدولية[2].

ونجح بوتين أيضاً في إعادة الاعتبار للصناعات العسكرية، وهي الأهم في مجال التصدير السلعي للخارج، وكذلك في صناعة السمك، حيث تعتبر روسيا الرابعة عالمياً بإنتاج السمك بعد اليابان والولايات المتحدة الأميركية والصين.

وانخفضت الديون الخارجية بنسبة 70%. وارتفع الدخل القومي لروسيا من 200 مليار دولار عام 1999 إلى 920 مليار عام 2006[3].

---

1 المرجع السابق، ص 182.

2 وليم نصار، روسيا كدولة كبرى، مرجع سبق ذكره، ص 37.

3 راجع دراسة أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية، في مجلة المستقبل العربي، العدد 358، كانون أول 2008، بيروت، ص 78.

وفي العام 2007 كان الاقتصاد الروسي العاشر عالمياً، وبمعدل نمو ثابت تقريباً. وهو 7%. وتحسنت الصادرات الصناعية لا سيما الأسلحة منها، إضافة إلى الغاز والنفط اللذين يشكلان وحدهما 49% من عائدات الموازنة حسب إحصاءات العام 2007[1].

وتحولت روسيا في ظل الديمقراطية، ذات النفحة الأوتوقراطية التي اعتمدها بوتين، إلى قطب اقتصادي قوي، أبعدت عنها التهديدات الأمنية المباشرة، وجنبها الخوض في الملفات الخطرة الخاصة بالعراق وأفغانستان، وجعلتها تعتمد سياسة المصالح، بعيداً عن الأحلاف الجامدة والعقائدية، فمصلحة شركاتها وتجارتها مع الخارج، هي مصلحة الدولة.

وتحوَّلت روسيا بذلك إلى ثالث أكبر دولة في العالم، تمتلك احتياطاً من العملات الأجنبية الصعبة، بعد الصين واليابان، يقدر عام 2007 بـ404 مليارات دولار أميركي[2].

- رجل الدولة الأقوى

على طريقة رجال الأمن والمخابرات، كان بوتين لا يُمكِّن الناس من معرفته على كامل حقيقته، فكان يخلق الشك عند الآخرين دائماً[3]. لقد بدأ عام 2000 بتأسيس نظامه الرئاسي المطلق، أو بما أسموه في موسكو «بناء هرمية السلطة»، مستعيناً بدستور عام 1993 الذي أعطى الرئيس صلاحيات واسعة، كما ذكرنا سابقاً.

اعتمد لترسيخ مكانته مجموعة من الوسائل، لعلَّ أهمها الاستعانة بمكتب المدعي العام للدولة، للتخلص من منافسيه وإضعافهم. وكذلك بالأمن وسيلة لإدخال الخوف في نفوس هؤلاء. واستخدم اسلوب إيقاظ المشاعر الوطنية والقومية عند الروس لجعلهم يلتفون حوله في صراعه مع الغرب. ولعل سيطرته على معظم وسائل الإعلام، واحتضانه لهيئات المجتمع المدني وتطويع الشركات الاقتصادية

1 المرجع نفسه، ص 78.
2 خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية، مرجع سبق ذكره، ص 51.
3 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 206.

الكبرى، كانت أيضاً ممراً إجبارياً له للوصول إلى ما كان يصبو إليه. وأخضع رؤساء الأقاليم والبنك المركزي لسلطته، مستعيناً بالدوما في سنّ قانون جديد للأحزاب، فرض مئة ألف منتسب كشرط لترخيص أي حزب، فانخفض عدد هذه الأحزاب إلى عشرين. وبسرعة تحوَّل حزبه «حزب الوحدة» إلى أكبرها، فشكل فريق عمل كان يفتقر اليه قبل ذلك. وأصبح هذا الفريق الجديد، بعكس الفريق القديم، يعمل على قاعدة «ماذا سنفعل يا سيدي الرئيس وليس ماذا يجب أن يفعل الرئيس»[1].

وفي عام 2001 خطا بوتين خطوة هامة، عندما عين أقرب معاونيه سيرجي ايفانوف «S. Ivanov» وزيراً للدفاع وبوريس غريزلوف «B. Krislov» صديقه الشخصي وزعيم حزب الوحدة وزيراً للداخلية. كل ذلك على حساب ابعاد الطاقم الموروث من عهد يلتسين. شجع حركات المجتمع المدني واحتضن منظماتها، ليُبعد عنه تهمة الديكتاتورية، التي بدأت تلاحقه. واستعان بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية التي تتمتع بنفوذ واسع وسمعة حسنة، وكان ظهوره إلى جانب بطريرك عموم روسيا المحبوب أليكس الثاني، بمناسبة الاحتفال بذكرى الضحايا الذين قضوا في عهد ستالين، ذا دلالة كبيرة، كخطوة من ضابط سابق في جهاز (KGB). ثم في عام 2002 زار معتقل «نوربلسك» في أقصى الشمال، لرمزيته كمكان لتعذيب ضحايا ستالين. لاقت تحركاته هذه ومواقفه ترحيباً واسعاً في أوساط المنظمات الناشطة في مجال حقوق الانسان، وزادت من شعبيته في أوساط الكنيسة.

في 23 تشرين أول 2002، احتجزت مجموعة شيشانية رهائن مدنيين على مسرح في موسكو، استخدمت قوات الأمن الروسية الغاز المخدر لإنقاذ الرهائن، فقتل مئة وعشرون من هؤلاء اختناقاً داخل المسرح. واحدثت هذه العملية إرباكاً كبيراً لبوتين، ونقداً لطريقة معالجته للحادثة. فاستخدم اسلوب إيقاظ الروح القومية عند الروس للخروج من المأزق، وألقى خطاباً بعد الحادثة اعتبر فيه الأمر دفاعاً عن كرامة الدولة وأبنائها وقال: «لن يستطيع هؤلاء الأوغاد إركاع روسيا»، مقلداً القيصر الشهير بطرس الأكبر في إعلانه لشأن الأمة الروسية

1 المرجع السابق، ص 209.

ومكانتها بقوله: أن طبيعة امتنا ليست كالطبيعة الغربية، التي تخاف الموت وتعمل فقط في سبيل المصالح المادية[1].

وساعدت الظروف بوتين في تعزيز مكانته، فقد ارتفعت أسعار النفط والغاز، وتحسنت الصادرات الروسية، وكذلك نسبة النمو الاقتصادي، وانخفضت نسبة البطالة. وكان ذلك مدخلاً له للولوج إلى إخضاع الشركات المالية والاعلامية والنفطية لإرادته. فبعد سيطرته على شركة غازبروم العملاقة للغاز، وشراء هذه الأخيرة لمعظم أسهم شركة تلفزيون NTV الهامة، قاد حرباً على شركة «بوكوس» التي تحتكر انتاج النفط وتصديره، واستطاع إخضاعها في تموز عام 2003، فأخاف جميع الشركات الكبيرة الأخرى، والقوى المالية والمافيات.

ولعلّ فوز مرشحه لرئاسة الشيشان «أحمد قاديروف» في الانتخابات التي جرت هناك في 5 تشرين الأول 2003، قوّى مكانته، وأثر إيجاباً في نتيجة الانتخابات التشريعية التي جرت في روسيا في 7 كانون الأول 2003، حيث فاز أنصار بوتين بقيادة حزب «روسيا المتحدة» بغالبية 305 مقاعد في البرلمان «الدوما» الذي يضم 450 مقعداً.

زادت هذه النتيجة من ثقة بوتين بنفسه، فدخل إلى الانتخابات الرئاسية للولاية الثانية مرتاحاً ومتأكداً من الفوز. ورفض الإعلان عن برنامجه الانتخابي، كما فعل منافسوه، انسجاماً مع عادته في تعميم الشك والغموض، بحجة أنه من غير اللائق أن يتحدث الرئيس عن نفسه، أو أن يقوم بدعاية لأعماله. وركز على إذكاء العصبية القومية الروسية محل الإيديولوجيات المتنوعة، لا سيما الشيوعية منها والتي أثبتت فشلها[2]. وفاز في 14 آذار 2004 بولاية رئاسية جديدة وحصل على 71.2% من اصوات المقترعين (بما مجموعه «48900000» صوتاً).

وساعدت هذه الانتخابات بوتين في تعزيز دوره وتأكيده السياسة التي أتبعها، لا سيما الخارجية منها، مستذكراً الأمجاد السوفياتية، فأعاد النشيد السوفياتي رسمياً، كنشيد للدولة، واعتبر أن انهيار الاتحاد السوفياتي هو أسوأ كارثة جيوسياسية في

---

1 المرجع السابق، ص 315.

2 راجع مقدمة كتاب روسيا والدور الجديد، المركز العربي للمعلومات، بيروت، تشرين الأول 2008، ص 7.

القرن العشرين[1]. وتعرَّض اثر ذلك لحملة قوية من الغرب، على خلفية سياسته المتشددة في الشيشان،ولاسيما بعد مقتل الرئيس الشيشاني المنتخب أحمد قاديروف في انفجار في موسكو (في 9 أيار 2004).

وهذه الانتقادات الغربية لسياسته، جعلت كل فئات الشعب الروسي تقف خلفه. فاستغلَّ بشكل ذكي صراع روسيا مع الغرب، وصدامه مع المصالح الغربية في القوقاز وآسيا الوسطى، لتكرِّيس الصلاحيات الشمولية التي يتمتع بها[2].

وبأساليب تشبه الديكتاتورية، دفع بوتين روسيا نحو مركزية متشددة، قريبة من الملكية المنتخبة حظيت بتأييد مختلف الاتجاهات السياسية حتى التي كانت تعارضه بالأمس القريب، وذلك بعد أن اتضح للجميع أن قيادة بوتين أعادت الحيوية إلى روسيا، والمكانة لدورها في المحيط وعلى مستوى العالم.

وجاء الفوز الكاسح لحزب بوتين «روسيا الموحدة» في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2007/12/2[3] لتجعل من بوتين زعيماً لروسيا بلا منازع، سيما وأنه أصبح يختار الرؤساء الذين سيخلفونه، لأن الدستور لا يسمح له بأن يكون رئيساً أكثر من دورتين. فقد اختار خليفته الرئيس الحالي مدفيديف، الذي فاز بالرئاسة في آذار 2008. واختار الأخير بوتين رئيساً للوزراء. وبقيت البصمات السياسية لبوتين ظاهرة في معظم مفاصل سياسة روسيا في الداخل والخارج.

ب- بوتين يُعيد روسيا إلى الخارطة الدولية

يختلف تقييم شخصية بوتين ودوره، بين جهة سياسية وأخرى، أو بين دولة وأخرى. ولكن لا يستطيع أحد التنكر للدور الذي لعبه في إنقاذ روسيا من حقبة الفوضى والضياع التي عاشتها، منذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991.

لقد تسلم بوتين الدولة في نهاية 1999، عندما كانت تتخبط بمشاكلها الداخلية. الموظفون لا يقبضون رواتبهم وكذلك أفراد الجيش، والأمن يترنح بين سطوة المافيات وتهديدات الشيشانيين، ومؤسسات الدولة تكاد تفقد سيطرتها على

---

1 راجع مقالة زبيغنيو بريجينسكي، المنشورة في جريدة الحياة، بيروت، 2008/8/20.

2 أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية، مرجع سبق ذكره ص 78.

3 جريدة النهار، بيروت، عدد 2007/12/3.

مرافق البلاد، التي يسخرها منتفعون لخدمة مصالحهم الشخصية، ومصالح شركاتهم التجارية أو شركات المقربين منهم.

وكانت سمعة البلاد الخارجية في أدنى مستوى، فروسيا ليست مع الغرب وليست ضده، ولا يحسب هذا الغرب المتماسك حساباً لها. فانها تناضل للحفاظ على مكانتها الدولية كعضو دائم في مجلس الأمن، دون أن تتمكن من التأثير في أيٍ من الملفات الدولية والاقليمية المطروحة.

استطاع بوتين، وبسرعة قياسية، أن ينقل بلاده من حالة الضياع واللاإستقرار إلى وضع مستقر، ساعده في ذلك مجموعة من الظروف، تبدأ بارتفاع سعر النفط، وبما سمي الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة الأميركية، وحاجة المجتمع الدولي الى خدمات روسيا في مجلس الأمن، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي وقدراتها المتنوعة الأخرى.

كل ذلك سنعرض له في ثلاثة مطالب تعالج مواضيع بناء المؤسسات وإعادة تأهيل الجيش الروسي، وكفاءة بوتين في استخدام ثروات روسيا الطبيعية، وإعادة فرض مكانتها شريكاً دولياً فاعلاً.

- إعادة بناء الجيش ومؤسسات الدولة

بدأ بوتين ورشة إعادة تأهيل الدولة ومؤسساتها المترهلة، في ظل أجواء تنطوي على نزعة الابتعاد عن المركز من قبل حكام الأقاليم. فاعتمد على تقوية سلطة الدولة المركزية بالدرجة الأولى وتشديد القبضة على قدراتها الاستراتيجية[1].

1-إعادة بناء الجيش وحل مشكلاته

كاد الجيش الروسي أن يتفكك وتتجاذبه مجموعة من القوى والضباط. ولجأ عدد كبير من ضباطه الأكفاء إلى الاستقالة، لأن الرواتب لم تكن تدفع لهم بانتظام، وهي إن دفعت لا تكفي لسد حاجات المعيشة اللائقة لعائلات هؤلاء.

---

1 راجع دراسة أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175، كانون الثاني 2009.

كلف بوتين رئيس هيئة الأركان، عام 2000، بوضع خطة إصلاح، متجاوزاً صلاحيات وزير الدفاع إيغور سيرجييف (I. Syrgeev)[1]. فبدأ مرحلة التدخل المباشر في وضع الجيش وشؤونه الداخلية. وقدم في خريف عام 2000 اقتراحاً يقضي بتخفيض 365000 من عدد ضباطه وعسكرييه المتفرغين، والغاء 120000 وظيفة مدنية يعمل أصحابها في خدمة الجيش والبحرية الروسية.

وبعد أن كانت الآلات الحديثة العسكرية المتطورة تُصدر إلى الخارج ولا تُسلم للجيش[2]، أعاد بوتين الاعتبار للصناعات العسكرية والأبحاث، وأُقرت موازنة الدولة للعام 2001، بدون مشاكل مع الدوما، ولحظت زيادة 40% على موازنة الدفاع، بعد أن تم تخفيض هائل في موازنة الأقاليم إلى حدود 40%، في حين بلغت موازنة المركز 60%. وتم تخفيض مدة الخدمة الإلزامية إلى سنة واحدة بعد أن كانت 3 سنوات للخدمة في القوات البحرية، وسنتين للقوات البرية. وتم التعاقد مع اختصاصيين لتقديم خدمات مؤقتة للجيش[3].

واعلن بوتين في خطابه السنوي أمام مجلس الدوما، في أيار 2003، أن تحديث الجيش وتجهيزه هو هدف استراتيجي في سياسته المستقبلية. وقد سمحت له التدفقات المالية العائدة من زيادة أسعار النفط بتنفيذ هذه الخطة، وتطوير الترسانة العسكرية الروسية في شتى المجالات[4].

وعلى اثر إعلان الولايات المتحدة الأميركية خطة إنشاء درعها الصاروخي في جمهوريتي تشيكيا وبولندا، أعلن بوتين عن مشروع تطوير القوات المسلحة، بما في ذلك نظام دفاع جوي جديد، وبناء حاملات طائرات، بتكلفة 189 مليار دولار أميركي، يستمر عدة سنوات ولا يتجاوز العام 2015[5]. وقد كشف نائب رئيس الوزراء سيرغي ايفانوف (S. Ivanov) في 2007/6/26، عن أن بلاده تُعيد تجهيز كل القوات الاستراتيجية، بأنظمة تشغيل جديدة متطورة، وبمعدات حديثة تدخل

1 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 168.
2 أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا، مرجع سبق ذكره.
3 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 170.
4 أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية، مرجع سبق ذكره، ص 85.
5 راجع دراسة أحمد محمود، الصناعات العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، تشرين أول 2007، ص 62.

الخدمة للمرة الأولى، بما فيها نظام الاعتـــراض الصـــاروخي أس 400 (S-400)[1].
وشعر الجميع أن روسيا أمام مرحلة جديدة، وأن الجيش الروسي اســـتعاد معظـــم قدراته، بعد أن أعلنت موسكو عن نجاح تجربة إطلاق صـــاروخ جديـــد عـــابر للقارات، يصل مداه إلى 8 آلاف كلم. ترافق مع إعادة تحليق الطائرات العســـكرية الاستراتيجية الروسية فوق المحيطات البعيدة، بعد أن توقفت عـــن ذلـــك عشـــر سنوات.

وبلغت موازنة الانفاق العسكري السنوية للقوات الروسية 28 مليـــار دولار عام 2007 (يقابلها 452 مليار لموازنة القوات الأميركية)[2].

2- إعادة الروح الى مؤسسات الدولة

ساعد تنظيم الجيش والقوات المسلحة الروسية بوتين، في إعادة وضع اليد على مؤسسات الدولة المترهلة التي تسلمها في حالة من الفوضى والتفكك كـــادت أن تؤدي بالبلاد إلى أخطار التشرذم والانقســـام. لقـــد تطلـــع أولاً إلى الإمســـاك بالشركات الكبرى التي كانت تستثمر المواد الأولية، لا ســـيما الـــنفط والغـــاز، فاستطاع أن يعيد التعايش بين الشيوعيين القدامى في الادارة، وبين المتنفذين الجدد، فقضى على امبراطورية بيروزفسكي «Berezovcky»* المالية[3]. وبـــدأ في إنشـــاء شركات مختلطة بين القطاعين العام والخاص، على الطريقة الروســـية. وفي العـــام 2001، طرد رئيس شركة «غاز بروم» العملاقة، التي تُدخل 25% مـــن عائـــدات الدولة، ووضع قسماً من مسؤوليها في السجن، وعيّن أقرب اتباعه من بطرسبرغ، الكسي ميلر (E. Miler) رئيساً لها[4]. وكانت هذه الخطوة، مدماكاً أساسياً اســـتند إليه في خطواته الاصلاحية اللاحقة، خاصة في جهده، عام 2002، لإصلاح شركة الكهرباء (UES). وبعد أن ضمن ارتياح أغلبية فئات الشعب لخطواته الاصلاحية،

---

1 راجع جريدة النهار، بيروت، 2007/6/27.

2 راجع دراسة اللواء عبد المنعم كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية،في مجلة السياسة الدولية، العدد 170، تشرين أول 2007، ص 97.

* سبق التعريف عنه.

3 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 227.

4 المرجع نفسه، ص 236.

جراء التحديد له لولاية رئاسية ثانية، قدم مجموعة كبيرة من اقتراحات القوانين تتعلق بتنظيم القطاعات الانتاجية، ومؤسسات الدولة، وإلغاء البيروقراطية الادارية. وأيد هذه الاقتراحات جميع قوى الدوما، بما فيهم النواب الليبراليون[1] الذين كانوا يتوجسون من إعادة نفوذ بعض أوجه الادارة السوفياتية السابقة إلى بعض المواقع.

- وضع اليد على المواد الأولية

في أطروحة الدكتوراه التي قدمها الرئيس بوتين عام 1999، عرض تصوره لأهمية الطاقة، ودورها في سياسة روسيا، واعتبر أنها توازي بأهميتها الترسانة النووية التي تملكها بلاده، رافضاً فكرة الخصخصة التي يُعمل عليها في هذا القطاع[2].

تملك روسيا 1.7 تريليون قدم مكعب من احتياط الغاز*، ما يوازي 27.5% من الاحتياط الاجمالي من هذه المادة في العالم، مما يجعلها الأولى في الاحتياط والانتاج والتصدير. ووصلت أرباح شركة غاز بروم الروسية العملاقة التي تحتكر تصدير الغاز الروسي، بفضل سياسة بوتين، إلى11.6 مليار دولار عام 2005[3].

وتعتبر روسيا الدولة السابعة في العالم من حيث احتياط النفط، ويبلغ حجم احتياطها 74.4 مليار برميل، حسب تقديرات عام 2005، وهي ثاني أكبر مصدّر لهذه المادة في العالم، بعد المملكة العربية السعودية. ويقدّر انتاجها بـ9.44 مليون برميل يومياً[4]. وهي رابع أكبر منتج للطاقة الكهربائية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأميركية والصين واليابان. وتزود الدول المجاورة لها بهذه المادة، لا سيما الصين وبولندا وتركيا وفنلندا. ولديها أكبر عدد من المفاعلات النووية (31 مفاعل) منتشرة على الأراضي الروسية. وهي تعمل على بناء 5 محطات في الخارج، منها في الهند

1 المرجع نفسه، ص 238.

2 راجع مقالة مايكل كلير، الفاشية النفطية، المنشورة في مجلة محاور استراتيجية (الشهرية)، بيروت، العدد 13، أكتوبر 2007، ص 19.

* تتحدث معلومات عن أن الاحتياط الروسي أكثر من ذلك بكثير.

3 راجع دراسة أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، في مجلة السياسة الدولية، العدد 170، تشرين الاول2007، ص 92.

4 حسب تقرير استراتيجية الطاقة الصادر عن الاتحاد الأوروبي للعام 2005، منشور في مجلة محاور استراتيجية، بيروت، العدد 13، تشرين أول 2007، ص 1 و2.

وإيران[1]. وهي أيضاً تتحكم بخطوط مرور الغاز، من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا، وتملك اتفاقيات مع هذه الدول خاصة حول النفط والغاز تجعل منها صاحبة امتيازات تحقق لها أرباحاً أكثر من خسارتها في بيع مواد لهذه الدول بأسعار خاصة. فمثلاً: تشتري روسيا المتر المكعب غاز من تركمنستان، بموجب اتفاق، بسعر 100$ (مئة دولار أميركي) وتبيعه بـ230 دولار أميركي (وتطالب تركمنستان بتعديل هذا الاتفاق حالياً ليصبح سعر المتر المكعب 150 دولار أميركي) وجراء ذلك أصبح مجموع انتاج روسيا من الغاز في العام 2007، 429 مليار متر مكعب[2].

أدرك بوتين أهمية المواد الأولية التي تملكها روسيا وخاصة منها الغاز والنفط، فوضع خطة محكمة للاستفادة من هذه الطاقة، لتعزيز مكانة بلاده، وزيادة مواردها من هذه المواد إلى الحد الأقصى. وكان أكثر مَن استخدم استراتيجية الشروط السياسية مقابل الطاقة[3] وحوَّلها إلى «الطاقة الفاشية» يُخيف بواسطتها الدول المجاورة، وأوروبا، وأيضاً أسواق النفط والغاز في العالم.

فما هي ركائز خطة بوتين؟

1- على المستوى الداخلي

واجه بوتين كل الاعتبارات، وتمكن من وضع يد الدولة بالكامل على قطاعي النفط والغاز، وألغى، عن طريق إجراءات وُصفت بالديكتاتورية، امتيازات القطاع الخاص في استثمارات الحقول وتصدير المواد المنتجة، وحصر انتاج الغاز، بشركة غاز بروم العملاقة بعد أن عيَّن موالين له في إدارتها، كذلك الأمر بالنسبة للنفط، حيث حصر عمل هذه المادة في شركة «جاز بروم»، وعين صديقه المستشار الألماني السابق غيرهارشرودر رئيساً لها[4]. وكان الاثنان تعاونا بقوة في رفض الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

1 أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 93.

2 راجع مقال محمد نعماني، حرب الغاز المقبلة، في مجلة محاور استراتيجية، العدد 13، مرجع سبق ذكره، ص 39.

3 مايكل كلير، الفاشية النفطية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

4 راجع دراسة أحمد دياب، شرق أوروبا في السياسة الأميركية، في مجلة السياسة الدولية، العدد 178، تشرين الاول2009، ص 110.

2- على مستوى دول الجوار

من المعروف أن الاتحاد السوفياتي السابق كان يُمد دول أوروبا الشرقية، والدول الأعضاء في الاتحاد، بالطاقة بما يوازي 80% من استهلاكها، بأسعار أقل من سعر السوق، لأسباب ايديولوجية وعقائدية، فعمل بوتين على التخلص من هذا العبء، وعدل الاتفاقيات مع هذه الدول، وأصبح يتقاضى أسعاراً متقاربة من الأسعار المتداولة في هذه الدول(حتى مع أوكرانيا التي يحتاج اليها لمرور الغاز فيها إلى أوروبا، ولكنه اضطر الى قطع الامداد عنها في الأول من كانون الأول 2006 بسبب الخلاف على الأسعار). واستخدم في المقابل هذه المواد الأولية أداة ضغط سياسية تجاه هذه الدول، لا سيما منها تلك التي حاولت أن تتمرد على سياسة روسيا. وللهروب من ضغوط هذه الدول، التي تمر في بعضها خطوط التصدير، لجأ بوتين إلى بناء خطوط لنقل الغاز: خط أول يمر عبر بحر البلطيق، يصل إلى هولندا وألمانيا وفرنسا والدانمرك وينتهي العمل فيه عام 2010[1]. وخط ثانٍ عبر البحر الأسود يصل إلى مرفأ فارنا البلغاري، ثم إلى إيطاليا والنمسا، للتخلص من ضغط أوكرانيا وتركيا، بتكلفه 14 مليار دولار أميركي، وهو منافس لخط «نابوكو» الشهير الذي ترعاه الولايات المتحدة الأميركية والذي يمر من بحر قزوين، عبر تركيا والنمسا[2]. وهذا بالاضافة الى بناء مستودع ضخم للغاز في هنغاريا، سعته 20 مليار متر مكعب، يؤمن استمرار الامدادات إلى اليونان ورومانيا.

3- على مستوى الدول الأوروبية

شكلت التجارة الروسية مع أوروبا 48% من مجمل تجارتها الخارجية عام 2001. وتعتمد البلدان الأوروبية على الغاز والنفط الروسيين، في سد حاجاتها، نظراً لاعتبارات متعددة، لا سيما منها سهولة النقل والأسعار. وتشكل الصادرات الروسية إلى هذه البلدان 62% من صادرات الغاز الاجمالية، و53% من صادرات النفط[3].

---

1 راجع دراسة نورهان الشيخ، روسيا ومحاولة استعادة الفرص، في مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 106.

2 المرجع السابق، ص 105.

3 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 261.

ومع تفاقم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط، خاصة الحرب الأميركية على العراق عام 2003، ازدادت الحاجة إلى النفط والغاز الروسيين، وكُبر حجم تأثير روسيا في السوق العالمية، فبدأ بوتين بالضغط بواسطة هذه المواد بهدف استعادة مكانته الدولية، ودور بلاده كدولة عظمى، وأعلن أن سياسة روسيا الخارجية ستكون موالية لروسيا فقط، وليس لأميركا أو أوروبا أو الصين. وفي ربيع عام 2004 بدأت تسوء علاقته مع الاتحاد الأوروبي، بسبب عدم مساعدته في الدخول إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وبسبب الضغوط التي مارسها الأوروبيون ضده بهدف إجباره على خفض أسعار النفط في أسواقه الداخلية، وفتح أسواقه أمام المنتجات الأوروبية، واتهامه بالمبالغة في استخدام الطاقة لأغراض سياسية. فأعلن بوتين في تصريحه الشهير عام 2004: «ان ما هو جيد لغاز بروم جيد لروسيا»[1]. وغاز بروم أكبر منتج ومصدر للغاز في العالم.

بالمقابل فقد تشدد بوتين في المفاوضات التي جرت بين الدول المجاورة لبحر قزوين لتحصيل أكبر حصة ممكنة لبلاده من غاز ونفط البحر، ورفض الخطة الايرانية القاضية بالتوزيع المتساوي لهذه الثروة بين هذه الدول[2].

- الملفات الدولية

انكفأت موسكو عن الملعب الدولي، وفقدت القدرة على التأثير في مجرى الأحداث الى حدٍ كبير. وللدلالة على ذلك فان القوات الأميركية قصفت كوسوفو عام 1999، رغم اعتراض موسكو ودون ان تكترث واشنطن بموقفها (وكوسوفو تعتبر من الحصون السلافية، تربطها، إضافة إلى عموم يوغوسلافيا السابقة، علاقات تاريخية مع موسكو). شعر بوتين وكان يهيء نفسه لتولي المسؤولية، بأن استعادة روسيا لدورها على الساحة الدولية أصبح أكثر من ضروري، فأعلن في حزيران عام 2000 عناوين السياسة الخارجية لبلاده، أو ما عرف حينها «بمبدأ بوتين» الذي يتضمن الدعوة الى عالم متعدد الأقطاب، لا يخضع لقوة عظمى واحدة، ويكون لروسيا دور أساسي فيه[3].

---

1 أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية، مرجع سبق ذكره، ص 86.
2 المرجع نفسه.
3 المرجع السابق، ص 82.

ومع فوز جورج بوش الابن بالرئاسة الأميركية، أعتقد الروس ان الفرصة أفضل لتعزيز العلاقة الروسية الأميركية، على اعتبار أن بيل كلينتون لم يفِ بوعوده في تقديم المساعدات الاقتصادية لهم، وأنه كان يعمل بكل قواه لتكريس الأحادية القطبية التي رفضها الروس، معتبرين أنها قد تسبب العديد من المآسي للعالم.

شارك بوتين، في أول إطلالة دولية له، في أعمال القمة العالمية التي عقدت في صيف عام 2000 في «أوميناوا». وكانت بساطته وهدوؤه وسلوكه العملي محط أنظار الحاضرين، بما فيهم الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي عقد معه اجتماعاً وصف بالناجح[1]. بعدها طار في رحلات خارجية شملت كوريا الشمالية والصين وكندا وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وليبيا ومنغوليا وبيلاروسيا وكوبا وتركيا وأوكرانيا وبروناي. وهدفت هذه الرحلات إلى إعادة حضور روسيا دولياً، وإحياء علاقاتها مع أصدقاء قدامى، وكذلك محاولة تحصيل ديون قديمة لروسيا على بعض هذه الدول. وفي تشرين الثاني 2000، وفي خطوة هي الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، حلقت الطائرات الحربية الروسية فوق حاملة الطائرات الأميركية «كيني هول» وكوفئ طيارها علناً[2]. وهذا الأمر سبّب توتراً في العلاقة مع الولايات المتحدة، توج بحرب الجواسيس بينهما في ربيع العام 2001، عندما طردت واشنطن دبلوماسياً روسياً اتهمته بتشغيل مخبرين، فردت موسكو بالمثل وطردت دبلوماسياً أميركياً من موسكو. بعد ذلك، عقد اللقاء الأول بين بوتين والرئيس الأميركي جورج بوش (الابن) في 16 حزيران 2001، أعاد الحرارة إلى خط العلاقات الثنائية بين البلدين، إلى أن وقعت الهجمات الارهابية على أهداف ومنشآت هامة في الولايات المتحدة الأميركية في 11 أيلول 2001، فكان الرئيس بوتين أول المستنكرين والمنخرطين في ما سمي «الحرب على الارهاب»، وقدم تنازلات كبيرة للدول الغربية في مجلس الأمن، وخارجه، وسمح للمواطنين الروس فتح حسابات مصرفية في بنوك هذه الدول. وضَمِنَ سكوت الدول الغربية عن الحرب التي كان يخوضها في الشيشان، وترتكب فيها تجاوزات، لأن هذاالغرب كان أيضاً بحاجة

1 المرجع السابق، ص 146.
2 المرجع السابق، ص 195.

لدعم روسيا في الحرب التي شنها التحالف الدولي على أفغانستان، وكذلك في ملفات ساخنة أخرى كالملف النووي لكوريا الشمالية ولإيران[1].

ولكن تطور الأحداث، وإصرار بوتين على تمايز دور بلاده، ووقوفه ضد التفرد الأميركي في قيادة العالم، أدت إلى إعلان معارضته الشديدة للغزو الأميركي - البريطاني للعراق في مطلع العام 2003، وصوّت في مجلس الأمن ضد تشريع العدوان، إلى جانب فرنسا والصين. واعتبرت روسيا ان التفرد الأميركي والاصرار على غزو العراق من جانب واحد، سيؤديان إلى تفكك التحالف الدولي في مواجهة الارهاب[2]. وقد نجح بذلك في استمالة العديد من الدول الأوروبية، تحديداً ألمانيا وفرنسا اللتين عارضتا الغزو، مما أدى إلى تباينات مع واشنطن، ووصفها لهما بأوروبا العجوز. إلا أن موسكو، بعد أن رفضت المشاركة في قوات حفظ السلام التي دعا إليها مجلس الأمن في العراق، معتبرةً الوجود الأميركي احتلالاً، صوتت على قرار رفع العقوبات عن هذا البلد (القرار 1483) في أيار 2003، داعية إلى إجراء انتخابات تشريعية تفرز قيادات عراقية تستطيع أن تحكم البلاد بدون قوات أجنبية. ثم عادت موسكو وشاركت في العديد من المؤتمرات الدولية التي هدفت تأمين الدعم للعراق، خاصة مؤتمر نيويورك في أيلول 2006، ومؤتمر بغداد في آذار 2007.

ومع استعادة ملامح القوة للدور الروسي على الساحة الدولية، تطور الموقف إلى تشدد من قبل روسيا كاد يشعل حرباً باردة جديدة، وإعادة سباق التسلح من جديد، وفق ما أعلن الرئيس بوتين شخصياً في مؤتمر ميونيخ للأمن والتعاون في شباط 2007، موجهاً انتقادات حادة للسياسة الأميركية، ولاستخدامها المفرط للقوة العسكرية المتفلتة من القيود الدولية، وغير الخاضعة للسيطرة في العلاقات الدولية. ومنتقداً بشدة التفرد والأحادية، معتبراً أن الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق والخليج وجمهوريات آسيا الوسطى، تطويقاً لروسيا[3]. وبدت

---

1 زبيغنيو بريجنسكي، جريدة المستقبل، بيروت، 2007/6/16.

2 نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية، في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد، مرجع سابق، ص 49.

3 المرجع السابق، ص 53.

موسكو متصلبة جداً، خاصة في ملفين دوليين أساسيين. الأول مواجهة تمدد حلف الأطلسي شرقاً، والثاني عدم السماح بوجود تفرد اميركي في الشـــرق الأوســـط. وأعلنت أن سنوات الضعف والتراجع قد انتهت[1].

ج- إعادة الحيوية لدور روسيا في الشرق الأوسط

استدار بوتين نحو حلفاء الأمس في الشرق الأوسط، مستعيداً إحيـــاء بعـــض الاتفاقيات الموقعة معهم منذ أيام الاتحاد السوفياتي، والشراكة مع بعـــض دولـــه، بالرغم من عدم الرضى عن مستوى التبادلات التجارية فيما بين روسيا وكل مـــن العراق وسوريا وليبيا ومصر واليمن، حيث تراجعت بشكل كبير جداً منـــذ عـــام 1989 حتى العام 2000.

وتوسعت حركة بوتين لتشمل دولاً شرق أوسطية لم تكن في نادي أصـــدقاء روسيا في الماضي، ومنها دول الخليج العربـــي، وكذلك اسرائيل. ورغم كل هذه الجهود، لم يصل مستوى التبادل التجاري إلى الحد الذي كان يأمله بوتين. وبقـــي حجم التأثيرات الاقتصادية الروسية في أسواق المنطقة أقل بكثير من حجم تأثيراتها على المستوى السياسي، وذلك لكون روسيا منافساً أساسياً للولايـــات المتحـــدة الأميركية في سوق السلاح، وألدُّ أصدقائها مشاكسةً في الملفات السياسية والأمنية الساخنة. ولعل قرار بوتين بإعادة الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو وبغداد في أيلول عام 2000 كان من أبرز التحديات للدور الأميركي، برغم الحصـــار الـــذي كان مفروضاً على العراق[2].

ولأن النظرة الروسية إلى الشرق الأوسط، كمنطقة جارة على الحدود الجنوبية زادت العلاقات معها بفعل التطورات الأمنية والعسكرية المتفاقمة، لا سيما إبـــان الحرب على العراق، والتدخلات في أفغانستان، وجورجيا، فقد استخدم الـــرئيس بوتين الأوراق التي تملكها روسيا في إعادة إحياء دورهـــا في الشـــرق الأوســـط، وخاصة في المجالات التجارية، وسوق السلاح.

---

1 محمد ابراهيم، جريدة النهار، بيروت، 2007/10/17.

2 نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في سياسة روسيا تجاه العراق، في المجلة العربية للعلـــوم السياسية،المرجع السابق، ص 48.

- الاتفاقات والعقود التجارية مع الدول العربية

أعادت روسيا الروح إلى الاتفاقيات التي كانت تربط الاتحاد السوفياتي بالعديد من الدول العربية، بعد أن كانت مفاعيل الاتفاقيات معلقة بمعظمها، على خلفية عدم التزام هذه الدول بإيفاء الديون المستحقة لموسكو. لقد عمل بوتين على خطين لتجاوز هذه الاشكالية بهدف تحريك التبادلات التي تراجعت بشكل كبير جداً.

الخط الأول هو الاعفاء من القسم الأكبر من الديون المترتبة على هذه الدول، وجدولة سداد القسم الآخر. فقام بوتين بإعفاء سوريا من 37% من ديونها لروسيا البالغة 13 مليار دولار في كانون الثاني 2005[1]. وشطب 93% من ديون العراق البالغة 12.9 مليار دولار بعد أن وقع صفقة مع حكومة بغداد لصالح الشركات الروسية بقيمة 4 مليار دولار أميركي[2]. كما أعفى ليبيا من كامل ديونها المترتبة لصالح روسيا والبالغة 4.6 مليار دولار.

أما الخط الثاني الذي اعتمده بوتين مع هذه الدول فهو إعادة إحياء الاتفاقات السابقة معها، وتوقيع عقود استثمارات روسية تعوض خسائر الديون. وهذا ما حصل مع العراق وسوريا وليبيا، حيث تم توقيع عشر اتفاقيات مع هذه الأخيرة بعشرات المليارات من الدولارات، منها اتفاقية بناء خط سكة حديد تصل خليج سرت بمدينة بنغازي في وسط ليبيا بقيمة 2.2 مليار دولار أميركي[3]. وفي أواخر نيسان 2005 قام بوتين بجولة شملت مصر واسرائيل والسلطة الفلسطينية، وقع خلالها عدة اتفاقيات تجارية مع مصر، أسفرت عن زيادة كبيرة في قيمة التبادلات بين البلدين، لا سيما في المجال السياحي، حيث وصل عدد السياح الروس الذين يزورون مصر سنوياً أكثر من نصف مليون سائح[4].

في المقابل بذل الرئيس بوتين جهوداً كبيرة للتواصل التجاري والاقتصادي مع دول لم تكن في نادي أصدقاء موسكو، فإضافة إلى تطوير التبادل مع كل من تركيا

1 سليم نصار، جريدة النهار، بيروت، 2007/11/14.
2 جريدة السفير، بيروت، 2008/2/12.
3 جريدة المستقبل، بيروت، 2008/4/18.
4 راجع مقالة اوليغ يسييكين، في جريدة 26 سبتمبر، القاهرة، 2005/6/9.

وإيران، كشريكين تجاريين أساسيين لموسكو، قام بجولات خارجية شملت دول الخليج العربي والأردن، واستطاع أن يسجل تقدماً كبيراً في مجال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول، عن طريق توقيع مجموعة كبيرة من الاتفاقيات في مجال التبادل التجاري والاستثمار، وأن يمد خيوطاً للتعاون في حقلي النفط والغاز، لا سيما في موضوع تحديد الأسعار العالمية لهاتين المادتين، اللتين تشكلان 80% من صادرات روسيا، ويعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على وضع أسعارها. ومن هذا المدخل تطلع بوتين إلى ردم الهوة بما أمكن، وإعادة التوازن المفقود بين حجم علاقات روسيا السياسية الكبيرة في المنطقة، وبين تبادلاتها التجارية التي لم تتجاوز الـ6 مليارات دولار مع مجمل الدول العربية عام 2006، أي ما نسبته 1.7% من مجمل صادرات روسيا[1].

وعندما وقعت روسيا وللمرة الأولى اتفاق تعاون مع المملكة العربية السعودية في مجالي النفط والغاز، وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر[2]، بدأت العلاقات تتطور، فقام بوتين في شباط 2007 بزيارات رسمية إلى المنطقة، شملت الأردن وقطر والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وقع خلالها العديد من الاتفاقيات كان أبرزها مع السعودية، حيث وصلت قيمة العقود التي وقع عليها، لصالح شركات روسية، إلى 7 مليار دولار أميركي وأبرز هذه المشاريع مشروع بناء سكة حديد تربط شمال السعودية بجنوبها بقيمة 3.4 مليار دولار[3]. وأعقب ذلك زيارة هامة قام بها الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد في السعودية، إلى موسكو في 11/20/ 2007، وقع خلالها على مجموعة من الاتفاقيات مع الجانب الروسي، شملت استثمارات سعودية في روسيا[4].

بالرغم من جهود بوتين للانفتاح على دول المنطقة، وبخلفية تحكمها المصالح المشتركة، دون العقيدة السياسية، وكذلك رغم النوايا الايجابية التي تعبر عنها معظم الدول العربية تجاه روسيا وسياستها، إلاانه يبدو أن مجموعة كبيرة من المعوقات، ما

---

1 راجع دراسة خضر عطوان، سياسة روسيا العربية، في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 20، 2008، ص 60.

2 المرجع نفسه، ص 61.

3 وكالة نوفوستي الروسية، 2008/1/25.

4 جريدة النهار، بيروت، 2007/11/24.

زالت قائمة أمام تعزيز العلاقات الروسية-العربية و لم تصل إلى ما يرضى عنه، لا الرئيس بوتين ولا الرؤساء العرب، رغم دخول روسيا كعضو مراقب في منظمة المؤتمر الاسلامي، والتهدئة التي مارستها في المسألة الشيشانية، ومعارضتها للغزو الأميركي للعراق. فهل هناك شيء مخفي اكثر مما هو معلوم، في علاقات الطرفين؟ سيتبين لنا لاحقاً بعض من هذه الأسباب.

- الملفات الساخنة للمنطقة

كان لسياسة الرئيس الروسي بوتين خلال ثماني سنوات قضاها في الكرملين تأثيرات كبيرة في الشرق الأوسط، تركت آثاراً سياسية وقانونية في الملفات الساخنة للمنطقة، وعلى وجه التحديد موضوع العراق وتشعباته، وفلسطين لا سيما بعد فوز حماس واستئثارها بحكم بغزة، وإيران وملفها النووي المُقلق، وصولاً إلى لبنان والعدوان الاسرائيلي عليه، وملف المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

خشيت روسيا من التوترات التي حصلت في خاصرتها الجنوبية. فهي لم تكد تنتهي من مشكلة الشيشان التي قتل فيها أكثر من 4249 جندياً روسياً[1]، حتى اندلعت الحرب في أفغانستان، وجاءت بسببها جحافل القوات الأميركية والأطلسية التي اصبحت على مقربة من حدودها تبحث عن قواعد عسكرية لها في الدول التي كانت في الأمس القريب جزءاً من الاتحاد السوفياتي، وتحديداً في قرغيزيا وجورجيا.

عارض بوتين الحرب على العراق، تخوفاً من زيادة التوتر وزعزعة الاستقرار، متضامناً بذلك مع موقف فرنسا وألمانيا غير المؤيدتين للحل العسكري. هذا الموقف رفع من مكانة الدور الروسي الذي استفاد من التباين بين الحلفاء، وخصوصاً بين الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية، التي وصفها وزير الدفاع الأميركي حينها «بأوروبا العجوز». ولكن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن، لم يأخذ موقفاً عدائياً تجاه موسكو من جراء ذلك، لأنه بحاجة لموقفها في الملفات الساخنة، فزار سان بطرسبرغ في 20 أيار 2003، والتقى الرئيس بوتين[2].

1 ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 312.
2 المرجع نفسه، ص 333.

رغم ذلك استمرت موسكو في معارضة احتلال العراق، معتبرة أنه كان قراراً خاطئاً، زاد من حدّة التوتر بدل أن يؤدي إلى الإستقرار. وفي 18 كانون الاول 2007، دعا الرئيس بوتين علناً الولايات المتحدة الأميركية إلى تحديد موعد ثابت ودقيق لانسحاب قواها من العراق[1].

وعلى خلفية التباين مع السياسة الأميركية، والاعتراض عليها، زار بوتين طهران، وكانت أول زيارة من نوعها لرئيس روسي، بعد زيارة ستالين لها عام 1943، حينما التقى مع الرئيسين روزفلت وتشرشل خلال الحرب العالمية الثانية[2]. وأعطت هذه الزيارة دفعاً لعلاقات بلاده مع إيران، وقع خلالها على عدة اتفاقات، منها تزويد مفاعل بوشهر النووي الذي يديره الخبراء الروس بـ82 طن من اليورانيوم المخصّب[3]. وأعقب ذلك موقف متشدد آخر لبوتين خلال قمة رؤساء الدول المحيطة ببحر قزوين، في نهاية تشرين الأول 2007، حيث قال: «ان الملف النووي الايراني يمرُّ بموسكو، وهذا المرور له ثمن، وروسيا من حقها أن تطالب بالثمن»[4].

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد أعاد بوتين الاهتمام بهذا الملف، بعد أن كان حضور روسيا شكلياً إلى حدٍ ما في اللجنة الرباعية الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط. وكان لضغوط اللوبي اليهودي في موسكو تأثير كبير في سياستها. وزاد في هذا التأثير وجود أكثر من مليون يهودي من أصل روسي في إسرائيل، التي زارها بوتين في نيسان 2005 والتقى مع ممثلين لهم[5].

لم يتعايش بوتين طويلاً مع تعاظم قوة النفوذ اليهودي في روسيا، خاصة أن تنامي دورهم بدأ يستثير مشاعر حوالِ 20 مليون مسلم روسي، وينعكس على دور روسيا في المنطقة العربية وهي واحدة من أهم المناطق في العالم تؤثر في موازين القوى العالمية. فأقدم على سجن نائب رئيس المؤتمر اليهودي في روسيا «فلاديمير جوسيتسكي، V. Josytski» بأمر قضائي، وبتهمة سرقة أموال عامة[6]. ودعا وفداً

---

1 تصريح لبوتين نقلته وكالة نوفوستي الروسية، 2007/12/19.

2 جريدة النهار، بيروت، 2007/10/19.

3 أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

4 خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

5 المرجع نفسه، ص 58.

6 جورج كتن، العلاقات الروسية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

من حركة حماس لزيارة موسكو، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في كانون الثاني عام 2006، رافضاً عزلها دولياً. وأثار هذا الموقف غضب القادة الاسرائيليين الذين اعتبروا الأمر تشجيعاً روسياً لسياسة التطرف و«الإرهاب». ولكن الأمر تغير بعد أن أعلنت حركة حماس سيطرتها على السلطة في قطاع غزة عام 2007، فأيدت موسكو الرئيس الفلسطيني محمود عباس واعدة إياه بمساعدة عسكرية، لا تزيد عن 50 عربة مدرعة[1]. وأعلن بوتين تأييده لمؤتمر أنابوليس الذي عقد في الولايات المتحدة الأميركية، للأطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط، في تشرين الثاني 2007، معتبراً أنه خطوة على طريق حل أحد أهم العقد الدولية[2]. ولكن تطورات العدوان الكبير الذي شنته اسرائيل على قطاع غزة في بداية العام 2009، أعاد خلط الأوراق وقلص فرص التسوية، وكان لموسكو موقف واضح من إدانة الهجمات الاسرائيلية.

أما على مستوى الملف اللبناني الذي أخذ أبعاداً دولية في تسعينات القرن الماضي،فان موسكو بالإضافة الى تاييدها الدائم للبنان ضد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على جنوبه، أدانت العدوان الواسع الذي شنته إسرائيل على الأراضي اللبنانية في تموز 2006، وأسفر عن تدمير الجزء الأكبر من البنى التحتية، لا سيما الجسور، إضافة إلى تهديم آلاف المنازل السكنية وسقوط أكثر من 1500 قتيل. وكان دور روسيا أساسياً في التسوية الدولية التي ولّدت اتفاقاً نص عليه قرار مجلس الأمن الرقم 1701. وقد ساهمت القوات الروسية العسكرية في إعادة بناء عدد من الجسور التي دمرتها اسرائيل، وكان ذلك تحولاً كبيراً في السياسة الروسية الخارجية، بحيث لم تكن في الماضي تؤيد المشاركة العسكرية في الخارج. إلا أن الموقف الروسي الأبرز فيما يتعلق بلبنان، كان عدم معارضة روسيا لإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، لمحاكمة قتلة الرئيس رفيق الحريري والاغتيالات الأخرى، والتي صوت عليها مجلس الأمن، بعد أن تعذر الاتفاق على إنشائها وفق القوانين اللبنانية. وأكثر من ذلك فقد تبرعت موسكو بمبلغ 500 ألف دولار أميركي لموازنة المحكمة[3].

---

1 أفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 374.

2 جريدة الحياة، بيروت، 2007/12/19.

3 راجع جريدة النهار، بيروت، 2008/4/5.

- عقود التسلح وبراغماتية المصالح

استخدمت روسيا في عهد بوتين هذا الموضوع على نطاقٍ واسع لتحقيق هدفين حيويين لمصالحها في الشرق الأوسط. الهدف الأول هو استعادةً مكانتها كأول مصدِّر للسلاح في العالم. وقد نجحت في ذلك عام 2005، بعد أن كانت الخامسة في الحقبة التي مضت[1]. وهذا يشكل عائداً مالياً كبيراً لها تجاوز الـ8 مليار دولار عام 2008[2]. أما الهدف الثاني فهو تأكيد حضورها كلاعب أساسي على الساحة الدولية، خاصة في الشرق الأوسط، وهذا ما أعلنه شخصياً الرئيس بوتين في تصريح له خلال افتتاحه لأكبر معرض للطيران في العالم أقيم في موسكو في 2007/8/21[3].

لتحقيق هذين الهدفين دخل بوتين في المنافسة على كسب أسواق جديدة لتصدير السلاح، وخاصة الى الشرق الأوسط الذي يُعتبر من المناطق الأساسية لاستيراد السلاح في العالم. فقبل أيام من الانتخابات الرئاسية الأميركية (تشرين الثاني 2000) أبلغت موسكو واشنطن أنها ستستأنف إرسال السلاح إلى إيران، وكان ذلك هدية غير سارة للديمقراطيين[4]. ووجهت دعوة للرئيس محمد خاتمي، الذي زار روسيا ووقع معها اتفاقيات واسعة النطاق، لشراء الأسلحة المتعددة والمتنوعة، وكذلك لاكمال العمل في مفاعل بوشهر النووي. وعمل بوتين على تعويض ما خسره السلاح الروسي من أسواق، لا سيما في العراق، عن طريق الدخول بقوة إلى أسواق الخليج العربي، فوقع مع الامارات العربية المتحدة صفقة لبيعها صواريخ متطورة بقيمة 634 مليون دولار عام 2002. وأعقبها توقيع صفقة كبيرة إبان زيارته لهذا البلد في نهاية عام 2006.

ثم وقع بوتين عقداً مع المملكة العربية السعودية، تصدر بموجبه روسيا إلى السعودية سلاحاً بقيمة 3 مليار دولار، هدفت الرياض من ورائه إلى تنويع مصادر سلاحها، وعدم الاعتماد بشكل كامل على السلاح الأميركي[5]. ووقّعت موسكو عقوداً مشابهة مع كل من الكويت واليمن، والسودان.

---

1 نورهان الشيخ، العلاقات الروسية-الأوروواطلنطية، مرجع سبق ذكره، ص 48.
2 راجع وكالة نوفوستي الروسية، 2009/2/9.
3 راجع جريدة النهار، بيروت، 2007/8/22.
4 خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية، مرجع سبق ذكره، ص 62.
5 رياض قهوجي، خبير استراتيجي في السلاح، مقابلة مع تلفزيون المستقبل، 2008/12/22.

وخلال زيارة الرئيس بوتين لإسرائيل عام 2005، عرض عليها أسلحة روسية، وأجابه المسؤولون الاسرائيليون بأنهم ليسوا بحاجة الى شراء الأسلحة الروسية طالما أنهم يحصلون على أسلحة متطورة أكثر من الولايات المتحدة الأميركية، بدون مقابل. وأثار الموقف الاسرائيلي امتعاض بوتين، فعمد اى توقيع اتفاقية في العام 2007 مع الرئيس السوري بشار الأسد تزود موسكو بموجبها سوريا* بأسلحة متطورة تتضمن مقاتلات سوخوي 27، ووسائل دفاع جوي، وصواريخ مضادة للدبابات، بقيمة 10 مليارات دولار أميركي، دفعت سوريا مبلغ مليار منها[1]. وألغت موسكو ديون سوريا السابقة بالكامل. وحصلت روسيا بالمقابل على موافقة سوريا على تطوير القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس، على الساحل السوري[2]. وتخشى إسرائيل من قدرة هذه القاعدة على التجسس. ولهذا اتهمت روسيا بزيادة التوتر في المنطقة طمعاً بالمزيد من بيع الأسلحة، واعتبرت أن روسيا تزود حزب الله في لبنان بسلاح عن طريق سوريا، بعد حرب تموز 2006. ونفت موسكو تلك الأقاويل، وأكدت أن كل الأسلحة التي تصدرها إلى بلدان الشرق الأوسط، هي أسلحة دفاعية وليست هجومية[3].

وبعد خسارتها العراق الذي كان يشكل أكبر سوق لاستيراد السلاح الروسي في الشرق الأوسط أيام الرئيس السابق صدام حسين، تحولت إيران، بإغراءات روسية مدروسة، إلى أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسي[4].

وعلى خلفية برغماتية المصالح، وفي منافسة واضحة للسلاح الفرنسي، وقعت موسكو عام 2007 على صفقة سلاح تزود بموجبها الجزائر بأسلحة متطورة على دفعات، بقيمة 7.5 مليار دولار[5].

---

* يشكل السلاح الروسي 80% من مجمل سلاح الجيش السوري.
1 راجع دراسة أحمد محمود، الصناعات العسكرية الروسية، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 170، تشرين الأول 2007، ص 66.
2 خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية، مرجع سبق ذكره، ص 57.
3 راجع جريدة النهار، بيروت، 2007/9/1.
4 خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية، مرجع سبق ذكره، ص 62.
5 أحمد محمود، الصناعات العسكرية الروسية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

وفي الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين إلى ليبيا في آذار 2008، تم التوقيع على عقود عسكرية. ورغم الحظر الذي يفرضه المجتمع الدولي على تصدير السلاح إلى السودان، فإن هذا البلد تمكن من استيراد الأسلحة الروسية قبل العام 2004، بما فيها طائرات ميغ-29 وطوافات عسكرية من طراز م-24، وب م-8.

وتشكل الجمهورية اليمنية أيضاً واحدة من الدول المستوردة للتكنولوجيا العسكرية الروسية، وقد أبرم الطرفان إبان حكم بوتين، عقداً بقيمة 1.3 مليار دولار[1].

---

1 المرجع نفسه، ص 67.

ركائز سياسة روسيا
في الشرق الأوسط

لم تمنع ثوابت سياسة روسيا في الشرق الأوسط من إحداث تغييرات هائلة في هذه السياسة. في المقابل فإن المصالح القومية العليا لهذه الدولة العظمى بقيت فوق الاعتبارات البرغماتية، وغالباً ما كانت التغييرات تصطدم بهذه المصالح وتتوقف عندها.

فالالتزامات التي ورثتها موسكو من العهد السوفياتي قيَّدت أحياناً توجهاتها، حفاظاً على سمعتها ومركزها الدوليين، كونها التزمت في معاهدة المآآتا التي سبق ذكرها بكل موجبات الأقاليم التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي، وبالتالي فإن انفصال جزء من الدولة لا يؤثر في مركزها الدولي، وفي التزاماتها الدولية[1].

في منطقة الشرق الأوسط المترامية الأطراف، يوجد العديد من الملفات الحساسة، والتي تأخذ طابعاً دولياً، لها امتداداتها وتشعباتها، كما أن التعامل معها لا يمكن أن يتجاهل التداخلات، والصراعات ذات الأبعاد الاستراتيجية، كونها على تماس مع قضايا تتعلق بمستقبل البشرية بشكل عام، وبمصير العديد من الدول، وبموازين القوى الدولية.

وفي ظل المتغيرات الجيوسياسية، كان لروسيا مرتكزات قانونية وسياسية حكمت تعاطيها مع الملفات المتنوعة المطروحة، سواء على مستوى ما سمي الحرب

---

1 محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 268.

على الارهاب، أو بالتسابق النووي، أو بالصراع على مخزون النفط والغاز وامداداته، أو بالصراع العربي-الاسرائيلي. وكل ذلك في أجواء دولية ليست على قدر كافٍ من الاستقرار، وتشهد سباقات لم تحدد نتائجها بعد، وخاصة موضوع الأحادية القطبية، وسباق التسلح الدولي، على اعتبار أن لروسيا دوراً في كل ذلك، لا يستطيع أن يتجاهله أحد، نظراً لموقعها الجيوبوليتيكي الهام، ومكانتها الأوراسية المتعاظمة، وتأثيرها في مجموعة كبيرة من المجالات القريبة والبعيدة.

اولاً: المرتكزات القانونية والسياسية

تعاملت روسيا بواقعية مع مواضيع شرق أوسطية لها أبعادها الدولية، ووفقاً لمصالحها السياسية والاقتصادية، وجاهدت إبان السنوات العشر الماضية للحفاظ على مكانتها، دون أن تكون ركيزتها في ذلك الأحلاف العسكرية. وكما كان الامر أيام الاتحاد السوفياتي،فان دبلوماسيتها عملت على إيجاد الحلول السلمية وفقاً لمقاييس القانون الدولي العام لنزاعات المنطقة، دون التدخل في شؤون دولها الداخلية[1].

وحفلت السنوات الأخيرة بتعقيدات شائكة رافقت بروز ظاهرة الإرهاب، وكذلك بموضوع التسلح النووي، وبشكل خاص الملف النووي الإيراني وتشعباته الدولية. وأيضاً بالتسابق الدولي على أماكن تواجد الاحتياط النفطي، علماً بان الشرق الأوسط يحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم.

في هذه الملفات كان لموسكو دور أساسي وما زال. فما هي مرتكزات هذا الدور؟ وما هي الإشكاليات التي برزت؟ وكيف كانت التداعيات السياسية والقانونية؟ سنتحدث عن ذلك في المباحث الثلاثة القادمة.

أ- ملف الإرهاب

تعددت التعريفات للإرهاب، بعضهم اعتبره «الاستعمال العمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب بقصد تحقيق أهداف معينة»، ومنهم من اعتبره «الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام». لكن الاختلاف في

1 مقابلة خاصة مع السفير الروسي في لبنان سرغي بوكين، في 2010/2/10.

وجهات النظر بقي قائماً حول الموضوع، وهناك من يعتبر الارهابي مناضلاً أو مكافحاً، وهو مجرم في نظر البعض الآخر[1].

وتم استغلال العنوان أحياناً لتحقيق أهداف من عمليات مكافحة الارهاب، غير الأهداف المعلنة.

وكان أول ظهور لأعمال الارهاب على يد منظمة «الأرض والحرية» في روسيا عام 1876[2]. وفي العديد من دول العالم كان هناك منظمات إرهابية، تمارس أعمال الخطف والقتل والتفجير، وميليشيات تنظم هذه الأعمال كما في مدينتي ميتشيغن وتكساس الأميركيتين، وفي إيطاليا وألمانيا واليابان وأسبانيا وإيرلندا. وذلك قبل أن تلصق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين، بعد أحداث أيلول 2001 في الولايات المتحدة. كان هناك خلاف مستحكم حول تفسير المفهوم، فبينما كانت الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها وإسرائيل، يعتبرون كل حركات المقاومة للمحتل (لا سيما في فلسطين) إرهاباً، اعتبر الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه أن الكثير من هذه الأعمال مقاومة وطنية مشروعة، وفق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وان الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدول على أراضي الغير، هي أعمال إرهاب الدولة (خاصة ما كانت تقوم به اسرائيل).

ومع تطور الأحداث والتغيرات التي حصلت، استمر التباين في الرأي حول توصيف الإرهاب، وكان لروسيا الاتحادية مواقف متميزة من هذه الظاهرة.

وقبل أن نغوص في حيثيات الموقف الروسي لا بد من التوقف عند مجموعة من الاشكاليات المتعلقة بظاهرة الإرهاب، وتأثيراتها في القانون الدولي العام.

1- الخلاف واسع النطاق على تفسير الإرهاب، وما زال قائماً رغم الاعلان الهام الذي صدر بالإجماع عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ (لقرار رقم 2625 في تشرين الأول) 1970 واعتمد تفسيراً محدداً للإرهاب وحذر الدول من تشجيعه واحتضانه أو تنظيمه والتحريض عليه أو المشاركة فيه.

وبقي الجدل قائماً، ففي حين تعتبر الولايات المتحدة الأميركية «أن الارهاب عنف ذو باعث سياسي على أهداف غير حربية يرتكبها عملاء دولة أو مجموعات

---

1 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 306.
2 المرجع نفسه، ص 310.

وطنية فرعية»[1]، فان العديد من الدول والمنظمات، لا سيما دول العالم الثالث لا يتفق مع هذا التفسير، وانها تعتبر ان ارتكاب الإرهاب لا يقتصر على الأفراد والمنظمات الذين غالباً ما يقومون بأعمال مقاومة للتحرر من الاحتلال، كما في حالة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، فالدول تقوم احياناً بأعمال إرهابية تستهدف المدنيين، كما في حالة العدوان الاسرائيلي على اللبنانيين والفلسطينيين وغيرهم، وكما في تجاوزات قوات التحالف الغربي، لا سيما في العراق وأفغانستان وباكستان.

2- قامت الأمم المتحدة بجهود جبارة لمكافحة الإرهاب، وشكلت لجنة لمكافحة الإرهاب على اثر صدور القرار رقم 60/288 بتاريخ 19 أيلول 2006، الذي وضع استراتيجية لمكافحة الارهاب، مهمتها متابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية. وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعاً في 4 و5 أيلول 2008 خصص لمراجعة جهود اللجنة وخطة تنفيذ الاستراتيجية.

3- لا بد من التوقف أيضاً عند انعكاسات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي شكلت مرجعاً في القانون الدولي العام، وخاصة القرار رقم 1269 للعام 1999 والقرار 1333 للعام 2000 والقرار 1368 والقرار 1373 للعام 2001. واُعتبر القرار الاخير مرجعاً أساسياً في هذا المضمار، ودعا الدول الأعضاء إلى الدخول في عضوية البروتوكولات والاتفاقيات ذات الصلة، لا سيما الاتفاقية الدولية التي تحرم تمويل الارهاب وقمعه بالقوة والمؤرخة في 12/19/،1999 إضافة إلى قرارات مجلس الأمن الاخرى الصادرة في الاعوام 2007-2008.

ب- إشكالية المقاومة والإرهاب

بينما كانت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر منظمة طالبان الاسلامية الأفغانية مقاومة قبل انسحاب الجنود الروس من أفغانستان، كانت موسكو تعتبر اعضاء هذه المنظمة قتلة وإرهابيين، تتخوف من امتداد نشاطاتهم إلى جمهوريات آسيا الوسطى وجنوب روسيا حيث تقطن أغلبية إسلامية، واختلفت روسيا مع الولايات المتحدة الأميركية على توصيف أعمال المقاومة التي كانت تقوم بها

1 راجع موقع وزارة الخارجية الأميركية على الانترنت باللغة العربية.

الحركات الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي، فكانت روسيا تعتبر معظم هذه الأعمال مقاومة للاحتلال، وتتعاون مع المنظمات التي تقوم بها، كحركة حماس وحزب الله، بينما كانت واشنطن تصنف هذه المنظمات حركات إرهابية، تحظّر التعامل معها، كما تصنف بعض الدول كإيران وسوريا بأنها دول داعمة للإرهاب.

ومنذ انهيار الشيوعية، وتحت شعار حماية الأقليات (كما حصل للمسيحيين في تيمور الشرقية) بدأت دول حلف شمالي الأطلسي تتحدث عن خطر قادم على العالم من الجنوب الاسلامي[1].

وبدأ في هذا الوقت يتطور نزاع في الشيشان جنوب روسيا، بين المسلمين والسلطات الروسية، شجعته أوساط غربية، لخلق شرخ بين روسيا والعالم الاسلامي. ووقع العديد من التفجيرات الارهابية في مدن روسية، راح ضحيتها العديد من الأبرياء. كما حصل العديد من العمليات الغامضة، واتُهمت السلطات الروسية بانها هي التي قامت بها، منها اغتيال سليم باساديف، المنافس للرئيس الشيشاني الموالي لموسكو، وذلك في دبي (2009/3/29).

وفي حين كانت موسكو تشك في بعض رجال الدين الايرانيين وتتهمهم بدعم الأعمال الارهابية في الشيشان[2]، بينما كان الغرب ينتقد الممارسات الروسية في الشيشان، ويعتبرها إنتهاكاً لحقوق الانسان.

وأعادت روسيا النظر بموقفها من مّما يسمى «بالإرهاب الاسلامي» مراعاةً للغرب لتأمين سكوته عن دورها في الشيشان، وسبب لها هذا الموقف جفاءً من قبل دولٍ إسلامية. ولكن الرئيس بوتين استدرك الأمر، وطلب دخول روسيا إلى منظمة المؤتمر الاسلامي كعضو مراقب، فقُبلت عضويتها عام 2003.

واستمرت موسكو على موقفها غير الثابت من مفهوم الإرهاب، وتحديداً من محاولات إلصاق هذه التهمة بالإسلام. ولكن تنامي التطرف عند منظمات إسلامية متعددة، خاصة بعد العدوان الأميركي على أفغانستان والعراق، واستمرار العدوان

---

1 عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النـزاعات الدولية، مطبعة سيكو، بيروت، 2001، ص 147.

2 ميشال يمين، العلاقات الروسية الايرانية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

الاسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني، ومناداة هذه المنظمات بإعادة الخلافة الاسلامية على كل البقاع التي يقطنها المسلمون، أثار امتعاض موسكو وتخوفها[1].

ومع ان وزير خارجية روسيا لافروف اعلن إن روسيا والعرب متفقون على مكافحة الارهاب والتعصب الديني والسياسي[2]، فان موسكو لم تَسلم بهذا الموقف الذي راعت فيه مصالحها الحيوية مع العرب والمسلمين من شر الجانب الاسرائيلي الذي كان على الدوام يتهمها بدعم الإرهاب عن طريق تزويد إيران وسوريا بالسلاح الذي يصل إلى حماس وحزب الله، اللذين تصنفهما الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل، منظمات إرهابية. وطالبت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية غونداليزا رايس، رسمياً من وزير خارجية روسيا لافروف، قبل جولته على دول المنطقة في آذار 2008، أن يضغط على سوريا لإيقاف تزويد حزب الله في لبنان بالسلاح[3].

لم تتبنَ موسكو التعريفات الغربية للإرهاب، لعدم انزعاجها دائماً من بعض أعمال المقاومة أو الارهاب التي تضغط على الأميركيين. في نفس الوقت لم تكن محايدة في الكثير من المحطات ازاء بعض الأعمال التي تهدد مصالحها القومية، داخل روسيا، كما حصل في إقليم أنغوشيا شمال القوقاز في 2010/2/12، حيث قتلت الشرطة الروسية عشرين متمرداً بالرصاص، وقالت انهم على صلة بتنظيم القاعدة[4]. وأعلنت عقب التفجيرين الانتحاريين اللذين استهدفا مترو الانفاق في موسكو في 2010/3/29*، عن ادانتها لتنظيم القاعدة الإرهابي. ورغم الحديث الدائم لدى الغرب عن صدام الحضارات، وما يوحي به من خطر يشكله الاسلام، ورغم كل الأحداث والتداعيات، بقيت موسكو تتعامل مع موضوع الارهاب أو المقاومة على قاعدة: إن عدو عدوي ليس عدوي، وليس شرطاً أن يكون صديقي. إلا أن

---

1 أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 316.
2 جريدة السفير، بيروت، 2008/11/23.
3 راجع جريدة النهار، بيروت، 2008/3/22.
4 جريدة النهار، بيروت، 2008/3/13.

* عقب حصول التفجيرين الانتحاريين في موسكو، واللذين ذهب ضحيتهما أكثر من مئة قتيل وجريح، أعلن رئيس الوزراء الروسي بوتين أن روسيا تتعقب الارهابيين ولو في أنفاق المجارير.

تطورات الأحداث في أفغانستان والعراق فرضت تعاملاً مختلفاً كانت فيه المصالح الدولية أكثر من مجرد محاربة الارهاب.

ج- الأزمة الأفغانية

الأزمة هي «موقف مفاجئ تتجه فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر نحو المواجهة بشكل تصعيدي، نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف، أو نتيجة لإقدام أحد الأطراف على عمل يعده الطرف الآخر تهديداً لمصالحه وقيمه الحيوية، مما يستلزم تحركاً سريعاً مضاداً»[1].

في آب 1998 تم تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأميركية في كينيا وتنزانيا الأفريقيتين. وردت واشنطن على هذين الاعتداءين بهجمات بصواريخ كروز المتطورة على أهداف للقاعدة* في السودان وأفغانستان، حيث تتمتع هذه المنظمة الاسلامية المتشددة بنفوذ كبير[2].

ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه المنظمة تتوعد واشنطن بالرد على الهجمات والانتقام، في حين كان المسؤولون الأميركيون يشنون حرباً إعلامية بلا هوادة على الإرهاب، مؤكدين أنه إسلامي ومصدره منظمات عربية وإسلامية، وله تمويل من دول وشخصيات من هذه البيئة. وقد توقع هؤلاء المسؤولون أن أعمال القاعدة الارهابية يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة، منها مهاجمة مبانٍ رسمية بواسطة انتحاريين[3].

وفي 11 أيلول 2001، حصل ما لم يَكن متوقعاً، واستهدفت طائرات مدنية يقودها انتحاريون أهدافاً أميركية، وعلى الأخص وزارة الدفاع، وبرجي التجارة

1 كمال حماد، إدارة الأزمات الدولية، الجامعة اللبنانية، بيروت 2010، ص 13.

* القاعدة: منظمة إسلامية متشددة، يتزعمها السعودي أسامة بن لادن، كانت قد حاربت السوفيات في أفغانستان، وأصبح لها نفوذ كبير في هذا البلد إبان حكم حركة طالبان، تنطلق منه لتنفيذ عمليات إرهابية ضد المصالح الأميركية والغربية. وقد اعترفت أنها تقف وراء هجمات 11 أيلول في الولايات المتحدة الأميركية.

2 مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 91.

3 ديفيد غريفين، شبهات حول 9/11، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 119.

العالميين في مانهاتن، اللذين انهارا بالكامل على مَن فيهم وما فيهم. وكانت صدمة مروعة للعالم أجمع، وعلى الأخص للمسؤولين الأميركيين. وكان أول رئيس دولة من الخارج يتصل بالرئيس بوش هو الروسي فلاديمير بوتين، عارضاً المساعدة ومتضامناً مع الادارة والشعب الأميركي[1].

واتفق المسؤولون الأميركيون، ليلة 12 أيلول 2001، على أنه لا بد من تصدير الصدمة المفاجئة وشحنة الغضب التي تولدت عند الأميركيين إلى عدو خارج أميركا، لكي لا تبقى محصورة في الداخل. وقال الرئيس بوش في 2001/9/12: إن الحملة على الإرهاب فرصة لإقناع روسيا والصين بالسير معنا[2].

وفي 7 تشرين الأول 2001، بدأت الحرب الأميركية بالتعاون مع قوات دولية حليفة من عدة بلدان على أفغانستان، وسقطت حكومة طالبان، وقد سهلت روسيا ودول آسيا الوسطى العمليات العسكرية للتحالف الغربي دون أن تشترك في هذه العمليات[3]. ومنح مجلس الأمن شرعية لهذه الحرب، معتبراً أنها تجري وفق المادة 51 من ميثاقه، التي تتحدث عن مشروعية الحرب دفاعاً عن النفس[4]. إلا أن العديد من القوى والشخصيات، حتى داخل الأوساط الروسية، ومنها التي كانت تخشى من تمدد الأصولية الأفغانية إلى آسيا الوسطى، خشي من حجم الحشود العسكرية الأطلسية في أفغانستان والدول المحيطة بها، واعتبر بعضهم أن هدف الحرب على الإرهاب هو تكريس الأحادية القطبية[5].

ومنذ ذلك التاريخ بدأ الحذر الروسي من تمدد القوى الأطلسية، وتوسيع نفوذها في منطقة حيوية وحساسة وواعدة بالمخزون النفطي، هي آسيا الوسطى ومحيط بحر قزوين، لا سيما أن استئجار القواعد العسكرية الأميركية بدأ. وبدأت

---

1 Philipe Lopez, Geopolitique du petrole, Armond Colin, Paris, 2006, p231.

2 محمد حسنين هيكل، الإغارة على العراق، دار الشروق، بيروت، 2004، ص 204.

3 خليل حسين، النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 418.

4 المرجع نفسه، ص 432.

5 راجع دراسة شامل سلطانوف، روسيا والعالم الاسلامي، في مجلة شؤون الأوسط، العدد 128، 2008، ص 84.

معه الاغراءات المالية لبعض هذه الدول، وعلى الأخص قرقيزيا، التي توجد فيها أيضاً قاعدة عسكرية روسية.

واهمت روسيا الولايات المتحدة الأميركية بالفشل في أفغانستان، وبأن تفردها باتخاذ القرارات كان ضربة للجهود الدولية في مكافحة الإرهاب، بينما اتهم حلف شمالي الأطلسي روسيا بعدم المساعدة بشكل كافٍ في الحرب ضد طالبان، معتبراً أنها تملك الامكانات الكبيرة لمساعدة الرئيس الأفغاني المنتخب «حميد قرضاي»[1]. وبالرغم من أن موسكو تعتبر أن طالبان هي صنيعة الولايات المتحدة الأميركية التي ساعدتها ضد القوات الروسية، ثم ارتدت عليها فانها في المقابل لن ترد بالمثل، ولن تدعم المجموعات المتطرفة المناهضة للأطلسي والمعادية للحكومة الأفغانية[2].

ودعت روسيا بالاتفاق مع إيران، دول منظمة شنغهاي، المجاورة لأفغانستان، الى عقد مؤتمر في موسكو في 2009/3/27، حضره مندوب عن الحكومة الأميركية الذي صرح «بأن موضوع أفغانستان يمكن أن يشكل مجالاً للتعاون مع طهران في المستقبل»[3]. وأكد المؤتمر جهوزية الدول المشاركة للمساعدة على حل مشاكل هذا البلد، وخاصة في موضوع المخدرات والارهاب. ورغم التأكيدات المتكررة من قبل موسكو على فشل الولايات المتحدة الأميركية في أفغانستان، فانها وَعَدت بتقديم التسهيلات وفتح صفحة جديدة مع واشنطن بعد تسلّم الرئيس باراك أوباما مقاليد الحكم في بداية عام 2009، إثر توتر علاقاتهما، ولا سيما بُعيد الحرب التي وقعت في جورجيا، أو ما كان يسميه الغرب «العدوان الروسي على جورجيا». وقد أكد الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف، بعد لقائه رئيس الوزراء الايطالي برلسكوني، أن روسيا مستعدة للمساعدة في أفغانستان، بما في ذلك تدريب الشرطة الأفغانية، وإقامة مشاريع اقتصادية، والسماح لقوات التحالف الدولي بالعبور في الأراضي الروسية للوصول إلى قواعدها[4].

---

1 صحيفة الحياة، بيروت، 2009/11/17.

2 أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

3 جريدة النهار، بيروت، 2009/3/28.

4 جريدة النهار، بيروت، 2009/12/14.

وجددت روسيا حوارها المنقطع مع حلف الأطلسي بعد أحداث جورجيا في آب 2008. وكان البند الأساسي على جدول أعمال الحوار، موضوع التعاون في أفغانستان، ومكافحة القرصنة والارهاب. وفي الاجتماع الذي عقده الحلف في اليونان في 2009/6/27، بحضور مندوب عن روسيا، لتسوية موضوع طرد دبلوماسيين روس من مقر الحلف في بروكسل، اعتبر مندوب روسيا أن التدخل العسكري لم يحل المشكلة، بل ان هذا التدخل خلق مشكلات جديدة وفوضى ليس في أفغانستان فحسب، بل ايضاً في باكستان وبلدان أخرى[1]. وها هي الدول الغربية والحكومة الأفغانية تستنجد بالمملكة العربية السعودية التي دعمت في السابق طالبان، وتدعوها الى التدخل لرعاية تسوية معها.

ونؤكد ان روسيا لم تكن منزعجة من التعثر الغربي في أفغانستان، لان الأمر يتيح لها فرصة لإعادة تجميع قواها، وخاصة لاستعادة نفوذها فيما كان يسمى دول الاتحاد السوفياتي سابقاً[2].

د- إحتلال العراق وتأثيره على العلاقات الروسية-الأميركية

كانت التباينات والخلافات بين موسكو وواشنطن حول فرض العقوبات على العراق دائمة، طيلة فترة تسعينات القرن الماضي، رغم تأييد روسيا لاستقلال الكويت الذي غزاه الجيش العراقي، وأُخرج منه بالقوة، فالروس كانوا يدركون بأن الأميركيين كانوا يريدون الدخول إلى الشرق الأوسط، وفرض هيمنتهم عليه ووصايتهم على الدول النفطية. ولكن الروس لم يكن لديهم القدرة على تعطيل الخطط الأميركية، فكانوا يضغطون ضد هذه الخطط في مجلس الأمن أحياناً، ويسايرونها عندما تقتضي مصلحتهم ذلك، أحياناً أخرى.

ولكن القرار الأميركي بالدخول إلى ساحة الشرق الأوسط بالقوة، ومن بوابة الحرب على الارهاب، وليس من بوابة القضية الفلسطينية، بدا واضحاً وجلياً بعد أحداث 11 أيلول 2001 وغزو أفغانستان. فالمشروع الامبراطوري

---

1 جريدة النهار، بيروت، 2009/6/28.

2 راجع دراسة محمد عيسى، شبكات نقل النفط والغاز،في مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 370، كانون الأول 2009، ص 145.

الأميركي اتجه نحو العراق، و«انتقلت ملامح أسامة بن لادن زعـــيم القاعـــدة، بسرعة فائقة، إلى ملامح تشبه صدام حسين»[1]. وقد استفادت الادارة الأميركية عام 2003 من القانون الذي كان قد وقعه الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون العام 1998 وسمّي «قانون تحرير العراق». وشنَّ الإعلام الأميركي حملـــة علـــى الرئيس العراقي واعتبره الداعم الأول للإرهاب ووصفه وزير الدفاع الأميركـــي المتشدد رامسفيلد: «بأنه ديكتاتور يدعم الإرهاب»، وليس له صديق في العـــالم، وحتى روسيا لا تدافع عنه[2]. ولم يبدِ الرئيس الأميركي جـــورج بـــوش في هـــذا الوقت، أي اهتمام للحصول على قرار أممي يُشرّع له غزو العراق، لأنـــه كـــان يدرك المعارضة الروسية-الفرنسية المشتركة له في مجلس الأمن، التي حاولت سابقاً حذف عبارة (بكل الوسائل الممكنة) من القرار 1441 الصادر عن مجلس الأمن في تشرين الثاني 2002، والذي يدعو إلى إجبار العراق على الموافقة على تفتـــيش القصور الرئاسية.

في 23 آذار 2003، بدأ العدوان الأميركي - البريطاني علـــى العـــراق، وتم احتلال هذا البلد بالكامل، وقد ارتكب بوش وبلير (رئيس وزراء بريطانيا) جرائم دولية، تعاقب عليها الشرائع الدولية، لا سيما القـــانون الـــدولي الانســـاني، في مدونتيه الأساسيتين، مدونة لاهاي للعام 1907 ومدونة جنيـــف للعـــام 1949[3]. وبدأت منذ ذلك التاريخ سلسلة جديدة من الأحداث ذات الوجهين المتناقضين. فبينما اعتبرت أميركا وبريطانيا وحلفاؤهما الحرب ضمن سلسلة إجراءات للقضاء على الإرهاب وتطويع دول محور الشر، كان الوجه الآخر الذي يتصاعد شـــيئاً فشيئاً، هو أعمال المقاومة والعنف والارهاب التي تطـــورت بشـــكل مخيـــف في العراق، وكان لها ارتدادات على المنطقة برمتها، وأدت إلى نتائج عكســـية لمـــا كانت تريده واشنطن التي لم توفق في خلق دولة ديمقراطية تشكّل نموذجاً لشرق أوسط جديد، بل على العكس قوي نفوذ إيران في العراق والمنطقة، جراء القضاء على عدوها اللدود صدام حسين. وبدأ الحديث يتوسع عن فشل الحـــرب علـــى

1 محمد حسنين هيكل، الإغارة على العراق، مرجع سبق ذكره، ص 194.
2 المرجع نفسه، ص 234.
3 محمد المجذوب، مجلة الشراع، بيروت، 2010/1/25، ص 28.

الإرهاب الذي سيعزز التطرف الاسلامي، على حد قول وزير الدفاع الأميركي، روبيرت غيتس[1].

وروسيا التي عارضت غزو العراق لم تتخذ أي إجراء ضد هذا الغزو لكي تكون شريكاً في التسوية على مستقبل الوجود الأميركي في هذا البلد، عن طريق تشريع أمر واقع في مجلس الأمن، مع مطالبة مستمرة ودائمة بتحديد موعد لانسحاب القوات الأجنبية من العراق[2]. ودخلت روسيا في سياسة تبادل المصالح مع واشنطن. وقد بدا ذلك واضحاً عندما رست صفقة تحديث حقول النفط العراقية على الشركات الروسية في 13 كانون الأول 2009. وفُسّرالامر على أنه إرضاء لموسكو في العراق،لكي تتخذ واشنطن، مقابل ذلك موقفاً روسياً مؤيداً للسياسة الأميركية في أفغانستان وإيران.

وإيران المستهدفة من الحرب الأميركية على الارهاب، والتي كانت الدوائر الغربية والاسرائيلية تعتبرها الحلقة الأقوى في محور الشر[3]، كانت أكبر المستفيدين من هذه الحرب، فقد تم القضاء على طالبان في أفغانستان وصدام حسين في العراق، وهما خصماها اللدودان. ومنذ ذلك الوقت بدأ نفوذ إيران يقوى في كل من الساحتين، خاصة بين المنظمات الاسلامية المعادية للاحتلال الأميركي، إلى أن اتهمتها الولايات المتحدة الأميركية بأنها تأوي عناصر من القاعدة. ومع تنامي قوة المنظمات الموالية لإيران، وعلى الأخص في العراق وفلسطين ولبنان، اتضحت مسألة أكثر تعقيداً، شكلت امتداداً لأحداث العراق وأفغانستان، وأدخلت موسكو بقوة الى ساحة الأحداث، وذلك عندما بدأت واشنطن وتل أبيب تتهمها بدعم الإرهاب من خلال تزويد دول تعتبرها أميركا واسرائيل داعمة للإرهاب، ككوريا الشمالية وإيران، بالسلاح المتطور والمعلومات الاستخبارية التي تصل إلى حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، المصنفتين منظمتين إرهابيتين، في حين ان موسكو لاتعتبرهما كذلك وتقيم معهما صلات سياسية[4].

---

1 جريدة السفير، بيروت، 2008/2/11.

2 جريدة النهار، بيروت، 2009/12/14.

3 جيف سيموند، عراق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 222.

4 جريدة السفير، بيروت، 2009/10/6.

ورغم وقوف روسيا ضد التعصب والتطرف الاسلامي في القوقــاز، ورغــم دعمها القوات الشرعية اللبنانية ضد المتطرفين الاسلاميين في مخيم نهر البارد شمــال لبنان في صيف العام 2008، فان الادارة الأميركية واسرائيل لم تكونا راضيتين عن الدور الروسي، فقد بررت واشنطن تزويدها جورجيا بالسلاح بدعم روسيا لايران وسوريا. ونشير الى ان الرئيس الروسي بوتين أعلن جهاراً، في اجتماع قمة الدول الاسلامية في كوالالمبور (عاصمة ماليزيا) عام 2002، رفض روســيا التوصــيف الأميركي لمفهوم الارهاب[1].

1 راجع دراسة شامل سلطانوف، روسيا والعالم العربــي،في مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 128، 2008، ص 87.

ثانياً: المعاهدات النووية والعسكرية

كانت روسيا باستمرار تتطلع إلى أن يكون لها دور أساسي في معالجة إشكاليات التسلح في الشرق الأوسط، لا سيما في ملف أسلحة الدمار الشامل، والملف النووي الايراني. ومن ناحية اخرى كانت تتطلع إلى ابقاء هذه المنطقة سوقاً لتصدير الأسلحة التي يعتمد الاقتصاد الروسي في صادراته الصناعية عليها، وأسواق الشرق الأوسط كانت هي الأهم بالنسبة لروسيا.

وكان الملف النووي الإيراني من أبرز الملفات المثيرة للجدل. وكانت موسكو على معرفة تامة بإشكاليات هذا الملف وتشعباته وتطوراته. كما أنها لم تكن بعيدة عن تداعيات ملف أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ولا عن تصاعد سباق التسلح فيه.

أ- روسيا والملف النووي الإيراني

يحكم علاقات روسيا مع إيران، وتحديداً في مسألة تداعيات الملف النووي الايراني اعتباران أساسيان: الأول هو حاجة روسيا لإيران كحليف وشريك استراتيجي في مواجهة الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية، نظراً لموقعها الاستراتيجي وتأثيرها في منطقة حساسة جداً. والثاني هو خوف روسيا من تمرد طهران، خاصة إذا ما تمكنت من الحصول على سلاح نووي يشكل تهديداً لروسيا قبل غيرها من الدول. وعلى هذه الخلفية كانت موسكو دائماً تنظر إلى طهران شريكاً لا يُوثق فيه. وفي المقابل فإن طهران لم تكن تعتبر موسكو شريكاً دائماً يمكن الركون إليه باستمرار.

بدأت حكاية الروس مع الملف النووي الايراني منذ أيام حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين، وتحديداً في العام 1994، حيث تم توقيع صفقة بناء مفاعل بو شهر

على شط الخليج، بعد أن كانت ألمانيا قد بدأت ببنائه عام 1971 وتوقفت عند سقوط الشاه، ونجاح الثورة الاسلامية عام 1979. حصلت روسيا في ذلك الوقت على مبلغ مليار دولار، كانت بأمس الحاجة إليه نظراً للتدهور الاقتصادي الذي كانت تعيشه.

وأثار هذا التعاون مخاوف الغرب. وكانت روسيا قد تعهدت ببدء تشغيل محطة بوشهر (التي من المقرر أن تنتج ألف ميغاوات كهرباء) في العام 2003. ولكن هذا الأمر لم يحصل جراء التجاذبات الدولية، فقد دخلت موسكو بقوة على ساحة هذه التجاذبات، فكانت تتحمس للدفاع عن المواقف الإيرانية حيناً، وتحميها في مجلس الأمن، وتغض الطرف عن الهجمات السياسية عليها، بما فيها فرض العقوبات الدولية أحياناً أخرى، على أساس أن طهران تخفي معلومات عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي تملك برنامجاً سرياً لصنع سلاح نووي وفق ما ترى أوساط الوكالة، وما تعلنه أوساط غربية وأميركية وإسرائيلية على وجه التحديد.

تعتقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير نشرته عام 2002، ان إيران تخالف أنظمة معاهدة حظر الانتشار النووي للعام 1968،لانها لم تعلن عن نشاطات نووية مهمة طيلة عشرين عاماً[1]. ومنذ ذلك التاريخ وحرب التهديدات والعقوبات والتهويل الاعلامي قائمة بين إيران من جهة وما سمي المجتمع الدولي ممثلاً بمجموعة (الخمسة + واحد)*. وقد صدرت ثلاثة قرارات عن مجلس الأمن تتضمن تحذيرات وعقوبات خفيفة بحقها، ولم تعترض روسيا عليها. في المقابل كانت روسيا باستمرار، ومعها الصين أحياناً، ضد فرض عقوبات اقتصادية مشددة على طهران، وتعارض الحل العسكري، أي مهاجمة المفاعلات الايرانية. وبهذا الدور كانت موسكو تستخدم هذا الملف في علاقاتها المتقدمة مع إيران لاستعادة نفوذها في إحدى مناطق الشرق الأوسط[2].

1. التسلح ونزع السلاح، الكتاب السنوي للعام 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 540.

* مجموعة (الخمسة + واحد) التي تتابع المفاوضات بشأن الملف النووي الإيراني تضم الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن، إضافة إلى ألمانيا.

2. جريدة الحياة، بيروت، 2010/2/21.

طالبت روسيا طهران مراراً بتبديد مخاوف المجتمع الدولي والتأكيد عملياً على سلمية برنامجها النووي، خاصة بعد الزيارة السرية (أعلن عنها لاحقاً) التي قام بها رئيس وزراء اسرائيل بنيامين ناتنياهو إلى موسكو في 4 أيلول 2009 وقيل انه سلم لائحة بأسماء خبراء روس يساعدون إيران على انتاج التقنية العسكرية النووية بإغراءات مالية كبيرة[1]. وشعرت روسيا أن إيران تخفي معلومات عن ملفها النووي، لا سيما بعد أن أعلنت أنها لا تجامل أحداً، حتى روسيا، في مصالحها القومية وحقوقها في امتلاك التكنولوجيا النووية بعد أن كانت الاتفاقيات بين الجانبين حول محطة بوشهر تلحظ التزام طهران أن يكون كامل برنامجها النووي بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا ما صرح به علناً الرئيس الروسي بوتين أثناء اجتماعه مع الرئيس الأميركي جورج بوش في ولاية ماين الأميركية في 2 تموز 2007، مؤكداً الاتفاق معه على منع إيران من امتلاك قنبلة نووية[2]. وقدمت موسكو اقتراحاً بإنشاء مركز لتخصيب اليورانيوم الإيراني على أراضيها بنسبة تسمح لإيران باستكمال طموحاتها النووية السلمية، ويبدد قلق المجتمع الدولي في آن. وما زال الاقتراح قائماً حتى اليوم وأضيف إليه مجموعة من العروض، منها العرض الفرنسي والعرض الياباني (والعرض التركي البرازيلي المشترك في14/5/2010). ولكن طهران ترفض التخصيب خارج أراضيها، كما وترفض مبادلة اليورانيوم مع الوقود الجاهز إلا على أراضيها ايضاً. وهذا ما شكل صدمة للسياسة الروسية[3]، أضيف إليها إعلان الرئيس أحمدي نجاد زيادة الطرود المركزية إلى خمسماية ألف طرد، وإنشاء مراكز تخصيب جديدة.

ويبدو ان كل هذه المعطيات قد فرضت نمطاً جديداً من التعاطي الروسي مع الملف النووي الايراني. فقد كثرت التكهنات حول تغييرات جوهرية أكثر تشدداً، ووجود مساومات وتبادل مصالح دولية، تقضي بأن تجاري موسكو الولايات

---

1 جريدة النهار، بيروت، 5/9/2009، نقلاً عن صحيفة الصنداي تايمز البريطانية.

2 جريدة النهار، بيروت، 3/7/2007.

3 راجع دراسة أحمد ذياب، أوباما وإعادة صياغة العلاقات، في مجلة السياسة الدولية، العدد 176، نيسان 2009، ص 233.

المتحدة الأميركية في السماح بتشديد العقوبات على طهران*، وهذا ما أعلنه الرئيس ديمتري مدفيديف شخصياً في أيلول 2009[1]، مقابل أن لا توجه الولايات المتحدة الأحداث في أوكرانيا وجورجيا في غير مصلحة روسيا[2]. ويؤكد وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الأسبق هنري كيسنجر، «أن اتفاقاً حصل بين الرئيس مدفيديف والرئيس أوباما حول إيران في قمة سنغافورة في تموز 2009»[3].

وإذا كانت موسكو لا ترى أي ترابط بين قبولها معاقبة إيران والتوقيع على تجديد معاهدة ستارت-2 للحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية، فانها تتفق مع الولايات المتحدة الأميركية على أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد الأمن العالمي، ويعرض معاهدة منع الانتشار للضياع، لأن دولاً كثيرة ستلجأ إلى امتلاك هذا السلاح.

ويشكل الملف الإيراني النووي اليوم الموضوع الأول على المستوى الدولي بعد إعلان إيران التخصيب بنسبة 20%، وهو يتطور بشكل يومي لا يعرف مدى خطورة المنحى الذي سيسلكه، وانعكاسات هذا المنحى، بما في ذلك إمكانية أن يكون سبباً لحرب ضروس تغطي كامل الشرق الأوسط، خاصة بعد أن دخلت إسرائيل بقوة على خط التوتر، كونها لم تعد تثق بالمظلة الأميركية بعد «إخفاقها في أفغانستان والعراق»[4].

وبعد تصريحات الرئيس الايراني أحمدي نجاد التي أطلقها في 2010/2/25 من دمشق وقال فيها «ان اسرائيل ستزول عن الخارطة فيما لو قررت الاعتداء على إيران أو سوريا ولبنان»[5]، اكد وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، أن روسيا

* شاركت روسيا في قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن في 13 نيسان 2010، وحضرها قادة وممثلون من 47 دولة، وأكدت على مسؤولية كل الدول في حماية المواد النووية وإبعادها عن الارهابيين.

1 جريدة النهار، بيروت، 2009/9/16.

2 جريدة الحياة، بيروت، 2009/1/15.

3 مقابلة خاصة مع هنري كيسنجر أجرها وكالة نوفوستي الروسية في 2009/11/23.

4 راجع وكالة روسيا اليوم باللغة العربية، 2010/10/21.

5 جريدة السفير، بيروت، 2010/2/26.

أجّلت تسليم إيران صواريخ أس-300 للدفاع الجوي، كي لا تساهم في توتير الأجواء الخطرة التي يعيشها الشرق الأوسط[1].

ب- أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط

منذ العام 1957 وموضوع أسلحة الدمار الشامل يتفاعل في الشرق الأوسط. في ذلك العام رفضت إسرائيل الدخول في عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية عند تأسيسها. وبدأت الخشية المتبادلة من النيات المخفية عند أطراف النزاع، وعلى الأخص بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 والذي اشتركت فيه إسرائيل وبريطانيا وفرنسا. وكانت هذه الأخيرة ترغب في الانتقام من الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي يقدم الدعم للثورة الجزائرية ضد الفرنسيين. وبدأت المعلومات تتسرب عن مساعدة الفرنسيين لاسرائيل في بناء مفاعل ديمونا للأبحاث الذريّة[2].

وعندما انضمت إسرائيل لمؤتمر نزع السلاح في جنيف عام 1959، وهو المؤتمر الذي يرفع تقاريره عن التسلح الى الأمم المتحدة، لاحظت الأطراف العربية ان إسرائيل تتهرب من الالتزامات، ولا تقدم معلومات واضحة عن ترسانتها وخططها[3].

ورفضت إسرائيل إبرام معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي التي دخلت حيز التنفيذ عام 1970. وتمنعت عن توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة البيولوجية (BTWC) للعام 1972. وتشير مجموعة من التقارير الى ان إسرائيل امتلكت عام 1968 أربع رؤوس حربية نووية، وترسانة من الأسلحة الكيمائية والبيولوجية[4]. وذكرت موسوعة المحيط، ان لدى إسرائيل أكثر من مائتي رأس نووي، وما بين 400 و500 رأس نووي حراري، تستطيع إطلاقها من البحر والبر والجو[5].

---

1 جريدة الحياة، بيروت، 2010/2/25.

2 راجع دراسة العميد نزار عبد القادر،في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، عدد كانون الثاني 2003، ص 29.

3 التسلح ونزع السلاح، الكتاب السنوي 2008، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 850.

4 راجع دراسة العميد نزار عبد القادر، في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، كانون الثاني 2003، مرجع سبق ذكره، ص 29.

5 صحيفة الديار، بيروت، 2003/3/25.

ومما لا شك فيه أن الصراع العربي الإسرائيلي (كالصراع الهندي الباكستاني في وسط آسيا) هو الذي يقف خلف التسابق على التسلح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. والاتهامات متبادلة حول امتلاك دول المنطقة للأسلحة البيولوجية والكيمائية، وخاصة لدى إسرائيل وسوريا وإيران ومصر وليبيا، والعراق قبل العدوان الأميركي عليه عام 2003.

وكانت مصر قد تقدمت عام 1974، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بمبادرة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتبنت الجمعية المبادرة وصدر القرار رقم 3563 بالإجماع في كانون الأول 1974، بما في ذلك موافقة إسرائيل على القرار. وعادت الجمعية واكدت عليه في اجتماع مراجعة معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية عام 1990، فيما تعهدت الدول الخمس الكبرى بحماية أية دولة تتعرض لعدوان نووي في المنطقة. بقي القرار حبراً على ورق، واستمر التعنت الإسرائيلي في عدم السماح لوكالة الطاقة الذرية الدولية بالتفتيش في مفاعل ديمونا. وتملك إسرائيل معملاً لانتاج أسلحة محرمة في «نيطوانا» جنوب تل أبيب. وهي استخدمت الأسلحة الكيميائية والجرثومية في غزوها للبنان عام 1982، وفي محاولة اغتيال رئيس حركة حماس الفلسطينية خالد مشعل في عمان عام 1997 بواسطة غازات سامة، اعترفت هي باستخدامها[1].

وان القرار 1530 الصادر عن مجلس الأمن يمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كذلك المعاهدات ذات الصلة، فقد استمر التسابق على امتلاك هذه الأسلحة نظراً لحدة الصراع في المنطقة. وجرت حروب على خلفية امتلاك هذه الأسلحة، لا سيما منها قصف إسرائيل لمفاعل تموز العراقي عام 1981، وغزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها عام 2003، بذريعة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل، وكذلك العدوان الإسرائيلي الذي استهدف مركزاً سورياً عام 2008.

---

1 العميد نزار عبد القادر، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، كانون الثاني 2003، مرجع سبق ذكره، ص 29-32.
وذكرت شرطة امارة دبي في 2010/3/1 ان القيادي في حماس،محمود المبحوح، اغتيل على يد المخابرات الاسرائيلية في شباط 2010 بمادة "سكتيتل كوان" الكيميائية القاتلة.

في ظل هذه الأجواء كانت روسيا باستمرار ضد انتشار السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأكثر من ذلك فإنها دعت علناً إلى تضمين معاهدة الأمن الأوروبي فقرة تدعو لمنع تطوير سلاح الدمار الشامل واحترام القانون الدولي الإنساني[1]. وخلال آخر قمة بين الرئيس بوش والرئيس بوتين في "سوتشي" على البحر الأسود وقّع الطرفان على وثيقة مشتركة تتضمن الوقوف في وجه انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصةً في الشرق الأوسط. وأعلن الرئيس الروسي مدفيديف خلال زيارته القاهرة في 23 حزيران 2009 عن تأييد روسيا للمبادرة المصرية بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[2].

وأعاد البيان المشترك الصادر عن اجتماع القمة بين الرئيس مدفيديف والرئيس اللبناني ميشال سليمان في موسكو (25 شباط 2010) التأكيد على تأييد الطرفين لشرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها[3].

وينذر التعنت الإسرائيلي في تجاوز الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بسباق تسلح خطير، حيث يُقدر الانفاق العسكري في الشرق الأوسط عام 2007 بـ 91,5 مليار دولار[4].

وقد ناشدت الأطراف العربية المجتمع الدولي اجبار إسرائيل على الانضمام إلى معاهدات حظر الانتشار للأسلحة النووية والجرثومية، وإلا دخلت المنطقة في سباق تسلح محموم جداً، لا سيما بعد التداعيات التي ترافق ملف إيران النووي[5]. وأعلنت الولايات المتحدة الأميركية أن الدرع الصاروخية التي تفكر في إعادة نصبها في رومانيا، هي للوقوف في وجه انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط،

---

1 وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2009/11/14.

2 جريدة السفير، بيروت، 2009/6/24.

3 جريدة الحياة، بيروت، 2010/2/26.

4 التسلح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 319.

5 راجع تصريح وزير خارجية السعودية، في جريدة السفير، 2009/9/29، وإعلان امين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى في جريدة الحياة، بيروت، 2010/2/4.

وعلى وجه التحديد ضد الأسلحة الإيرانية، وأنها ستنشر قوات بحرية إضافية في المنطقة بهدف إنشاء مظلّة تمنع تهديد دول الخليج العربي[1].

ج- التعاون العسكري مع الدول العربية

لا تعتمد روسيا الاتحادية في سياستها مع العرب على التدخل العسكري المباشر كما الولايات المتحدة الأميركية. انها عملت خلا ل العشرين سنة الماضية على تغيير الصورة التي كان يظهر فيها الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية مخيفة في المنطقة. وتحولت من سياسة العدو لقسم من دولها وحليف للقسم الآخر إلى سياسة مد الخطوط الدبلوماسية مع كل هذه الدول، حتى في المجال العسكري الذي وصل إلى حد التعاون مع إسرائيل وشراء طائرات من دون طيار منها، وعرض أسلحة متطورة عليها، رفضت شراءها.

ويقول مدير الشركة الروسية لتصدير الأسلحة: «ان الشرق الأوسط هو السوق الأهم بالنسبة لروسيا ويشمل التعاون مع العرب في كل المجالات»[2]. ولم تألَ روسيا جهداً في استعادة مكانتها الدولية من خلال تعزيز دورها في المنطقة العربية، ولكن هذا الدور، رغم أهميته، لم يرق إلى المكانة التي تطمح إليها موسكو، ولم يُرضِ الأطراف العربية، التي لم تعطِ الاهتمام الكافي لتوطيد هذه العلاقة التي تمكنت إسرائيل من التشويش عليها، وفي أن تتحول هي أيضاً إلى شريك لروسيا في بعض الجوانب، وذلك بالرغم من أن الشراكة الاستراتيجية بين العرب وروسيا في القضايا المركزية الضرورية للطرفين تُحصّن الروابط بينهما، كونهما يمتلكان ثلثي احتياط النفط والغاز في العالم، ويشكلان مكاناً للمطامع الدولية[3].

وبالرغم من عدم الرضى عن مستوى العلاقات بين روسيا والدول العربية، خاصة الشرق أوسطية منها، إلا أن مجموعة كبيرة من الاتفاقيات التي وُقعت كان لها آثارها المهمة، لا سيما منها التي تتعلق بشراء السلاح الروسي وبإنشاء مفاعلات نووية للأغراض السلمية. وقد لعب الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين (رئيس

1 جريدة النهار، بيروت، 2010/2/1.
2 راجع وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2009/11/13.
3 ف. بوبوف، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 128، ربيع 2008، ص 33.

وزراء روسيا الحالي) دوراً كبيراً في توقيع هذه الاتفاقيات، مع الجزائر والـيمن والسودان وليبيا والكويت والامارات العربية المتحدة والأردن، وحتى مع لبنان الذي وعده بوتين عام 2008 بهبة عسكرية من عشر طائرات ميغ-29 المتطوّرة، ستسلم اليه عام 2010. ولعلّ أهم اتفاقيات توريد الأسلحة الروسية هي تلك التي تم توقيعها مع سوريا في 2008/11/20،[1] والاتفاقية التي وقعها الرئيس الليبي معمر القذافي في موسكو في 1 تشرين الثاني 2008 وتضمنت برنامج تعاون في مجال الطاقة النووية السلمية وتصدير سلاح روسي إلى طرابلس بقيمة مليـاري دولار أميركي.[2] وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد وقع في موسكو في 2008/3/25 اتفاقية تفتح باب المشاركة الروسية في البرنامج النووي المصري وكذلك تصدير بعض المعدات العسكرية.*

ولعلّ البارز في مجال دخول روسيا إلى أسواق بيع السلاح كان محاولات توسيع مساحة تعاونها مع دول عربية كانت على قطيعة مع الاتحاد السوفياتي السابق. ولهذه الغاية وقعت مجموعة كبيرة من الاتفاقيات في مجال تصدير الأسلحة مع دول الخليج العربي، منها اتفاقية وقعها ملك البحرين في موسكو في 2008/12/2، تنص على إقامة مركز نووي سلمي في المنامة[3]. وفي حين يبلغ التبادل التجاري بين الامارات العربية المتحدة وروسيا مليار دولار أميركي (لعام 2009)، فقد وقّع البلدان على اتفاقية تعاون في المجال العسكري تشمل إطلاق قمر صناعي إماراتي بواسطة صاروخ روسي (بروتون-أم)، وتسليم الامارات صواريخ عسكرية متطورة جداً من طراز «باتسير-اس-1»[4]. وفي 2 كانون الأول 2009 وُضعت البصمات النهائية على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وروسيا، تقضي بتوريد

---

1 تم الاتفاق خلال زيارة الرئيس اللبناني ميشال سليمان في2010/2/25 على استبدال طائرات الميغ-29 بطائرات طوافة هجومية، وقد وصل التبادل التجاري بين روسيا وسوريا عام، 2008 الى مبلغ مليار دولار.

2 جريدة النهار، بيروت، 2008/11/2.

* بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا عام 2008، 4 مليار دولار، جريدة النهار 2009/11/19.

3 جريدة السفير، بيروت، 2008/12/3.

4 وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2009/11/16.

سلاح متطور جداً للسعودية بقيمة ملياري دولار، وتتضمن أسلحة دفاعية، بما فيها صواريخ اس-400 المضادة للطائرات وهي الأكثر تطوراً، علماً أنها ليست الصفقة الوحيدة في هذا المجال بين البلدين[1]. ومع ليبيا تم توقيع اتفاق جديد خلال زيارة وزير الدفاع أبو بكر يونس إلى موسكو في 26 كانون الثاني2010 تسلم موسكو بموجبه لطرابلس الغرب أسلحة بقيمة 1,8 مليار دولار، مكملة للصفقة الأولى التي وقعت عام 2008[2].

يضاف إلى هذه الاتفاقيات تعاون عسكري بين روسيا وبعض دول المنطقة تتجاوز موضوع تصدير السلاح إلى تفاهمات أخرى، وأهم هذه الدول سوريا التي ما زالت تعتمد في تسليحها بنسبة 85% على روسيا، ويربط الدولتان بروتوكول تعاون في مجال الطاقة النووية السلمية منذ عام 1999[3]. وقد وقع الرئيسان الروسي مدفيديف والسوري بشار الاسد في 2010/5/11 في دمشق على اتفاقيات تضمنت تزويد سوريا باسلحة ومعدات عسكرية متطورة جداً. والأهم من كل ذلك هو القاعدة العسكرية الروسية الدائمة في ميناء طرطوس السوري في مياه البحر المتوسط، التي تشكل محطة متقدمة لتحركات الأسطول الروسي في المتوسط، وللمناورات المتكررة التي عادت موسكو الى اجرائها بعد انقطاع، كان آخرها زيارة حاملة الطائرات «أدميرال كوزنيتسكو» قبالة الشواطئ السورية في 4 /2009/1[4].

وهذه التحركات تثير توجساً لدى الادارة الأميركية، ولدى إسرائيل بشكل خاص، فهي تعتبر انها تراقب حركة الطيران العسكري في أجواء المنطقة، خاصة أن اسرائيل ترتبط مع تركيا باتفاقية للتدريب الجوي، نظراً لصغر مساحة إسرائيل. ولعلّ ما يثير استياءها أكثر هو الحديث المتجدد عن انتقال أسطول البحر الأسود الروسي بشكل كامل إلى قاعدة طرطوس، حالما ينتهي عقد روسيا مع أوكرانيا في العام 2017[5]. (الا أن تجديد عقد تواجد الاسطول الروسي في المياه الاوكرانية مُدد

---

1 وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2010/12/3.

2 جريدة الحياة، بيروت، 2010/1/31.

3 راجع دراسة العميد نزار عبد القادر، في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، كانون الثاني 2003، ص 53.

4 جريدة السفير، بيروت، 2009/1/5.

5 وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2008/6/2.

حتى العام 2042 في وقتٍ لاحق، وتم صرف النظر عن هذه الفرضية مؤقتاً) وكانت إسرائيل قد هددت بضرب قواعد صواريخ الكسندر، وصواريخ اس-300 المضادة للطائرات فيما لو قررت روسيا نشرها في الأراضي السورية[1].

1 جريدة، النهار، بيروت، 2009/9/14.

ثالثاً: النفط والغاز وقضية الأسعار وخطوط الإمداد

روسيا هي الدولة الوحيدة بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن التي لا تحتاج إلى استيراد الطاقة، خاصة النفط والغاز والكهرباء. وهذا يعطيها تفوقاً استراتيجياً لا تمتلكه الدول الأخرى التي ليس لديها اكتفاء ذاتي من هذه المواد الحيوية.

وتتزايد ثروات روسيا مع الاكتشافات الجديدة من المخزون النفطي في سيبيريا وبحر قزوين، حيث لها حصة كبيرة منه كونها إحدى الدول الخمس التي تطل على هذا البحر. إضافة إلى الاتفاقات التي تربطها مع بعض دول وسط آسيا التي تشتري منها النفط بأسعار زهيدة أقل بكثير من أسعار السوق.

وقد شكلت عملية نقل المواد النفطية من أماكن انتاجها في وسط آسيا إلى الممرات المائية أو البرية الأساسية، محطة لتنافس دولي له ارتداداته وتأثيراته المتعددة وانعكاساته على أسعار هذه المواد التي يعتمد الاقتصاد الروسي عليها كعائدات تساهم في الاستقرار الاقتصادي، وفي عملية النمو والاستثمار. وعلى مستوى أسعار هذه المواد يتوقف مدى التحفيز الذي يحتاج اليه الاقتصاد الروسي الذي لم يتعافَ كلياً بعد، على حد ما ذكره الرئيس دمتري مدفيديف أثناء زيارته إلى باريس في 2 /2010/3[1].

1 جريدة النهار، بيروت، 2010/3/3.

أ- المواد الطبيعية الروسية وتأثيراتها

روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، فهي تقع على مساحة 17 مليون متر مربع، مترامية الأطراف تأخذ من القارة الأوروبية بعضاً من هذه المساحة والباقي الأوسع من قارة آسيا، وتطل على شواطئ المحيط الهادئ والمحيط المتجمد الشمالي، وعلى مجموعة كبيرة من البحار، منها الخارجي كبحر اليابان وبحر البلطيق، ومنها البحار الداخلية وأهمها البحر الأسود وبحر قزوين. وفيها أكبر مخزون من المياه العذبة في العالم. وكذلك أوسع غابات، وهي الدولة الأولى في العالم لناحية تعدد الاثنيات التي يتكون منها الشعب[1].

وهي الأولى في العالم من حيث امتلاك مخزون الغاز، وتتحدث المعلومات عن امتلاكها 48 ترليون متر مكعب. كما أنها تملك مخزوناً كبيراً من النفط يقدر بـ72 مليار برميل، بينما تقدره مصادر أخرى بـ137 مليار برميل[2].

وفي عام 2008 بلغ حجم إنتاج روسيا 488 مليون طن من النفط، و663 مليار متر مكعب من الغاز، و1,033 مليار كيلواط من الكهرباء، و108 مليون طن من الحبوب، وبلغ حجم المبادلات الخارجية 763,7 مليار دولار أميركي، منها مبلغ 472 مليار دولار للتصدير ومبلغ 291,7 مليار دولار للاستيراد، فيما بلغ الاحتياط من العملات الأجنبية لديها 438 مليار[3].

وإذا كانت هذه الأرقام قد تعرضت للانخفاض بنسبة قليلة في العام 2009، وأن الاحصاءات الدقيقة لم تكن قد صدرت بعد عند إعداد هذا البحث.

وموارد روسيا تتزايد، وتتزايد إمكانية تطوير إنتاجها، بعد أن أعلن رئيس مجلس الوزراء فلاديمير بوتين في 2008/12/10 أن بلاده خفّضت الضريبة على استخراج المطمورات، وعلى استثمار الحقول الجديدة، لا سيما في المنطقة القطبية وحوض بحر قزوين وجزيرة «يا مال»[4].

---

1 راجع دراسة سهيل فرح، الجيوبوليتيك الروسي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 113، خريف 2003، ص 27.

2 Philippe Sébille-Lopez, Géopolitiques du pétrole, Paris, ARMAND COLIN, 2006, p. 468.

3 وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2010/1/6.

4 وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2008/12/11.

وتحاول روسيا وإيران عدم إخضاع بحر قزوين للقانون الدولي للبحار، لأنــه بموجب معاهدة 1940 الموقعة بين إيران والاتحاد السوفياتي[1]، كان البحــر بمثابــة مناطق صيد مشتركة بين البلدين، ما خلا عشرة أميال[2]. ويشكل حوض قــزوين اليوم ثاني أكبر مكان في العالم من حيث المخزون الاحتياطي للنفط والغــاز، بعــد الخليج العربــي. ورغم عدم الاتفاق بشكل نهائي بين الدول الخمس التي تحيط به على حصة كل منهم، رغم انعقاد عدة اجتماعات فيما بينهم، إلا أن روسيا تبقــى من أكبر المستفيدين من ثروات هذا البحر، لأنها تملك مساحة كبيرة من شــواطئه، وتستفيد أيضاً من الاتفاقيات التي تربطها مع دول مجاورة للبحر لا سيما أذربيجان وتركمانستان التي تسلم الغاز الخام لروسيا بمبلغ 150 دولار أميركي(كان الســعر سابقاً 100 دولار) لكل ألف متر مكعب، بينما تبيعه موسكو بأكثر من هذا المبلغ بكثير وفق الأسعار الدولية وهي بذلك تحقق أرباحاً طائلة[3].

وبينما تحاول الشركات الغربية دفع شركات النفط والغــاز في دول آســيا الوسطى للإبتعاد عن موسكو، والتخلص من الارتباط معها، فإنها تتردد في الأمــر، بل يبدو حتى اليوم انها تتمسك بتصدير منتجاتها عن طريق روسيا كمعــبر آمــن يجنبها مخاطر لا تستطيع تحملها.

وتستخدم روسيا مواردها الطبيعية الضخمة في التأثير في الــدول الأخــرى. وهي تفرض عودتها إلى الساحة الدولية من خلال مخزونها الكبير من النفط والغــاز بكثير من الفظاظة، على حد تعبير الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[4].

وهي تضغط من خلال الطاقة ووسائل الإمداد للإبقاء على نفوذهــا لــدى الدول المحيطة بها، والتي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقاً.وهي تمارس سياســة انتقائية وفقاً لمصالحها مع الدول الأوروبية الأخرى، وأيضاً مع غيرهــا مــن دول العالم[5].

---

1 كانت كل دول محيط قزوين ما عدا ايران ضمن اراضي الاتحاد السوفياتي قبل 1990.

2 مايكل كلير، الحروب على الموارد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

3 جريدة الحياة، بيروت، 2009/9/5.

4 جريدة النهار، بيروت، 2007/8/28.

5 التسلح ونــزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، مرجع ســبق ذكره، ص 67.

ويرى كُثير من الباحثين في علم العلاقات الدولية أن موارد روسيا وموقعها الجغرافي تجعل منها الوحيدة المؤهلة لخلق انبعاث سياسي جديد في مواجهة العولمة، من خلال حلف قاري أوراسي[1]. يضم دولاً تتمتع بقوة جيوبوليتيكية كبيرة.

ب- الصراع على خطوط إمداد النفط والغاز

مع تغيير الخارطة الجيوسياسية للعالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت تتغير خارطة العلاقات الاقتصادية، وتتبدل الصداقات، وتتجه الأنظار إلى أشكال قانونية مختلفة عن الأشكال السابقة، وعلى وجه التحديد في مجال سياسة الطاقة، فقد كانت موسكو تمد أتباعها من الدول المكونة للإتحاد بالطاقة مجاناً، وتتساهل مع الدول الاشتراكية الأخرى التي تدور في فلكها. ولم تكن الحاجة ملحة لضمان تصريف الانتاج الهائل من الطاقة، لا سيما النفط والغاز، وخاصة لدى مرورها عبر أوكرانيا إلى أوروبا. وهذا الخط هو الأهم بين الخطوط. ولكن الوضع في أوكرانيا بدأ يتغير، ودخلت الولايات المتحدة الأميركية بقوة على خط دعم الحركات الاجتماعية المعارضة لسياسة موسكو، في كل من أوكرانيا وجورجيا على وجه التحديد، كونهما الأبرز كنقاط عبور للإمدادات. ولاقى هذا الأمر امتعاضاً روسياً، باعتبار أن الأمر يشكل حلقة من حلقات حروب الطاقة.

بدأ الصراع الدولي على خطوط إمداد النفط والغاز يتفاقم. وعندما تنبهت موسكو لأخطار التدخلات الأميركية والأوروبية سعت لرسم استراتيجية جديدة تؤمن استقرار صادراتها من دون أن تكون عرضةً للتحكم من أحد. وكانت الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية آنذاك تبحث بقوة عن مصادر احتياطية للطاقة، بديلة عن مصادر الخليج العربي، التي قد يهدّدها تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية، والاضطراب السائد في العلاقات مع إيران التي تتحكم بمضيق هرمز الذي يمر عبره أكثر من 15 مليون برميل نفط يومياً[2].

---

1 الكسندر دوغينين، أسس الجيوبوليتيك، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004، ص 324.

2 مايكل كلير، الحروب على الموارد، مرجع سبق ذكره، ص 86.

وأجج هذا الصراع اوضاع المخزون الهائل للطاقة تحت مياه بحر قزوين والدول المحيطة به. وأصبحت تلك المنطقة محط أنظار الدول الكبيرة المستهلكة للطاقة، فعملت على وضع خطط لخلق بدائل عن خطوط الإمداد وتجنُّب المرور في الأراضي الروسية، كي لا تتحكم روسيا في هذه الامدادات لتحقيق أهدافها السياسية. وافتتح أول خط للنفط والغاز في تلك المنطقة عام 1999، وهو يمتد من مدينة باكو عاصمة آذاربيجان، حتى مرفأ تسوسبا الجورجية على البحر الأسود. قابله في عام 2001 افتتاح خط يصل من كازخستان إلى ميناء «نوفوروسيسك» الروسي.

ان الصراع الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، أصبح بادياً للعيان، وتحديداً في جورجيا التي برز دورها كممر آمن محتمل لخطوط النفط والغاز لتجنب المرور بالأراضي الروسية. ففي حين سعت واشنطن لزيادة تأثيرها في هذا البلد، عن طريق دعم نظام موالٍ لها، عملت موسكو على زيادة تدخلاتها في تلك المنطقة، لكي لا تتحول منطقة مستقرة لعبور النفط والغاز إلى البحر الأسود وتركيا متجنبةً الأراضي الروسية، وقد ساهم ذلك في توتير الأجواء، ونشر الاضطراب السياسي والعرقي بين سلطات «تبليسي» وسكان إقليمي أوستيا الجنوبية وابخازيا الموالين لموسكو. واستغلت موسكو تحرشات جورجيا لرد الصاع صاعين عسكرياً، وايقاف كل الاستفزازات بحقها.

وحصلت المواجهة الكبرى في آب 2008، وكان الاجتياح الروسي لقسم كبير من أراضي جورجيا درساً كبيراً زاد من حدة التوتر بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من جهة ثانية. وقبل ذلك أشارت التقارير إلى زيادة كبيرة في الانفاق العسكري في منطقة القوقاز على خلفية الصراعات المتعلقة بالطاقة، وخاصة في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، فبين العام 2000 والعام 2007، زاد الانفاق على التسلح بنسبة 28,5%[1]. وفي المقابل كان التوتر يتصاعد على محور روسيا – أوكرانيا، بعد أن اتهمت موسكو الغرب بدعم الثورة البرتقالية المناهضة لها في ذلك البلد، مما أدى إلى إيقاف روسيا للإمدادات عبرها على خلفية اتفاقية

1 التسلح ونزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 295.

الأسعار التفاضلية والديون التي لم تسددها كييف، وادى هذا الموقف الى حدوث أزمة كبيرة مع عدد من بلدان أوروبا التي تعتمد على الانتاج الروسي. وانتهت الأزمة بنشر مراقبين من الاتحاد الأوروبي على الحدود الروسية - الأوكرانية لمراقبة حجم الامداذات الروسية[1].

ومما فاقم من حدة التوتر دخول دول آسيا الوسطى والقوقاز على خط دعم إنشاء خط باكو-تبليسي - تركيا، والمساهمة في تمويله، لا سيما جورجيا وأذربيجان ومولدافيا وأوكرانيا وأوزباكستان[2].

وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون قد دعمت بقوة قبل ذلك انشاء خط باكو-شيهان (في تركيا) بالرغم من أنه يمر في منطقة الأكراد المتوترة[3]. للتخلص بأي ثمن من وصاية المعابر الروسية. ووضعت كل ثقلها مع الدول الأوروبية[5] للمساهمة في تمويل خط «نابوكو» الشهير الذي ينقل الطاقة من وسط آسيا إلى أوروبا، بطول 2050 كلم وبتكلفة 11 مليار دولار، بالرغم من أن بعض الدول الأوروبية، وعلى الأخص ألمانيا وتركيا، تحاول عدم إغضاب روسيا، نظراً للمصالح الحيوية الكبيرة التي تربطها بها وعملت واشنطن على إدخال العراق مؤخراً شريكاً في هذا الخط، واعداً بضخ 500 مليون متر مكعب من غازه بحدود عام 2014، تاريخ انتهاء العمل بخط نابوكو.

وكان لروسيا ردٍ سريعٍ ومتوازٍ على هذه المشاريع، فوقعت اتفاقية مع كازخستان وتركمانستان لإنشاء خط إمداد على طول ساحل بحر قزوين في أيار عام 2007 يصل إلى الأراضي الروسية، محبطةً بذلك الخطط الأوروبية[4]. ووقعت مع الدول المحيطة بالبحر الأسود اتفاقية إطلاق خط نقل الغاز (السيل الأزرق) خلال قمة لهذه الدول في مدينة «سمسون» التركية عام 2007. كذلك وقعت مع تركيا

---

1 جريدة السفير، بيروت، 2009/1/10.

2 راجع دراسة عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى، في مجلة السياسة الدولية، العدد 170، 2007، ص 84.

3 مايكل كلير، الحروب على الموارد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

5- اعلن الرئيس مدفيديف والمستشارة الالمانية ميركل عن بدء بناء خط للغاز يصل روسيا بالمانيا مباشرةً من دون المرور باي دولة عبر البلطيق.جريدة النهار،2010/4/10.

4 التسلح ونــزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 68.

على اتفاقية لمد خط (السيل الأزرق-2) عبر المياه الاقليمية التركية في البحر الأسود، يصل إلى أوروبا، وذلك خلال زيارة رئيس وزرائها فلاديمير بوتين لاسطنبول في 2009/8/6[1]. وتكون روسيا بذلك قد أحبطت المشاريع الأوروبية والأميركية الهادفة إلى عزلها عن التأثير في إمدادات النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى.

ومن جهة أخرى تراقب روسيا باهتمام حركة إنشاء خطوط تصدير عبر الشرق لا سيما خط نقل الغاز من تركمانستان إلى الصين بسعة 40 مليار متر مكعب سنوياً[2]. وهي قامت بمجموعة من المشاريع في هذا الاتجاه، كان أهمها إنشاء خط لنقل الغاز يمتد في المرحلة الأولى على مسافة 5000كلم عبر سيبيريا إلى جزيرة سوخالين في أقصى الشرق، وينقل 25 مليار متر مكعب في السنة[3].

ج- قضية أسعار النفط

يرى الرئيس الروسي السابق (رئيس الوزراء الحالي) فلاديمير بوتين: «أنه إذا كانت صحة قطاع الطاقة بخير فإن صحة الاقتصاد الروسي بخير»[4]. لقد كان الدخل القومي الروسي عام 2000 لا يتجاوز 220 مليار دولار قبل أن يتسلم بوتين رئاسة الدولة، وبلغ عام 2007ال 1300 مليار[5]. وهناك كلام عن أنه تجاوز الـ1500 مليار دولار عام 2009.

تغير الاقتصاد الروسي بشكل كبير جداً خلال السنوات العشر الماضية، مرد ذلك إلى مجموعة كبيرة من المعطيات، منها سياسة وقف الهدر وإعادة الحياة إلى معظم مؤسسات الدولة، وشركات الانتاج، لكن أهم هذه المعطيات كانت تلك المتعلقة بالسياسة النفطية التي اعتمدتها الحكومات الروسية المتعاقبة، وعلى وجه الخصوص وضع اليد على قطاع انتاج وتصدير النفط والغاز، وسياسة الحفاظ على

---

1 وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2010/1/4.

2 تم اطلاق هذا المشروع في 2009/12/14، جريدة الحياة، بيروت، 2010/1/10.

3 جريدة L'orient le jour، بيروت، 2009/12/29.

4 Philippe Sébille-Lopez, Géopolitiques du pétrole, Paris, ARMAND COLIN, 2006, p. 241.

5 مروان اسكندر، جريدة النهار، بيروت، 2008/2/20.

استقلالية خطوط الامداد، والبراغماتية المفرطة التي اعتمدها بـــوتين في الاســـتفادة القصوى من القدرات الهائلة في مجال الطاقة.

فبعد أن كانت ديون روسيا الخارجية عام 1998 تتجاوز الـــ140 مليار دولار أصبحت عام 2008 ما دون 40 ملياراً. وتملك روسيا 700 مليار دولار احتياط من العملات الصعبة.لكن الاحتياط انخفض حتى تاريخ 2009/11/24 إلى مبلغ 443,8 مليار دولارعلى اثر الازمة الاقتصادية العالمية[1]. (وهذا مبلغ لا يستهان به قياساً على ما مرت به روسيا من صعوبات).

وسَّعت روسيا من مروحة علاقاتها الخارجية فيما يتعلق بقطاع النفط والغاز، محاولة الحفاظ على الاستقرار في أسعار هذه المواد، لأن انخفاض سعر برميل النفط إلى ما دون 50 دولاراً يؤدي إلى عودة الانكماش إلى اقتصادها. وكان بوتين قـــد تعهد بعدم العودة إليه[2]. كما أنها جاهدت بقوة لتعديل الاتفاقات المبرمة مع الدول المجاورة لا سيما أوكرانيا، أيام الاتحاد السوفياتي، والتي تتضمن تسليم هذه الدول ما تحتاج اليه من الطاقة بأسعار منخفضة. وقد نجحت في توقيع معاهدة جديدة مـــع أوكرانيا في 2009/1/19، مدتها 10 سنوات، تبيعها الغاز بسعرأقل 20% من ســـعر السوق العالمي، على أن تدفع اوكرانيا الديون المترتبة عليها لروسيا والبالغة 2 مليار دولار[3].

دخلت روسيا بقوة في مجموعة من المنظمات الاقليمية والدولية بهدف تدعيم مكانة اقتصادها والحفاظ على مستوى معين لأسعار الطاقـــة. منـــها «مجموعـــة الثمانية» الصناعية الكبرى، واجرت حواراً شاملاً ومتواصلاً مع الاتحاد الأوروبـــي الذي فشل في إقناعها بالتوقيع على «ميثاق الطاقة» الذي ينص على الحرية المطلقة بالحصول على هذه المواد بأي طريقة كانت[4]. وانضمت كذلك الى عضوية منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، بهدف التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الاعضاءالأخرى في موضوع أسعار الطاقة، وكميات الاستهلاك.

1 وكالة نوفوستي الروسية، 2009/11/25.

2 جريدة النهار، بيروت، 2009/11/21.

3 جريدة السفير، بيروت، 2009/1/20.

4 التسلح ونـــزع السلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الأمر ذاته ينطبق على عضويتها في مجموعة «شنغهاي» التي تضم 12 دولة، يقطنها 3 مليارات نسمة، وحضرت اجتماع القمة لهذه المجموعة في قرقيزيا في 2007/8/16[1].

اكد الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف: «أن الحرب الباردة والسباق على التسلح، دمر الاقتصاد الروسي، فنحن لا نريد العودة إلى الماضي، ولا نتحدى أحداً»[2]. وأكد كذلك على أهمية العلاقات مع دول الخليج العربي، وعلى ضرورة التنسيق مع المملكة العربية السعودية على وجه التحديد، كونها أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط في العالم، في ظل توقعات عن ازدياد الطلب على النفط، مع زيادة عدد السيارات في العالم الذي وصل الى 2,1 مليار سيارة[3]. وأعلن منتدى الاستثمار والتمويل العالمي الذي عقد في موسكو (2009/3/2) بمشاركة عربية واسعة، عن وضع خطة مرحلية اقترحتها روسيا، لا تلحظ فورة في زيادة أسعار النفط في المدى المنظور، ولا تؤدي إلى انخفاضها في الوقت ذاته[4]. وقد تم على هامش هذا المنتدى توقيع عدد من الاتفاقيات في إطار مجلس الأعمال الروسي - العربي، في المجالات النفطية والاقتصادية الأخرى.

وبعد أن أدت أزمة السيولة العالمية في العام 2008 إلى انكماش أسعار النفط، عملت روسيا على ضبط سوق الغاز المتنامي والمتفلت من القيود الدولية، فاستضافت في 23 كانون الأول 2008، بدعوة منها، اجتماع الدول المصدرة للغاز في العالم، ضم وزراء من إيران والجزائر وقطر ونيجيريا وفنزويلا. وكان لها ما أرادت، فتحقق حلمها الذي كانت تطمح إليه في تأسيس «منظمة الدول المصدّرة للغاز»، مقره الدوحة عاصمة قطر، على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك»[5].

وازدادت الاتهامات، ولا سيما من أوروبا، لروسيا بأنها تستخدم الغاز كسلاح لتنفيذ سياستها الخارجية، على اعتبار أن 49% من استهلاك أوروبا من

1 جريدة النهار، بيروت/ 2007/8/30.
2 جريدة النهار، بيروت/ 2008/9/20.
3 سليم نصار، النهار، بيروت، 2008/11/24.
4 وكالة روسيا اليوم الرسمية، 2009/3/3.
5 جريدة السفير، بيروت، 2008/12/24.

الغاز يأتي من روسيا، وبلغ عام 2008 التبادل التجاري بينهما 382 مليار دولار[1]. وردّت موسكو بأن هذا الأمر غير صحيح، فهناك عشرات العقود الموقعة مع هذه الدول مدها سنوات عديدة وبأسعار ممتازة وملائمة، و لم تُقدم موسكو على تغييرها[2]. رغم تلك الإجراءات فقد تراجعت العائدات النفطية الروسية، ودعا الرئيس مدفيديف إلى تحديث هيكلية الاقتصاد الروسي وعدم ربطه ببيع المواد الخام فقط، لأن هذا الأمر على أهميته لا يكفل نمواً متواصلاً. ناشد رؤساء دول قمة العشرين* التي انعقدت في لندن في 2009/4/12، ضرورة أن يشمل ضخ السيولة السوق الروسية، وأن تعمل هذه الدول على ضبط التجاوزات في مجال تحديد أسعار المواد الأولية[3].

في المقابل عملت الادارة الروسية على توسيع مساحة الاستثمارات الخارجية في مجال النفط والغاز، رغم اضطرار شركة «غاز بروم» العملاقة للطاقة إلى إعادة النظر بخططها، بعد انخفاض عائداتها في العام 2009[4]. وحصلت «غاز بروم» على عقد استخراج النفط من حقل «بردة» العراقي، الذي ينتج 170 الف برميل يومياً، كما حصلت شقيقتها شركة «لوك أويل» على عقد استخراج النفط من حقل «القرنة» العراقي، وهو أكبر حقل في العالم من حيث الاحتياط (12,9 مليار برميل) ويستخرج منه 1,7 مليون برميل في اليوم[5].

---

1 جريدة النهار، بيروت، 2008/11/19.

2 راجع مقابلة خاصة مع مستشار الأمن القومي في الدوما الروسية على قناة تلفزيون nbn اللبنانية في 2008/9/15.

* تضم مجموعة العشرين التي تداعت للاجتماع لمعالجة الأزمة المالية الدولية عام 2008: الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وبريطانيا، والصين، وألمانيا، وروسيا، وكندا، واليابان، والهند، والبرازيل، والسعودية، وأندونيسيا ونيجيريا وايطاليا واسبانيا والارجنتين وكوريا الجنوبية وتركيا وجنوب افريقيا وأوستراليا.

3 جريدة النهار، بيروت، 2009/4/13.

4 جريدة الحياة، بيروت، 2009/11/3.

5 وكالة روسيا اليوم الرسمية، 2009/12/12.

رابعاً: الجيوبوليتيك الشرق أوسطي والصراع الدولي

تعتبر روسيا الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية، وحيوية لمصالحها العليا، تؤثر في أمنها القومي، واقتصادها في آن واحـــد. وتنظـــر إليهـــا باعتبارها بقعة أرضية متواصلة مع المساحة الأوراسية المترامية. ولهذه الأوراسيا أبعاد عقائدية في ذاكرة الروس. كانت هذه العقيـــدة تتطلـــع باســـتمرار إلى الجنـــوب والغرب، أكثر مما تتطلع إلى الشرق والشمال.

ومع تطور الأحداث، وسقوط الثنائية القطبية، لم تختف الصراعات في الشرق الأوسط وأوراسيا، بل ان معطيات وعوامل جديدة ظهرت، أججت الخلافـــات، ووصل التوتر إلى حد العودة إلى شكل من أشكال الحرب البـــاردة، خاصـــة وان روسيا لم تستسلم لمقاربة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأميركيـــة، أو تسلم بها. والشرق الأوسط كان مكاناً أساسياً لارتدادات التجـــاذب أو تبـــادل المنافع. وهو أيضاً يشكل بؤرة توتر دائمة، كما أنه بقعة استراتيجية في غاية الأهمية لكل اللاعبين على الساحة الدولية.

أ- التواصل الجغرافي بين روسيا والشرق الاوسط

يشكل العامل الجغرافي مصدراً هاماً من المصادر التي تدفع الدور الروسي في الشرق الأوسط إلى الأمام، فهناك شكل من أشكال التواصل الذي تعنيه مجموعة من العوامل المؤثرة في الحراك السياسي الروسي، عبر تاريخ غـــابر، وصـــولاً إلى يومنا هذا. من هذه العوامل، الممرات المائية، والمعابر البرية، والاعتبارات الدينية، إضافة إلى العامل الاقتصادي. كانت اوراسيا تُعتبر في علم الجيوبوليتيـــك قلـــب

العالم[1]. هذا الاعتبار يدفع إلى الأمام أيضاً بالاهتمام الروسي نحو جنوب متنوع حضارياً ودينياً وثقافياً، كما أنه يحتوي على أراضٍ وهضاب وبحار وممرات مائية، لها مدلولاتها، وفيها الكثير من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للاهتمامات السياسية، سيما وأن شمال روسيا متجمد معظم أيام السنة ويفتقد إلى الحركة، ومشرقها بعيد ومُتعب، وغربها كان على الدوام مصدر الهموم والقلق والتهديد.

في جنوب غرب روسيا تتنافس وتتلاقى ثلاثة من الكيانات السياسية والجغرافية، وتكاد تختصر المساحة السياسة التي كانت وما تزال تتحرك فيها الشرق أوسطية السياسية. وهذه التوجهات الثلاثة لها تطلعات نحو آسيا الوسطى وجنوب روسيا، حيث تتنافس على النفوذ بين صفوف السكان ذات الأصول الإسلامية. عنيت التوجه الباناتوركي (التركي) والتوجه الإيراني، والتوجه الوهابي (ذات الأبعاد العربية)[2].

وكون عدة ملايين من أبناء روسيا يدينون بالإسلام، فإن أسباباً داخلية روسية تدفع هذه الأخيرة إلى تعزيز هذا التواصل، الذي يُحدث تأثيرات كبيرة سنعرض لها فيما يلي:

- التواصل الروسي - الإيراني

منذ زمن بعيد كانت روسيا تتطلع إلى إيران كامتداد جغرافي حيوي، يشكل إحدى المعابر البرية باتجاه المياه الدافئة في الخليج والمحيط الهندي. ولإيران مخارج على كل نقاط أوراسيا الاستراتيجية. هذه الأوراسيا المتنوعة والحيوية، يطلق على دول آسيا الوسطى فيها تسمية «بلقان أوراسيا» نظراً لمكامن النزاع فيها[3].

وهذا التواصل الجغرافي يفرض تواصلاً جيوسياسياً بين روسيا وإيران. تحاول موسكو الاستفادة من الموقع الايراني في لعبة شدّ الحبال مع الغرب، وتحديداً مع

1 الكسندر دوغينين، أسس الجيوبولتيكا، ومستقبل روسيا، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004، ص 232.

2 راجع دراسة عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا،في مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 112، خريف 2003، ص 63.

3 راجع دراسة ميشال يمين، العلاقات الروسية-الإيرانية، في مجلة شؤون الأوسط، بيروت، ربيع 2004، ص 78.

الولايات المتحدة الأميركية، كون إيران على عداء مع هذه الأخيرة، والوحيدة تقريباً التي تحدَّت علناً نظام القطب الواحد. وكذلك الاستفادة من قدراتها الاقتصادية والمالية، وكونها ثاني أكبر منتج للغاز بعد روسيا التي تشرف على تشغيل أكبر حقل للغاز في العالم، بواسطة شركة «غاز بروم» وهو حقل «فارس الجنوبية» الايراني، وتتعاون معها في سياسة إنشاء ممرات للنفط والغاز[1]. وتستفيد روسيا ايضاً من الجيوبوليتيك الإيراني لمواجهة التغلغل البناتوركي واختراق التمويل الوهابي-العربي في أوساط الجمعيات الاسلامية، والأندية الحاكمة في دول آسيا الوسطى[2]. وروسيا وإيران يسعيان معاً إلى منع ضم بلدان آسيا الوسطى إلى أحلاف لا تُكنُّ مشاعر ود للدولتين، ويتخوفان سراً من قيام «تركيا الكبرى»، مما يؤدي إلى سيطرة حلف الأطلسي على المنطقة، كون تركيا عضواً فاعلاً في هذا الحلف منذ عشرات السنين[3].

وبالمقابل استفادت ايران إلى أقصى الحدود من علاقاتها الجيوسياسية مع روسيا، لا سيما بعد أن أصبحت قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط ووسط آسيا،وبعد أن ارتاحت من أخصامها اللدودين على يد القوات الأميركية، اي حركة طالبان في أفغانستان، والرئيس السابق صدام حسين في العراق[4]. فشكلت موسكو لها مظلة تحميها في مجلس الأمن على مدى سنوات عدة، إضافة إلى الاستفادة المتبادلة في التحكم بأسعار الغاز الطبيعي، وأيضاً في تطوير ترسانتها العسكرية. واستفادت إيران إلى مدى بعيد من الضربة العسكرية الروسية لجورجيا في آب 2008، التي أفسدت على الغرب وإسرائيل خطة مُحكمة لتطويق إيران[5]. وإيران تحاول تحسين مكانتها في وسط آسيا عن طريق الاستفادة من الصداقة مع روسيا، ومن خلال خلق النزاعات الاثنية، فقد نجحت في استمالة طاجيكستان

1 راجع دراسة فيض اللايف،في مجلة شؤون الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2 راجع دراسة عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا، في مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 113،2004، ص 64.

3 ميشال يمين، العلاقات الروسية-الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

4 راجع دراسة ماجد كيالي، التجاذب الإيراني-الأميركي، في مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 30، 2007، ص 14.

5 موتوزوف، مقابلة على تلفزيون nbn، 9/2009/15، مرجع سبق ذكره.

«الاسلامية السنية» التي تتحدث اللغة الفارسية[1]، رداً على تمكن تركيا من فرض الأحرف اللاتينية على لغة أذربيجان «ذات الأغلبية الشيعية».

وإيران مرشحة نظراً لموقعها بأن تكون «نواة المعسكر الأوراسي الكبير»[2]، فيما لو سمحت الظروف الدولية بإقامته في المستقبل.

في المقابل فإن التأثيرات السلبية لهذا التواصل الجيوليتيكي بين روسيا وإيران، له الكثير من الأوجه السلبية على السياسة الروسية، فتعاظم الدور الإيراني يثير محاذير كبيرة للسياسة الخارجية الروسية، ويخلق لها المتاعب، خاصة بعد تولي الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد للسلطة عام 2005، فقد زاد من تصدير المشكلة الإيرانية إلى الخارج عن طريق خطاب سياسي متشدد حول الملفات الحساسة، كموضوع العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين والملف النووي والانتشار العسكري الأميركي، دون أن يكون لموسكو قوة التأثير في القيادات الايرانية. وإضافة إلى هذا فإن الامتداد الإيراني في الأساس يمنع الطموح الروسي من الوصول إلى المياه الدافئة[3]. كما أن خلافاً سرياً وغير معلن يجري بين الطرفين على اقتسام ثروات بحر قزوين مع الدول الخمس المتشاطئة فيه. وقد زادت متاعب موسكو أكثر فأكثر من الدور الإيراني بعد تجارب إطلاق الصواريخ البعيدة المدى التي أجرتها طهران، والتي تصل إلى مسافة 2000 كلم، والتي أتت عقب إطلاق ايران قمر صناعي بصاروخ في 2008/8/19، ودفاع موسكو العلني عن هذه التجربة[4].

إن الخشية الروسية من تحول إيران دولة إقليمية عظمى منافسة جيوسياسياً لها بدأت تتوضح شيئاً فشيئاً، خاصة إذا ما نجحت طهران في امتلاكها سلاحاً نووياً[5].

ومنذ القمة الأولى التي عقدت في موسكو، بين الرئيس مديفيديف والرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما في تموز 2009، بدأت تنكشف آثار جديدة لسياسة روسيا تجاه إيران. فقد تقلصت مساحة البراغماتية التي كانت تطبع هذه السياسة،

---

1 ميشال يمين، العلاقات الروسية-الإيرانية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

2 الكسندر دوغينين، أسس الجيوبولتيكا، ومستقبل روسيا، مرجع سبق ذكره، ص 491.

3 عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا، مرجع سبق ذكره، ص 62.

4 راجع جريدة السفير، بيروت، 2008/8/20.

5 راجع دراسة أحمد دياب، أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأميركية-الروسية، في مجلة السياسية الدولية، العدد 176، نيسان 2009، ص 233.

خاصة بعد إعلان واشنطن صرف النظر عن إقامة الدرع الصاروخية في تشـــيكيا وبولونيا، مقابل إعلان موسكو وقف تسليم طهران لصفقة صـــواريخ «اس 300» المتطورة للدفاع الجوي، لأسباب تتعلق بالمصلحة الروسية العليا، وليس اســـتجابة لطلب إسرائيل[1]. كما أن انخراط موسكو في التحالف الدولي المنـــاهض لامـــتلاك إيران سلاحاً نووياً بدا واضحاً. وهي تعلن اليوم أن العقوبات الذكية المتشددة على طهران إجراء لا بد منه، إذا لم تستجب هذه الأخيرة لإرادة وكالة الطاقة الذريـــة. أما محطة بوشهر فهي مسألة خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- التواصل الروسي-التركي

لا يتشابه تأثير التواصل الجغرافي بين روسيا وتركيا، مع تأثير مثيله بين روسيا وإيران، رغم وجود تقاطع في بعض المقاربات، لا ســـيما في التعـــارض أحيانـــاً والالتقاء أحياناً أخرى في صراع النفوذ على كسب تأييد المجموعات الإسلامية في جنوب روسيا ودول آسيا الوسطى، حيث يلعب الدور الروسي على التناقض بين توجه كل من طهران وأنقرة. وعمر العلاقات بين روسيا وتركيا يعود إلى أكثر من خمسة قرون، غلب على معظمها نمط التنافس والحروب، على عكس ما هو حاصل اليوم، وخاصة في السنوات العشر الماضية، من تقارب وتعاون وحذر متبـــادل، لا يصل أبداً إلى الخلاف. فتركيا أول دولة اعترفت بوراثة روسيا للإتحاد الســـوفياتي عام 1991، وبين الدولتين اليوم أكثر من 60 معاهدة تتعلق بالتعاون الاقتصـــادي والتجاري، وأهمها خطة التعاون في القارة الأوراسية للعام 2001[2].

إلا أن التراكمات التاريخية، وحيثيات التواصل الجغرافي مـــا زالـــت ترخـــي بظلالها على العلاقات بينهما بين الحين والآخر.فمازال في روسيا مًّن يعتبر أن تركيا غير موجودة، ويجب أن تقسم بين اليونان والأكراد، الذين تربطهم بروسيا علاقات تاريخية. والتعاون معها لا يجب أن يلغي الحلم بإقامة حزام «سلافي» حولهـــا مـــن اليونان وأرمينيا وصربيا وقبرص وبلغاريا[3].

---

1 جريدة الحياة، بيروت، 2010/1/1.

2 وكالة روسيا اليوم باللغة العربية، 2010/1/14.

3 راجع دراسة صدقي عابدين، التقارب الروسي-التركي، في مجلة السياسة الدولية، العدد 132، نيسان 1998، ص 230.

وتحاول روسيا بكل جهدها الاستفادة من العلاقة الجيوسياسية مع تركيا، ونسيان الماضي، نظراً لأهمية الموقع الجغرافي لتركيا بالنسبة لروسيا، فهي ممر إجباري إلى المياه الدافئة، كما أنها أصبحت ممراً برياً للصادرات الروسية، لا سيما من الغاز*، بحيث أن 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضايق التركية[1].

والتبادل التجاري بين البلدين تطور في السنوات الأخيرة بشكل كبير جداً، في مجالات الطاقة الكهربائية التي تستمدها تركيا من روسيا، كما أن ثلثي احتياجات تركيا من الغاز تأتي من روسيا وبخط مباشر من سيبيريا، إضافة إلى العقود الموقّعة بين البلدين التي بموجبها ستبني روسيا محطة كهروذرية في تركيا، إضافة إلى مركز إنذار من الحوادث النووية. وهناك ايضاً اتفاقية حول الصيد في البحر الأسود. وتلعب الدولتان الدور الأساسي في «منظمة تعاون دول حوض البحر الأسود»[2]. وقد وصف الرئيس الروسي مدفيديف خلال استقباله رئيس وزراء تركيا أردوغان في موسكو (2010/1/13) العلاقات بين البلدين «بأنها علاقات استراتيجية» وصل فيها التبادل التجاري إلى 33,8 مليار دولار عام 2008، وأمل أردوغان في أن يصل هذا التبادل إلى مئة مليار[3]. وقد تم توقيع اتفاقيات جديدة على انشاء مجمع للحديد والصلب، ومجمع لبناء السفن العملاقة من قبل الشركات الروسية في تركيا[4]. في المقابل، تحاول تركيا الاستفادة من صداقتها مع روسيا لتعزيز مكانتها بين دول آسيا الوسطى والقوقاز، ومع المجموعات الإسلامية فيها، في مواجهة تطور النفوذ الإيراني، علماً أن «الجامعة التركية»* ونشاطها الذي يعيد التذكير بطموحات الأمة الطورانية الكبرى، تثير قلق موسكو، ولكنها (أي الجامعة) في نفس الوقت لا تلقى تأييداً من سلطات أنقرة البراغماتية، التي لا تخفي سعيها لإقامة تحالف بين الشعوب الناطقة باللغة التركية تحت قيادتها[5].

---

* الزعيم القومي المتطرف «جيرونوفسكي» ما زال ضد التقارب مع تركيا ويعتبرها عدوة روسيا الأساسية.

1 المرجع نفسه، ص 232.

2 جريدة المستقبل، بيروت، 2008/7/1.

3 2010-1-13، www.rtarabic.com

4 وكالة روسيا اليوم باللغة العربية، 2010/1/14.

* هي منظمة تركية متشددة تدعو لإنشاء الدولة الطورانية الكبرى على كامل أراضي دول آسيا الوسطى.

5 عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا، مرجع سبق ذكره، ص 62.

وتلقى سياسة حكومة «حزب العدالة والتنمية» الحالية ارتياحاً عند المسؤولين الروس، لأنها تصرفت بحكمة في ملفين أساسيين تحكمهما الجغرافيا السياسية:

الأول: عندما وقعت أنقرة اتفاقية مع موسكو تسمح بموجبها بمد خط لنقل النفط والغاز «السيل الجنوبي» عبر أراضيها ومياهها الإقليمية في البحر الأسود، لنقل الانتاج الروسي إلى وسط وجنوب أوروبا، في 2009/8/16[1]، وذلك في مواجهة خط «نابوكو» الذي تقيمه دول أوروبية مدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، عبر الأراضي التركية أيضاً.

الثاني: عندما رفضت السلطات التركية إعطاء إذن للسفن الحربية الأميركية* لنقل مساعدات إلى جورجيا أثناء الأزمة الروسية- الجورجية في آب 2008، رغم امتعاض تركيا من ردة الفعل الروسية عبرالهجمات العسكرية القاسية على جورجيا، واعتبار تركيا الامر سعياً روسياً لفرض معادلة جديدة في منطقة القوقاز ووسط آسيا، تنتج نظاماً دولياً جديداً[2].

ورغم بعض الحذر الذي يحتفظ به المسؤولون الروس تجاه تركيا، كونها عضواً في حلف شمال الأطلسي منذ عام 1953، ولا تتطابق سياستها مع سياسة موسكو في كل شيء، ورغم سعيها للدخول عضواً في الاتحاد الأوروبي، إلا أن هؤلاء المسؤولين حريصون على أن لا تعيق هذه العوامل تطور العلاقات بين البلدين[3]. وهم يعتبرون تركيا نموذجاً إسلامياً منفتحاً يتناسب والمصالح الروسية.

- الامتدادات العربية للجغرافيا الأوراسية

يختلط في التواصل بين روسيا والعالم العربي، وتحديداً الشرق أوسطي منه، البعد الجيوبوليتيكي مع البعد الديني والاقتصادي. وتعتبر جميع محاولات الروس

1 راجع دراسة محمد عيسى، شبكات النفط والغاز، في مجلة المستقبل العربي، العدد 370، ك2009/1، ص 140.

* تنص معاهدة مونترو للعام 1936، على منع عبور السفن العسكرية للمضايق التركية إلا بإذن، باستثناء الدول المحيطة بالبحر الأسود، وهذا ما التزمت به تركيا عام 2008.

2 راجع مقال محمد نور الدين، في جريدة السفير، بيروت، 2008/8/19.

3 راجع مقال غسان سلامة، في جريدة الحياة، بيروت، 2009/11/8.

للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط سعياً يهدف للمشاركة في إدارة شؤون المناطق الطرفية لأوراسيا «Rimland»[1].

يرى الروس أن المنطقة العربية، منطقة مجاورة وجارة تقع على أطراف أوراسيا، وهي مع أوروبا السلافية (البلقان) منطقتان مهمتان لروسيا، ولهما الأولوية في السياسة الخارجية لموسكو منذ القدم[2]. وقد ساهمت مجموعة من العوامل على تحقيق تواصل له أبعاد متعددة، بين روسيا والعرب. ولعل أبرز هذه العوامل كون ملايين من أبناء روسيا يدينون بالاسلام. وهم أصيلون، ولدى العديد منهم التوجهات الوهابية التي لا تتفق مع التوجهات الإيرانية والطورانية التركية.

ولعل الثابتة الروسية تكمن في أن المصالح الاستراتيجية للشعب تقتضي مناهضة الغرب في نزعته «الكاثوليكية والبروتستانتية». ومما ساهم في زيادة الاعتبار عند الروس للأراضي العربية الشرق أوسطية هي الها مهد الديانات السماوية. وإذا كانت هذه الصورة ترجع إلى الزمن القديم الغابر، فان سقوط الشيوعية، وتخلي روسيا عن هذه الايديولوجية، قد فتح الباب مجدداً أمام تواصل روسيا مع بعض الدول العربية. ولعل قرار الرئيس بوتين إعادة بناء كنيسة صيدنايا قرب دمشق، وإنشاء أكبر تمثال للمسيح فيها، أهم وأكبر من تمثال الحرية في نيويورك[3] ويعبر بوضوح عن مدى هذه الخصوصية في العلاقة بين العرب وروسيا*.

وخلال السنوات العشر الماضية، امتد التواصل الجيوسياسي والجيوديني إلى الجيواقتصادي، والجيوميديا[4] (نموذج قطر ودبي)، نظراً للقدرة الانتاجية الهائلة من النفط والغاز عند كل من الجانبين الروسي والعربي، ومدى تأثير تعاونهما في

1 راجع دراسة الكسندر دوغنين، محور موسكو- طهران، في مجلة شؤون الأوسط، ت1998/1، ص 40.

2 راجع دراسة نبيه أصفهاني، السياسة الخارجية الروسية، في مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 136 نيسان 1999، ص 228.

3 راجع جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2008/10/30.

* زار بطريرك موسكو وعموم روسيا «كيريل» مصر في 10 نيسان 2010، وخاصة الكنيسة القبطية في الاسكندرية، لتعزيز أواصر التواصل الأخوي بين الكنائس الشرقية كما قال. راجع وكالة روسيا اليوم بالعربية، 2010/4/11.

4 راجع دراسة خالد الحروب، انتقال مركز الثقل في المنطقة، في مجلة شؤون عربية، عدد 130، 2007، ص 34.

تحديد مستقبل أسواق هذه المواد في العالم. ولعل ظاهرة الوجود الكثيف لرجال الأعمال الروس في الخليج العربي، وعلى وجه التحديد في كل من قطر والامارات العربية المتحدة، وتحديداً في مدينة دبي يؤشر الى هذه الرغبة في التواصل بين الجانبين. ويترافق ذلك مع حركة هائلة من العلاقات التي أدت إلى مجموعة كبيرة من الاتفاقيات مع عدد كبير من الدول العربية. وقد ساهمت هذه الدول في عقد مؤتمر «روسيا والعالم الاسلامي» في موسكو عام 2001، الذي اعتبر أن روسيا قادرة على الحؤول دون الانقسام الديني الذي يهدد العالم[1].

ولعب رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الروسية السعودية، التي بدورها ساعدت إلى حدٍ كبير على إدخال روسيا عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الاسلامي[2].

وكانت الأزمة الحادة التي وقعت بين الغرب وروسيا، في العام 2008، اختباراً عملياً لمدى التطلع الروسي إلى المنطقة العربية. ففي أزمة الاعتراف الغربي باستقلال «كوسوفو» عن صربيا حذر بوتين من التعامل بالمثل في الشرق الأوسط، لتشابه المنطقتين، وبالتالي الاعتراف بالسلطة الفلسطينية دولة كاملة الاستقلالية[3]. وفي الأزمة القوقازية التي حدثت بعد ضرب جورجيا، اعتبر الروس أن التوتر في هذه المنطقة يؤدي إلى زيادة التوتر في الشرق الأوسط[4]. كما أنهم هددوا بنصب صواريخ «الكسندر» المتطورة في سوريا فيما لو استمرت خطة نشر الصواريخ الغربية في أوروبا الشرقية[5].

أما في الوجه الآخر من الامتدادات والتواصل، فقد ولّدت هجرة اليهود الروس إلى إسرائيل، بأعداد كبيرة، قلقاً وامتعاضاً عند الجانب العربي، وأثرت إلى حدٍ كبير في التركيبة السكانية لإسرائيل من خلال تقليص حجم السكان العرب فيها. وأصبح هناك ارتدادات للسياسة الروسية داخل إسرائيل وأداة ضغط

1 أ. بريماكوف، الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 387.
2 حيدر أغانين، مقابلة مع الصحافية بولا يعقوبيان على تلفزيون المستقبل اللبناني، 2008/12/22.
3 راجع جريدة السفير، بيروت، 2008/2/23.
4 موتوزف، مقابلة مع تلفزيون nbn، سبق ذكرها.
5 راجع جريدة السفير، بيروت، 2009/8/27.

على هذه السياسة من خلال هؤلاء الذين يتزايد نفوذهم يوماً بعد يــوم. ولعــل مؤشر دخول قائد هؤلاء «ليبرمان» إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية خير دليل على ذلك[1].

ب- المصالح الروسية الحيوية والإنتشار العسكري الأميركي

في السياق التاريخي للصراع الدولي، كان الروس يمثلون الإمتداد الأكبر علــى اليابسة وكانوا الأقوى في البر، وذلك إبان صراعهم مع الإمبراطورية البريطانية التي كانت الأقوى في البحار والمحيطات. واستمرت هذه الوتيرة بينهم وبــين الغــرب والولايات المتحدة الأميركية. حتى يومنا هذا.

وبعد سقوط الإتحاد السوفياتي وولادة روسيا الإتحادية، صرفت هذه الاخيرة النظر نهائياً عن تحدي الغرب، ولم تعد تعتبر التحركات العسكرية الغربية استفزازاً لها، أو تهديداً موجهاً ضد أمنها القومي. إلا أن هذا الإعتبار لا يشــمل المنــاطق القريبة من حدودها، أو التي تعتبرها مجالاً حيوياً لها، وكذلك الأمر عندما يشــكل استعراض القوة الأميركي تهميشاً لمكانتها الدولية التي تحرص عليها، خاصة بعد أن خرجت من كبوتها الإقتصادية القاسية في السنوات الاخيرة.

ورغم تغيير سياق الصراع الدولي بشكل جذري، بقي مفهوم البر والبحر، أو «التيلوروكراتية» يمثلها الروس ومحيطهم، وبقيت «التالاسوكراتية» تمثلــها الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها في الأطلسي*. وفرض هذا المفهوم نفسه على التطورات التي رافقت زيادة وتــيرة الإنتشــار العســكري الأميركــي والاستنهاض الروسي، وعلى المباحثات التي ترافــق إعــادة تجديــد معاهــدة «ستارت-2»، وعلى التحركات التي تهدف لحماية آبار النفط والغاز والطرق التي توصل إليها.

---

1 راجع جريدة النهار، بيروت، 2009/2/25.

* التيلوروكراتية: تمثل روسيا وما كان يعرف بالإتحاد السوفياتي (القوة البرية).
والتالاسوكراتية: يمثلها العالم الانكلوساكسوني والولايات المتحــدة الأميركيــة (القــوة البحرية). راجع دراسة عماد الدين حاتم، المستقبل الجيوبــوليتيكي، في مجلــة شــؤون الأوسط، العدد 112، 2003، ص 50.

- الإنتشار العسكري الأميركي والاستنهاض الروسي

مع إعلان الرئيس الأميركي جورج بوش الأب قيام النظام الدولي الجديد عام 1991، أثر سقوط الاتحاد السوفياتي، زادت الولايات المتحدة الأميركية من وتيرة نشرها لقوى عسكرية في مناطق متعددة من العالم، وعلى الأخص في منطقة الشرق الأوسط، بينما قلّصت روسيا الإتحادية تواجدها العسكري الخارجي إلى الحدود الدنيا، كي لا نقول انها ألغت نهائياً فاعلية هذا الإنتشار.

وارتكز الإنتشار العسكري الأميركي على تعزيز القوة في البحار والمحيطات، بعد ان انتهى الاستنفار المتبادل على الساحة الأوروبية.

ومع عودة الصراع بين الشرق والغرب على صورة مصغرة، إبان أحداث جورجيا في آب 2008، وعودة العافية إلى الإقتصاد الروسي، حصل شكل من أشكال الحرب الباردة المحدودة، أو ما يمكن تسميته باستنهاض روسي، وعلى الخصوص في المجال العسكري وإعادة التسلح واستعراضات القوة، خاصة أن الترسانة النووية والاستراتيجية التي ورثتها روسيا من الإتحاد السوفياتي ما زالت موجودة.

تتفوق الولايات المتحدة الأميركية على روسيا في القوة العسكرية إلى حدٍ بعيد. فموازنة الدفاع عند الأولى تبلغ 540 مليار دولار (للعام 2007) بينما لا تتجاوز عند الثانية الـ60 مليار دولار[1]. ولكن مسؤولين من الروس ما زالوا يعتبرون أن روسيا تتفوق على الولايات المتحدة الأميركية في الرؤوس النووية المحمولة على الصواريخ التي تطلق من الأرض. فلدى روسيا 1788 رأساً نووياً، محمولة على الصورايخ، بينما لا تملك الولايات المتحدة الأميركية سوى 500 رأس نووي تطلق بواسطة الصواريخ الأرضية. إلا أنه يَعمل في البحرية الأميركية 370700 رجل، بينما تضم البحرية الروسية 73500 رجلاً فقط. وتملك الأولى 12 حاملة طائرات تجوب البحار والمحيطات، بينما لا تملك الثانية إلا حاملة طائرات واحدة[2].

---

1 راجع دراسة خضر عطوان، سياسة روسيا العربية، في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 20، خريف 2008، ص 51.

2 الجيشان الروسي والأميركي بالأرقام. كتاب روسيا والدور الجديد الصادر عن المركز العربي للمعلومات، بيروت، تشرين الأول 2008، ص 51.

بدأت موسكو بتنفيذ خطة تُعيد اليها مكانتها الدولية وحضورها العسكري، فأعادت إحياء الطلعات الجوية الاستراتيجية فوق المحيطات، وأجرت البحرية الروسية مناورات ضخمة في المحيط الأطلسي، في عرض للقوة هو الأكبر منذ 20 عاماً، مُعيدةً تقليداً قديماً. كما أنها أعادت الزيارات التقليدية التي كان يقوم بها الأسطول الروسي الكبير إلى موانئ الدول الحليفة، فقام الاسطول بزيارة فنزويلا ونيكاراغوا وكوبا[1]، بعد أن أجرت روسيا أضخم عرض عسكري بمناسبة يوم النصر وتسلُم الرئيس مديفيديف لمقاليد السلطة، في الساحة الحمراء. وفي 2009/7/7 انجز استعراضاً واضحاً للقوة، وذكّر بالأسلوب الذي اتبعه الإتحاد السوفياتي أيام الإحتفال بيوم النصر واحتفالات أكتوبر (ذكرى الثورة البلشفية). واستدارت روسيا نحو الصين والهند لإحياء تعاون مع الأولى، وإعادة حلف مع الثانية كان قائماً أيام الحرب الباردة. ووقعت معها إتفاقية للشراكة الإستراتيجية والتعاون النووي في 5 كانون الأول 2008، استكملته بتوقيع عقود بقيمة 7 مليار دولار، أثناء زيارة رئيس الوزراء الروسي للهند في 2010/3/13، في مجالات الطاقة النووية وتقنية العلوم الفضائية، والتزود بالأسلحة الروسية المتطورة، خاصة منها سلاح الطيران[2].

وقام وزير الدفاع الروسي «يوري بالوفسكي» بزيارة سوريا ووقع مع وزير الدفاع السوري اتفاقية تهدف إلى تطوير قاعدة طرطوس العسكرية، والقيام بأعمال تعميق المرفأ الذي تعتمده القوات الروسية محطة وحيدة في مياه البحر الأبيض المتوسط[3]، وذلك بعد أن شارك في المناورات العسكرية الكبيرة التي أجرتها القوات التابعة لدول «معاهدة الأمن والتعاون الجماعي» بقيادة روسيا على اراضي جمهورية كازاخستان، في آسيا الوسطى، في أيلول 2009.

وفي الشرق الأقصى عاودت القاذفات الروسية طلعاتها الجوية. وأعلنت اليابان في 2008/2/10 أن هذه القاذفات دخلت مجالها الجوي جنوب طوكيو[4]،

---

1 جريدة السفير، بيروت، 2008/12/12.

2 جريدة الحياة، بيروت، 2010/3/16.

3 محطة روسيا اليوم باللغة العربية، 2010/10/31.

4 جريدة السفير، بيروت، 2008/2/11.

فيما احتجّت موسكو بقوة في مجلس الأمن على وجود قطع من الأسطول الاميركي امام الشواطئ اللبنانية في آذار 2008، معتبرةً: «أن إرسال البوارج لا يساهم بشكل بناء في حل المشكلة اللبنانية، التي لا تحل إلا بالحوار بين كل القوى المحلية»[1]. وقبل أن تعلن واشنطن عن إلغاء مشروع نشر صواريخ في أوروبا الشرقية، كان الرئيس الروسي مدفيديف قد تقدم بإقتراح لتعديل قانون الدفاع الذي يسمح له بإستخدام القوة العسكرية الروسية لحماية الرعايا في الخارج واستخدام السلاح النووي استباقياً ضد منشآت العدو، إذا تعرض أمن ووجود روسيا للخطر[2].

وأعلن مدفيديف أن روسيا ستقوم بين العام 2011 والعام 2020 بإعادة هيكلية الجيش الروسي بالكامل، بما في ذلك خطط التوسع والإنتشار في المحيطات العالمية، معتبراً «أنه لا يمكن اعتبارنا دولة بحرية عظمى بدون أن يكون لنا انتشار عسكري في البحار والمحيطات*».

ان الإستنهاض الروسي، وإعادة المكانة للقوة العسكرية، كانا رداً قوياً على التهميش الذي مارسته الولايات المتحدة الأميركية بحق موسكو، وشكل مدخلاً لإعادة المفاوضات لتجديد معاهدة «ستارت-2» الموقعة بين البلدين، بعد أن أدركت واشنطن ضرورة إعادة النظر في سياستها المتجاهلة لأهمية الدور الروسي.

- معاهدة ستارت-2 وسباق التسلح

أرخت الأحداث السياسية التي حصلت خلال السنوات الثلاث الماضية (2007 و2008 و2009) بثقلها على المواقف الدولية، وأسست لتباين كبير وصل إلى حد القطيعة بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية من جهة، وروسيا وبعض حلفائها من جهة ثانية، وخصوصاً بالنسبة الى أحداث جورجيا وأوكرانيا، وما يتشعب منهما من ملفات تتعلق بالطاقة والنزعات الإقليمية.

---

1 المرجع نفسه.

2 جريدة الحياة، بيروت، 2009/12/17.

* راجع ما نقلته وكالة نونوستي الروسية الرسمية في 2009/11/15 أثناء زيارة الرئيس مدفيديف لسنغافورة، ومشاركته في قمة دول مجموعة «شنغهاي».

وكان إعلان موسكو التوقف عن تطبيق معاهدة القـــوات التقليديـــة، في أوروبا في 2007/12/12[1]، مؤشراً لبداية توتر بين الجانبين، أخذ أبعاداً عسكرية، وترافق مع حديث متصاعد عن نية واشنطن نصب صواريخ اعتراضية في كـــل من بولندا وتشيكيا* أثار حفيظة المسؤولين الـــروس. وجـــاءت الأحـــداث في أوكرانيا، جراء فوز الثورة البرتقالية المناهضة لموسكو والمدعومة مـــن الغـــرب وكذلك أحداث جورجيا، لتفاقم هذا التباين، وايصاله الى ما يشبه حرباً باردة جديدة،واطلاق شكل من أشكال ســـباق التســـلح، وتبـــادل الإعتراضـــات على سياسة كل طرف، ولعل اعتراض وزير خارجية روسيا سيرغي لافـــروف (S. Lavrov) على شحنات الأسلحة الأميركية (على تواضـــعها) الى الجـــيش اللبناني، أثناء انعقاد اللجنة الدولية الرباعية حول الشرق الأوســـط في ألمانيـــا، واضطرار وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية غونداليزا رايس الرد عليه، في 2007/5/30[2]، كان مؤشراً على زيادة التوترفي العلاقات بين الطرفين، وتباين مواقفهما حتى من قضايا الشرق الأوسط التي غالباً ما تكون المنطقة التي يُسمع فيها صدى الخلافات الدولية.

ومع الهجوم الروسي على جورجيا في آب 2008، واعتراف الروس بإستقلال أوستيا الجنوبية وابخازيا، في تحدٍ واضح للغرب، الذي لم يتمكن من مساعدة حليفه الرئيس الجورجي، بدأ عد عكسي لأحداث متوترة لها طابع عسكري، فقد عملت موسكو على تشكيل قوة خاصة بمنظمة الامن والتعاون، التي تضمها مع جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، وتأسيس صندوق بقيمة 10 مليار دولار لـــدعم هـــذه القوة[3].

وأجرت القوات الروسية في صيف العام 2009 مناورة ضخمة مع القـــوات الصينية، على الحدود بين البلدين، علماً أن الصين تُعتبر أكبر مســـتورد للســـلاح

---

1 l'orient le jour, Beyrout. 16-2-2007.

* أعلن الرئيس الأميركي باراك اوباما عن التخلي عـــن مشـــروع نشـــر الصـــواريخ في 2009/9/17.

2 جريدة السفير، بيروت، 2009/5/31.

3 راجع دراسة أحمد دياب، أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأميركية – الروسية، في مجلـــة السياسة الدولية، العدد 176، نيسان 2009، ص 232.

الروسي منذ العام 1989[1]. ولتهدئة التوتر قام الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما بزيارة إلى موسكو في تموز 2009، حيث تمّ الإتفاق بين الجانبين على وقف سباق التسلح، وخاصة في مجال الفضاء، كما تم توقيع إتفاقيات للتعاون العسكري أوقفت الخلاف الجاد الذي كان قائماً بين البلدين إبان حكم الرئيس جورج بوش الإبن[2].

واعتبر الرئيس مدفيديف أن معظم الملفات الشائكة، بما فيها ملف الشرق الأوسط، يمكن أن تُحل بالتفاهم الأميركي – الروسي. إلا أن هذا التفاهم لم يلغ الخطط الروسية الهادفة إلى تطوير أجيال جديدة من الأسلحة، لا سيما في مجال الطيران والدفاع الجوي والصواريخ، مستندةً الى كون هذه الأعمال لا تتناقض مع مقتضيات معاهدة ضبط الأسلحة الإستراتيجية، كما أعلن الرئيس مدفيديف[3].

وأعلنت موسكو عن أجراء تجربة على صاروخ «سينيفيا»، وهو الأطول مدى في العالم، يصل إلى 11,5 الف كلم، ويستطيع حمل عشرة رؤوس نووية[4]. كما أعلن قائد القوات الجوية الروسية الجنرال «الكسندر زيلسين» بأن موسكو اقتربت من إنجاز صاروخ يحمي البلاد من الأسلحة المنتشرة في الفضاء الخارجي، وأجرت تجربة على طائرة «سوخوي تي-50» التي تعتبر أكثر تطوراً من أي طائرة عسكرية هجومية أخرى في العالم، قادرة على الإختفاء من الرصد الراداري، وتستطيع حمل صواريخ استراتيجية، وضرب 14 هدفاً في وقتٍ واحد[5]. وروسيا لا تخفي نيتها في ان تواصل بناء القوات الاستراتيجية، رغم تأكيدها أنها تساند الجهود لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية، وفي ان تتفاهم مع الولايات المتحدة الأميركية على ضرورة الوصول إلى إتفاق على تجديد معاهدة ستارت-2، وفي ان تدعو لضرورة إقامة منظومة أمن جماعي في أوروبا، وقد اعلن حلف الأطلسي بالمقابل استعداده لإقامة شراكة استراتيجية مع روسيا[6].

---

1 جريدة النهار، بيروت، 2009/7/23.

2 جريدة الحياة، بيروت، 2009/12/25.

3 جريدة الحياة، بيروت، 2009/12/25.

4 وكالة نوفوستي الروسية، باللغة العربية، 2009/7/15.

5 جريدة الحياة، بيروت، 2010/1/30.

6 جريدة الحياة، بيروت، 2009/12/17.

وتنص معاهدة ستارت-2، الموقعة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركيــة، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 1994، وانتهى العمل بها في 5 /2009/12، علـى خفض ترسانة كل من البلدين النووية إلى 6000 رأس، ووسائل نقل هذه الرؤوس إلى 1600، وعلى عدم نشر أي من الدولتين أسلحة استراتيجية خارج حدودها[1].

وفي القمة التي عقدت بين الرئيسين الأميركي أوباما والروســي مدفيــديف، على هامش قمة المناخ العالمية في كوبنهاغن (الــدانمارك) في 2009/12/18، أعلــن الرئيسان عن تفاؤلهما بقرب التوقيع على تجديد المعاهدة التي ستحكم العلاقات بين البلدين للسنوات العشر القادمة[2].

وبالفعل تمّ التوقيع على تجديد الإتفاقية في براغ في 2010/4/8 حــتى العــام 2020 وهي قابلة للتجديد خمس سنوات. وتميّزت عن الإتفاقيــة الأولى بخفــض الترسانة النووية لكل من الجانبين إلى 1550 رأساً نووياً بعدما كــان 6000 لكــل جانب، وتضمنت كذلك وسائل رقابة أكثر شفافية، ومنع نشر أســلحة نوويــة خارج أراضي البلدين. وتم ربط نشر الأسلحة الهجومية بالأسلحة الدفاعية (الدرع الصاروخية) بناء لطلب روسيا، ويحق للبلدين الانسحاب من المعاهدة، إذا هددت الأمور المتعلقة بها مصالحهم[3].

وإضافة إلى كل ذلك، فإن التغيير في النمط الروسي بالتعامل مــع القضــايا العسكرية واضح وجلي، فروسيا أقدمت على تعديل قانون الدفاع، ومنح البرلمــان (الدوما) صلاحية للرئيس بإعلان الحرب إذا واجهت البلاد وحلفاؤها عــدواناً أو تهديداً. واستخدام الاسلحة النووية وقائياً في حال تعرض الدولة للخطر الوجودي.

يشار إلى أن روسيا عملت على توسيع مصادر تسلحها من الخارج. ولهــذه الغاية وقّعت صفقة مع فرنسا تزود بموجبها لروسيا حاملة طائرات، وأربع ســفن حربية عملاقة من طراز «ميسترال». وتم ذلك علــى هــامش زيــارة الــرئيس مديفيديف لباريس في 2010/3/2[4].

---

1 المرجع نفسه.

2 جريدة النهار، بيروت، 2009/12/20.

3 وكالة أنباء روسيا اليوم بالعربية، 2010/4/12.

4 جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2010/3/3.

- **حماية المضائق وآبار النفط والغاز**

في تشرين الأول 2007 أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: «أن تجربة احتلال أفغانستان والعراق تفرض على الدول الغنية بالنفط إمتلاك دفاعات عسكرية قوية»[1].

كانت هذه إشارة واضحة الى القلق الذي يعتري الروس من مستقبل الصراع على المواد الأولية، ومن احتمال محاصرة روسيا عسكرياً، بعدما بدأ تنفيذ خطط السيطرة على مناطق وجود النفط والغاز، والممرات التي تؤمن وصول هذه المواد إلى المستهلكين. وإذا كان الشرق الأوسط منطقة تمّ اكتشاف مخزونها الهائل من الطاقة في وقت مبكر، فإن توارد المعلومات عن الإحتياط الكبير من هذه المواد في محيط بحر قزوين قد استقطب انظار القوى الكبرى. وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد اعلنت عنها منطقة حيوية لها، في حين انها بالتأكيد منطقة حيوية لروسيا أيضاً[2].

وفيما كانت الولايات المتحدة الأميركية تساعد جورجيا عسكرياً كونها نقطة عبور للنفط والغاز من قزوين إلى تركيا، كان السبب الرئيسي وراء السيطرة الروسية على الشيشان وابخازيا واوستيا الجنوبية، هو أيضاً حماية طرق الامداد في تلك المنطقة[3]. وعلى هذه الخلفية لم تقدم روسيا على سحب قواتها العسكرية من القواعد الواقعة في أراضي جورجيا وأذربيجان رغم انسحاب هاتين الدولتين من معاهدة «رابطة الدول المستقلة» عام 1999. وهذا بالاضافة إلى وجود قواعد عسكرية دائمة لها في كل من طاجيكستان وتركمانستان وقرقيزيا[4]. وهذه الأخيرة تستضيف في نفس الوقت قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأميركية تستعملها لنقل الإمدادات العسكرية واللوجستية إلى قواتها في أفغانستان. وربما كانت تلك القاعدة السبب الحقيقي لقلب الحكومة في قرقيزيا في 2010/4/7، من قبل متظاهرين مدعومين من الروس.

---

1 جريدة النهار، بيروت، 2007/10/19.

2 سلافاموتوزوف، مقابلة مع تلفزيون nbn اللبناني، 2008/9/10.

3 مايكل كلير، الحروب على الموارد، مرجع سبق ذكره، ص 110.

4 المرجع نفسه، ص 107.

وكانت واشنطن والحلف الأطلسي يتطلعان إلى نفـوذ عسـكري في آسـيا الوسطى، ولا يخفيان دعمهما القوي لدول وشعوب المنطقة لدفعها الى التمرد على النفوذ الروسي، خاصة في الشيشان وجورجيا واذربيجان. وفي مقابل ذلك اعلنت ستة من هذه الدول وقوفها إلى جانب موسكو في حربها ضد جورجيا، فيما كانت قوات من حلف الأطلسي تجري مناورات عسكرية في أراضي جورجيـا في أيـار 2009[1].

وروسيا التي أعلنت أن المصالح فوق الخلافات ويمكن التفاوض على اي شيء يحقق المنافع المشتركة، أحبطت حتى الآن كل المحاولات الأميركيـة والأوروبيـة للوصول إلى موارد آسيا الوسطى بدونها. وهي رغم مرونتها التي تخفي براغماتيـة مصلحية لن تسمح بأن تعاملها الولايات المتحدة الأميركية كما تعامـل الـدول الأفريقية، مُهددة بالتوازن الاستراتيجي الذي ما زال قائماً بين الدولتين في مجـال الصواريخ والقنابل النووية[2].

وعلى الضفة الأخرى من آبار النفط والغاز، أي الشرق الأوسط، رفضـت موسكو أيضاً أن تكون مهمّشة وبعيدة عن مجرى الأحداث، فقررت تطوير مرفـأ طرطوس في سوريا، حيث توجد قاعدة عسكرية لها، بهدف المسـاهمة في تـأمين الملاحة البحرية في ميناء عدن وسواحل الصومال، وترافق ذلك مع تعديل القوانين لتسمح بتحريك الأسطول الروسي في الخارج حماية لمصالحها العليا[3].

وعلى هامش قمة سنغافورة في 18 تشرين الأول 2009، بين الرؤساء الثلاث الأميركي والروسي والصيني، برز تعاون بين هذه الأطـراف يهـدف إلى تـأمين الحماية لمنابع النفط في الشرق الأوسط و«دارفور» في السودان[4]، والوقوف في وجه أعمال القرصنة وفق ما تنص عليه اتفاقية قـانون البحـار للعـام 1982*.. وفي

1 جريدة النهار، بيروت، 2009/5/6.

2 سلافا موتوزوف، مستشار الأمن القومي للدوما، مقابلة خاصة مع تلفزيون المنار اللبناني، 2008/8/13.

3 جريدة السفير، بيروت، 2009/7/12.

4 جريدة اللواء، بيروت، 2009/11/19.

* تعتبر اتفاقية قانون البحار للعام 1982: إن كل عمل عنفي أو احتجاز أو نهب غير قانوني يرتكب بحق سفينة في المياه الدولية، جريمة دولية.

2009/4/28 أعلنت البحرية الروسية عن استيلائها على باخرة قراصنة في المياه الدولية قبالة الصومال، عليها 29 من القراصنة[1].

وموسكو جادة في بذل الجهود مع الدول الكبرى لتحقيق استقرار في مناطق وجود آبار النفط والغاز، والممرات والمضايق. فبينما تطرح الولايات المتحدة الأميركية إنشاء مظلة نووية على دول الخليج العربي لمواجهة التهديدات العسكرية الإيرانية[2]، ترى موسكو أن تأمين استقرار المضايق في هرمز وباب المندب (وهما أهم ممرين للنفط في العالم) يتحقق عن طريق التفاوض وإشراك الجميع بالإجراءات المتخذة، بما في ذلك إيران[3].

وفي الإتفاقية التي وقّعها الرئيس الروسي مع نظيره الفرنسي (1 آذار 2010) في باريس، والتي تنص على التعاون بين البلدين في مجال النفط والغاز، بما في ذلك المساهمة الفرنسية في تكاليف بناء خط «نورث ستريم»، أكد الجانبان على ضرورة قيام جهود دولية مشتركة لتحقيق استقرار ممرات عبور النفط والغاز، ومناطق الإنتاج والمخزون، نظراً لأهمية الأمربالنسبة الى الأمن العالمي[4].

ج- روسيا لا توافق على الأحادية القطبية

الأمة الروسية، كما هو حال الامم الكبرى، تمتلك النزعة الإمبراطورية، فهي لا تستطيع أن تعيش داخل حدودها فقط،اي دون مدىً حيوي، أو امتدادات خارجية، تُرضي طموحاتها، على غرار الأمة الفرنسية أو الأمة الإنكليزية على سبيل المثال.

شعرت روسيا الإتحادية أن دورها يتقلص بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وولادة النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأميركية التي تصرفت، على مدى سنوات عديدة، على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم. كانت الدولة الروسية تعاني من الإنحلال والترهل والضعف خلال تسعينات القرن الماضي. و لم يكن لديها

1 جريدة النهار، بيروت، 2009/4/29.
2 راجع دراسة ماجد كيالي، التجاذب الأميركي- الإيراني، في مجلة شؤون عربية، صيف 2007، العدد 130، ص 18.
3 جريدة النهار، بيروت، 2009/7/23.
4 l'orient le jour, Beyrout, 3/3/2010.

القدرة على التأثير في مجرى الأحداث الدولية كما ترغب، فضلاً عن إنها لم تكن تبالي إلى حدٍ كبير بهذه الأحداث جراء أزمتها الداخلية.

بعد أن استعادت الدولة انفاسها، منذ بداية القرن الحالي، بدأت تتوضّح الطموحات الروسية التي لا يمكن إخفاؤها، ولا التراجع عنها. فهناك مصالح قومية عليا لروسيا لا يجوز التساهل بها، كما أن هناك العديد من الملفات والقضايا الدولية التي ترتبط بأمنها ومكانتها الخارجية، لقد شعرت أن الأحادية القطبية تحرمها من التأثير في هذه الملفات. ولعلّ منطقة الشرق الأوسط المهمة كانت في مقدمة الأماكن التي عملت روسيا على عدم التخلي عن التأثير فيها، ومناوأة الأحادية القطبية من خلالها.

- المصالح الروسية القومية العليا

للسياسة الروسية، خاصة الخارجية، ثوابت ومتغيرات، فالثوابت فيها دفاع دائم عن مصالح البلاد العليا، وعن كرامة ومكانة الشعب الروسي، كونه واحداً من الشعوب صاحبة الرسالة، وله أهميته الكونية والإنسانية[1]. وإذا كانت هذه الرسالة متعددة المنطلقات، ولها العديد من الإعتبارات، وغالباً ما تتأثّر بحدودٍ معينة، بمجريات الأحداث وطبيعة اللحظة السياسية، والتطور العام لحركة التجارة والإتصالات، والمناحي الفكرية والعقائدية، إلا ان هناك ركائز تعتمدها هذه الرسالة في الوقت الراهن، قد تختلف في بعض جوانبها عن الإعتبارات التي اعتمدتها القيادات السوفياتية السابقة عندما أغفلت إلى الحد الأدنى المشاعر العرقية والدينية.

وتتمثل ركائز سياسة روسيا ومصالحها العليا في عناوين، ولكل من هذه العناوين تفرعاته المتشبعة والمتعددة، وهي:

1- الشعور السلافي، وترابطه مع الهوى الأرثوذكسي.

2- المدى الجغرافي، وتحديداً الموقع الآسيوي والأوروبي (الأوراسي) والحرص عليه.

3- موضوع المياه الدافئة، خاصة مياه البحر الأبيض المتوسط.

4- النزعة للدور الإمبراطوري، وعلى وجه الخصوص إستعادة النمط السوفياتي على شاكلة أو صورة ظاهرية مختلفة[2].

---

1 الكسندر دوغينين، أسس الجيوبولتيكا، مرجع سبق ذكره، ص 231.

2 راجع دراسة نبيه الأصفهاني، السياسة الخارجية الروسية، في مجلة السياسة الدولية، العدد 136، نيسان 1999، ص 225.

في الموضوع الديني والعرقي، تحرص موسكو على دورها التاريخي في كونها مرجعاً للدول والشعوب التي تنتمي إلى العرق السلافي. وعلى هذه الخلفية تتجه سياستها الى الدول المحيطة بها، وخاصة في منطقة البلقان، حيث وقفت إلى جانب يوغوسلافيا السابقة، دون أن تتمكن من حمايتها في تسعينات القرن الماضي، نظراً لضعفها في تلك الفترة. ولهذا عارضت استقلال إقليم كوسوفو عن صربيا في شباط عام 2008[1]. وعلى المقلب الآخر فإن شعورها بأنها مرجع الأرثوذكس في العالم، والحامية لهم، وخاصة في الشرق الأوسط يملي عليها دوراً لا ترغب في التراجع عنه، وتبذل له جهداً حيثما استطاعت، رغم الخلاف على هذه المرجعية من الوجهة الدينية الصرف، بين الكنيسة المسكونية في اسطنبول، والكنيسة الروسية. وقد عقد، بدعم من موسكو وقيادتها، وبهدف إبراز مكانتها، مؤتمر دولي لوحدة الشعوب الأرثوذكسية في مدينة بيت لحم في 12 شباط 2009[2] أعقبه انفتاح روسي على الكنيسة الكاثوليكية في روما، حيث وقّع الرئيس الروسي مدفيديف مع بابا روما إتفاقية لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الفاتيكان، أثناء زيارته لإيطاليا في 3 كانون الأول 2009[3]. كل ذلك أحدث جواً من الإرتياح في العلاقات بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية.

أما فيما يتعلق بالمدى الجغرافي أو الجيوبوليتيكي، فان موسكو حريصة دائماً على أن تحمل سمات مشتركة بين الأوروبية والآسيوية في آن واحد. وهي مركز الأوراسية التي تشكل قلب العالم. ولتعزيز مكانتها هذه، تتطلع دائماً إلى الربط بين الشرق والغرب، وهمها الأساسي كان منذ عام 2000 تأكيد تواصلها ومصالحها مع أوروبا في الغرب، ومع الصين في الشرق. وفي هذا الإطار كانت أول معاهدة وقعها الرئيس بوتين في الخارج هي معاهدة «الصداقة والتعاون» مع الصين في 2001/7/16[4]، تعبيراً عن مكانة آسيا، ورفضاً للتفرد الأميركي والأطلسي. وعلى هذه القاعدة تتعامل في آسيا الوسطى كونها مجالاً حيويا لها، وترفض أن ترث الولايات المتحدة الأميركية النفوذ السوفياتي هناك. ولعلّ ما جرى في جورجيا عام

---

1 جريدة النهار، بيروت، 2008/8/25.

2 روسيا اليوم بالعربية، 2009/2/12.

3 جريدة السفير، بيروت، 2009/12/4.

4 جيف سيموند، عراق المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 382.

2008، واعتراف روسيا باستقلال اوستيا الجنوبية وابخازيا، دليل على هذه الركيزة. وهذا ما اكده وزير خارجيتها لافروف في 25 أيلول 2008 حين قال لوزيرة الخارجية الأميركية: ان هناك مناطق جغرافية توجد لموسكو فيها مصالح أساسية لا يمكن التساهل فيها، بصرف النظر عن حجمها[1].

وفي موضوع المياه الدافئة، وعلى وجه الخصوص المنافذ إلى البحر الأبيض المتوسط، فان روسيا تعتبر، كما كانت تعتبر دائماً، ان أمن الممرات المائية من الركائز الإستراتيجية في سياستها الخارجية، وهي لا تتساهل في أي إخلال يمكن أن يُعرِّض استقرار هذه الممرات للخطر، وهي تنسج معظم سياستها في الشرق الأوسط ومحيط البحر الأسود وفقاً لهذه الإعتبارات، فأكثر من 50% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر هذه المياه. وبالتالي فإن حشرها في هذه المسألة يمكن أن يؤدي إلى اندلاع حرب، وتهديدات نووية.

ولن تتهاون روسيا في موضوع مكانتها الدولية، حتى لو كان طموحها الأكبر يتجسّد في عودتها إلى تمثيل كامل للدور الذي كان يمثله الإتحاد السوفياتي سابقاً، فالرئيسان مدفيديف وبوتين أكّدا أن روسيا ستكون جاهزة للتعامل مع كل القضايا الدولية وفقاً لمصالحها الإستراتيجية[2] وانها لن تعتمد على أمجاد الماضي، بل ستكون دولة عُظمى على أساس سياسة ذكية تحفظ مصالحها ومكانتها.

- تبادل المنافع والتجاذبات في الملفات الساخنة

رغم انهيار الإتحاد السوفياتي ووجود عدد من الإتفاقيات والمعاهدات التي وقعت بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، وخاصة منها ما يتعلق بالحد من التسلح وضبط الترسانة النووية، فان الدولتين تُدركان أن التنافس بينهما لم ينته بعد. لقد بقيت واشنطن طيلة السنوات العشرين الماضية تتصرف على أن روسيا هي القوة الوحيدة في العالم التي يمكنها تدمير الولايات المتحدة الأميركية[3]. ورغم التعاون والتفاهم حول العديد من الملفات بين روسيا والغرب عموماً، وانتفاء حالة

1 جريدة السفير، بيروت، 2008/9/26.

2 جريدة النهار، بيروت، 2008/11/8.

3 راجع دراسة أحمد علو، بين الإنتشار النووي والردع الصاروخي،في مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 71 كانون الثاني 2010، ص 110.

العداء أو الخصومة، بقيت روسيا تعتبر أن حلف شمالي الأطلسي بنـــزعته التوسعية يشكل خطراً عليها. وهي عارضت الإقتراح الأوروبـــي بتحويل الأطلسي لمنتدى تشاور حول الأمن العالمي[1].

تعتبر روسيا نفسها المستهدفة الأساسية من المشاريع الأميركية الأوروبيـــة في إنشاء الدرع الصاروخي، في أي مكان من القارة الأوروبية، بعد صرف النظر عن إقامة هذا الدرع على الأراضي التشيكية والبولونية. وليست مقتنعـــة بـــأن هـــذا المشروع يستهدف إيران، أو الدول التي تعتبرها الولايـــات المتحـــدة الاميركيـــة «مارقة» ككوريا الشمالية. وهي تعتبر أن إنشاء هذه الشبكة من الصواريخ تهـــدد معاهدة الحد من الأسلحة الصاروخية المتوسطة في أوروبا (ABM) التي انســـحبت منها الولايات المتحدة منفردة في العام 2002، وكان هذا التصرف مؤشراً ســـيئاً. وكذلك فإن مشاريع الدرع الصاروخي تعرض التـــوازن العـــالمي الاســـتراتيجي للخطر. وتمنح واشنطن تفوقاً نوعياً على قوة الردع الصينية والروسية معاً. والصين تدعم الموقف الروسي في رفضه للمشروع في حال تطوره إلى ما هو أبعـــد مـــن التصدي للخطر الإيراني. وكذلك فعلت منظمة شنغهاي في اجتماعها السنوي، في آب 2008، معتبرة أن أية منظومة صاروخية واقية من خطر الدول المتفلتة، ومـــن الإرهاب، يجب أن تشارك فيها دول العالم كافة[2].

هذه الملفات الاستراتيجية الهامة كانت المصدر الأساسي للتجاذبات الدوليـــة ويضاف إليها الملفات الإقليمية الساخنة التي غالباً ما تكون هـــي المكـــان الـــذي تنعكس فيه الصراعات الدولية، سواء كان تفاهماً واستقراراً، أو توتراً وخلافـــات، وبالتالي تكون شكلاً من أشكال صندوق البريد الذي تتبـــادل الـــدول الكـــبرى الرسائل من خلاله. وموسكو تعتبر نفسها ممراً إلزامياً لمجموعة كبيرة من الملفـــات الدولية، مثل الملف النووي الإيراني، ومشكلة أفغانستان، ومشكلة بحـــر قـــزوين وإمدادات النفط عبره، وقضية الشرق الأوسط، إضافة للإستقرار في أوروبا، والممر لحل هذه المشكلات لا يُفتح مجاناً، فكل شيء له ثمن.

---

1 جريدة الحياة، بيروت، 2010/2/9.

2 أحمد علو، بين الإنتشـــار النـــووي والـــردع الصـــاروخي، مرجـــع ســـبق ذكـــره، ص 120.

جاهدت روسيا لإثبات ذاتها، وقوة تأثيرها في ساحات التوتر، وفي سبيل منع التفرد الأميركي ومن أجل خلق عالم متعدد الأقطاب، وصرح الرئيس مديفيديف: «إن روسيا لن تسمح بالسيطرة الأحادية الأميركية على العالم، وان هذه الأخيرة استغلت موضوع محاربة الإرهاب لتنفيذ مشروع الهيمنة»[1]. واعتمدت روسيا في سياستها الخارجية ومقارباتها الإقليمية المتوترة، الدعوة إلى التمسك بالقانون الدولي، وبقرارات الشرعية الدولية، ولعبت دور الوسيط في قضايا عديدة، كالشرق الأوسط، وانغولا، ويوغسلافيا السابقة، وكمبوديا[2]. وفي رد على تجاهل دورها، أرسلت موسكو مبعوثاً رئاسياً إلى السودان، هو «ميخائيل فيرغانوف» (M. Firganov) الذي صرح في 25 كانون الثاني 2009 وقبل صدور مذكرة التوقيف الدولية بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير «بأن روسيا عادت بحماسة للتعاون مع القوى في أفريقيا وتريد أن تُسمع صوتها بقوة في المباحثات الدولية حول مشاكل أفريقيا، لا سيما في السودان»[3].

وربطت موسكو بين اشتداد التدخل الأوروبي والغربي في أوكرانيا وجورجيا وكوسوفو، الذي يستهدف اضعاف دورها في هذه المناطق الهامة لأمنها القومي، وبين الأوضاع في الشرق الأوسط وأفغانستان وإيران، ورداً على الهجمة الغربيةِ منحت الشرعية لحركة حماس الفلسطينية في غزة عام 2006، وعملت على فك العزلة الدولية عن الرئيس السوري بشار الأسد عام 2008، ورفضت التدخلات الأجنبية في المشاكل الداخلية اللبنانية[4]، وهددت إسرائيل وأوكرانيا عسكرياً إذا ما استمرتا بتزويد جورجيا بالسلاح. ولم تكترث من اشتداد الهجمات التي تستهدف القوات الأطلسية في أفغانستان، رغم خطر التطرف الإسلامي عليها. ولم تقدم أية مساعدة لهذه القوات، وكانت حقبة التوتر بين روسيا والغرب مثالية لإيران وكوريا الشمالية اللتين استفادتا من الغطاء الروسي في مجلس الأمن.

---

1 جريدة السفير، بيروت، 2008/11/6.

2 وليم نصار، روسيا شريك، مرجع سبق ذكره، ص 43.

3 جريدة الديار، بيروت، 2009/1/26.

4 راجع تصريح وزير خارجية روسيا لافروف أثناء استقباله للزعيم اللبناني وليد جنبلاط في موسكو (النهار 2009/2/28).

إلا أن كل ذلك قد تغير في سياسة تبادل المنافع، عندما أعلنت واشنطن إلغاء مشروع الدرع الصاروخية، وقلص الغرب دعمه لدول آسيا الوسطى المتمردة على النفوذ الروسي، خاصة جورجيا، وأبدى الجميع، وعلى رأسهم الرئيس الأميركي الجديد أوباما حرصاً على التعاون مع موسكو في كل الملفات الدولية. وتوضّحت سياسة تبادل المنافع والمهادنة بشكل جلي في استتباب الاستقرار في آسيا الوسطى، وفي نجاح التيار الموالي لموسكو في الإنتخابات الأوكرانية الاخيرة، وفي عقد مؤتمر للجنة الرباعية الراعية لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط في موسكو بتاريخ 2010/3/19[1].

والحديث يتزايد عن تعاون وتبادل للمصالح بين واشنطن وموسكو، خاصّة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، وموضوع افغانستان، والتطرف في باكستان، رغم أن موجة الإرهاب التي تستهدف موسكو اشتدت خلال فترة التعاون هذه.*

- إعادة التمركز الروسي والتفرد الأميركي

لم تعد السياسة الروسية اتجاه الشرق الأوسط ترتكز على أسس تعاقدية قانونية ثابتة وواضحة، ولا تملك إستراتيجية واضحة، فهي تمارس خليطاً من التصرفات المزعجة للولايات المتحدة الأميركية حيناً، ولدوافع إقتصادية حيناً آخر[2]، تُسلح معظم جيوش الدول العربية، بأسلحة دفاعية، وتشتري طائرات عسكرية إسرائيلية بدون طيار (لأغراض التدريب كما قالت) لم تحارب، أو تستخدم القوة في الشرق الأوسط أبداً. ولكن العرب يلجأون إليها دائماً، وفي كل الأزمات، للمساهمة في إيقاف العدوان. وهي تستخدم الأساليب السلمية في مساعيها دون غيرها من الأساليب[3].

وروسيا تقوم بتدريبات وتحركات عسكرية من وقت إلى آخر في البحر المتوسط، ولكنها تتجنب إزعاج إسرائيل أو استفزازها،مع انها تضغط أحياناً لعدم

---

1 جريدة النهار، بيروت، 2010/3/20.

* قتل لا يقل عن خمسين شخصاً وجرح أكثر من سبعين في تفجيرات إرهابية استهدفت مدنيين في موسكو (2010/3/29) وداغستان في القوقاز (2010/3/31).

2 جريدة النهار، بيروت، 2007/8/10.

3 أوليغ بسيبكين، بوتين في ربوع الشرق الأوسط، جريدة 26 سبتمبر المصرية، 2005/8/9.

تطوير منظومة أسلحة الدول العربية، لاسيما سوريا، الحليف الاساسي لها. وروسيا على علاقة وطيدة مع الأطراف الفلسطينية كافة، بما فيها حركة حماس التي تُعرف بأنها في مقدمة الفصائل التي تعتمد المقاومة المسلحة ضد إسرائيل*. ويعود تأثر السياسة الروسية بالضغوط الإسرائيلية في بعض الأحيان الى كون أكثر من 25% من سكان إسرائيل من أصل روسي. ولهؤلاء اليهود الروس نفوذ واسع في أوساط الحكم الروسي[1].

ولكن في الوقت ذاته، فإن موسكو لا تخفي تأييدها للمطالب العربية. وهي تملك عشرات الإتفاقيات الموقعة بينها وبين دول عربية تنم عن حركة مصالح واسعة ومتعددة. وهي دانت بدون تحفظ العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، كما أدانت الهجمات العدوانية على قطاع غزة بداية عام 2009، وجاهدت بكل قواها لوقفها. وأمرت السلطات الروسية بإقفال مكاتب الهجرة إلى إسرائيل على كل الأراضي الروسية. وطردت دبلوماسياً من السفارة الإسرائيلية في موسكو بتهمة التجسس في العام 2008[2]. ولكنها أبقت في الوقت ذاته على خيط التعاون مع إسرائيل، طمعاً في كسب تأييد هذه الأخيرة للمؤتمر الذي تدعو اليه موسكو لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط بضيافتها، رغم المماطلة الإسرائيلية في الموافقة على عقد هذا المؤتمر. وموسكو تعتبر انعقاده امراً هاماً جداً لمكانتها الدولية. وإسرائيل كانت قد طلبت من موسكو التدخل لإطلاق سراح جنودها الأسرى عند حزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية في عام 2008.

على الضفة الأخرى، لا ترضى موسكو بسيطرة فرنسية أميركية على مجرى الأحداث في الشرق الأوسط. وقد سجل الرئيس الروسي بوتين هذا الموقف علناً، في رسالته التي وجهها إلى اجتماع القمة العربية التي انعقدت في

---

* كان آخر ما طلبته موسكو من حماس في 2010/4/1، وقف إطلاق الصواريخ من غزة على جنوب إسرائيل، عبر اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية الروسي سرغي لافروف مع رئيس حركة حماس خالد مشعل، كما انها تسعى لاطلاق الاسير الاسرائيلي عند الحركة (راجع جريدة الحياة، 2010/4/2).

1 جريدة النهار، بيروت، 2008/9/14.

2 جريدة السفير، بيروت، 2008/2/20.

دمشق في 29 آذار 2008، ودعا فيها إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية[1].

وتحكم السياسة الروسية في الشرق الأوسط اعتبارات أخرى ذات حساسية واسعة. فلا هي قادرة على تجاهل هذه المنطقة التي تقع إلى الجنوب من خاصرتها الرخوة في القوقاز، ولا هي قادرة أيضاً على تحقيق خطوات نوعية متقدمة من شأنها تجاهل نفوذ القوى الدولية الأخرى وتأثيراتها. وقد أعلن فلاديمير بوتين، رئيس وزراء روسيا والرجل القوي فيها*:«أن الشرق الأوسط منطقة خطرة جداً». وموسكو على هذه الخلفية لم توافق على ان تكون مساهماً في مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي أطلقته قمة «سي ايلاند» في الولايات المتحدة الأميركية، في حزيران 2004، بالرغم من حضور بوتين لهذا المؤتمر[2]. وهذا الهاجس الخطر، يتحكم أيضاً بالتأثيرات والإنعكاسات الدائمة لمواقف موسكو. فوزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، أعلن خلال زيارته بيروت في 25 أيار 2009، أن ما نشرته مجلة ديرشبيغل الألمانية حول اغتيال الرئيس رفيق الحريري، يُعد لعباً خطراً بالأوراق السياسية المضطربة في المنطقة، وأيد عمل المحكمة الدولية بهذا الشأن[3]. وأكد أيضاً في 2010/2/15، أن الحفاظ على استقرار الشرق الأوسط، المنطقة الحساسة جداً هو الذي يقف وراء تأخير تسليم طهران صواريخ أس-300، لتجنب مخاطر التوتر القائم، علماً ان العقد لتسليم هذه الصواريخ موقّع بين إيران وروسيا منذ عام 2005[4].

ويؤكد سلافا ماتوزوف Slava Matozov، رئيس لجنة الأمن القومي في الدوما أن مصالح روسيا هي التي تؤخر تسليم طهران الصواريخ، وليس زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى موسكو في 2010/2/15[5].

---

1 جريدة النهار، بيروت، 2008/3/30.

* صنفت مجلة (فوربس) بوتين على أنه ثالث أقوى شخصية في العالم للعام 2009، بينما حلّ الرئيس مديفيديف في المرتبة 43. (راجع النهار 2009/10/28).

2 راجع دراسة م. بيلناكايا، في مجلة شؤون الأوسط (سبق ذكرها) العدد 128، 2008، ص 73.

3 جريدة الحياة، بيروت، 2009/5/26.

4 جريدة الحياة، بيروت، 2010/2/15.

5 راجع مقابلة ماتوزوف مع تلفزيون المستقبل اللبناني في 2010/2/17.

ولعلّ انعقاد اللجنة الرباعية الدولية، المناط بها مراقبة عملية السلام في الشرق الأوسط، في موسكو في 2010/3/19*، كان محطة هامة لناحية رفض سباق التوتر التي تسير عليه المنطقة، جراء ازدياد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية، والتي دعت اللجنة لإيقافه فوراً، وكذلك جراء تصاعد تداعيات الملف النووي الإيراني، حيث تعتبر موسكو أن انتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط، يجر إلى نتائج كارثية مدمرة، لأنها منطقة خطرة[1]. وعلى هذه الخلفية كان سعيها لإصدار بيان عن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، على هامش مؤتمر مناقشة الحد من الإنتشار النووي في نيويورك (3 أيار 2010)، تؤيد فيه هذه الدول تطبيق قرار العام 1995 الصادر عن الأمم المتحدة والذي يدعو لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

* تضم اللجنة الرباعية، الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وقد عقدت إجتماعها في موسكو في 2010/3/19، بحضور، طوني بلير، الذي عين منسقاً لعملية السلام.

1 جريدة الحياة، بيروت، 2010/2/21.

الفصل الخامس

مواقف روسيا من الإنتفاضات العربية

2011/2012

كانت معظم الدول العربية تعاني من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، والشعوب العربية ضاقت ذرعاً من التضييق عليها فيما يتعلق بالحريات العامة، ومتطلبات حقوق الانسان العصرية، لاسيما بعد أن أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي الالكتروني _ مثل الفايسبوك والتوتير _ منتشرة على شاكلةٍ واسعة بين صفوف الشعب. وقد ادى تفاقم ظلم معظم الحكام العرب، وإحتكارهم للثروات الوطنية مع طبقة محيطة بهم، إلى تفلّت الشارع العربي من قيود أجهزة الامن، وخرجت الجماهير المُضطهدة من السجن الكبير، وسارت التظاهرات في الشوارع، في مشهدٍ أدهشَ العالم مع بداية العام 2011.

إنطلاقة الانتفاضات العربية كانت من مدينة "سيدي بوزيد" التونسية، بعد ان أقدم الشاب محمد بوعزيزي على إحراق نفسه حتى الموت، إحتجاجاً على ظلم قوات الامن التي منعته من الاسترزاق، حيث كان يبيع الخضار على عربته الجوالة في إحدى شوارع المدينة. فعمَّت المظاهرات مدن تونس برمتها، مُطالبةً برحيل النظام الإستبدادي. وهكذا حصل، فغادر الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، خوفاً من غضب المواطنين الى المملكة العربية السعودية، في 14 كانون الثاني 2011، منهياً بذلك حكماً فردياً وعائلياً للبلاد، إستمرَّ زهاء 22 عاماً.

كان لنجاح الثورة في تونس تأثير كبير في الدول العربية الأُخرى، فسارت التظاهرات الشعبية ضد الانظمة الحاكمة في مصر واليمن وليبيا وسوريا، وعلى درجة اقل حدَّة، في المغرب والجزائر والبحرين وسلطنة عُمان والاردن.

كان لكل من هذه التحركات خصوصية تختلف عن الأُخرى، وفقاً لظروف كل دولة. فبينما تمَّ تغيير النظام سلمياً في كل من تونس ومصر، حصلت تسوية في اليمن بعد سقوط عدد كبير من الضحايا، وتمَّ إحتواء التحركات من قبل السلطات الحاكمة في البحرين وعُمان، وأقدم ملك المغرب على إصدار دستور جديد، أعطى بموجبهِ صلاحيات واسعة للهيئات المُنتخبة، وبالتالي هدأت الإحتجاجـــات، أمَّ في الاردن والجزائر، فكان الامرُ مُقتصراً على مُظاهرات مطلبية، جزءٌ منـــها مـــازال قائماً، وجزءٌ آخر سوِّيَ مع الانتخابات التشريعية، وخصوصاً الـــتي حصـــلت في الجزائر.

وفي سوريا تحوَّلت الإنتفاضة السلمية التي إنطلقت من مدينة درعا في 15آذار 2011 الى قتال دموي، بعد أن أطلقت قوات الامن النار عشوائياً على المُتظاهرين، ثمَّ أصبحت صراع دولي من الطراز الرفيع، وكان لموقف روسيا من أحداث سوريا الدور الاساسي في رفع مرتبة ما جرى هناك الى ما يُشبه الحرب العالمية الباردة بين الشرق والغرب، ودخلت احداث هذا البلد في بازار التجاذبات والمساومات بـــين الدول الكبرى، على حساب المأساة القاسية التي يعيشها الشعب السوري، ويـــدفع المواطنون من ارواحهم ومن ارزاقهم ثمناً باهضاً لهذه الحرب.

سنعرض لمواقف موسكو من هذه الإنتفاضات العربية، خصوصاً من التغييرات التي حصلت في تونس ومصر وليبيا، ومن أحداث سوريا الداميـــة، في الفقـــرات التالية:

أولاً: الاضطراب الدبلوماسي الروسي في تونس ومصر وليبيا

أ- موقف روسيا من تطورات ثورة الياسمين في تونس

تُعتبر تونس شريكاً تجارياً مقبولاً لروسيا، والتبادل التجاري بين البلدين تجاوز المليار دولار في العام 2010، وبلغ عدد السواح الروس اللذين قصدوا تونس في ذلك العام 150 الف زائر[1]. وكان البلدان يُخططان لزيادة العدد الى مليون سائح في العام الواحد.

إندلعت الثورة التونسية – التي أُصطُلِحَ على تسميتها" ثورة الياسمين" – في 17 كانون الاول 2010، بمظاهرات عارمة حصلت في مدينة سيدي بوزيد، إثرَ احراق محمد بوعزيزي نفسه احتجاجاً على قمع الشرطة له، ومنعه من بيع الخضار على عربته الجوالة في شوارع المدينة، لأنه لم يلقى العمل الذي يناسب الإختصاص الذي درسه في الجامعة. ويُشبه وضع البوعزيزي عشرا ت الآلاف من الشباب في تونس، عاطلين عن العمل، والبلاد ترزح تحت ضلٍّ ازمة اقتصادية خانقة، بينما تتمتع فئة محظوظة من المقرَّبين من الحاكم ببحبوحة، تصل الى حد الغناء الفاحش، وهي تحتكرُ معظم ثروة البلاد.

إنتصرت الثورة، وهرب الرئيس "الديكتاتور" زين العبدين بن علي على متن طائرة، أقلته مع عائلته الى المملكة العربية السعودية، وطلب فيها اللجوء السياسي، بعد أن حكم البلاد مدة 22 عاماً، حُكماً فردياً وعائلياً من دون أن يسمح بالتعددية السياسية، ولا بالحريات العامة للمواطنين.

---

1 راجع وكالة نوفوستي الروسية، 2012/1/20 (تصريح للسفير التونسي في موسكو علي موطالي).

في بداية الثورة كان الإرتباك واضحاً في اوساط الخارجية الروسية إتجاه ما يجري، وقد أعربت عن قلقها الشديد من التطورات الجارية في تونس، وتجنَّبت تأييد التحركات الشعبية، وتماشى الموقف الروسي مع موقف عدد من الدول الكبرى - خصوصاً فرنسا - وهؤلاء كانت تربطهم صداقة متينة مع بن علي. ولكن تطور الاحداث الغير متوقعة، وتسارُع وتيرة المظاهرات الشعبية، أحرجت الجميع، مما حدى بمعظم الدول الكبرى إعلان موقف مؤيد للثورة، ومنهم روسيا.

ولعلَّ التوافق الروسي مع الغرب حول تأييد الثورة التونسية، وما نتج عنها، جاء في سياق مرحلة من الإستقرار بين روسيا من جهة والغرب من جهة ثانية، لاسيما بعد الاتفاق الذي حصل في نهاية العام 2011، ونتج عنه سماح روسيا لقوات حلف الاطلسي المتواجدة في افغانستان، بعبور الاجواء الروسية، ونقل المعدات العسكرية عبر الاراضي الروسية. وقد صرح اندوس راسموسن الامين العام لحلف شمالي الاطلسي: أن روسيا والحلف باتا لا ينفصلان[1].

وكانت روسيا في تلك المرحلة على تعارض مع السياسة الصينية، التي بقيت متحفِّظة إتجاه ما يجري. وسبب التباين الروسي- الصيني، معارضة الصين لتقسيم السودان، وعدم تأييدها للإستفتاء الذي حصل في ذلك البلد، واسفر عن تأييد الاغلبية الساحقة من الجنوبيين للإنفصال، الذي تحقق بالفعل في تموز 2011.

تطور الاحداث، وترابطها، خصوصاً ما جرى في المغرب العربي برمته في العام 2011، والتداعيات التي حصلت في ليبيا، ونتائج الانتخابات التي جرت في تونس واسفرت عن فوز للإسلاميين، اشعل شكاً روسياً واضحاً، وبدأ تمايز موقف موسكو يتضح شيئاً فشيئاً، ووراء ذلك عاملين اساسيين:

الاول، خوف روسيا من التطرف الاسلامي الذي سيحرك الجماعات الاسلامية في القوقاز، مما حدى بالسفير الروسي لدى حلف الاطلسي الى القول: "ان الربيع العربي سيقود الاصوليين الى حكم بلدان المنطقة".

---

1 راجع جريدة الحياة اللندنية، 2010/11/21.

الثاني، شعور روسي بالتهميش، على اعتبار أن الفـــائزين في الانتخابـــات لا يكنُّون وداً للسياسة الروسية، بل ان صداقات متعددة تربطهم ببلاد الغرب، ومعظم القيادات كانوا لاجئين في دول غربية. وقد عبر عن الإمتعـــاض مـــن التـــهميش بوضوح الرئيس بوتين في 13/كانون الثاني 2012، وكان حينها رئيســـاً للـــوزراء قائلاً: أن روسيا لن تسمح بتخطي مصالحها في الشرق الاوسط وشمال افريقيا[1].

وفي هذا السياق بدى الموقف الروسي غير متحمِّس لما يجـــري مـــن تجربـــة ديمقراطية في تونس وغير تونس، مما اثار شكوك في المشاعر الشعبية العربية المؤيـــدة للإنتفاضات، وبدأت الخسارة الروسية تتوضح، من جراء الارتباك الـــتي اصـــاب سياستها الخارجية، وتراجعت صورة بوتين في صفوف الاغلبية العربية، رغم إعلان موسكو: انها تؤيد الديموقراطية، وانها كانت موجودة في محطات الربيع العربـــــي، وفي انها جزء اساسي من النظام الديقراطي والرأسمالي العالمي[2].

ب- موقف روسيا من أحداث ثورة 25 يناير في مصر

شهدت مصر إحتجاجات متعددة قبل أن يبدا الربيع العربـــي، وحصل فيها اكثر من تحرُّك ضد نظام الرئيس حسني مبارك، لاسيما بعد الانتخابات التشـــريعية التي حصلت في نهاية العام 2010 وشابها تزوير، وتمَّ استبعاد المعارضة الاخوانية عن البرلمان. كما ان نشاط حركة" كفاية" [3]بدأ قبل ذلك بكثير، إعتراضاً على استفراد مبارك بالحكم، وضد محاولات التوريث التي هدفت الى تنصيب جمال مبـــارك في الرئاسة مكان والده المتقدِّم في السن.

تأثر الشارع المصري الى حدٍ كبير بما جرى في تونس، حيث انتصرت الثورة، فقامت المظاهرات الاحتجاجية، وبلغت الذروة في 25 يناير/ كانون الثـــاني 2011، في الحشد المليوني الذي حضر الى ميدان التحرير في القاهرة، مترافقاً مع مظاهرات عمَّت المدن المصرية الاخرى، و لم يخرج المتظاهرين من الميدان رغـــم الممارســـات

1 راجع جريدة النهار،2012/1/13.

2 راجع نص محاضرة للسفير الروسي في بيروت، عُقدت في مركز عصام فارس، بـــيروت، 2012/1/24.

3 هي حركة ضمَّت مجموعات من المُثقفين واليساريين، تحركت إعتراضاً علـــى محـــاولات توريث الحكم لجمال ابن الرئيس مبارك.

القمعية لرجال الامن، وإستعمال هؤلاء – مدعومين من رجال السلطة الآخرين – لكافة الاساليب التخويفية، بما فيها قتل مجموعة كبير من المتظاهرين، ناهز عددهم ال 284 قتيل، وجرح آلالاف.

اضطرَّ الرئيس حسني مبارك الى التنحي عن السلطة في 11 فبراير/شباط 2011، تحت ضغط الجماهير التي حاصرت قصر الرئاسة، تاركاً السلطة بيد المجلس العسكري، الذي يرأسه المُشير حسين طنطاوي.

العلاقة المصرية- الروسية كانت متقدِّمة، وزيارة الرئيس دمتري مدفيديف الى القاهرة في حزيران 2009، تخللها توقيع إتفاقيات تجارية واسعة، بما فيها إتفاقية للتعاون النووي للأغراض السلمية. ووتيرة تزايد السياح الروس الى مصر وصلت عام 2010 الى 1,8 مليون سائح.

موقف روسيا من الثورة المصرية كان مُحيرًاً. فحيناً كانت الخارجية الروسية تُصدر بيانات التأييد للديموقراطية، وحيناً آخر كانت تعتبر أن الازمة لا تُحلّ إلا بالتفاوض بين الشعب والسلطة الحاكمة على اساس القانون. والمسؤولون الروس كانوا يُحذِّرون بإستمرار من التدخل الخارجي، علماً أن هذا التدخل لم يَكُن مطروحاً.

روسيا كانت تخاف من التطرف الاسلامي، وهي تعتبر أن نتائج الثورات العربية ستكون الإتيان بحكام اسلاميين متطرفين في هذه الدول، ووصل الامر ببعض الكتاب الروس المقربين من بوتين الى اعتبار "أن الربيع العربي هو تحالف اسلامي- اميركي ضد روسيا"، وقد زاد من المخاوف عند السلطة الروسية، ظهور شعارات مؤيدة للثورة المصرية، رفعها المتظاهرين الروس المُحتجين على التزوير الذي شاب الانتخابات التشريعية في روسيا نهاية العام 2010.

استمرّتَ المراهنة الروسية على حل المسألة المصرية بالتفاوض حتَّى اللحظة الاخيرة، وقد ارسل الرئيس مدفيديف مبعوثه الخاص الكسندر سلطانوف للقاء الرئيس حسني مبارك قبل يومين من رحيله عن الحكم، وترك ذلك غضباً عارماً عند الجماهير المصرية الثائرة.

والحديث الروسي عن الاستقرار في الدول العربية، وضرورة الحفاظ عليه ازعج المُنتفضين، وهو يُخفي مهادنة للحكام المُستبدين، أكثر مما يحمل تأييداً للثوار.

وقد زاد من الامتعاض الشعبـي من السياسة الروسية، حـديث المسـؤولين في الكرملن عن ارتباط بعض التحركات الشعبية العربية بالآجندة الاميركية، بهدف تغـيير الشرق الاوسط، وإحداث تحولات تستهدف المصالح الروسية. وهذا الامـر لم يَكُـن صحيحاً على الإطلاق، لأن الامتعاض الشعبـي، كـان في البدايـة موجهـاً ضـد المسؤولين الاميركيين والغربيين الداعمين للحكام، اكثر مما كان موجهاً ضد الروس.

تواصلت الاتصالات الرسمية بين السلطة المُنتخبة في مصـر، وبـين القيـادة الروسية، لكن رصيد القيادة الروسية عند الحكام الجُدد إنخفظ الى الحدود الـدنيا، وزادت مشاعر عدم الارتياح العربية إتجاه الرئيس فلاديمير بوتين، لاسـيما بعـد اندلاع الانتفاضة السورية.

ولعلّ الارتباك الروسي إتجاه ما حصل في مصر ينمُّ عن حسابات مغلوطة، لا تُحاكي التطورات التاريخية في مسار العلاقات بين البلدين. فإدارة بوتين- الـذي أُعيد إنتخابه للرئاسة في ايار 2012- لم تعتاد على محاكاة العالم الخـارجي علـى اساس العقيدة والقناعات، والمسار التاريخي، بل كل شيء عند هذه الإدارة خاضع لتقاسم النفوذ والمساومة في المصالح الدولية[1].

ج- موقف موسكو من أحداث اليمن

يُعتبر اليمن من اكثر البلدان فقراً في العالم، وفقاً لتقارير الامم المُتحدة، وفيـه اكبر نسبة أُمية في الوطن العربـي. وقد عاش إضطرابات سياسية وعسكرية كبيرة على خلفية الانقسام القبلي بين الشمال والجنوب الذي كان دولة مستقلة. وفي هذا البلد مجموعة كبيرة من المُشكلات، لعلّ اهمها الصراع بـين "الحـوثيين" الشـيعة المدعومين من ايران والحكومة، وكذلك مطالبة الجنوبيين بالإنفصال عن الشمال.

إندلعت الاحتجاجات المطلبية في عموم اليمن على خلفية المطالبة بتغيير نظام الحكم الذي يُمثله الرئيس علي عبد الله صالح، والذي حكم البلاد اكثر مـن 33 عاماً، حكماً فردياً وعائلياً قبلياً، دون أن يكون هناك تعددية ولا حريات عامة وفقاً للمُحددات العصيرية، وفي ظروف اقتصادية صعبة، تصل الى حد الفقر المُـدقع في معظم المحافظات اليمنية.

---

1 - راجع، اياد ابوشقرا، صحيفة الشرق الاوسط السعودية، 2012/1/15.

إندلاع الثورة اليمنية ترافق مع الربيع العربي، وتوحدت فيه المكونات اليمنية المختلفة، بهدف اسقاط علي عبدالله صالح، وهذا الاخير تمسك بالسلطة تمسكاً شديداً، وسقط من جراء ذلك مئات القتلى والجرحى برصاص قوات الامن، دون أن تنزلق البلاد الى حربٍ اهلية. كانت إدعاءات صالح انه يحارب الارهاب وتنظيم القاعدة، الى انّ إنكشفت إدعاءاته بعد المجزرة التي ارتكبتها قواته بحق المدنيين في 2011/3/18، فتناقص الدعم الدولي والعربي لنظامه الى الحد الادنى، وخرجت الاصوات الدولية والعربية تطالبه بترك السلطة، ومن هذه القوى الكبرى كانت روسيا التي لم توجه الانتقاد لصالح قبل ذلك التاريخ.

أطلقت دول الخليج العربية مبادرة للحل، تقضي بخروج صالح من الحكم، وتسليم نائبه عبد ربه منصور هادي السطة، واجراء انتخابات رئاسية، بعد اعطاء ضمانات قضائية لصالح، عن طريق منحه حصانة كاملة عن افعالِهِ السابقة(وهذا ما حصل بالفعل في 2012/1/21)، وقد تمّ تنفيذ المبادرة بعد الاجماع الدولي في تأييدها، بما في ذلك الخارجية الروسية، وجرت الانتخابات الرئاسية في 2012/2/21، وفاز الرئيس التوافقي عبد ربه منصور هادي.

الموقف الروسي من تطورات الاحداث اليمنية لم يَكُن واضحاً في مراحل الصراع. وروسيا تربطها علاقات مُتميِّزة مع اليمن، سياسية وإقتصادية وعسكرية، ومعظم اسلحة الجيش اليمني روسية الصنع، منذ ان استولت الدولة على ترسانة الجنوب السوفياتية عام 1991، واليمن الجنوبي كان قاعدة مُتقدمة للإتحاد السوفياتي في المنطقة.

رئيس الوزراء الروسي – في حينها- فلاديمير بوتين علق على الاحداث في اليمن في 27 شباط 2011 قائلاً: "ان معظم احداث العالم العربي لا تأخذ المنحى الحضاري"، والإعلام الروسي ركّز على الخسائر التي مُنيَّ بها الإقتصاد الروسي من جراء هذه الثورات. وحاولت روسيا ان يكون لها موقف مُتميِّز من الاحداث، عن طريق اجراء حوار بين السلطة والمعارضة، ولكن الاحداث تسارعت وسبقت هذه الاقتراحات. وبالتالي لم تنجح زيارة مبعوث الرئيس مدفيديف السفير سيرجي فرشينين في 4ايار 2011 الى صنعاء في تحقيق اية

أهداف، بالعكس فقد تعرض الدور الروسي لإنتقاد واسع من المعارضة اليمنية لأن مبعوث الرئيس الروسي دعى للحوار مع الرئيس علي عبـــدالله صــــالح و لم يُطالب بتنحيه.

الدور الروسي في اليمن لم يتوقف، رغم الشعور بالخسارة، لأن الفراغ الدولي تمّ احتواؤه من قبل الغرب وشركات هذا الغرب، وتضررت الشركات الروسية الى حدٍ كبير، إلاّ ان الارتباط التجاري العسكري مع صنعاء لم يتوقـــف لأن معظـــم السلاح اليمني من منشأ روسي، وبالتالي فهو يحتاج الى تجديد وقطع غيار، كما أن العقود الموقعة بين البلدين لم تُلغى تلقائياً بحُكمِ التغيير الذي حصل، بل ان معظمها ما زال قائماً بقوة القانون الدولي، رغم اهمية الاعتبارات السياسية. ومن هنا كـــان الاحتجاج الروسي لدى الحكومة اليمنية الجديدة على النشاط العسكري الاميركي في قاعدة "العند" العسكرية في 2012/9/15، لأن هذه القاعدة تحـــوي تجهيـــزات ومعدات عسكرية روسية، منذ ايام دولة اليمن الجنوبية، والاتفاقات بين البلـــدين تمنع عرض هذه المعدات امام قوى اجنبية[1].

---

1 راجع جريدة الحياة، 2012/9/16.

ثانياً: دور حلف الاطلسي في ليبيا يُثِير روسيا

أ- التردُد الروسي والخسارة المؤكدة

في 17 شباط 2011، إندلعت احتجاجات ضد السلطات الليبية في مدينة بنغازي التي تُعتبر ثاني اكبر المُدن الليبية، حاولت قوات الامن قمع المتظاهرين بالقوة، فسقط عدد من القتلى والجرحى، ولم تتمكن السلطة من إخماد الانتفاضة.

كان العقيد معمر القذافي الذي تولى حكم ليبيا في 1969/9/1 - بواسطة إنقلاب عسكري - مُتشدد مع المُعارضين، ولا يسمح بالتعددية السياسية، ولا بقيام الاحزاب، وقد إبتدع من جراء اطوارهِ الغريبة، نظام حُكم جماهيري، يعتمد على لجان شعبية، وهي بواقع الحال مجموعات مؤيده له، وجعل من نفسه قائداً ابدياً للثورة[1].

أثناء الإحتجاجات التي إندلعت في تونس، كان القذافي مؤيّداً للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، مما زاد النقمة الشعبية ضده، في الشارع العربي بشكلٍ عام، وفي ليبيا بشكلٍ خاص. المُهم أن الثورة الليبية استمرَّت، بالرغم من نجاح القذافي في تحويلها من ثورة سلمية ضد النظام، كما إنطلقت، الى نزاعٍ مُسلحٍ دامٍ، بين الثوار من جهة وكتائب الجيش الموالية للنظام من جهة ثانية، وسقط القذافي في نهاية المطاف قتيلاً في 20 تشرين الاول 2011، وانتهت تجربة 42 عاماً من الحكم الاستبدادي.

1 الثورة التي قادها القذافي هي إنقلاب عسكري ضد حكم السنوسي، سُميت"ثورة الفاتح" اي الاول من سبتمبر 1969.

اعتمد القذافي في تسليح جيشه على المصانع السوفياتية، ومن ثم الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في العام 1991. وفي المشاريع الاستثمارية كان يوكِل تنفيذ جزء اساسي منها للشركات الروسية، وكان صديقاً شبه دائم لروسيا، رغم تحولاته الجذرية بعد العام 2003، حيث عقد صفقة مع الغرب حول "لوكاربي[1]" واستقبله إثرها قادة الغرب، خصوصاً فرنسا وايطاليا وبريطانيا، وزارته وزيرة خارجية الولايات المتحدة الاميركية في حينها" كونداليزا رايس".

في العام 2007 زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين طرابلس، ووقّع مع السلطات الليبية صفقات بقيمة 4,6 مليار دولار[2]، في مجالات تصدير السلاح(3 مليار) وفي عقود تجارية أُخرى، لاسيما بناء محطة نووية للأغراض السلمية، وإنشاء مترو الانفاق في طرابلس وغيرها من المشاريع.

مع إندلاع ثورة 17 فبراير 2011، شعر الروس بأن خسارتهم واقعة لامحالة، وقد حاولوا التوسط لحل الازمة على قاعدة إجراء حوار بين القذافي ومعارضيه في المجلس الانتقالي، لكنهم فشلوا. وقد استغلوا تفويض مجموعة "الثماني[3]" لهم في قمة دوفيل (الفرنسية)بتاريخ 2011/5/27، لإجراء مفاوضات بين الاطراف الليبية المُتنازعة، وارسل إثرها الرئيس مدفيديف مبعوثه الخاص ميخائيل مارغيلوف الى كل من بنغازي وطرابلس، لكنه لم يتوصل الى اية حلول، كون التفويض الغربي له كان يشترط تنحي القذافي، وروسيا ليست مُتحمّسة لهذا الامر.

لم تؤيد روسيا الثورة الليبية، واكتفت بالاعلان عن ايقاف اراقة الدماء، والدعوة الى عدم التدخل الخارجي، رُغم انها مررت القرارت الدولية بدون إعتراض. ولكن عندما بدأت ملامح الهزيمة تقترب من حكم القذافي، دعته الى الرحيل، وأجرّت مفاوضات في ايلول 2011 مع المجلس الانتقالي في بنغازي،

1 لوكاربي مدينة سكوتلندية سقطت فيها طائرة مدنية اميركية عام 1990 جراء عملية ارهابية، وحُكم على ليبيا وقوفها وراء الانفجار.

2 www.arabic.rt.com 5/8/2009

3 مجموعة الثماني، او الدول الصناعية الكبرى، تضم الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والمانيا وبريطانيا وكندا وإيطاليا واليابان وروسيا.

بهدف الحفاظ على العقود الموقّعة بين البلدين، في المستقبل، وبعد سقوط النظام.

التردد الروسي، والتناقض بين مواقف قادتها حيال الثورة الليبية، وضعت موسكو في خانة المعارضين للتغير والداعين للإصلاح فقط، رُغم ان اياً من المسؤولين الروس لم يعلن ذلك، ولكن اجواء الرغبة الروسية إنعكست واضحة في الاعلام الروسي، وبما كتبته أقلام المُقربين من بوتين، اللذين شبهوا الثورات العربية (تهكماً)" بالثورات الملونة" التي حصلت في جورجيا وأُكرانيا، وهذه الثورات لم تكُن موسكو تستسيغها.

وقد توضّح موقف موسكو وتناقض رأي قياداتها الى العلن، عندما وصف رئيس الوزراء فلاديمير بوتين التدخل الاطلسي "بالحرب الصليبية" بينما اعتبر الرئيس مدفيديف "ان التدخل الاطلسي يهدف لتجنيب المدنيين الجرائم التي يرتكبها النظام".

خرجت روسيا من ليبيا بخفي حُنين، فهي لم تستطع الحفاظ على النظام، ولم تتمكن من نسج علاقات مبنية على الاحترام مع السلطات الجديدة، وقد تحولت معظم المشاريع التي كانت بعهدة الشركات الروسية الى الشركات الغربية، وخصوصاً الفرنسية والايطالية منها، وهذه الاخيرة تنفذ معظم مشاريع اعادة البناء، دون ان يكون لروسيا اية امتيازات، تعودت على مثلها في الماضي القريب.

والمُثير للأمر أن الانطباع الشعبي عند الليبيين ما بعد الثورة: أن روسيا ليست في خانة الاصدقاء، بالرغم من انها لم تلعب دوراً سلبياً في إعاقة التغيير.

ب- موقف روسيا من قرارات مجلس الامن حول ليبيا

تسارعت وتيرة المواقف الدولية من الاحداث في ليبيا، وادانت معظم الدول الكبرى الجرائم التي ارتكبتها قوات القذافي بحق المدنيين، لاسيما في مدينة بنغازي. وعلى عكس الهدوء الدولي والترقب الذي رافق تطور الثورة في كل من تونس ومصر، صدرت عدة تصريحات عن الامين العام للأُمم المتحدة بان كي مون تُدين القوات الحكومية الليبية. وقد إنعقد مجلس الامن الدولي في

2011/2/26، اي بعد اقل من عشرة ايام على اندلاع الثورة، وصدر عنه القرار رقم 1970حول ليبيا.

تضمن القرار 1970 دعوة القذافي لإنهاء قصف المدنيين بالطائرا ت والدبابات والاسلحة الثقيلة، وفرض حصار اقتصادي وعسكري شامل على السلطات الليبية، واحال ملف الارتكابات الجنائية ضد المدنيين الى محكمة الجنايات الدولية، وفرض عقوبات مالية ومنع سفر على مقربين من العقيد القذافي، خصوصاً ابناؤه ومسؤولين امنيين آخرين، وحدد اسماء بعضهم ممن ثُبتَ مشاركتهم بإرتكاب الجرائم. وأهم ما جاء في القرار هو دعوة الامين العام لمتابعة الامر ووضع مجلس الامن بتطور الاحداث، ليكون لهذا المجلس موقف مُتشدد وفرض حماية الشعب الليبي بكل الوسائل المتوفرة.

وافقت موسكو على قرار مجلس الامن رقم 1970، وقال الرئيس مدفيدف: إن القرار لا ينص على التدخل الخارجي في ليبيا، وروسيا تؤيد الدعوة الى حماية المدنيين، وإيقاف العنف الدامي في البلاد.

استمرّت الاحداث في ليبيا، ووقعت مذابح على ايدي كتائب القذافي في اكثر من مدينة وقرية ليبية، واستخدم القذافي كل انواع الاسلحة ضد المدنيين والثوار، غير مُكترث بما جاء في القرار الدولي رقم 1970، بل انه استهزأ بالقدرات الدولية، وبالمُعارضين له، ووصفهم بالجرذان. ترافق مع هذه التطورات العسكرية مشاورات دولية واسعة، وتقدمت فرنسا الدول المطالبة بالتدخل الخارجي لإنقاذ الوضع.

في 17 آذار 2011 إنعقد مجلس الامن بعد مشاورات واسعة بين الدول الاعضاء في مجلس الامن، لاسيما الدول دائمة العضوية، وقد استطاعت الدبلوماسية الفرنسية والبريطانية اقناع روسيا والصين عدم إستخدام الفيتو ضد القرار المُقدَّم اثناء التصويت، معتمِدين على التأييد العربي للتدخل الخارجي في ليبيا.

صدر القرار 1973عن مجلس الامن. لم تصوت روسيا مع القرار، وكانت غير موافقة عليه، دون ان تستخدم حق النقض(الفيتو) ضده، ولعلّ ذلك الموقف كان حدثاً مفصلياً بالنسبة لروسيا، فلم تكُن جزء من التحالف الدولي

الفاعل، وتخلت بالوقت ذاته عن الورقة التي تُمكّنها من التأثير علـــى مجـــرى الاحداث.

تضمن القرار 1973 جملة من البنود، اهمها الطلب من السلطات الليبية وقف النار فوراً، وإذا لم تستجب، لمجلس الامن الحق بإستخدام كل الوســـائل المُمكنـــة، لحماية المدنيين، وفرض حظر عسكري فوق كامل الاجواء الليبية، دون اي تدخل عسكري على الارض، او إحتلال اي بقعة من الاراضي الليبية. كما جاء في القرار مجموعة من التوصيات التي تتعلق بمتابع إحالة المرتكبين الى محكمة الجنايات الدولية، وتجميد الارصدة الليبية في الخارج.

وقد استند القرار 1973 الى تأييد دولي واسع، لاســـيما موقـــف الجامعـــة العربية[1] والاتحاد الافريقي والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، اللذين تمت الإشارة الى مواقفهم في سياق مُقدمة القرار.

ج- روسيا لم تَكُن مرتاحة للتدخل العسكري في ليبيا

في 19 آذار 2011 بدأت الطائرات الفرنسية قصفها الجوي على قواعد لقوات القذافي في بنغازي، وفي اليوم التالي قصفت صواريخ البوارج الاميركية المرابطـــة في المتوسط باب العزيزية في طرابلس، حيث مقر القذافي، وتوالت الضربات الجويـــة والبحرية على ليبيا، من قبل قوات اطلسية بمعظمها، تُساندها قوات عربية محدودة من قطر والامارات العربية المتحدة والاردن والكويت.

رفضت موسكو الاشتراك في الحملة العسكرية على قوات القذافي، ولكن وزيـــر الخارجية الروسي سيرغي لافروف قال: "بما أن حلف الاطلسي باشر بتطبيق القـــرار 1973 حول ليبيا، فعليه إحترام موجبات القانون الدولي". وقد أُعتُبِرَ الامـــر مهادنـــة واضحة من روسيا لحلف الاطلسي، وقد ردَّ قائد الحلف "راسموسن": بـــأن حلـــف الاطلسي سيحترم كل ما جاء في القرار1973، ولن يتجاوز المهمة المُوكلة اليه إطلاقاً.

مع تطور الاحداث، وسيرها في السياق التي لم تَكُن موسكو ترغـــب فيـــه، خصوصاً تجاهلها في العديد من المواقف، وشعورها بأن الامور تسير مـــن غـــير ان

---

1 ايدت كل الدول العربية التدخل الدولي في ليبيا، بإستثناء سوريا والجزائـــر والســـودان واليمن.

يكون لها ايُ تأثير عليها، بدأت روسيا بتمرير الملاحظات على إداء قوات الاطلسي، مُتهمةً هذه القوات بتجاوز المهمة الموكَلة اليها، وقد عبر عن ذلك بوضوح نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر غروشكو قائلاً: "ان قوات الاطلسي خرجت عن مندرجات القرارين 1970 و1973، وهي خرقت عقيدة لشبونة[1].

ورغم تشبيه رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين للتدخل الاطلسي بالحملة الصليبية، لم تتوقف الغارات العسكرية، وقد توسَّعت لتشمل كافة المناطق الليبية، وذهب ضحيتها اعداد كبيرة من المواطنيين الابرياء، من جراء الاخطاء التي ارتكَبتها القوات الدولية.

وقد اعترضت موسكو على الطريقة التي تمّ فيها القضاء على العقيد معمر القذافي وإبنه ومساعديه في 2011/10/20، بحيث لم تتم مراعاة الاصول في القاء القبض عليه، وحصل ذلك بمتابعة من القوات الاطلسية التي ارشدت الثوار على مكان وجودهِ في ضواحي مدينة بني وليد.

خرجت موسكو من المُغامرة الليبية صفر اليدين، وهي لم تكسب شيء من تونس ومصر. وبدأت بالتفكير بطريقة مُختلفة للحفاظ على مكانتها، وعلى مصالحها المُتبقية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، خصوصاً قاعدتها العسكرية الوحيدة في طرطوس، ودورها في سياق الصراع العربي- الاسرائيلي[2].

كانت القيادة الروسية إمتحنت مدى ضعف تأثيرها في ليبيا بعد الثورة عندما احتجز الثوار 25 مواطن كانوا في ليبيا، وهم روسيين، والباقين من اوكرانيا وبيلاروسيا، وطالبت موسكو بالإفراج عنهم، فلم يستجيبوا لطلبها، بل حكمت السلطات القضائية الليبية عليهم بالسجن عشر سنوات، بتهمة مساعدة قوات القذافي.

التمايز الروسي الشديد عن المواقف الاطلسية، لم يكتفي بالتشدُّد إزاء ما يجري في سوريا، رداً على التجاهل الغربي. ففي 7حزيران 2012 قام اربعة من

1 عقيدة لشبونة تمّ التوقيع عليها بين روسيا وحلف الاطلسي في كانون الاول2010، وفيها تعهد بعدم التدخل إلا بموجب القانون الدولي.

2 راجع غسان شربل، الحياة،2012/1/15.

الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية، وهم – المحامية الاسترالية ميليندا تايلور ورفاقها من اسبانيا وروسيا ولبنان – بزيارة عمل الى الزنتان (170 كلم جنـــوب غـــرب طرابلس) حيث يُحتجز سيف الاسلام ابن العقيد معمر القذافي المطلوب مع عبدالله السنوسي للمحكمة، بهدف استجوابهِ، وتكوين عناصر جديـــدة في ملفـــه لـــدى المحكمة[1].

احتجز ثوار الزنتان– الموالين للحكومة الجديـــدة – المـــوظفين الاربعـــة، واتهموهم بالتجسس لصالح القذافي، والتواصل مع احد مساعديه. احدث الامر ضجة كبيرة في الاوساط القضائية والسياسية الدولية، وقد توعَّد مـــدعي عـــام المحكمة الجنائية الدولية مورينو كامبو بمحاكمة المسؤولين عن إحتجاز الموظفين الدوليين، على اعتبار ان الامر يُعتبر جريمة دولية، وقد استنكرت غالبيـــة دول العالم عمل الثوار الليبيين، داعيةً لإطلاق سراحهم فوراً، إحترامـــاً للمواثيـــق الدولية.

وعندما لم يَستَجِب المسؤولون الليبيون، هددت فرنسا والولايـــات المتحـــدة الاميركية بالتدخل العسكري لتحرير الرهائن الدوليين.

كان هذا التهديد فرصة للقيادة الروسية للتعبير عن إمتعاضها مـــن المواقـــف الغربية، فرفضت التدخل العسكري الدولي لتحرير الرهائن، وبأشـــد العبـــارات، مُهددةً بإتخاذ خطوات سلبية في حال الاقدام على اي تدخل خارجي في ليبيا. علماً أن احد المواطنيين الروس مُحتجز بين هؤلاء الاربعة، ووزير الخارجية الروسي سبق وأن ادان عملية الاحتجاز، واعتبرها تتناقض مع القوانيين الدوليـــة الـــتي تُوجـــب إحترام الموظفين الدوليين[2].

الموظفين الاربعة تمَّ الافراج عنهم في 2/تموز 2012، بعد وصول رئيس المحكمة الجنائية الدولية الكوري الجنوبـــي سانغ-هيون سونغ الى طرابلس، وتعهَّد لـــدى السلطات الليبية بالتحقيق مع الموظفين، فيما إذا كانوا فعلاً يقومون بدور يتنـــاقض مع مهمتهم الاساسية.

---

1 مازال الخلاف قائم حتى اليوم بين مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية وسلطات طـــرابلس حول اولوية محاكمة سيف الاسلام القذافي.

2 www.alarabia.net. 2/7/2012

المهم ان الموقف الروسي مما جرى في ليبيا لم يخفي نوايا المسؤولين في الكرملين، اللذين ابدوا تخوفهم من التغييرات في الساحة العربية، لاسيما رئيس الوزراء(رئيس الدولة الحالي) فلاديمير بوتين. فهم لم يؤيدوا الثورة، ولم يقفوا ضدها. ولم يكُن لهم إستراتيجية واضحة للتعامل مع الاحداث، ولم يعطلوا الاستراتيجيات الدولية الأُخرى. ابدوا حماسة للإصلاح، ولكنهم كانوا ضد التغيير، ولم يضعوا خطة لإيقاف هذا التغيير، جمعوا كل الملاحظات، والإخفاقات، وبدأوا في تنفيذ استراتيجية جديدة للتعامل مع الاحداث في سوريا، فهل سينجحون فيها؟ الامر مثار شكوك كبيرة، ستوضحها تطورات الاحداث الدامية في سوريا، ومستقبلها الغامض.

ثالثاً: الإنتفاضة السورية...
صراع دولي بإمتياز

أ- الإصلاح أو التغيير

يَعتبر الروس أن سوريا هي مفتاح المنطقة وليس العراق، هكذا حصل منذ ايام الاسكندر المقدوني قبل 2342 عام. والتغيير الجيوسياسي لم يتحقق في الشرق الاوسط عبر بغداد كما توقع وزير الخارجية الاميركي الاسبق كولن باول، فهذا التغيير يحصل فقط من البوابة الدمشقية. وهذه الاعتبارات قد تكون خلف ظنون موسكو بإن القضية السورية هي فرصتها الوحيدة لإستعادة دورها الاقليمي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

كانت سوريا على الدوام مركزاً لصراع الدول الكبرى، وقد تمددت اليها الحرب الباردة فور إنقسام اوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحصل الصراع على سوريا بين الشرق والغرب بعد قيام حلف بغداد[1] في العام 1954. ثمّ اصبحت سوريا لاعب اساسي في المنطقة بعد دخولها العسكري الى لبنان عام 1976.

حكم حزب البعث العربي الاشتراكي سوريا منذ العام 1963، وفي العام 1970 اطلق وزير الدفاع في حينها الفريق حافظ الاسد حركة تصحيحية على مسيرة البعث، وتولّى رئاسة الجمهورية، ومع الايام تحوَّل حكمه الى ما يُشبه الحكم الفردي، وبصلاحيات مُطلقة، مع السماح لبعض الاحزاب الموالية لسياسته بالعمل ضمن إطار ما كان يُسمّى" الجبهة الوطنية التقدمية". وفي العام2000 توفيّ حافظ

1 انشأت واشنطن بالتعاون مع باكستان وايران والعراق حلفاً لمواجهة المد الشيوعي، وسياسة عبد الناصر في المنطقة، سُميَ" حلف بغداد".

الاسد وخلفه ابنه(طبيب العيون) بشار الاسد، وأستمرَّ على نهج والده في سياسته الداخلية المُتشددة، مع إنحياز لجانب الطائفة العلوية[1] -التي ينتمي اليها- خصوصاً داخل صفوف الجيش، وأجهزة الامن وهو يستند اليهما في حكم البلاد.

ارسى بشار الاسد علاقات وطيدة مع ايران، تجاوزت ما كان عليه الامر ايام والده الذي اقام شبه توازن بين العلاقة مع هذه الاخيرة وبين علاقته مع الدول العربية، خصوصاً مع المملكة العربية السعودية ومصر.

هذه العلاقة الوطيدة مع ايران خلقت له مجموعة من المتاعب الدولية والعربية والداخلية، لأن الحساسية بين المذهبين الاسلاميين (السني والشيعي) زادت بعد الاحتلال الاميركي للعراق، وما خلفه من صراع مذهبي بعد إعدام الرئيس صدام حسين. والشعب السوري بغالبيته ينتمي الى المذهب السني، بينما الاقلية العلوية محسوبة على المذهب الشيعي الاثني عشري.

تفجرت الاعتراضات الشعبية على نظام بشار الاسد في مدينة درعا الجنوبية في 15آذار 2011، مُتأخرةً عن سابقاتها العربية. النظام اعتبر الانتفاضة مؤامرة خارجية، فقمعها بالقوة، بينما الاغلبية الشعبية اعتبرتها ثورة من اجل الحرية ولقمة العيش وإسقاط الحكم الفردي. ولم تثق المعارضة بوعود الاسد الاصلاحية، واعتبرتها مُتأخرة.

معظم المجتمع الدولي الغربي والدول العربية(ما عدا اليمن والسودان والجزائر) ادانت تصرفات النظام القمعية، بينما ايدت ايران وروسيا مواقف النظام منذ اللحظة الاولى، والى جانبهم بعض الدول الاخرى لاسيما الصين.

طالبت روسيا الرئيس بشار الاسد بتنفيذ الاصلاح في النظام السياسي، وقد دعت اكثر من مرة وفود من المعارضة لزيارة موسكو. وصرح الرئيس فلاديمير بوتين عدة مرات: ان روسيا لا تربطها علاقة خاصة مع الرئيس بشار الاسد، وهي تعتبر ان مسألة تغيير النظام موضوع داخلي يُقرره الشعب السوري. بالمقابل، وعلى ارض الواقع، كانت السياسة الروسية تعمل على تدعيم ركائز النظام في سوريا، ومدّهِ بالاسلحة، وتحشيد التأييد الدولي له في المنتديات العالمية، خصوصاً في الامم

---

1 تشكل الطائفة العلوية الاسلامية في سوريا حوالي 20% من عدد السكان البالغين 22 مليون نسمة.

المتحدة، وفي لجنة حقوق الانسان. وكانت تُعرقل اية محاولــة لإســقاطه بــالقوة العسكرية، وقد اعلنت عن موقفها المُعارض للتدخل العسكري في سوريا، سواء من قبل مجلس الامن، او من قبل الجامعة العربية، و لم تخجل موسكو من موقفها المؤيــد للديمقراطية وللتعددية السياسية على المستوى الدولي، وبين دعمها لنظام لا يمكــن بأي حال من الاحوال إنتزاع صفة الشمولية عنه.وموقف موسكو ازداد تشدُداً مع الوقت[1].

نجح النظام السوري في تحويل الانتفاضة الشعبية التي قامت بوجهه، من ثورة شعبية الى نــزاع مُسلّح بين الجيش النظامي ومتمردين ومُنشــقين مُســلحين، او "ارهبيين" وفقاً للتعابير التي يستخدمها إعلام النظام، وهذا التحــوُّل لم يَكُــن في مصلحة الانتفاضة، و لم ترغب به مُعظم الدول المؤيــدة للتحركــات الشــعبية، خصوصاً الولايات المُتحدة الاميركية، المُتهمة بالتقصير في دعم مطالــب الشــعب السوري.

ونجح النظام ايضاً – وربما بنصيحة ايرانيةـ روسية – في إجراء إستفتاء(ولو كان منقوصاً) على تعديل الدستور، وإلغاء المادة 8 التي تنص على أن حزب البعث يقود الدولة والمجتمع. ولكن المعارضة اعتبرت ان هذا الاصلاح بمثابة المناورة، وهو جاء مُتأخراً، بعد سقوط أكثر من عشرة الاف قتيل(في حينها) على يــد قــوات الامن.

تحوّل الصراع الى شكل من اشكال الحرب الاهلية، وشهدت المدن والبلدات السورية مذابح ذهب ضحيتها الاف الابرياء. و لم يَعُد طلب إصلاح النظــام وارداً عند المعارضة، بل اصبح مطلبها تغيير النظام بالكامل، ودون شروط. بالمقابل اصبح النظام في موقف لايَسمح له قيادة اي شكل من اشكال الحــوار مــع المعارضــة، وهؤلاء اصبحوا برأيهِ إرهابيين ومخربين ومتطرفين اسلامياً وينتمــون الى منظمــة القاعدة(وهذا غير صحيح).

مع تطور الاحداث، توقفت كل حظوظ النجاح لأية مبادرة حواريــة لحــل الازمة سلمياً في سوريا – رغم وجود وسيط دولي– وفشِلت الدبلوماسية الروسية

---

1 راجــع تصــريح لــوزير خارجيــة بريطانيــا ولــيم هيــغ، جريــدة الحيــاة، 2012/10/16.

بإقناع المعارضة السورية بالحوار مع النظام على قاعدة بقائه، و لم تنجح ايضاً في إقناع الجامعة العربية في تعديل مبادرتها القاضية بتسليم الرئيس الاسد السلطة لنائبه فاروق الشرع. وكل ذلك كان محاولات روسية لتخفيف الخسائر التي تكبدتها مع العرب من جراء موقفها، و لم تنجح. فالقرار بالمنازلة مع الغرب - الذي تجاهل عظمة روسيا في المنطقة، وفي العالم- إتخذه قيصر روسيا الجيد(كما يُطلق على بوتين في موسكو). والاعلام الروسي كشف ما يخفيه حكام روسيا الجُدد، وهو ان: لاتنازل عن سوريا مهما كَبُرت التضحيات. لإن التنازل عن سوريا، يعني خسارة آخر معاقل "العظمة السوفياتية" في الشرق الاوسط، وبوتين لا يخفي إعجابه بهذا التاريخ، ويتطلع لإستعادته. لكن إستعادة تلك العظمة، والتربُّع على سجادة هذه الامجاد، قد لا تتم بالسهولة التي يراها من البوابة السورية، لأنها سجادةٌ خشِنة، ومُحمَّلة بالاشواك التي تُزعج مَن لا يُراعي خصوصيتها، وحساسيتها في آنٍ واحد. وبهذا التوجُه قد يكون بوتين دخل في مغامرة، وارتكب خطأً استراتيجياً، يبدوا انه سيندم عليه[1].

ب- أخطاء جامعة الدول العربية

قبل ان تبادر الجامعة العربية بالاتصال بروسيا والتشاور معها فيما يتعلق بالاحداث العاصفة في سوريا، سافر وزير خارجية ايران علي اكبر صالحي الى موسكو في اوائل شهر آب 2011، وعقد صفقات تجارية كبيرة مع الجانب الروسي، وصرَّح بعد لقائه وزير الخارجية سيرغي لافروف: بأن التطورات في سوريا فتحت صفحة جديدة في العلاقات الايرانية- الروسية، التي ستتطور الى الامام، وفي مُختلف الميادين[2]. يُذكر ان العلاقات بين البلدين كانت مُتأزمة من جراء رفض موسكو تسليم طهران صفقة الاسلحة المضادة للطائرات(أس-300) إلتزاماً بالعقوبات التي فرضها مجلس الامن على ايران في حزيران 2010.

مما لاشك فيه بأن صفقة تمّ الاتفاق عليها بين البلدين فيما يتعلق بتنسيق مواقفهما بالنسبة لسوريا- المهمة للدولتين- وقد دفعت ايران ثمناً مسبقاً لوقوف

---

1 راجع، راغدة درغام، الحياة، 2012/10/5.

2 راجع جريدة النهار، بيروت، 2011/8/18.

القيادة الروسية ضد تغيير الرئيس بشار الاسد، والدفاع عنه في المحافل الدولية، خصوصاً في مجلس الامن.

الجامعة العربية تحركت بوتيرة متسارعة فيما يتعلق بالاحداث في سوريا، وقد ادانت النظام، وعلقت عضويته في مجلس الجامعة، ومنعته من حضور قمة بغداد. وأطلقت مبادرة للحل في تشرين الاول 2011، ترتكز على رحيل الاسد وتسليم السلطة مؤقتاً لنائبه فاروق الشرع، وأرسلت مراقبين الى سوريا لمراقبة خروقات وقف إطلاق النار.

حصل كل ذلك دون ان تكلف الجامعة نفسها التشاور مع موسكو، وقبل معرفة موقفها، وما يمكن ان يكون عليه، علماً ان لموسكو مصالح كبيرة وواسعة في سوريا، وبالتأكيد لها موقف مما يجري. رغم كل ذلك سافر لافروف الى القاهرة واجتمع الى مجلس الجامعة العربية، واعلن تأييد موسكو للمبادرة العربية، طالباً بعض التعديلات والتوضيحات. واعقب ذلك في بداية كانون الثاني 2012 دعوته المراقبين العرب الى عدم الانسحاب من سوريا، وبلاده مُستعدة للعب دورٍ مع السلطات السورية للتقيد بإلتزاماتها، كما سبق وفرضت عليها الموافقة على المبادرة العربية بإرسال المراقبين. وبصرف النظر عن التباين في موقف كل من الطرفين(العربي والروسي) حول ما يجري من أحداث، فقد وقعت الجامعة العربية بمجموعة من الاخطاء، اعطت الذريعة لموسكو بأن تقف الى الضفة الاخرى، وبالتالي الذهاب بعيداً في مساندتها لموقف النظام في سوريا، ومن خلفه النظام في ايران. ولعلّ ابرز هذه الأخطاء:

-عدم التشاور مع موسكو قبل إطلاق المبادرة العربية، والوقوف عند رأيها بما يجري.

-التخلف العربي عن طمأنت روسيا من نتائج الانتفاضات العربية، وخصوصاً في سوريا، وعدم دفع اي ثمن لها مقابل موقف محايد من الاحداث، إذا لم نقُل موقف مؤيد للمعارضة، وتبادل المنافع مشروع في الحسابات بين الدول.

-اما الخطأ الابرز فكان في تكليف وزير خارجية قطر التفاوض مع موسكو، وهذه الاخيرة لا تحب المسؤولين القطريين، بإعتبار الهم منافسوا روسيا الاساسيين في سوق الغاز العالمي. ونُقِلَ كلام (نفته موسكو) عن مندوب روسيا في مجلس

الامن: يحمل تهديد بإغراق قطر بالمياه إذا ما تجاوزت حدودها مع روسيا. هذه الحساسية الروسية من الموقف القطري فاقمت الوضع، وزادت من تمسك موسكو بموقفها المؤيد للنظام السوري، في الوقت الذي كانت فيه موسكو تتطلع الى ان يجاورها الاقوياء العرب، مثل السعودية ومصر، وليس الدول الصغيرة.

الموقف العربي من السياسة الروسية اتجاه سوريا أثّر كثيراً على الدور الروسي، وخلق شيء من العداء عند المواطن العربي ضد السياسة الروسية، رغم أن مُخيلة العرب لا تحمل عداءً ضد الروس، ولم يسبق ان تعارضت المصالح الروسية مع العرب، حتى في مرحلة الصراع العقائدي، في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث كان وقوف موسكو الى جانب قضية الشعب الفلسطيني تلقى ترحيباً عربياً شاملاً.

وفي الدعوة التي اطلقتها روسيا لعقد مؤتمر دولي حول سوريا، لم يتجاوب العرب، بسبب إصرار موسكو على دعوة ايران، رغم أن الامر طبيعي، ولإيران تأثير واسع خصوصاً على النظام السوري، وتملك جملة من الاوراق التي لا يُمكن تجاهلها.

الفراق الروسي مع مُعظم الدول العربية، حصل، وقد إنتقد الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز(المتحفظ عادةً) موقف موسكو وبكين علناً، ومثله فعل العديد من القادة العرب، ويُحاول بوتين التعويض عن خسائره من استثمارات وصفقات مع دول عربية ليست على عداء مع النظام السوري، وهكذا حصل مع العراق حيث وقع رئيس وزرائه نور المالكي اتفاقية في موسكو، تصدر بموجبها روسيا الى العراق اسلحة بقيمة 4,2 مليار دولار، بتاريخ 9 تشرين الاول 2012. ودارت شكوك حول خلفيات الصفقة، حيث اعتبرها البعض انها جائزة ترضية ايرانية - عراقية، لموسكو على مواقفها من احداث سوريا، والبعض يرى انها قد تكون دفعة من حساب التسوية المُنتظرة بين روسيا والولايات المتحدة الاميركية، حول سوريا والشرق الاوسط وشمال افريقيا بشكلٍ عام.

حاول الرئيس بوتين، وبعد فوزه بولاية رئاسية جديدة ترميم الوضع مع العرب، لكنه فشل. وكانت زيارته الى اسرائيل والضفة الغربية والاردن بين 25و29 حزيران 2012، بمثابة "القشة التي قسمت ظهر البعير" وبدل ان يرمم من خلالها

العلاقة مع العرب، خلق جواً عدائياً، ووضع روسيا في مواجهة العـالم العربـي برمتهِ، على حد ما اشار اليه فيودور لوكيانوف(رئيس تحرير دوريـة "روسـيا في الشؤون الدولية").

عِلماً ان اوساط متابعة قد وُضعت الزيارة في خانة رد الجميل لإسرائيل مـن جراء مساندة اللوبـي اليهودي لبوتين في الانتخابات الرئاسية[1]. كل هذا وسـط تساؤلات عن مدى تناغم الموقف الروسي مع موقف اسـرائيل، خصوصـاً ان لا مصلحة للدولتين بإجراء تغيير في سوريا، لاسيما إذا كان هـذا التغـيير سـيقوده اسلاميين مُتشددين، لا يفقه التعاون معهم، لا الجانـب الروسـي، ولا الجانـب الاسرائيلي.

ج- الاحداث السورية تتحوّل الى صراع دولي بإمتياز

بعد إستخدام روسيا، ومعها الصين لحق النقض" الفيتو" في مجلس الامن ضد قرارين يتعلقان بالاوضاع في سوريا، ويتضمنان شيء من التدخل لإنقاذ المـدنيين السوريين، ودعوة الرئيس الاسـد الى تـرك السـلطة، وذلـك في 2011/10/14 و2012/2/4، بدأت تتكشف جدية الصراع الدولي حول سوريا، فتكوَّن شكل من اشكال الانقسام بين الدول الكبرى التي تختلف في تقييمها لما يجري.

فبينما وقفت روسيا والصين وايران ضد التدخل العسكري الخارجي لحمايـة المدنيين السوريين، وساندت الرئيس بشار الاسد، في السرِّ حيناً، وفي العلن احيانـاً أخرى. وقفت دول غربية ضد الرئيس بشار الاسد ودعته لترك الحكم، وفي مقدمة هذه الدول فرنسا وبريطانيا، وعلى درجة اقل الولايات المتحدة الاميركية، التي أُخذ عليها التروي في دعوة الاسد للرحيل، و لم تتحمس الى جانب المعارضة، كما كان منتظراً منها، الى ان خرجت اصوات تُشكك بمواقفها غير المُتحمسة لإنهاء المأسـاة السورية. وقد وصل بعض المُحللين الى حد إتهامها بالعمل على الاسـتفادة مـن الازمة، لتدمير الجيش السوري، وتفتييت سوريا، خدمةً لتوجهات اسرائيلية. وقـد عبر عن ذلك خير تعبير الكاتب الروسي الكسندر شيملين الذي قال: "موسـكو

---

1 يوجد في اسرائيل اكثر من مليوني يهودي من اصول روسية، ومعظمهم يحتفظ بجنسـية البلدين.

تنتظر ان تحاورها واشنطن لترتيب حل للأزمة السورية، لكن واشنطن لم تُقدم على ذلك بعد"[1].

وقد زاد من صورة الانقسام الدولي حول ما يجري في سوريا تباعد الدول الاقليمية المؤثرة حول الملف ذاته في ذات الوقت. فدخلت تركيا والمملكة العربية السعودية ومعها دول الخليج العربي ومصر وليبيا بقوة في مساندة الثوار المعارضين، بينما توضح شيءً فشيءً استماتت ايران في دعمها للنظام، ومعها الجزء الاكبر من الحكومة العراقية، وكذلك قوى اساسية في لبنان، ومنها حزب الله، الذي أُتهِمَ بالمشاركة في القتال الى جانب قوات الاسد.

هذا التوزُّع الحاد للقوى الدولية حول ما يجري في سوريا، اضفى على الازمة ابعاداً دولية، بل اصبحت الاحداث السورية بمثابة صراعاً دولياً بإمتياز، لا يقتصر على مجرَّد انتفاضة من المعارضة بوجه النظام، كما كان عليه الامر في تونس وليبيا ومصر واليمن. والتجاذبات الدولية افرزت توزع جديد للقوى المحلية في سوريا، استند كل من طرفيها الى غطاء دولي، ساهم في ابعاد عمليات الحسم لصالح احد الطرفين. فلم يتمكن النظام من تصفية المعارضة كما كان يأمل، و لم تتمكن المعارضة المسلحة من إسقاط النظام كما كانت تتوقع. وتزويد طرفي النزاع بالاسلحة، كادت تتحول ازمات دولية، لاسيما عندما اجبرت السلطات التركية طائرة مدنية سورية قادمة من موسكو على الهبوط وتفتيشها في مطار انقرة في2012/10/10،وعلى متنها 17 مواطن روسي، وتبين انها تحمل معدات للإستخدامات العسكرية، مما سبب ازمة واسعة بين موسكو وانقرة[2].

الاعتبار الآخر الذي ربما أثَّر على تفاقم التنازع الدولي حول سوريا، يتجسد في المعلومات التي اشارت الى وقوع سوريا فوق مُستنقع كبير جداً، يحتوي على كميات هائلة من النفط والغاز[3]. وتفرض تلك المعلومات تفاوض على مُستقبل مصالح القوى الدولية الكبرى في المنطقة، خصوصاً المصالح الاميركية والروسية، وبالتأكيد مصلحة اسرائيل، التي يبدو انها تؤثر على السياسة الخارجية للبلدين في الشرق الاوسط.

---

1 Alexandar Shumilin. Moscow Taimes.4/6/2012.

2 le monde.FR. 11/10/2012.

3 Chems Eddine Chitour.Ecole polytiechnique alger.enp-edu.dz.14/7/2012.

من هذه الاعتبارات المنوه عنها اعلاه، يمكن استنتاج الدوافع التي تقف خلف الموقف الروسي المُتشدد اتجاه ما يجري في سوريا. وقد اعتبر الناطق بأسم وزارة الخارجية الروسية: ان مصير الوضع في سوريا سيرسم طبيعة النظام الدولي الجديد[1]. وبالتالي فإن الرؤى الدولية المُتباعدة حول الاحداث السورية، تنظر الى ان التغيير في هذا البلد هو تغييراً للخارطة الجيوسياسية، وليس تغييرا للنظام فقط.

امَّا المسألة الاخرى التي لا يُمكن إغفال تأثيرها ايضاً على الموقف الروسي، فهي المصالح المالية، وموضوع العقود التجارية. فسوريا سوق اساسي لصادرات الاسلحة الروسية، وشريك اقتصادي لابأس به، لاسيما في المشاريع الاستثمارية، حيث للشركات الروسية عقود واسعة لإنشاء المصانع والبنى التحتية في سوريا، وايران تُسدد جزء من المُستحقات السورية للخزينة الروسية، كما تم الاعلان عن ذلك من قبل. والموقف الروسي اتجاه سوريا ربما كان وراء العقود التي وقعها رئيس الوزراء العراقي نور المالكي في موسكو، ومنها صفقة اسلحة بقيمة 4,2مليار دولار(منوه عنها سابقا)، لكون تعاطف المالكي مع ايران والنظام السوري اصبح جلياً، خصوصاً بعد التعاون الذي حصل بين بعض الاكراد والحكومة التركية في شمال العراق.

ودعوة موسكو الى عقد مؤتمر دولي(بحضور ايران) لحل الازمة السورية ترسم حجم تأثير هذه الازمة على سياق الصراع الدولي، وتربط مجرياتها مع مندرجات الملفات العالمية المُختلف عليها، سواء كان الملف النووي الايراني، او ازمة الشرق الاوسط، او موضوع احجام الدول الكبرى على الخارطة الدولية، او في الصراع الحاد الجاري في آسيا الوسطى، بين الولايات المتحدة الاميركية (التي تُشجع دول تلك المنطقة على التمرُّد على موسكو) وروسيا التي يهمها الى ابعد الحدود المحافظة على المُحيط الجيوبولوتيكي القريب منها، والذي تعتبره مدىً حيويا لها لا يمكن التفريط بهِ.

وتأكيد موسكو على الحوار لحل الازمة السورية، وعدم موافقتها بأي ثمن على سقوط الاسد عسكرياً من دون التفاوض معها، يُبرز خفايا السياسة الروسية

1 راجع جريدة النهار، بيروت، 2012/6/26، ص 7.

في إستثمار الملف السوري في سياق صراعها مع الغرب. وقد كان لإعلان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن ان فترة الانتظار لتنظيم العلاقات الروسية- الاميركية، لن تكون الى الابد[1]، شكل من اشكال التأكيد لهذه المقاربة، رغم تأكيد سفير روسيا في بيروت الكسندر زاسبيكين "عدم وجود اي نية لبلاده في عقد اية صفقة على حساب سوريا، وأن موقفها من الاحداث مبدئي"[2]. وهذا الكلام لم يقتنع به كثيرون، لكون روسيا تقول انها مع الديمقراطية، وتعتمد على الليبرالية والتنوع في مقاربتها لإنظمة الحكم، وهي في الوقت ذاته تدعم نظام بشار الاسد، الذي لا يمكن إبعاد صفة الشمولية عنه.

الارتباك الروسي بالنسبة للأحداث في سوريا قائم، وجليٌّ للعيان، ولكن رؤيتها التي تستند الى المصالح العليا للدولة ليست خافية في الوقت ذاته، وقد تُبرر هذا التردد. وسواء إنتهت الاحداث السورية بحسم عسكري(قد يكون اصبح مُستبعدا) ام بمفاوضات، لن تكون السياسة الروسية بعيدةً عن مُندرجات هذه النهاية، ومُتأثرةً بها. والمصالح الروسية التي خسرت الكثير من إمتيازاتها في العديد من الدول العربية، من جراء موقفها من الاحداث السورية، ومن الانتفاضات العربية عموماً، مُعرضة الى تداعيات إضافية في المُستقبل، لأن المشاعر العربية عموماً غير مُرتاحة لمواقف موسكو، ولهذا الامر تداعياته المُستقبلية بالتأكيد، بصرف النظر على الكيفية التي ستنهي اليها الاضطرابات السورية. ويرى البعض ان دعم روسيا للأسد لن يمنعه من السقوط، ولكن هذا الدعم سيرفع ثمن سقوطه.

فهل اخطأ الروس بالعودة الى الشرق الاوسط وشمال افريقيا من البوابة السورية، وقد تكون اسوأ البوابات، واخطر المداخل؟

---

1 راجع صحيفة الحياة، بيروت، 2012/10/5.

2 راجع منشورات مركز عصام فارس، بيروت، نص محاضرة للسفير الروسي في 2012/1/18.

الخاتمة

رؤى متعددة تَكشَّفت لنا من خلال هذه الدراسة، كما ان العديد من الخفايا قد لا تكون معلومةً عند بعض المتابعين لسياسة روسيا، لاسيما منها الركائز القانونية التي تستند اليها في سياق تعاطيها مع الملفات الدولية، وعلى الأخص ملف الشرق الاوسط. والمفارقات تبدلت وتنوعت وفق متغيرات الأزمنة السياسية، ووفق تطور مفهوم العلاقات الدولية وتبدل قواعدها وأعرافها، منذ زمن كانت فيه القوة هي الأساس في سياسة الدول، الى زمن حرِّم فيه استخدام القوة في تسوية النزاعات، وحل الازمات بين الدول، وفق ما جاء في ميثاق الامم المتحدة، الى مرحلة فوضى وإضطرابات، كما هو عليه الحال اليوم.

ورغم التبدلات والتحولات الهائلة خلال القرون الثلاث الماضية، نرى ان هناك ثابتتين حافظتا على دوام اهميتهما بصرف النظر عن المد والجزر الذي تعرضت له الاوزان والاحجام السياسية، والتعديلات الجغرافية. الثابتة الاولى هي بقاء روسيا طيلة هذه المدة دولة كبرى مهمة على المسرح الدولي، لم تنتقص من اهميتها كثيراً الاحداث العاصفة التي حلت بها في حقبات متعددة، سواء ايام القياصرة أم ايام الاتحاد السوفياتي، أو حتى في سنواتها العشرين الاخيرة. أما الثابتة الثانية فهي في كون منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بقيت على المدى الزمني المذكور، على أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للدول الكبرى، بل تعاظمت أهميتها أكثر فأكثر مع مرور الزمن، وأصبحت حاجة للعالم أجمع نظراً لما تم اكتشافه فيها من مخزون هائل من الطاقة.

وإذا كانت الركائز الاستراتيجية لتصنيف المناطق والدول، تعتمد على الأهمية الجغرافية للبلد وما فيه من ممرات وثروات، وعلى السكان، والقوة السياسية

والعسكرية الممانعة، فان كلا الجانبين الروسي كدولة، والشرق الاوسط وشمال افريقيا كمنطقة متنوعة فيها عدد من الشعوب والدول، يتمتعان بدون أدنى شك بمواصفات المناطق المهمة استراتيجياً.

اما فيما يتعلق بالاشكاليات التي طرحناها في مقدمة البحث، نستطيع القول انها كانت على قدر معقول من المشروعية. فقد خالف البحث والتدقيق في بعض المفاصل والزوايا ما كنا نتوقعه من نتائج، وجاء في بعضه الآخر مطابقاً لما كنا نستشرفه.

في الإشكالية الاولى حول ما اذا كان الدور الروسي في الشرق الاوسط مرتبطاً بما كان يسمى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، أم انه واقعةٌ ثابتة، فاننا نرى ان الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا كان واقعة سبقت ظهور الاتحاد السوفياتي، والحرب الباردة التي كانت قائمة بينه وبين الولايات المتحدة الاميركية، حيث كانا يتقاسمان النفوذ في العالم، ويتسابقان على بسط سيطرتهما على مناطق الكرة الارضية، ومنها الشرق الاوسط من موقعين متقابلين. وكان لروسيا دور هام ومؤثر في احيان كثيرة في مجرى الاحداث في الشرق الاوسط، ايام حكم القياصرة، وإبّان مراحل الصراع بينها وبين الامبراطورية العثمانية التي كانت تسيطر على معظم الاراضي الشرق اوسطية والشمال افريقية، وكذلك في تسابقها المحموم مع الامبراطورية البريطانية على النفوذ في وسط وجنوب آسيا، وخاصة على الممرات الارضية والبحرية التي تصل اليها، وايضاً من خلال التباين الذي كان قائماً بين الكنيستين المسيحيتين، الشرقية (والتي تمثلها روسيا) والغربية التي كانت تتصدر المدافعين عنها(فرنسا)، وكانت اراضي فلسطين والقدس والقسطنطينية مسرحاً لها. واستمر الاهتمام الروسي، ولو على وتيرة اخف، بالمنطقة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1991، ولكنه يتعاظم هذه الأيام مترافقاً مع ظهور التحولات العربية الكبيرة، وبروز الموضوع النووي في الشرق الاوسط والعالم على مسرح الأحداث.

أما بالنسبة الى الإشكالية الثانية حول ما إذا كانت دوافع وأهداف الدور الروسي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا اقتصادية ام جيوسياسية ام دينية ام للأسباب الثلاثة معاً،فقد تبين أن هناك اختلافاً في الدوافع التي تقف خلف هذا

الدور بين مرحلة وأخرى. فلم تكن نظرة القياصرة الى الشرق الأوسط متطابقة تماماً مع نظرة القيادات الشيوعية التي حكمت الكرملين طيلة اكثر من سبعين عاماً. كما ان هناك فوارق واختلافات بين رؤية هؤلاء وتصور القيادات الحالية في روسيا الاتحادية. إلا ان هناك قواسم مشتركة لركائز السياسة الروسية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا طبعت كل المراحل، وهي في ان الأهداف الجيوسياسية تأتي في مقدمة الدوافع للدور الروسي عند كل هؤلاء. فجميعهم كانوا يتطلعون الى الشرق الأوسط جاراً جنوبياً هاماً، يؤثر إستقراره في إستقرار روسيا، وتنعكس الاضطرابات والحروب فيه عليها حكماً، ويدرك الجميع أهمية منطقة الشرق الاوسط من الناحية الجغرافية بالنسبة لروسيا، كونها المعبر الى المياه الدافئة، التي بقيَ الوصول اليها هاجساً روسيا ثابتاً.

وقد طبعت هذه الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط بالنسبة للروس معظم اتفاقياهم ومعاهداهم مع دول المنطقة، التجارية منها والعسكرية، او التي تحمل عنوان الصداقة، أو تؤسس لأحلاف.

إن انغماس روسيا في تفاصيل الملف النووي الايراني، وتوقيعها اتفاقيات لانشاء محطات نووية سلمية في كل من البحرين وسوريا، وأخيراً الاتفاقية التي وقعها الرئيس مدفيديف في تركيا في2010/5/12 بقيمة 20 مليار دولار بهدف إنشاء محطة نووية في تركيا(وتركيا لم تعد متحمسة لارتباطها مع حلف الاطلسي كما كانت في السابق، وهي اليوم أهم شريك تجاري لروسيا)، كل ذلك يشير الى عودة روسيا قوية الى الشرق الأوسط من البوابة النووية. على تفاهمٍ مع الغرب حيناً، وفي مواجهته حيناً آخر.

وهذالا يعني التقليل من أهمية الدوافع الاقتصادية او الدينية للإهتمام الروسي في المنطقة، فهناك تغييرات كبيرة حصلت كان حجم تأثيرها،بين حقبة واخرى، بحجم تأثير كل من هذه العوامل. فبينما اعطى القياصرة حيزاً كبيراً للاهمية الدينية للشرق الاوسط، مهد السيد المسيح، قلل السوفيات الاهتمام بهذا الأمر الى الحدود الدنيا، الى ان اعاد قادة موسكو بعد سقوط الاتحاد السوفياتي الشأن للعامل الديني، (وكانت زيارة الرئيس الروسي مدفيديف الى بطركية الروم الارتوذوكس في دمشق في11ايار2010، دون غيرها من المراكز الدينية الاخرى، دلالة على المرجعية

الارتوذوكسية التي يحرص الروس على بقائها بعهدهم، لما لهذه البطريركية من فضل على تأسيس بطريكية موسكو في القرن السابع عشر، وعلى نفس السياق كانت زيارة بوتين الى فلسطين والاردن في 2012/6/25).

اما العوامل الاقتصادية، وهي التي تقف دائماً خلف السياسة، فقد كانت على الدوام موضع كرٍّ وفر في العلاقة التي تربط روسيا بالشرق الاوسط وشمال افريقيا، فالتبادل التجاري كان قائماً ايام القياصرة، ولكنه لم يكن بالدرجة التي يعتمد عليه الاقتصاد الروسي آنذك، وفي عهد الاتحاد السوفياتي كانت المبادلات التجارية، وخاصة توريد السلاح الروسي، كبيرة جداً، والاتفاقيات متعددة ومتنوعة مع الدول العربية وغير العربية في الشرق الاوسط. الا أن هذه المبادلات لم تكن في مصلحة موسكو، لأن معظمها كان مساعدات وقروضاً ميسرة، تآكلت قيمتها مع الزمن. اما اليوم ورغم البراغماتية التي تحكم سياسة روسيا، وأولوية المصالح الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية، فان العامل الاقتصادي لم يصل الى مستوى يكون هو الحاسم في تحديد سياسة الاتحاد الروسي في الشرق الاوسط،رُغم اهميته، كون روسيا ليست بحاجة الى المواد الأولية (خاصة النفط والغاز) الموجودة في الشرق الاوسط، كما هو حال الدول الكبرى الاخرى، لأنها تملك من هذه المواد الكميات الكبيرة الكافية لاقتصادها الداخلي وللتصدير منها الى الخارج.

أما فيما يتعلق بالاشكالية الثالثة، حول الآثار القانونية لسياسة روسيا في الشرق الأوسط، وهل كان دورها مؤثراً في مجرى الأحداث، وما هو المستجد في هذا الدور،فاننا نرى ان تأثيرها كان كبيراً جداً حتى خلال الفترة التي كانت السيطرة الأوروبية على الشرق الاوسط هي الغالبة في معظم مراحل القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وكان للروس الباع الطولى في الحفاظ على استمرارية الدولة العثمانية، رغم العداوة معها، بهدف إبعاد السيطرة الأوروبية عن الممرات المائية التركية. والقادة السوفيات، رغم تراجع دورهم في الشرق الاوسط خلال النصف الأول من القرن الماضي، فانهم كانوا الاكثر تأثيراً في أحداثه في النصف الثاني منه. فهم أول من اعترف بشرعية قيام دولة اسرائيل المغتصبة لارض فلسطين، وكان لهم الدور الاساسي في ولادة القرارت الدولية الهامة في الأمم المتحدة والمتعلقة بحل

الصراع العربـــي الاسرائيلي(على مستوى مجلس الامن والجمعية العامة) ولاســـيما القرارات 194 و242 و338.

ولاحقاً، وبعد قيام الاتحاد الروسي، وما اعترى مرحلة التحول من ضعف في سياسة الدولة، ورغم سيطرة الولايات المتحدة الاميركية علـــى معظـــم مفاصـــل السياسة في الشرق الاوسط، فقد بقي الدور الروسي، رغم تـــأثيره الضـــعيف في مجرى الاحداث،فاعلاً وخاصة في موضوع الملف النووي الإيراني، فقـــد تعهـــدت موسكو بإعادة تشغيل محطة بوشهر الإيرانية الكبيرة، رغم معارضـــة واشـــنطن، وكانت تحمي على قدر كبير تطور التكنولوجيا النووية الايرانية في مجلس الأمـــن، وتطور الموقف الروسي اكثر فأكثر وكان له دوراً أكثر أهمية في المنطقـــة، حيـــث أصبحت روسيا أحد الشركاء الأربعة الـــراعين لعمليـــة الســـلام بـــين العـــرب والإسرائيليين بعد العام 2003، وكان لموسكو الفضل الكبير في التمسك بالقـــانون الدولي العام، لاسيما لناحية المطالبة الدائمة بحل النـــزاع في الشرق الاوسط علـــى اساس القرارت الدولية، وعبر مؤتمر دولي يكون لهم فيه موقع هام. وكـــان ذلـــك مطلباً دائماً في عهد الاتحاد السوفياتي الذي كان يتحفظ عن مبدأ إرســـال قـــوات حفظ سلام دولية. وما زال الامر محل عناية سلطات روسيا الاتحادية، رغم التحول الذي حصل في بعض من المواقف، لاسيما في موافقتها علـــى اســـتخدام قـــوات طوارىء دولية في عدد من اماكن التوتر في الشرق الاوسط، خاصـــة في الجـــولان وجنوب لبنان.

وفيما يتعلق بالحل السلمي لمعضلة الملف النووي الإيراني، فلا بد للروس مـــن حزم امرهم، واتخاذ موقف واضح من سبل الحل، ووضع حـــد للتـــأويلات الـــتي ينطوي عليها موقفهم الحافل باكثر من تفسير.

ان مجموعة كبيرة من المؤشرات، منها تطور العلاقات الروســـية- التركيـــة (سيما بعد ابتعاد الاخيرة عن الارتباط الصارم بسياسة حلف شمالي الأطلســـي في السنوات العشر الاولى من القرن الحالي) والمعاهدات التي وقعها الرئيس مدفيـــديف في زيارته الاخيرة الى سوريا(2010/5/10) تدلُّ على تحولات في السياسة الروسية، ربما باتجاه اعادة الاعتبار الى نمط الاتفاقات ذات الابعاد التحالفية، أو إعادة سياسة الاحلاف وفق اعتبارات جديدة.

امّا التطورات الاخيرة التي جرت في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، خصوصاً الانتفاضات العربية التي حصلت في العامين 2011و2012، ولاسيما في سوريا، اعادت خلط الاوراق في الاستراتيجية الروسية، حيث اعادت ترتيب اولوياتها مع ايران وتركيا، وادخلت نفسها في مُغامرة، قد يكون لها تداعيات كبيرة على مُستقبل العلاقات االعربية- الروسية، على عكس ما كانت عليه الامور خلال الحقبات الماضية. لأن السياسة الروسية إتجاه احداث سوريا، وإتجاه الانتفاضات العربية احدثت خُدوش في الجدار الناعم للعلاقات التاريخية بين الطرفين.

الطرفان العربي والروسي مُقصيران في ارساء علاقات مقبولة ومتطورة بينهما. لقد واجهت السياسة الروسية في الشرق الاوسط مجموعة كبيرة من العوائق، منها تداعيات صراع الشرق والغرب على النفوذ والتوسع، لما لهذا الصراع من خلفيات دينية في بعض الاحيان، خاصة التباين بين الكنيسة الارتوذوكسية والكنيسة الكاثوليكية. ومنها الصراع العقائدي بين الرأسمالية والاشتراكية الذي رسم صورة التجاذبات الدولية عبر اكثر من سبعين عاما، وكذلك عدم تفهم واهتمام الجانب العربي تحديداً بكامل المنطلقات الروسية، والتعايش مع هذه المنطلقات لبناء علاقة افضل بين الجانبين. ليس في الأمر عوائق جوهرية اذا ما توفرت النيات. اليس غريباً انه لا يوجد مركز ثقافي عربي واحد في الاراضي الروسية رغم وجود العشرات منه في الدول الغربية؟ في المقابل ليس مقبولاً على الصعيد العربي ان تبقى موسكو مكان الشكوى الدائم في الازمات الصعبة، دون ان يكون مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية لائقاً بين الطرفين. وعلى الضفة الأخرى فهل هناك تصور واضح عند الروس لبرنامج عمل متطور يرتقي بالعلاقات الروسية العربية الى مراحل مُرضية؟

تبقى الإشارة أخيراً الى ضرورة ايجاد آلية تكفل التطبيق العادل للقانون الدولي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وليس الكيل بمكيالين، والقياس بمعايير مختلفة، وتطبيق قرارات دولية بالقوة في مكان وبقاؤها حبراً على ورق في أماكن أخرى.

المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

1- أرسلان، شكيب، مدونة أحداث العالم العربي، إعداد يوسف إيبش ورفاقه، الدار التقدمية، لبنان، 2008.

2- الحجار، نجم سلمان، الماسونيّة والصهيونيّة ودورهما في سقوط الإتحاد السوفياتي، دار علاء الدين، دمشق، 2007.

3- الخنساء، أحمد، تاريخ العلاقات الدولية، بيروت، نشر المؤلف، 1986.

4- الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخيّة الجغرافيّة، الجزء السادس، مؤسسة هافياد، بيروت، 1996.

5- المجذوب، محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1999.

6- أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، 1966.

7- بانتسكوفا، مارينا، جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سوريا 1860، بيروت، دار المنارة، 1991.

8- بريماكوف، يفغيني، الشرق الأوسط - المعلوم والمخفي، ترجمة عبد السلام شهباز، دار اسكندون، دمشق، 2006.

9- بريماكوف، يفغيني، يوميات حرب الخليج، كمبيونشر، بيروت، 1991.

10- بوصالح، عباس، التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان، مطبعة ستي برس، بيروت، 1984.

11- بيليايف، اندريه، نضال الاتحاد السوفياتي في سبيل تسوية نزاع الشرق الأوسط، دار الفارابي، بيروت، 1984.

12- بيليايف، ايغور، الشرق الأوسط والعرب، دار الفارابـــي، بيروت، 1984.
13- جابر، منذر، السياسة الروسية في القرن الثامن عشـــر، منشـــورات جامعـــة البلمند، لبنان.
14- جنبلاط، كمال، جدليات، الدار التقدمية، لبنان، 2007.
15- حداد، ريمون، العلاقات الدولية، دار الحقيقة، بيروت، 2000.
16- حرب الجبل في لبنان، الدار التقدمية، المختارة، لبنان، 1987.
17- حسين، خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبنـــاني، بيروت، 2009.
18- حسين، عدنان السيد، العرب في دائرة النـــزاعات لدولية، مطبعـــة ســـيكو، بيروت، 2001.
19- حسين، عدنان السيد، العلاقات الدولية في الإســـلام، المؤسســـة الجامعيـــة للدراسات والنشر، بيروت، 2006.
20- حماد، كمال، إدارة الأزمات الدولية،منشورات الجامعة اللبنانيـــة، بـــيروت 2010.
21- حماد، كمال، العولمة والقانون الدولي العـــام، كليـــة الحقـــوق في الجامعـــة اللبنانية - الفرع الأول (طباعة المؤلف) بيروت 2006.
22- حماد، كمال، القانون الدولي العام، منشورات الجامعة اللبنانيّـــة، بـــيروت، 1995.
23- حماد، كمال، النـــزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، الشوف-كفرنبرخ، 1998.
24- خليبنيكوف، بافل، ثعالب الكرملن، ترجمة منتجب يوسف، دار علاء الدين، دمشق 2005.
25- دوغينين، الكسندر، أسس الجيوبولتيكا، ومستقبل روسيا، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2004.
26- ديمتري، عبدو عفيفة، تاريخ حياة الماما ماريا، المطبعـــة الأدبيـــة، بـــيروت، 1912.
27- ريد، جون، عشرة أيام هزّت العالم، دار الفكر الجديد، بيروت 1985.

28- ريمن، كارل، التضامن الافريقي الآسيوي، مركز دراسات القضايا المعاصرة، بيروت 1958.

29- زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، دار النهار، بيروت، 1977.

30- سفن روسية في الخليج العربـي، دار التقدم، موسكو، 1990.

31- سيدوف، سرغي، الصهيونية ونهج الإرهاب، ترجمة عادل الجبوري، دار نشر نوفوشي، موسكو، 1984.

32- شارل، ريمون،الهلال الشهيد،مصير الإسـلام في ظـل الأنظمـة القيصـرية والسوفياتية، المعهد الدولي للبحوث والدراسات الشرقية، باريس، 1963.

33- شرام، فيلهلم، الاستخبارات في الحرب العالمية الثانية، ترجمة ميشيل كيلـو، مكتبة العبيقات، الرياض، 2004.

34- الشريف، ماهر، الأممية الشيوعية وفلسطين، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.

35- الشقاقي، فتحي، رحلة الدم الذي هزم السيف، مركـز يافـا للدراسـات والأبحاث، القاهرة، 1997.

36- الشيخ، نورهان، صناعة القرار في روسيا، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروت 1998.

37- شيفانوفا، ليليا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيحا، الـدار العربيـة للعلـوم، ناشرون، بيروت، 2006.

38- صبح، علي، الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995، دار المنهل اللبناني، بيروت 1988.

39- صبرا، حسن، سادات الماركسية، منشورات الشراع، بيروت، 1991.

40- الصمد، رياض، العلاقات الدولية في القرن العشـرين، المؤسسـة الجامعيـة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 1986.

41- طنوس، الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، منشورات الجامعة اللبنانيـة، بيروت 1970.

42- عبد الفتاح، عصام، ماركس رجل ضد الأديان، دار الكتـاب العربـي، الرياض، 2008.

43- غالي، بطرس، وبيريز، شيمون، حوار مع أندريه فيرساي، ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة ليلى حافظ، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.
44- غرنييفسكي، أوليغ، سيناريو لحرب عالمية ثالثة، ترجمة طه عبد الواحد، دار علاء الدين، دمشق، 2006.
45- غريفين، ديفيد، شبهات حول 9/11، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.
46- م. غورباتشوف، ثلاثة أيام هزت العالم، ترجمة فؤاد حطيط، باريس 1992.
47- فولكوغونوف، ديمتري، ستالين الواقع والأسطورة،ترجمة حازم حجازي،دار المشرق للطباعة والنشر والتوزيع، قبرص، نيقوسيا، 1995.
48- فيلانوف، فكتور، لينين بصدد، دار وكالة توموشي، موسكو 1985.
49- قحطاني، فهد، شيوعيون في السعودية، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1988.
50- قرم، جورج، تاريخ الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010.
51- كاليريا، بيلوفا، العلاقات الروحية بين الكنيستين الإنطاكية والروسية في القرن العشرين، منشورات جامعة البلمند.
52- كتاب روسيا والدور الجديد، مجموعة مؤلفين، مقالات وتقارير،المركز العربي للمعلومات، بيروت، تشرين الأول 2008.
53- كتاب سفن روسية في الخليج العربي،بدون اسم للمؤلف، ترجمة سليم توما، دار التقدم، موسكو، 1990.
54- كتن، جورج شكري، العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
55- الكعكي، يحيى، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
56- كلير، مايكل، الحروب على الموارد، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.
57- كوزيكشن، فلاديمير، المخابرات السوفياتية من الداخل، ترجمة أورنيتال هاوس، ليماسول قبرص، 1991.

58- المجذوب، محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
59- مجموعة مؤلفين، روسيا وارتوذوكس الشرق،منشورات جامعة البلمند،طرابلس لبنان، 1998.
60- مجموعة مؤلفين، كتاب الشعوب الإسلامية في القفقاس وروسيا وآسيا الوسطى، دار علاء، دمشق، سوريا، 2006.
61- مسعود، خوند، الموسوعة التاريخيّة الجغرافية، الجزء الثامن، مؤسسة هافياد، بيروت، 1997.
62- منصور، ممدوح، الصراع الأميركي- السوفياتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، 1995.
63- موروزي، بول، اعترافات راسبوتين، ترجمة جان جعفر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.
64- ميليكيان، ايتنغر، الحياد والعصر الحاضر، دار التقدم، موسكو، ترجمة الدار المذكورة، بدون تاريخ.
65- نجا، عدنان، نيكيتا خرونشوف، بيروت 1959، الناشر هو المؤلف.
66- نيكولاي، ليسوفوي، البعثة الكنسية الروسية إلى الأراضي المقدسة، جامعة البلمند،لبنان، 1998.
67- هيكل، محمد حسنين، الإغارة على العراق، دار الشروق، بيروت، 2004.
68- هيكل، محمد حسنين، خريف الغضب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1983.
69- و. أ. بلاتونوف، إكليل الشوك الروسي ترجمة مازن نفاع، دار علاء الدين، دمشق، 2006.

ثانياً: الكتب الأجنبية

- David Ruzis. Droit internationaPublic. DALLOZ. Paris. 2010.
- De Raspoutine à Poutine, Vladimir Fedovorski, PERRIN, Paris, 2007.
- Edward Rutherfurd, Russka, le roman tumultueux de la Russie éternelle, presses de la cité, 1992, France.
- Philippe Sébille-Lopez, Géopolitiques du pétrole, Paris, ARMAND COLIN, 2006.

ثالثاً: الدوريات

أ- المجلات

1. مجلة السياسة الدولية، القاهرة.
2. مجلة شؤون الاوسط، بيروت.
3. مجلة محاور استراتيجية، بيروت.
4. مجلة شؤون عربية، القاهرة.
5. المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت.
6. مجلة الدفاع الوطني اللبناني، بيروت.
7. مجلة الطريق الاشتراكية، موسكو.
8. مجلة المستقبل العربـــي، بيروت.

ب- الصحف

1. النهار، بيروت.
2. الاخبار، بيروت.
3. الحياة، لندن.
4. 26 سبتمبر، القاهرة.
5. القبس، الكويت.
6. المستقبل، بيروت.
7. .L'orient-le jour
8. الديار، بيروت.
9. الرياض، الرياض.
10. السفير، بيروت.
11. العرب، القاهرة.
12. اللواء، بيروت.
13. .Le monde. Paris
14. .Moscow taimes

ج- شبكات الإنترنيت

- www.ar.wikipedia.org
- www.arabe-ency.com
- .www.arabe-ency.com
- www.arraid.org 11/8/2007
- .www.islamonline.net
- .www.moqatel.com/mokatel/data
- www.newufug. com, 26/2/2007
- .www.R.T.asalia
- www.rtarabic.com.com, 13-1-2010
- www.ru4arab. vu
- www.sumereon. net, 25/3/2009
- www.Travien. Ae
- www.arabic.rt.com
- www.islamicnews.net
- www.enp-edu.dz.14/72012
- .www.Enp-edu.dz.chems Eddine Chitour.Ecole Polytechnique.Alge

دور روسيا

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين

هذا الكتاب خلاصة أبحاث واسعة شملت حقبة طويلة امتدت لأكثر من ثلاثمائة عام، لم تُعالج موضوعاته قبل اليوم، خصوصاً أن التواصل والترابط بين روسيا والشرق الأوسط بكل مكوناته، لم ينقطع طيلة تلك الفترة، والمساحة التي تبدأ من المغرب العربي حتى شرق سيبيريا تكادُ تختصرُ تاريخ العلاقات بين الدول، لاسيما العظمى منها، وكانت مسرحاً لأهم أحداث ثلاثة قرون، وعلى وجه التحديد، بدايات الإستعمار وحروب الإمبراطوريات الواسعة، وثورة أكتوبر للعام 1917، والحربين العالميتين، وانفراط الاتحاد السوفياتي، وصولاً الى نسق الأحادية القطبية، والفوضى الدولية التي لن يستمر.

المعلومات الواردة في الكتاب تُعطي صورة واضحة عن مسار السياسة الدولية، وتُعالج خلفيات مواقف موسكو من الأحداث الجارية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. والإطلاع عليها ضرورة لكل مُتابع ومثقف وباحث، لتكوين صورة واضحة وشاملة عن خلفيات المواقف الروسية، في الحقبات الثلاث: القيصرية والسوفياتية والاتحادية في يومنا هذا.

معرفة دور روسيا في الشرق الاوسط عالم يتوجب ولوجهُ، كضرورة لإدراك ما يجري على الساحة الدولية.

أمّا المؤلف، **الدكتور ناصر زيدان**، فهو أستاذ وباحث في العلوم السياسية، وفي العلاقات الدولية والقانون الدولي العام. كتب ما يزيد عن مئتي مقالة وبحث في إختصاصه، وهدفهُ إغناء المكتبة العربية بمرجعٍ جديد، وتوضيح المعلوم من خبايا المخفي.








ISBN 978-614-01-0671-0

تصميم الغلاف: سامح خلف